بسم الله الرحمن الرحيم

كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية وآدابها

قواعد التوجيه في النحو العربي
حتى نهاية القرن الخامس الهجري

Instruction Rules in Arabic Grammar
Until The End of The Fifth Century of Hijrah

إعداد الطالب

فارس علي مسلم السعود
٠٤٢٠٣٠١٠٠٢

إشراف الأستاذ الدكتور
علــي حســين البــواب

العام الجامعي
٢٠٠٨/ ٢٠٠٩م

كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية وآدابها

قواعد التوجيه في النحو العربي
حتى نهاية القرن الخامس الهجري

Instruction Rules in Arabic Grammar
Until The End of The Fifth Century of Hijrah

إعداد الطالب
فارس علي مسلم السعود
٠٤٢٠٣٠١٠٠٢

أعضاء لجنة المناقشة
التوقيع

الأستاذ الدكتور علي حسين البواب (مشرفاً ورئيساً) .....
الأستاذ الدكتور حسن الشاعر (عضواً) .....
الدكتور إبراهيم السيد (عضواً) .....
الدكتور زيد القرالة (عضواً) .....

قُدِّمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في قسم اللغة العربية وآدابها في كلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة آل البيت .

نُوقشت وأوصي بإجازتها / تعديلها / رفضها بتاريخ .....

إهداء

إلى ذينك النجمين اللذين أنارا لي طريق علمي

إلى من امتلأ قلباهما حباً وحنانا

إلى من امتلأ قلبي بحبهما

إلى من علماني كيف أكون

إلى من لا أكون إلاّ بهما

..... أمي ..... و أبي .....

أهدي ثواب مُنجَزي هذا حسنة في موازين حسناتهما

شُكْرٌ و تَقْدِيرٌ

أتقدَّم بخالص الشكر وأجزله إلى أستاذي المشرف العالم المفضال: الأستاذ الدكتور علي حسين البواب الذي تفضّل بالإشراف على هذه الدراسة مشكوراً، وعلى ما أولاه إياها من كبير عناية وجل اهتمام، فلم يبخل عليّ بنصحه وتوجيهه وتصويب عثراتي وما توانى عن فتح أبواب مكتبته أمامي وسدّ الحاجة إلى معلومة أو كتاب .

أمّا أستاذي المفضال الدكتور حسن خميس الملخ فكل الشكر وخالص الدعاء له على غرسه بذور هذه الدراسة ، وعلى ما قدَّمه من نصحٍ وتوجيه ..... فقد علَّمني حب النحو واحترام العلماء .

وكما أتقدَّم من الأساتذة الأجلاء بالشكر والتقدير على رَحابة صدورهم وتحملهم عناء قراءة مُنجزي وقبول مناقشته.

ولكل من ساهم في إنجاز هذه الدراسة بكلمة حسنة أتقدم شاكراً .

المحتوى

الموضوع

إهداء.....

شكر وتقدير.....

المحتوى.....

الملخص باللغة العربية .....

المقدمة .....

الفصـــل الأول .....

قواعد التوجيه في النحو العربي: نشأتها وتطورها .....

المبحث الأول .....

أولاً ـ قواعد التوجيه قبل ظهور (الكتاب) .....

ثانياً ـ قواعد التوجيه في كتاب سيبويه .....

ثالثاً ـ قواعد التوجيه عند الفرَّاء .....

رابعاً ـ قواعد التوجيه عند ابن السرَّاج .....

خامساً ـ قواعد التوجيه عند أبي علي الفارسي .....

سادساً ـ قواعد التوجيه عند ابن جنِّي .....

سابعاً ـ قواعد التوجيه عند عبد القاهر الجرجاني .....

المبحث الثاني .....

تفاعل التوجيه النحوي مع التوجيه الفقهي .....

الفصـل الثـاني .....

استقرار قواعد التوجيه في النحو العربي .....

المبحث الأول .....

معنى القاعدة .....

أولاً ـ في اللغة .....

ثانياً ـ في الاصطلاح / اصطلاح النحاة .....

أنواع القواعد .....

أولاً ـ القاعدة الجزئية أو قاعدة المسألة .....

ثانياً ـ قاعدة الباب .....

ثالثاً ـ قواعد التوجيه .....

معنى التوجيه .....

أولاً ـ في اللغة .....

ثانياً ـ في اصطلاح النحاة / في النحو العربي .....

١ـ إعادة النظر بمعنى التوجيه .....

أولاً ـ إعادة النظر في المسألة .....

ثانياً ـ إعادة النظر في الحكم .....

٢ـ التأويل بمعنى التوجيه.....

٣ـ التخريج بمعنى التوجيه .....

٤ـ الحُجَّة بمعنى التوجيه.....

٥ـ الحمل بمعنى التوجيه .....

٦ـ القياس بمعنى التوجيه.....

٧ـ الوجه بمعنى التوجيه.....

الفرق بين القواعد والضوابط .....

أنواع التوجيه .....

أولاً ـ التوجيه الإعرابي التحليلي .....

ثانياً ـ التوجيه التعليلي التفسيري .....

المبحث الثاني .....
الأقسام العامة لقواعد التوجيه .....

أولاً- قواعد التوجيه الاستدلالية .....
١- قواعد التوجيه الاستدلالية في إطار السماع .....
٢- قواعد التوجيه الاستدلالية في إطار القياس .....
ثانياً- قواعد التوجيه في إطار الأصول النظرية المجردة .....
ثالثاً- قواعد التوجيه في إطار المعنى .....
رابعاً- قواعد التوجيه في إطار المبنى .....
١- قواعد التحليل .....
٢- قواعد التركيب .....

المبحث الثالث .....
ضوابط قواعد التوجيه .....
أولاً - في إطار السماع .....
١- صحة الشاهد النحوي .....
٢- كثرة الاستعمال .....
٣- الكثرة والقلة .....
٤- التقدير .....
٥- التضمين .....

ثانياً - في إطار القياس .....
١- قطعية القاعدة .....
٢- الحمل على اللفظ .....
٣- الحمل على المعنى .....
٤- الشذوذ .....

ثالثاً ـ في إطار الإعراب والبناء.....
١ـ التمسك بالظاهر .....
٢ـ التقديم والتأخير .....
٣ـ الإظهار والإضمار .....

الفصــل الثـالث .....
أثر قواعد التوجيه في النحو العربي .....

المبحث الأول .....
أولاً ـ الأثر الإيجابي .....
١ـ فتح باب الاجتهاد النحوي .....
٢ـ تأكيد المعيارية في النحو العربي .....

ثانياً ـ الأثر السلبي .....
فتح باب الخلاف النحوي .....
١ـ تطبيق أصل العمل النحوي .....
٢ـ تطبيق أصل الإعراب والبناء .....
٣ـ تطبيق أصل الوضع .....

المبحث الثاني .....
أولاً ـ قواعد التوجيه وتبويب النحو العربي .....
ثانياً ـ قواعد التوجيه وإلغاء العامل النحوي .....

المبحث الثالث .....
أولاً ـ قواعد التوجيه وظاهرة الإعراب .....
ثانياً ـ قواعد التوجيه وتعليم النحو .....

الخاتمة .....

ثَبَت المصادر والمراجع .....

أولاً ـ المصادر .....

ثانياً ـ المراجع العربية .....

ثالثاً ـ المراجع المترجمة .....

رابعاً ـ الدوريات .....

خامساً ـ الرسائل الجامعية .....

الملخص باللغة الإنجليزية .....

المُلخَّص

هذه الدراسة محاولة لبيان التطور الذي أصاب قواعد التوجيه في النحو العربي حتى نهاية القرن الخامس الهجري، وبيان ماهيتها وأهميتها وأهم أقسامها وضوابطها بعد أن استقرّت عند النحاة، والوقوف على الأثر الذي أحدثته في الدرس النحوي .

فبدأت الدراسة بتتبع مناهج نحاة هذه الفترة بالوقوف عند المحطات البارزة في الاعتماد على قواعد التوجيه، ودراستها دراسة وصفية وتحليلية، وبيان ما وقع بينهم من اختلافات أو تداخلات في توظيف هذه القواعد في بحثهم النحوي .

واستطاعت الدراسة تحديد أربعة أقسام رئيسة لقواعد التوجيه النحوي استعملها النحاة في مناقشاتهم، وهي:

١ـ قواعد التوجيه الاستدلالية .

٢ـ قواعد التوجيه في إطار الأصول النظرية المجردة .

٣ـ قواعد التوجيه في إطار المعنى .

٤ـ قواعد التوجيه في إطار المبنى .

و اندرج تحت كل قسم منها مجموعة من الضوابط المعتمدة في التوجيه النحوي

وكان لتباين طرائق الأخذ بهذه القواعد والاعتماد عليها في معالجة الظواهر النحوية أثر على الدرس النحوي، تمثل الجانب الإيجابي منه في فتح باب الاجتهاد النحوي، وتأكيد المعيارية في النحو العربي، أما الجانب السلبي فتمثل في ظاهرة الخلاف النحوي، كما انعكست آثارها على نظرية النحو العربي ممثلة بنظرية العامل وظاهرة الإعراب التي لا يمكن القول بإلغائها في ضوء هذه القواعد، وانتهاء بدورها في تعليم النحو العربي .

الـمُـقـدِّمـــة

حمداً لمن بيده زمام الأمور يوجهها على الوجه الذي يريده، وصلاة وسلاماً على أفصح من نطق بالضاد؛ النبي العربي الأمين،المبعوث رحمة للعالمين، وبعد:

فالنحو العربي منظومة من العلاقات المتداخلة يحكمها نسق عام على مستوى العبارة أو النص أو الأبواب النحوية، غير أنّ هذه العلاقات تستدعي التوجيه والتفسير؛ إذ هي مبنية بناء عِلِّيَّاً، فالباحث المدقق في أمّات كتب النحو العربي يجدها زاخرةً بقواعد اعتمد النحاة عليها في توجيههم النحوي لهذه العلاقات .

وقد شكلت هذه القواعد ظاهرة بارزة عند جُلّ نحاة العربية، مما يستدعي الوقفَة التأملية التصورية، لأنّها تعكس تفكيراً علمياً ومنهجياً كانوا يصدرون عنه أثناء معالجتهم لقضايا النحو العربي وظواهره، كما اتخذوا منها نبراساً يهتدون به في مناقشة المسائل النحوية المستقلة ببابها أو المتداخلة مع غيرها، وقد جعل منها النحاة منهجاً ومسلكاً يعتمدون عليه في بناء مؤلفاتهم النحوية و تبويب الموضوعات فيها بشكل عام، وفي ترتيب الموضوعات النحوية ضمن الباب النحوي الواحد .

وقد عُرفتْ هذه القواعد في تراثنا النحوي بـ (القواعد الكلية)على غرار القواعد الكلية في الفقه وأصوله، لكن الباحث آثر ما أطلقه بعض المحدثين عليها ـ أمثال تمّام حسّان ـ فأسموها قواعد التوجيه؛ ذلك لأنّ إطلاق مصطلح (الكلية) على القواعد النحوية قد يكون فيه من التعسف أحياناً والتناقض حيناً، أمّا مصطلح التوجيه فإنّه يحمل في طياته دلائل التفسير وإشاراته في أحايين كثيرة، كما يسعى النحاة باستعماله إلى تقديم تفسير علمي مجرد للظواهر النحوية، وهذا من وَكْدِ هذه الدراسة .

فجاءت هذه الدراسة الموسومة بـِ (قواعد التوجيه في النحو العربي حتى نهاية القرن الخامس الهجري) بعد قراءاتي في كتب النحو العربي: قديمها وحديثها؛ لأنّ قواعد التوجيه بلغت أوْجَها في هذه الفترة الزمنية، وأنّ ما جاء به النحاة بعد ذلك ما هو إلا تكرار أو شرح أو محاولة تجميع لما جاء به نحاة القرون الخمسة الأولى .

وقد ثارت في نفسي مجموعة من السؤالات التي تطمح الدراسة إلى الإجابة عنها، وهي :

أولاً ـ كيف نشأت قواعد التوجيه في النحو العربي؟ وما التطور الذي طرأ عليها ؟ وما وجه

التفاعل بين التوجيه النحوي والتوجيه الفقهي؟ و من هم أبرز النحاة الذين بدت قواعد التوجيه واضحة في بحثهم النحوي ؟ .

ثانياً ـ ما مفهوم قواعد التوجيه؟ وما هي؟ وما أهم أقسامها وتفريعاتها؟وما ضوابطها؟ وكيف تم توظيفها في النحو العربي ؟ .

ثالثاً ـ ما الآثار التي أحدثتها قواعد التوجيه في الدرس النحوي؟ وهل هي آثار إيجابية أم سلبية؟ وهل اعتمد النحاة على هذه القواعد أثناء تبويب الموضوعات النحوية؟ وما موقع نظرية العامل، وظاهرة الإعراب من قواعد التوجيه ؟ وهل يمكن القول بإلغائهما في ضوء هذه القواعد؟ وكيف يمكن لنا توظيف هذه القواعد في تعليم النحو العربي ؟ .

ولهذا فالموضوع له ثلاثة أبعاد هي: التطور والماهية والأثر، وهذه من أهم الأبعاد التي يدأب البحث العلمي على التصدي لها .

مسوغات الدراسة :

أولاً ـ جِدّة الموضوع وأهميته؛ ذلك أنني لم أعثر على أيِّ دراسة مستقلة أو جزء من دراسة تناولت موضوع قواعد التوجيه بالبحث والتمحيص حتى نهاية القرن الخامس الهجري سوى عرض سريع قدمه تمّام حسّان في العصر الحديث عن هذه القواعد بشكل عام ضمن كتابه (الأصول).

ثانياً ـ إن قواعد التوجيه تشكل ظاهرة لافتة للنظر لدى نحاة العربية، فيجعلون منها معياراً ينظرون من خلاله إلى ما يبحثونه من مسائل نحوية .

ثالثاً ـ عناية الباحثين عامة بأصول النحو(السماع، القياس، ... إلخ) دون أدنى إشارة منهم إلى هذا النوع من القواعد، أو محاولة التعرف عليها فيما إذا كانت تُعدّ من ضمن أصول النحو العربي أم لا .

رابعاً ـ غدت قواعد التوجيه في النحو العربي ناضجة مستقرة مع نهايات القرن الخامس الهجري، شأنها في ذلك شأن أصول النحو، وكل ما جاء به النحاة بعد ذلك لا يعدو أن يكون تكراراً أو شرحاً أو تجميعاً .

فرضية الدراسة :

تبدو قواعد التوجيه فرعاً مكملا لأصول النحو العربي بنى عليها كثير من النحاة آراءهم في بعض المسائل تقنيناً وتأصيلا وترجيحاً وأخذا وردّاً. فإلى أي مدى استطاع الأخذ بهذه القواعد خدمة النحو العربي ؟ .

منهجية الدراسة ـ

فرضت طبيعة الدراسة وسؤالاتها وفرضيتها تبني المنهج الوصفي والتحليلي، إلا حيثما دعت الضرورة العلمية المنهجية إلى غيره .

وفي السعي لبناء تصور عام للجواب عن سؤالات الدراسة، فقد تم تقسيمها إلى مقدمة وخاتمة بينهما ثلاثة فصول،ومذيلة بثَبَتٍ للمصادر والمراجع. تتطلع المقدمة إلى إلقاء ضوء على أهمية الموضوع وجدته وأهم تقسيماته والفصول التي بنيت عليها الدراسة وبعض النتائج التي توصلت إليها .

أما الفصل الأول فقد عُنون بـ: (قواعد التوجيه في النحو العربي: نشأتها وتطورها)، ويهدف إلى تتبع مناهج نحاة فترة الدراسة في اعتمادهم على قواعد التوجيه في البحث النحوي، وبيان ما يوجد بينهم من تداخلات أو فروقات، وذلك بدراسة المحطات البارزة في تطور الأخذ بها وتوظيفها في المناقشات النحوية؛ إذ وقفت الدراسة ابتداء بالمبحث الأول على مرحلة ما قبل (الكتاب) ممثلة بجهود الحضرمي وتلاميذه؛ إذ أوضحت بعض توجيهاتهم النحوية، ودورهم في نشأة هذه القواعد في تاريخ النحو العربي، و كانت المحطة الثانية بالوقوف على أول مؤلَّف نحوي وصل إلينا (الكتاب) ودراسة قواعد التوجيه فيه وتحليلها، وبيان أبرز ما كان شائعاً فيه من قواعد معتمدةٍ في التوجيه النحوي، ثم تلتها دراسة هذه القواعد عند الفرَّاء من خلال كتابه (معاني القرآن) وأبانت عمّا كان مُعتمَداً من قواعد توجيه عنده، وأهم أنواع التوجيه التي شاعت في كتابه، أمّا ابن السرَّاج فقد تمّ بحث قواعد التوجيه عنده من خلال كتابه (الأصول في النحو) باعتباره بداية مرحلة مهمة في تاريخ الأخذ بهذه القواعد بشكل خاص، وفي تاريخ النحو العربي بشكل عام، ثم جاءت دراسة قواعد التوجيه عند الفارسي؛ لما أضافه من اعتماد على القياس وضوابطه بشكل خاص في التوجيه النحوي، أمّا تلميذه ابن جنّي فقد حظي بدراسة قواعد التوجيه عنده باعتبار مؤلفاته تمثّل مرحلة

نضج واكتمال في تاريخ هذه القواعد. وانتهاءً فقد تمّتْ دراسة قواعد التوجيه عند الجرجاني؛ لتوظيفه هذه القواعد في التوجيه النحوي انطلاقاً من منظومة علوم اللغة بشكل عام .

وجاء المبحث الثاني لبيان ما وقع بين التوجيه النحوي والتوجيه الفقهي من تفاعل تجلت صورته في طرائق الاستدلال العقلي المعتمد على القياس .

أمّا الفصل الثاني فجاء بعنوان:(استقرار قواعد التوجيه في النحو العربي)، وتناول المبحث الأول منه مفهوم القاعدة: لغة واصطلاحاً، وأهم أنواعها ومفاهيمها، ومفهوم التوجيه: لغة واصطلاحاً، وأوضح أبرز أنواعه في الدرس النحوي، أمّا المبحث الثاني فقد تمّ فيه تحديد أربعة أقسام رئيسة لقواعد التوجيه النحوي، وجاء المبحث الثالث لتتضح لنا من خلاله أهم ضوابط التوجيه النحوي المعتمدة عند النحاة.

أما الفصل الثالث فعنوانه:(أثر قواعد التوجيه في النحو العربي)، وتناول المبحث الأول منه الأثر الإيجابي الذي تمثل في فتح باب الاجتهاد النحوي، وتأكيد المعيارية في النحو العربي، كما تناول الأثر السلبي المتمثل في ظاهرة الخلاف النحوي، وأوضح المبحث الثاني اعتماد النحاة على قواعد التوجيه في تبويبهم للموضوعات النحوية، وعلاقة هذه القواعد بنظرية العامل النحوي، أمّا المبحث الثالث فكشف لنا عن علاقة هذه القواعد بظاهرة الإعراب، و قدّم إشارات عن إمكانية توظيفها؛أي(قواعد التوجيه) في تعليم النحو العربي .

وجاءت الخاتمة لتحتوي على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، فمن أهمها :

أولاً- تُعدّ قواعد التوجيه فرعاً مكملاً لأصول النحو العربي، فهما نظيران متلازمان في الدرس النحوي:قديماً وحديثاً، فلا يوجد أحدهما إلا بوجود الآخر، ولكلٍ حظٌ و نصيبٌ من صاحبه؛ ذلك أنّ قواعد التوجيه تعتمد على الأدلة الإجمالية(السماع،القياس....إلخ) وتتخذ منها مُسوِّغاً داعماً لعملية التوجيه وصحته، فتغدو بهذا أصول النحو العربي أدلته الإجمالية وقواعده التوجيهية (الكلية) .

ثانياً- فساد الرأي القائل بإلغاء نظرية العامل وظاهرة الإعراب من النحو العربي في ضوء الاعتماد على هذه القواعد في النحو العربي بكل مجالاته من تأليف وتوجيه ومناقشة وبحث؛ ذلك أنّ قواعد العمل النحوي وقواعد الإعراب تُعد من صُلب قواعد التوجيه، وهذه كلها مجتمعة تمثل نظرية النحو العربي، والقول بإلغائها يعني تقويض بنيان النظرية النحوية ورفض التفسيرات التي تقدّمها للظواهر النحوية .

ثالثاً ـ بدأت قواعد التوجيه في النحو العربي بداية طبيعية مراعية طبيعة الاستعمال اللغوي، ومستمدة من البيئة اللغوية بعض التوجيهات، وذلك إلى جانب الاهتمام بطرد القاعدة النحوية وتحكيمها في كلام العرب على نحو ما كان عند عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي وتلاميذه، وقد استمرت هذه الصورة إلى أنْ وصل إلينا أول مؤلف نحوي(الكتاب) لـِ (سيبويه) ليمثل لنا إشارات واصفة لقواعد التوجيه في البحث النحوي دون تقنيين أو تقعيد .

و بعد... فاللهَ أسألُ أن أكون قد وفّقتُ إلى الصواب، فهو وَكْدي وغاية ما أصبو إليه،فإنْ أصبت فبما حبانيه جلَّ في عُلاه، وإلا فغاية مرجوّي ألا أُحْرَمَ أجر المجتهد، فلا علم لنا إلا ما عَلّمَنَا إنّه هو السميع العليم، وما الكمال إلا لنور وجهه الكريم .

الفصل الأول

قواعـد التوجيــه فــي النحــو العربي :نشأتها وتطورها

المبحث الأول :

أولاً ـ قواعد التوجيه قبل ظهور (الكتاب)

إنّ البحث في نشأة قواعد التوجيه ليس من اليسير بمكان ، وتكاد بداية كلّ علم أو أصل من أصول العلوم يكتنفها الغموض ، وغالباً ما تكون هذه البداية طبيعية بسيطة لا تعقيد فيها .

فأحسب أنّ نشأة قواعد التوجيه في النحو العربي كانت مع تتبّع عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي المتوفى سنه (١١٧هـ) [١] لكلام الشعراء الخارج على القاعدة النحوية المطّردة ، ولا سيّما الفرزدق منهم، إذ كان شديد التتبع لشعره، وكثير الردّ عليه ، وشديد الخصومة له [٢] ، ويظهر ذلك في تتبعه لقوله [٣] :

مستقبلين شمال الشام تضربنا على زواحِفَ تُزْجَى مُخُّها ريرِ

١ـ انظر: أبا البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري ، **نُزهة الألباء في طبقات الأدباء** ، تحقيق: إبراهيم السامرائي، ط ٣،مكتبة المنار الزرقاء ،الأردن،١٩٨٥م ،ص ٢٨

٢ـ انظر:عبدالقادر بن عمرالبغدادي ، **خِزانة الأدب ولبُّ لباب لسان العرب** ،ط٣،ج١،تحقيق وشرح:عبد السّلام محمد هارون،مكتبة الخانجي ،القاهرة، ١٩٨٩م ، ص٢٣٧- ٢٣٩، وانظر المصدر نفسه ،ج ٥ ، ص ١٤٤- ١٤٥، وانظر:أبا عُبيدالله محمد بن عمران المَرْزُباني ، **الموشح في مآخذ العُلماء على الشعراء**، وقف على طبعه واستخرج فهارسه :مُحبّ الدين الخطيب ،ط٢، المطبعة السلفية ومكتبتها ،القاهرة ،١٣٨٥هـ ، ص٩٠-٩٢ ، وانظر :شوقي ضيف ، **المدارس النحوية** ، ط ٨،دار المعارف، القاهرة ،١٩٩٩م ، ص ٢٣ ـ٢٤ ، وانظر: إبراهيم عبود السامرائي ،**المفيد في المدارس النحوية** ،ط١، دار المسيرة، عمان ، الأردن،٢٠٠٧م ،ص٤٨-٤٩ .

٣ـ الفرزدق ،**ديوانه** ، قدّم له وشرحه: مجيد طراد، ط ١، ج١،دار الكتاب العربي ،بيروت ،لبنان ،١٩٩٢م ،ص ٢٣٦.
والرير: هو المخ الذائب الفاسد من الهزال، انظر: **المعجم الوسيط** ،أخرجه:إبراهيم مصطفى،وأحمد حسن الزيات،وحامد عبدالقادر،ومحمد علي النجار،د.ط،دار العوة ،إستانبول ،تركيا ،د.ت ،مادة (رير) .
وروايةالديوان هي :

مستقبلينَ شمال الشـأم تضربُنا بحاصبٍ كنديف القُطْنِ منثورِ
على عمائمِنا يُلقى وأرجلنا على زواحف تُزْجيها محاسيرِ

٤ ـ **الموشّح في مآخذ العُلماء على الشعراء** ، مصدر سابق ص ٩٠ ،وانظر:أبا بكر محمد بن الحسن الزُّبيْديّ،**طبقات النحويين واللغويين**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ،ط٢،دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٤م، ص ٣٢ .

٥ ـ **نزهة الألباء في طبقات الأدباء** ، مصدر سابق، ص ٢٦.

٦ـ **طبقات النحويين واللغويين** ، مصدر سابق، ص ٣٢ .

٧ـ **خزانة الأدب ولُبّ لُباب لسان العرب** ، ج ١، مصدر سابق ، ص ٢٣٧، ورواية الديوان (أو مُجَرَّفٌ)؛انظر:**ديوان الفرزدق،ج٢**، مصدر سابق ،ص ٧٥

فقال له: " أسأت إنما هو (ريرُ) " [٤] جرياً على القاعدة النحوية المطّردة في كلام العرب؛ وهي أنّ التابع يتبع متبوعه في حركة إعرابه رفعاً ونصباً وجراً، والأصل أنْ تأتي (ريرِ) بالرفع لأنّها نعتٌ لمرفوع. فكان الحضرمي " شديد التجريد للقياس "[٥]، ومعنيّاً بما " يطرد وينقاس " [٦] وكذلك قوله:ـ [٧]

وَعَضٌّ زمانٍ يا ابنَ مَرْوانَ لم يَدَعْ مِن المال إلاّ مُسْحَتاً أومُجلَّفُ

فرفع (مُجلّف) والأصل فيها النصب ؛ لأنّها جاءت معطوفةً على (مُسْحَتاً)، والعطف تابع يأخذ حركة متبوعه رفعاً ونصباً جرّاً .

فضاق به الفرزدق ذرعاً، مما دفعه إلى أنْ قال عندما عيب عليه بيتُ شِعْرٍ : " أين هذا الذي يجرّ خصييه في المسجد ؟ ألا يصلحه! ـ يعنى ابن أبي إسحاق " [١]. وبرواية أخرى "فما بال هذا الذي يجر خصييه في المسجد ـ يعني ابن أبي إسحاق ـ لايجعل له بحيلته وجهاً " ؟[٢].

مما جعل عبد الله بن أبي إسحاق الحَضْرمي " يفتتح باباً جديداً لاحتواء غير المطرد من كلام العرب الفصحاء بحمل الكلام على المعنى "[٣] وطرد القاعدة النحوية بما يتفق والقياس .

وقد سار على المنهج نفسه تلاميذه من بعده ولاسيّما عيسى بن عمر الثقفي المتوفى سنة(١٤٩هـ) [٤] ، وأبو عمرو بن العلاء المتوفى سنة(١٥٤هـ) [٥] ؛ إذ كانا يعتمدان ضابط الكثرة في بناء القواعد النحوية وتوجيه ما جاء خارجاً عن ذلك من كلام العرب على أنّه شاذ أو لغات للعرب ، كما تمّ مراعاة المعنى في توجيهاتهم [٦] . فكانت جهود هؤلاء النحاة تمهيداً لظهور أول مؤلّف نحوي (الكتاب) ليحوي علم صاحبه وعلم أساتذته من قبل .

و هذا يعنى أن بذور النشأة لقواعد التوجيه كانت مبنية على طرد القاعدة النحوية في كلام العرب الفصحاء ثم على المعنى ،والحكم بالشاذ على ما جاء خارجاً عن هذا المطرد.

ثانياً ـ قواعد التوجيه في كتاب سيبويه :

١ـ **طبقات النحويين واللغويين** ، مصدر سابق ، ص ٣٣ .
٢ ـ **الموشَّح في مآخذ العلماء على الشعراء** ، مصدر سابق ، .٩١
٣ـ حسن خميس الملخ ، **نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين** ،ط١ ،دار الشروق ، عمان ،الأردن ، ٢٠٠٠م، ص ٣٧.
٤ـ انظر: **نزهة الألباء في طبقات الأدباء** ،مصدر سابق ،ص ٢٨ـ ٣٠ .
٥ـ انظر: المصدر نفسه ، ص ٣٠ ـ ٣٥ .
٦ـ انظر: الكثرة والقلة ، والحمل على المعنى من الفصل الثاني

مَثل كتاب أبي بشر عمرو بن عثمان بن قَنْبَر المُلقَّب بـِسيبويه المتوفى في حدود سنة (١٨٠هـ) [١] الثمرة العلمية الناضجة الأولى في علم النحو العربي على وجه الخصوص ، جمع فيه علمه وعلم شيوخه ، وكان قد اعتمد فيه على استقراء كلام العرب ثُمّ وصفه، ومن بعْد توجيهه توجيهاً نحوياً مُفسَّراً ؛ سعياً إلى الكشف عن القواعد النحوية التي تسير عليها العرب في كلامها ، كلُّ ذلك وما يتساوق والطبيعة اللغوية .

أكّد ذلك علي النجدي ناصف بقوله : " كان سيبويه يستمد تعليلاته للمسائل التي يعرضها والآراء التي يراها من كلِّ ما يمكن أن ْ تُستمد منه التعليلات إلا حقائق الفلسفة وقضايا العلوم، فهذه وتلك لم تكن بلغت أشُدَّها بعد ، فيكون لها في النحو أثر ، وفي تفكير النحويين عمل على نحو ما كان لها بعد ذلك في شتى الأجيال والعصور . كان يلتمس علله من حكم العدل و مراعاة الأصل، ودفع اللبس، ومراد المتكلم، وحال المخاطب ، وطبيعة الشيء وغلبة الكثرة ومقتضى المشابهة والخلاف وهلمّ جرّا " [٢] .

فجاءت قواعد التوجيه في (الكتاب) معنيّة بوصف الظاهرة اللغوية كما هي ، من ذلك ما جاء فيه " باب لا يكون فيه إلا الرفع، وذلك قولك: له يدٌ يدُ الثور، وله رأسٌ رأسُ الحمار، لأن هذا اسم ولا يُوَهَّم على الرَّجل أنّه يصنع يداً ولا رجلاً، وليس بفعل" [٣]

أمّا جعل وصف الظاهرة اللغوية معياراً في التوجيه فقد أوضحه بقوله : " باب ما يختار فيه الرفع ويكون فيه الوجه في جميع اللغات ، وزعم يونس أنّه قول أبي عمرو. وذلك قولك : أمّا العبيدُ فذو عبيد ، وأمّا العبد فذو عبدٍ، وأمّا عبدان فذو عبدين؛ وإنما اختير الرفع؛ لأن ما ذكرت في هذا الباب أسماء ، والأسماء لا تجري مجرى المصادر "[٢] ؛ أي أنّ الأسماء لا تجري مجرى المفعول المطلق في النصب.

١ـ انظر:أبا الحسن بن علي بن يوسف القفطي ، **إنباه الرُّواة على أنباه النحاة** ،تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط ١، ج٢، دار الفكر العربي ، القاهرة ، مؤسسة الكتب الثقافية ،بيروت ،لبنان ،١٩٨٦م ، ص ٣٤٦ ـ ٣٦٠، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء** مصدر سابق ، ص ٥٨ ،عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي ، **تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب** ، دراسة وتحقيق: حسن الملخ، و سهى نعجة ، ط ١ ،ج ٢ ،عالم الكتب الحديث ، إربد الأردن ، ٢٠٠٥م، ص٥١٨ ـ ٥٣١ .

٢ـ علي النجدي ناصف ، **سيبويه إمام النحاة** ، د. ط، مطبعة نهضة مصر بالفجّالة ، مطبعة لجنة البيان العربي، ١٩٥٣م ، ص ١٦٣ـ ١٦٤.

٣ـ أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنْبَر سيبويه ،**الكتاب** ،تحقيق:عبدالسلام محمد هارون ، ط ١، ج ١، دار الجيل ، بيروت، د.ت، ص ٣٦٦

١ـ **الكتاب** ،ج١ ، مصدر سابق ،٣٨٧ ـ ٣٨٨ .

٢ ـ المصدر نفسه ، ج ١، ص ٣٩٦ .

٣ـ المصدر نفسه ،ج١ ،٢٦٥ ـ ٢٦٦ .

والسعي إلى اتّباع سَنن العرب في كلامها واستعمالها لـه يتضح فيما أورده سيبويه بقولـه: " هذا بابٌ يختار فيه الرفع والنصب؛ لقبحه أن يكون صفة، وذلك قولك مررتُ ببرٍّ قبلُ قفيزٌ بدرهم قفيزٌ بدرهم . وسمعنا العرب الموثوق بهم ينصبونه، سمعناهم يقولون: العجبُ من بُرٍّ مررنا به قبلُ قفيزاً بدرهم، قفيزاً بدرهم، فحملوه على المعرفة وتركوا النكرة ؛لقُبح النكرة أن تكون موصوفة بما ليس صفة، وإنما هو اسم كالدرهم والحديد " [٢]

كما أكّد وجوب اتّباع سنن العرب في كلامها أثناء توجيه قضايا النحو ومسائله، وذلك بقولـه: " واعلم أنّه ليس كلُّ حرف يظهر بعده الفعل يُحذف فيه الفعل، ولكنك تضمر بعد ما أضمرت فيه العرب من الحروف والمواضع، وتظهر ما أظهروا، وتُجرى هذه الأشياء التي هي على ما يستخفون بمنزلة ما يحذفون من نفس الكلام ومما هو في الكلام على ما أجروا ... " [٣]

ولم تقف قواعد التوجيه في (الكتاب)عند هذا الحد، إذ كانت كثرة الاستعمال [٤] معياراً وضابطاً من ضوابط التوجيه التي عمل بها سيبويه ، وذلك بقوله : " باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنهي ، وذلك قولك أخذته بدرهمٍ فصاعداً،وأخذته بدرهم فزائداً، حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه، ولأنّهم أمِنوا أن يكون على الباء ، لو قلت: أخذته بصاعدٍ كان قبيحاً؛ لأنّه صفة ولا تكون في موضع الاسم ، كأنه قال: أخذته بدرهم فزاد الثمن صاعداً، أو فذهب صاعداً " [٤] . وكذلك جعل منها ضابطاً في باب التحذير فقال: " وحذفوا الفعل من إيّاك لكثرة استعمالهم إيّاه في الكلام فصار بدلاً من الفعل " [٥].

وفي الكتاب إشارات عديدة تُوحي بهذا المنهج، نحو: وهو عربي كثير، وهذا كثير ، وهذا أكثر في كلامهم، وهذا في الشعر كثير، وغيرها. فهذه عبارات تنمّ في مجموعها عن استقراء لغة العرب، وهذا منهج أرسى دعائمه أبو عمرو بن العلاء .

وإذا كان ذلك كذلك فإنّ المحافظة على كثرة الاستعمال قاعدة توجيه ومعياراً ضابطاً في النحو العربي ولاسيّما في المحذوفات دفعت سيبويه إلى القول : " ما حذف في الكلام لكثرة استعمالهم كثير " [١] . إقراراً منه بهذا المبدأ أو المعيار .

٤- انظر : مبحث كثرة الاستعمال ، الفصل الثاني .
٥- **الكتاب** ، ج ١ ، مصدر سابق ، ص ٢٩٠ .

١- **الكتاب** ،ج٢، مصدر سابق، ص ١٣٠ .
٢- المصدر نفسه ،ج ١، ص ٣٧٥ – ٣٧٦ .

وقد تسعى قواعد التوجيه في (الكتاب) إلى الكشف عن العلة الأولى التي جعلت العرب يتكلمون وفق صورة معينة ، وذلك نحو " قولك: مررت بهم الجَمّاءَ الغَفير ، والناس فيها الجمّاء الغفير، فهذا ينتصب كانتصاب العِراك . وزعم الخليل ـ رحمه الله ـ أنّهم أدخلوا الألف واللام في هذا الحرف وتكلّموا به على نيّة ما لا تدخله الألف واللام ، وهذا جُعِلَ كقولك : مررت بهم قاطبةً ومررت بهم طرّاً ، أي جميعاً، إلاّ أنّ هذا نكرة لا يدخله الألف واللام كما أنّه ليس كلُّ المصادر بمنزلة العِراك، كأنه قال: مررت بهم جميعاً، فهذا تمثيل وإن لم يتكلم به " [٢] .

مما يعني أنهم أتوا بالحال مُعرَّفةً بالألف واللام على نية تأويلها بحال نكرةٍ مفردةٍ ، وذلك لايختلف عما ورد عنهم من نحو قولهم :(أرسلها العراك)؛أي أرسلها معتركةً، لكن الخليل بن أحمد الفراهيدي المتوفى سنة(١٧٠هـ)[٣] ذهب إلى أنّ قولك: (الجماء الغفير) لم يرد استعماله عن العرب، وإنّما هو ضربٌ من التمثيل الذي لم يُسمع عن العرب ولايُقاس عليه غيره.

كما تسعى إلى بيان القاعدة التي تسير عليها العرب في كلامها ، وقد أوضح سيبويه ذلك في باب (ما يُضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف) فقال : " ذلك قولك : الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فَخيرٌ وإن شراً فشرٌ، والمرء مقتول بما قَتَل به إن خنجراً فخنجرٌ وإن سيفاً فسيفٌ... والرفع أكثر وأحسن في الآخِر؛ لأنك إذا أدخلت الفاء في جواب الجزاء استأنفت ما بعدها وحسُن أن تقع بعدها الأسماء وإنما أجازوا النصب حيث كان النصب فيما هو جوابه؛ لأنّه يُجزم كما يُجزم؛ ولأنّه لا يستقيم واحدٌ منهما إلا بالآخر، فشبهوا الجواب بخبر الابتداء وإن لم يكن مثله في كل حالة، كما يشبهون الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله ولا قريباً منه ... " [٤] . فظاهر أن المعوّل عليه في هذا التوجيه هو المشابهة .

أمّا اعتماد الإضمار أصلاً من أصول التوجيه في (الكتاب) فقد أوضحه سيبويه في عمل الحروف الناصبة للفعل المضارع ، وذلك بقوله: " باب الحروف التي تُضمَر فيها (أنْ)، و ذلك (اللام) التي في قولك: جئتك لِتَفْعَلَ . و(حَتى)، وذلك قولك: حتى تفعلَ ذاك، فإنما انتصب هذا بأنْ، و(أنْ) ههنا مُضْمرَة ، ولو لم تُضْمرها لكان الكلام مُحالاً؛ لأن (اللام،وحتى) إنما يعملان في

٣ـ **طبقات النحويين واللغويين**، مصدر سابق، ص ٤٧ ـ ٥١ .
٤ـ **الكتاب** ،ج١ ،مصدر سابق، ص ٢٥٨ ـ ٢٥٩ .

الأسماء فيجرَّان، وليستا من الحروف التي تُضاف إلى الأفعال، فإذا أضمرت (أنْ) حَسُنَ الكلام؛ لأنّ (أنْ) وتفعل بمنزلة اسم واحد " [1] .

ولأنّ الأصل في حروف الجرّ ألاّ تعمل النصب في الأفعال؛ لأنّها مختصة بجر الأسماء أو ما هو مؤول باسم (المصدر المؤول) .

كما أوضح هذا الأصل بقوله: " اعلم أنّ ما انتصب في باب الفاء ينتصب على إضمار أنْ "[2].
وما كان سيبويه ليعتمد الإضمار أصلاً في التوجيه إلا للمحافظة على اختصاص الأداة بما اختُصت به .

وجعْلُ التناظر أصلاً للتوجيه يوضحه سيبويه بقوله: " باب ما يكون فيه إلا وما بعده وصفاً بمنزلة (مثل) و(غير) ، وذلك قولك: لو كان معنا رجلٌ إلا زيدٌ لغُلِبْنا ، والدليل على أنّه وصف أنك لو قلت: لو كان معنا إلا زيدٌ لهلكنا ، وأنت تريد الاستثناء لكنت قد أحَلْتَ . ونظير ذلك قوله عزّ وجل : " لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ..... ﴿٢٢﴾ [الأنبياء] ونظير ذلك من الشعر قوله،وهو ذو الرُّمَّة :

أُنيخَتْ فألْقَتْ بَلْدَةً فوق بلدةٍ قليلٍ بها الأصوات إلاّ بُغامُها

كأنه قال : قليل بها الأصوات غيرُ بُغامها ، إذا كانت (غيرُ) غيرَ استثناءٍ " [3] .

كما يظهر هذا الأصل واضحاً في توجيه اختصاص الجزم في الأفعال بحمله على نظيره ،وهو اختصاص الجر في الأسماء فأوضح سيبويه ذلك بقوله:" اعلم أنّ حروف الجزم لا تجزم إلا الأفعال، ولا يكون الجزم إلاّ في هذه الأفعال المضارعة للأسماء، كما أن الجرّ لا يكون إلاّ في الأسماء، والجزم في الأفعال نظير الجرِّ في الأسماء فليس للاسم في الجزم نصيب، وليس للفعل في الجرِّ نصيب فمن ثمّ لم يُضمروا الجازم كما لم يُضمِروا الجارّ " [2] .

١- **الكتاب** ،ج ٣ ،مصدر سابق ،ص ٥- ٦ .
٢- المصدر نفسه ، ج ٣ ،ص ٢٨ .
٣- **الكتاب** ،ج ٢، مصدر سابق ، ص ٣٣١ – ٣٣٢ .

١- **الكتاب** ، ج٣،مصدر سابق ،ص ٩ .
٢ -المصدر نفسه ، ج١ ، ص ١٤ .
٣ - المصدر نفسه ، ج ٣ ، ص ٣٠ .
٤ - المصدر نفسه ، ج ٣ ، ص ٣٦ .
٥ - محمد كاظم البكاء ،**منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي** ، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ،١٩٨٩م ،ص ٢٢٥ .

وقد أكّدَ سيبويه ذلك في موضع آخر إذ قال : " وليس في الأفعال المضارعة جرّ كما أنّه ليس في الأسماء جزمٌ، لأنّ المجرور داخلٌ في المضُاف إليه مُعاقِبٌ للتنوين، وليس ذلك في الأفعال" [٢] .

ولحماية أصل التناظر قاعدةً للتوجيه في هذه المسألة لابُدَّ من المُحافظة على اختصاص كلِّ أداة ببابها وإلا انتقض القول بهذا الأصل .

و لم يكن المعنى أقلَّ حظاً من بين أصول التوجيه في النحو العربي ، إذ جعل منه سيبويه قاعدة توجيه عند غياب غيره ، وقد أوضح ذلك بقوله : " تقول ما تأتيني فتُحدِّثني، فالنصب على وجهين من المعاني ؛ أحدهما: ما تأتيني فكيف تُحدِّثُني، أي لو أتيتني لحدَّثتني، وأمّا الآخر : فما تأتيني أبداً إلاّ لم تُحدثني، أي منك إتيانٌ كثير ولا حديث منك"[٣] .

وكذلك قوله: " تقول: ودَّ لو تأتيه فتُحدِّثَه، والرفع جيد على معنى التمني " [٤] ومثله قوله عزّوجل " وَدُّواْ لَوۡ تُدۡهِنُ فَيُدۡهِنُونَ ۝٩ [القلم] .

وأحياناً تتنازع القاعدة النحوية مع غيرها من أصول التوجيه في توجيه مسألة نحوية ما حيث إنّه " قد تقتضي القاعدة أحد الوجوه، ولكنّ المعنى يتطلب الوجه الآخر فيجري بموجبه، من ذلك أنّ العامل في باب التنازع هو الذي يلي المعمول لقرب جواره "[٥]. غير أنّ سيبويه لم يعمل بهذه القاعدة في توجيه قول امرئ القيس [٦] .

فلو أنّ ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال

فقال: " فإنما رفع لأنّه لم يجعل القليل مطلوباً، وإنّما كان المطلوب عنده المُلك وجعل القليل كافياً، ولو لم يرد ذلك ونصب فسد المعنى " [١] .

وهذا يعني أنّ تعدد المعاني المحتملة يقود إلى تعدد الوجوه الإعرابية ويتعيّن الوجه الإعرابي المُراد بتحديد المعنى المطلوب .

---

٦ ـ امرؤ القيس ،**ديوانه** ،شرحه وضبط نصوصه وقدَّم له:عمر فاروق الطبَّاع، د.ط ،دارالقلم،بيروت ،لبنان ،١٩٩٣م ،ص١٢٧

١ـ **الكتاب** ،ج ١،مصدر سابق ، ص ٧٩ .

٢ ـ حسن خميس الملخ ، **رؤى لسانية في نظرية النحو العربي** ،ط ١ ،دار الشروق ،عمان ،الأردن ، ٢٠٠٧م ،ص ١٤٠ ،و انظر : كمال محمد بشر ، **علم اللغة الاجتماعي (مدخل)** ،د .ط ،دار غريب ،القاهرة ، ١٩٩٥ م ، ص٩٦ ـ ٩٧ .

٣ـ **الكتاب** ،ج١، مصدر ،سابق ، ص ٢٥٧ .

وإنْ كان سيبويه قد اعتمد في دراسته للنحو العربي على ما هو مستقرى عن العرب،وعلى الظاهرة اللغوية نفسها يشتق منها توجيهاته وتعليلاته،فإنّه لم يُغْفل ما يُحيط باللغة من بيئة اجتماعية:مُرسِل ومُستقبل و وسطٍ تنتقل من خلاله هذه اللغة،كما في الرسم التالي[٢]

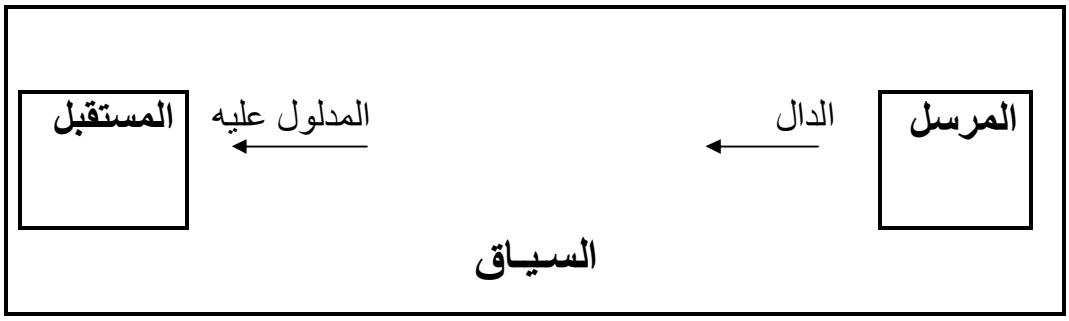

في ضوء ذلك نجده يوجّه نصب الاسم المحذوف الفعل ، بسبب حضور سياق الحال الذي سدَّ مسدّ المحذوف إذ لاحذف إلاّ بدليل، وذلك بقوله: " إذا رأيت رجلاً متوجهاً وجهة الحاجّ قاصداً في هيئة الحاجّ، فقلت: مكّةَ وربِّ الكعبة، حيث زَكِنْتَ أنه يريد مكة، كأنك قلت: يريد مّكة والله ... أو رأيت رجلا يسدّد سهماً قِبَل القرطاس، فقلت: القِرطاسَ والله، أي يصيب القرطاسَ، وإذا سمعت وقع السهم في القرطاس ، قلت: القرطاسَ والله، أي أصاب القِرطاسَ " [٣].

فنصب كلمتي (مكة،والقرطاس) إشارة إلى أنَّ ثمّة ناصباً لهما، إذ لا بُدّ لكلِّ معمول من عامل ولا يمكن تفسير هذا النصب وتوجيهه إلاّ بالوقوف على سياق الحال الذي قيلت فيه العبارة .

ولعلم المخاطب ـ الذي يُعدّ أحد عناصر السياق ـ دورٌ مهمٌ في تفسير المحذوف من الكلام وتبيُّن حقيقته، و يظهر ذلك جليّاً في تفسير حذف المستثنى، وقد أوضح سيبويه ذلك بقوله: " ليس غير، وليس إلاّ، كأنه قال: ليس إلاّ ذاك، وليس غير ذاك، ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفاً واكتفاءً بعلم المخاطب ما يعني " [١] .

---

١ ـ **الكتاب**،ج ٢، مصدر سابق، ص ٣٤٤ ـ ٣٤٥ .
٢ ـ المصدر نفسه،ج ١، ص ١٣ .
٣ ـ المصدر نفسه ، ج ٢ ،ص ٣٧٦ .
٤ ـ المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٣٣٠.

والباحث في كتاب سيبويه يجد أنّ عنوان الباب قد يأتي على صورة قاعدة نحوية عامة وأصل كلي يجمع جزئيات عدَّة، ثم هو يقوم بشرحها وتحليلها وتفسيرها، وذلك نحو قوله: "باب مجاري أواخر الكلم من العربية؛ وهي تجري على ثمانية مجار: على النصب والجر والرفع والجزم، والفتح والضم والكسر والوقف " [٢]. فهو بهذه القاعدة يجمع أصول أحكام الإعراب والبناء التي تنطبق على أبواب النحو جميعاً .

وأيضاً نحو قوله: " باب ما تردُّه علامة الإضمار إلى أصله "[٣]. وكما في (الكتاب): " باب لا يكون المستثنى فيه إلاّ نصباً؛ لأنّه مُخرَجٌ مما أدخلت فيه غيره فعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت: له عشرون درهماً، وهذا قول الخليل رحمه الله " [٤]. فهذا العنوان يبيّن القاعدة التي تمثل الأصل في حكم المستثنى، وهو النصب، كما يبين توجيه هذه القاعدة وتفسيرها .

إذا تحقق ذلك فإنّه يقود إلى نتيجة مهمة مفادها أنّ سيبويه بنى كتابه على أساس فكرة قواعد التوجيه، ويؤكد هذا أيضاً أن الباحث في (الكتاب) يجد لبعض الأبواب النحوية باباً رئيساً ينضوي على قاعدته العامة وأحكامه ثمّ تتبعه بعد ذلك أبواب فرعية أخرى تتناول جزئيات الموضوع بالشرح والتحليل والتفسير ولعل باب الاستثناء خير مثال على ذلك مما جاء في الكتاب .

وقد يعمد سيبويه إلى توجيه الأحكام النحوية في كثير من أبواب (الكتاب) ، فقال في باب الأمر والنهي: " الأمر والنهي يُختار فيهما النصب في الاسم الذي يُبنى عليه الفعل ويُبنى على الفعل، كما اختير ذلك في باب الاستفهام؛ لأن الأمر والنهي إنما هما للفعل، كما أنّ حروف الاستفهام بالفعل أولى، وكان الأصل فيها أن يُبتدأ بالفعل قبل الاسم فهكذا الأمر والنهي؛ لأنهما لا يقعان إلا بالفعل مُظهرا أومضمراً " [١].

ثم يبيّن توجيه ذلك بقوله : " إنما كان الوجه في الأمر والنهي النصب، لأن حدَّ الكلام تقديم الفعل، وهو فيه أوجب، إذ كان ذلك يكون في ألف الاستفهام؛ لأنهما لا يكونان إلا بفعل " [٢]

١ـ **الكتاب**، ج ١، مصدر سابق ، ص ١٣٧ .
٢ ـ المصدر نفسه ،ج ١ ،ص ١٤٤ .
٣ ـ المصدر نفسه ، ج ٢ ،ص ٣١٣ .

ووجَّه حكم نصب المستثنى في (باب ما يكون المستثنى فيه بدلاً مما نفي عنه ما أدخل فيه) بقوله: " إنّما اختير النصب هنا ؛لأنّهم أرادوا أن يجعلوا المستثنى بمنزلة المبدل منه وأن لا يكون بدلاً إلاّ من منفي ، فالمُبدل منه منصوب منفي ومضمره مرفوع ، فأرادوا أن يجعلوا المستثنى بدلاً منه لأنه هو المنفي " [٣].

إنّ المتفحص لهذه التوجيهات وأصولها يجد أنّها تتصل بطبيعة الظاهرة اللغوية المدروسة، وبعيدة عن التعقيد، أوالتفلسف، أو الأسلوب التنظيري، فلم يسع سيبويه إلى أن يصوغ لنا قواعد التوجيه في قوالب نظرية مجردة، فهو ابن بيئته يتعامل مع اللغة المحسوسة المستقراة التي بين يديه، فضلاً عن أنّه كان قريب عهد بالبادية وأهلها .

وصدق علي النجدي ناصف عندما قال : " ينهج سيبويه في دراسة النحو منهج الفطرة والطبع ، يدرس أساليب الكلام في الأمثلة والنصوص ليكشف عن الرأي صحةً وخطأ، وحُسناً أو قبحاً أو كثرةً و قلةً، لا يكاد يعرّف معُرّفاً، أو يلتزم مصطلحاً، أو يفرِّع فروعاً، أو يشترط شروطاً على نحو ما نرى في الكتب التي صُنفت لعهد ازدهار الفلسفة واستبحار العلوم .

فهو في جملة الأمر يقدم مادة النحو الأولى موفورة العناصر، كاملة المشخصات ، لا يكاد يعوزها إلا استخلاص الضوابط وتصنيع الأصول، على نحو ما تقتضي الفلسفة المدروسة والمنطق الموضوع. وفرق بينه وبين الكتب التي جاءت بعد عصره كفرق ما بين كتاب في الفتوى وكتاب في القانون، ذاك يجمع جزئيات يدرسها ويصنفها ويصدر أحكاماً فيها، والآخر يجمع كليات يصنفها ويشققها لتطبّق على الجزئيات " [١] .

وهذا يعني أن سيبويه يمثل لنا بكتابه إشارات واصفة لعلم النحو دون تقنين أو تقعيد، فهو معنيّ بنحو المسائل والجزئيات .

---

١ ـ **سيبويه إمام النحاة** ، مرجع سابق ، ص ١٥٨ ـ ١٥٩ .

٢- انظر: ياقوت الحموي ، **معجم الأدباء: (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)** ،تحقيق: إحسان عباس ، ط ١،ج ٦ ، دار الغرب الإسلامي بيروت،لبنان،١٩٩٣م، ص٢٨١٢ـ ٢٨١٥،وانظر:**نزهة الألباء في طبقات الأدباء**،مصدر سابق،ص٨١ـ ٨٤،وانظر: إنباه **الرواة على أنباه النحاة**،ج ٤،مصدر سابق،ص٧ـ ٢٣،وانظر: **تحفة الأديب في نحاة مُغني اللبيب**،ج٢،مصدر سابق،ص ٦٤٠ـ ٦٥٢ .

٣- **إنباه الرواة على أنباه النحاة** ،ج ٤ ،مصدر سابق ،ص ٩ ، وانظر **: نزهة الألباء في طبقات الأدباء** ،مصدر سابق ، ص ٨١ ، وانظر :**تحفة الأديب في نحاة مُغني اللبيب** ،ج ٢ ،مصدر سابق ، ص ٦٤٥ .

٤- أحمد مكي الأنصاري ،**أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة**، د.ط ،المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية القاهرة، ١٩٦٤م ، ص ٣٣١ .

فمناط قواعد التوجيه في (الكتاب) وصف الظاهرة اللغوية، ومجاراة العرب في سنن كلامها واستعمالاتها والكشف عن القاعدة التي يسيرون عليها في كلامهم، وكثرة الاستعمال والإضمار، والتناظر، والمعنى، وسياق الحال، هذا فضلاً عن توجيه الأحكام النحوية .

ثالثاً ـ قواعد التوجيه عند الفرَّاء :

أبو زكريا يحيي بن زياد الديلمي المعروف بالفرّاء المتوفى سنة (٢٠٧هـ) [٢] كان إماماً في العربية، حتى قيل فيه " لولا الفرّاء ما كانت عربية ؛ لأنه خلصها وضبطها، ولولا الفرّاء لسقطت العربية؛ لأنها كانت تُتنازع ويدّعيها كلّ مَن أراد، ويتكلم الناس فيها على مقادير عقولهم وقرائحهم فتذهب " [٣] .

إنّ هذا ما دفع أحمد مكي الأنصاري إلى القول إن الفرّاء كان " يُعنى بوضع الأصول والقوانين العامّة للظواهر اللغوية الأساسية كما أنّه يضع الأصول لأشتات الجزئيات من المسائل النحوية واللغوية بوجه عام " [٤] . ولعل المقصود بالأصول في هذا النص القواعد النحوية العامة الجامعة للجزئيات لا علم أصول النحو.

وهذا يتعارض مع ما ذهب إليه أحمد مكي الأنصاري من شدة تحمسّه للفرّاء إذ ذهب إلى أنه ـ أي الفراء ـ سبق إلى وضع علم أصول النحو [١]، غير أنّ حسن خميس الملخ فنّد هذا الزعم[٢] .

ولشدّة تحمّس أحمد مكي الأنصاري للفرّاء فإنّه يرى بأنّه كان يتوجب على الفرّاء أن يُعدِّل القاعدة النحوية ويغيرها بدلاً من تخطئة شاعرٍ عربي لعدم التزامه بها [٣] ؛ لأنّه يرى أنّ "هذه

١ـ انظر: **أبو زكريا الفرّاء ومذهبه في النحو واللغة** ، مرجع سابق ، ص ٣٣٥ .
٢ـ انظر: حسن خميس **الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي**،ط١، دار الشروق، عمان ،الأردن ، ٢٠٠١ م ، ص ٣٨ـ ٤٣ .
٣ ـ انظر: **أبو زكريا الفرّاء ومذهبه في النحو واللغة** ، مرجع سابق ، ص ٣٨٦ .
٤ ـ المرجع نفسه ، ص ٤٠٢ .
٥ ـ انظر: مبحث قطعية القاعدة ،الفصل الثاني .
٦ـ أبو البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري، **لمع الأدلة في أصول النحو** ، تحقيق: سعيد الأفغاني ، ط٢ ،بيروت ، لبنان ،١٩٧١م ص ٩٨ .
٧ـ **نزهة الألباء في طبقات الأدباء** ،مصدر سابق ،ص٨٣، **وانظر: معجم الأدباء** ،ج ٦،مصدر سابق، ص٢٨١٤، وانظر: **تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب** ، ج ٢ ،مصدر سابق ،ص ٦٤٣

القواعد هي الخاطئة، فقد صنعها النحاة بأيديهم صنعاً فاسداً لا يقوم على استقراء تام طبقاً للمنهج اللغوي السليم " [٤] .

غير أنّ هذا فيه نظر؛ لأن القول بتعديل القواعد النحوية يعني أنّها غير مُنضبطة ولا مطردة، ومن ثم فإنّها لا تتصف بالقطعية [٥] أو الحتمية ، فكان ثمّة خرم للقاعدة النحوية ، مما سيؤدي إلى تقويض بنيان نظرية النحو العربي .

ثمّ إنّ الخروج على القاعدة النحوية في النحو العربي لا يُسوَّغ إلا بقاعدة وإن لم يكن ثمّة قاعدة تُسوِّغ هذا الخروج أو ذاك فمن باب أولى أن يوصف بالخطأ؛ لأنّ القاعدة معيار الصواب.

واحتجاجه بعدم استقراء كلام العرب استقراءً تاماً يُجاب عنه بأنّ كلام العرب مُحال حصره فتحقيق الاستقراء التام لكلام العرب مُحال؛ لأنّ " إثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل مُحال" [٦] .

كما قِيل في الثناء عليه والاعتراف بسَعة علمه إنّه " لو لم يكن لأهل بغداد والكوفة من علماء العربية إلا الكسائي والفرّاء لكان لهم بهما الافتخار على جميع الناس إذ انتهت العلوم إليهما وكان يقال: الفرّاء أمير المؤمنين في النحو " [٧].

وقد مثّل الفرّاء بكتابه (معاني القرآن) أنموذجاً تطبيقياً لقواعد التوجيه في النحو العربي، فكان شديد العناية بالتوجيه، ولا سيّما التوجيه الإعرابي، مهتماً في توجيهاته بالألفاظ كما كان معنياً بالمعاني وكلام العرب؛ ذلك لأنه عمل النحو والعربية على كلام العرب فقال : " كلّ مسألة وافق إعرابها معناها، ومعناها إعرابها، فهو الصحيح ،وإنما لحق سيبويه الغلط ؛ لأنه حمل كلام العرب على المعاني دون الألفاظ . ولم يوجد في كلام العرب وأشعار الفحول إلا ما المعنى فيه مطابق للإعراب، والإعراب مطابق للمعنى ... وذلك كقولك: مات زيدٌ، فلو عاملت المعنى لوجب أنْ تقول: (مات زيداً ؛ لأن الله تعالى هو الذي أماته ولكنك عاملت اللفظ فأردت: سكنت حركات زيدٍ "[١] .

وإلى جانب ذلك فإنّه كان " يتفلسف في تأليفاته وتصنيفاته حتى يسلك في ألفاظه كلام الفلاسفة "[٢]، وقد أوضح أحمد مكي الأنصاري ما يُقصد بتفلسفه فقال : " حسْبُنا من تفلسف الفرّاء ما نراه

١ـ **إنباه الرواة على أنباه النحاة** ،ج٤ ،مصدر سابق ،ص ٨ ـ ٩ .وانظر :**تحفة الأديب في نُحاة مُغني اللبيب** ، ج٢ ،ص ٦٤٨ .

٢ ـ **إنباه الرواة على أنباه النحاة** ،ج٤ ،مصدر سابق ،ص ١٣. وانظر:**تحفة الأديب في نُحاة مُغني اللبيب** ،ج ٢ ،مصدر سابق ، ص ٦٤٦.

٣ ـ **أبو زكريا الفرَّاء ومذهبه في النحو واللغة** ،مرجع سابق ، ص ٣٤١ .

من المظاهر .... للفلسفة مثل التعليل والتحليل ، والقياس وتقليب المسألة على جميع الوجوه المحتملة ، والانتفاع بما لديه من العلوم والثقافات بكلِّ وسيلة ممكنة " [٣] .

فهو يسعى إلى حصر وجوه المسألة حصراً منطقياً مع تعليل كلّ وجه منها سعياً إلى الوصول إلى معيار الصواب في المسألة ويظهر ذلك في توجيه قوله تعالى: "ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٢ [الفاتحة].إذ عمل على بيان الوجوه المحتملة في الآية مع تحليل كل وجه وتعليله

وذلك بقوله: " اجتمع القرّاء على رفع (الحمد) وأمّا أهل البدو فمنهم من يقول:(الحمدَ لِله) ومنهم من يقول: (الحمدِ لِله). ومنهم من يقول: (الحمدُ لِلهِ) فيرفع الدال واللام. فأمّا من نصب فإنه يقول : (الحمد) ليس باسم إنما هو مصدر ؛ ـ مفعول مطلق ـ يجوز لقائله أن يقول: أحمد
الله فإذا صلح مكان المصدر (فَعَلَ أو يَفْعل) جاز فيه النصب ... وأمّا من خفض الدال من (الحمدِ) فإنّه قال : هذه كلمة كثرت على ألسن العرب حتى صارت كالاسم الواحد ، فثقل عليهم أنْ يجتمع في اسم واحد من كلامهم ضمّة بعدها كسرة، أو كسرة بعدها ضمّة، ووجدوا الكسرتين قد تجتمعان في الاسم الواحد مثل إبل ، فكسروا الدال ليكون على المثال من أسمائهم وأمّا الذين رفعوا اللام فإنهم أرادوا المثال الأكثر من أسماء العرب ، الذي يجتمع فيه الضمتان مثل الحُلُم ، والعُقُب " [١]

أمّا جعل كلام العرب أصلاً للتوجيه فقد أوضحه الفرّاء في توجيه قوله تعالي : " وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا ..... ۝٣٨ [المائدة]. إذ قال: هما " مرفوعان بما عاد من ذكرهما

والنصب فيهما جائز، كما يجوز(أزيدٌ ضربته)، و(أزيداً ضربته)، وإنما تختار العرب الرفع في (السارق والسارقة)؛ لأنهما غير موقّتين فوجها توجيه الجزاء، كقولك من سرق فاقطعوا يده ،فـ (من) لا يكون إلا رفعاً ولو أردت سارقاً بعينه أو سارقةً بعينها كان النصب وجه الكلام " [٢] .

١ـ أبو زكريا يحيى بن زياد الفرَّاء، **معاني القرآن** ،تحقيق : أحمد يوسف نجاتي ،ومحمد علي النجار ، د. ط ، دار السرور، د. مكان ، ١٩٥٥م ،ص ٣ـ ٤ .
٢ـ المصدر نفسه،ج ١، ص ٣٠٦ .

كما أوضح ذلك في توجيه بناء جزأي العدد المركّب على الفتح في قوله تعالى : " إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ ۝٤ [يوسف] . فقال : " فإن العرب تجعل العدد ما بين أحدعشر إلى تسعةعشر منصوباً ـ أي مبنياً على الفتح ـ في خفضه ورفعه. وذلك أنّهم جعلوا اسمين معروفين واحداً، فلم يُضيفوا الأول إلى الثاني فيخرج من معنى العدد، ولم يرفعوا آخره فيكون بمنزلة (بعلبك) إذا رفعوا آخرها، واستجازوا أن يُضيفوا (بَعْل) إلى (بَكّ)؛ لأن هذا لا يُعرف فيه الانفصال من ذا، والخمسة تنفرد من العشرة والعشرة من الخمسة، فجعلوهما بإعراب واحد؛ لأنَّ معناهما في الأصل هذه عشرة وخمسة، فلما عُدلا عن جهتهما أعطِيا إعراباً واحداً في الصرف، كما كان إعرابُهما واحداً قبل أن يُصرفا " [1] .

وإن كلام العرب قد يكون الوجه المختار الذي لا وجه غيره، وهذا بيّنٌ في توجيه قوله تعالى: " وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِي عُنُقِهِۦ ..... ۝٣ [الإسراء] وقوله تعالى: " .... وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ فِيٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ ۝١٢ [يس] ؛ إذ قال: " والوجه في كلام العرب رفع (كل) في هذين الحرفين " [2] .

والباحث في (معاني القرآن) يجد أنّ الفرّاء يقوّي التوجيه الذي يقول به في مسألة ما بكلام العرب ومذهبها في كلامها ويتضح ذلك في توجيه قوله تعالى : ".... وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَۚ .... ۝١ [النساء] إذ قال: " فنصب الأرحام ، يريد (واتقوا الأرحام أن تقطعوها).

قال: ـ راوي الكتاب ـ حدثنا الفرّاء قال: حدثني شُريك بن عبدالله عن الأعمش عن إبراهيم أنّه خفض الآرحام،قال: هو كقولهم: بالله والرحمِ، وفيه قبح؛ لأن العرب لا تردّ مخفوضاً على مخفوض وقد

١ـ **معاني القرآن** ،ج٢، مصدر سابق ،ص ٣٢ ـ ٣٣ .
٢ ـ المصدر نفسه ،ج ٢، ص٩٥ .
٣ـ المصدر نفسه،ج ١ ، ص ٢٥٢ ـ ٢٥٣ .

كُنِي عنه... وإنما يجوز هذا في الشعر لضيقه".[٣] فالفراء يرفض العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجارِّ، معززاً رأيه بمذهب العرب في كلامها .

كما قوّى توجيهه بكلام العرب في توجيه قوله تعالى : "ٱلۡحَجُّ أَشۡهُرٞ مَّعۡلُومَٰتٞۚ .... ﴿١٩٧﴾ [البقرة]

وذلك بقوله: " فهي وإن كانت (في) تصلح فيها ، فلا يُقال إلاّ بالرفع ، كذلك كلام العرب، يقولون: البَرْد شهران، والحَرُّ شهران ، لا ينصبون ؛ لأنّه مقدار الحجّ " [١] كذلك كانت الحال في توجيه قوله تعالى: " .... فِي يَوۡمٍ عَاصِفٖۖ .... ﴿١٨﴾ [٢] [إبراهيم].

وكان المعنى أصلاً مهماً من أصول التوجيه عند الفرّاء،وكيف لا،وقد كان للتوجيه الإعرابي عنده أوفر الحظ والنصيب،فقد تتعدد توجيهات الإعراب بتعدد المعاني " والإعراب فرع المعنى"[٣] ، لهذا يتفق الباحث مع ما ذهب إليه كاظم إبراهيم كاظم إذ قال: " لم ينجرّ هذا العالم إلى قاعدة تحكمه في معالجته النص، وإن تحقق ذلك في كتابه فكان ينسبه إلى النحويين . فالفرّاء ينساق إلى الإعراب من خلال تفهمه لدلالة النص ، وبهذا يكون قد ربط بين النحو والمعنى، وهذه المنهجية التي اتّبعها في كتابه، تدفعنا إلى القول بأنه لا يمكن الخروج بقاعدة من قضية واحدة، وإنّما تتعدد العلل عنده بتعدد المعاني في الموضوع الواحد " [٤] .

و يظهر ذلك في توجيه قوله تعالى : " وَفَٰكِهَةٖ مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ ﴿٢٠﴾ وَلَحۡمِ طَيۡرٖ مِّمَّا يَشۡتَهُونَ ﴿٢١﴾ وَحُورٌ عِينٞ ﴿٢٢﴾ [الواقعة] إذ قال: " فخفض بعض القرّاء ورفع بعضهم (الحور العين).

قال الذين رفعوا: الحورالعين لا يُطاف بهنّ؛ فرفعوا على معنى قولهم: وعندهم حورٌ عينٌ، أو مع

١ـ **معاني القرآن** ، ج ١، مصدر سابق، ص ١١٩ .
٢ ـ انظر : المصدر نفسه ، ج ٢ ، ٧٣ ـ ٧٤ .
٣ ـ انظر مبحث التوجيه الإعرابي ،الفصل الثاني .
٤ ـ كاظم إبراهيم كاظم ، **النحو الكوفي :مباحث في معاني القرآن** ، ط١ ،عالم الكتب ،بيروت ،لبنان ،١٩٩٨م ،ص ٥ .
٥ ـ **معاني القرآن** ،ج ١ ، مصدر سابق ،ص ١٤ .
٦ـ انظر : عبدالعال سالم مكرم ،وأحمد مختار عمر ، **معجم القراءات القرآنية** ، ط٢، ج ١،مطبوعات جامعة الكويت ،١٩٨٨م ، ص٣٢ ،وانظر: عبداللطيف الخطيب ،**معجم القراءات** ،ط١،ج ١، دار سعدالدين ،دمشق ،القاهرة، ٢٠٠٢م،ص ٥٤.(وهي قراءة عبدالله بن مسعود ، وحفصة أم المؤمنين) .

ذلك حورٌ عين، فقيل: الفاكهة واللحم لا يُطاف بهما إنما يُطاف بالخمر وحدها ـ والله أعلم ـ ثمّ أتبع آخر الكلام أوّله " [٥] .

كما أنّ للمعنى حضوراً في توجيه القراءة القرآنية عند الفرّاء ، منها ما كان في توجيه القراءة بالنصب[٦] في قوله تعالى : "صُمٌّۢ بُكۡمٌ عُمۡيٞ فَهُمۡ لَا يَرۡجِعُونَ ﴿١٨﴾ [البقرة]،إذ قال: " وفي قراءة عبد الله (صمّاً بُكما عمياً) بالنصب، ونصبه على جهتين، إن شئت على معنى : تركهم صُماً بُكماً عمياً،وإن شئت اكتفيت بأن توقع الترك عليهم في الظلمات، ثمّ تستأنف (صُماً) بالذم لهم " [١] .

وأحياناً يكون المعنى سبب رفض التوجيه الإعرابي ، ويظهر هذا في توجيه الرفع في قراءة الحسن البصري [٢] في قوله تعالى :"....فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ .... ﴿٧١﴾ [يونس].

فقال : " قرأها الحسن (وشركاؤُكم) بالرفع؛ وإنّما الشركاء هاهنا آلهتهم، كأنه أراد أجمعوا أمركم أنتم وشركاؤُكم، ولست أشتهيه لخلافه للكتاب، ولأن المعنى فيه ضعيف؛ لأن الآلهة لا تعمل ولا تُجمع " [٣]. وإلى جانب اعتماده المعنى لرفض هذا التوجيه فإنه يجعل من رأي سيبويه حجةً يُقوّي به مذهبه في التوجيه النحوي، وهذا يعني أن رأي النحوي بات حُجّة يمكن الاعتماد عليه أخذاً ورداً في المناقشات النحوية .

وإنّ الفرّاء لم يُعْنَ بالمعنى على حساب اللفظ في التوجيه، لهذا نراه يشترط موافقة اللفظ للمعنى في الكلام؛ حتى يسوّغ التوجيه ويستُشّف ذلك من توجيه قوله تعالى: " قُلۡ أَنفِقُواْ طَوۡعًا أَوۡ كَرۡهٗا لَّن يُتَقَبَّلَ مِنكُمۡۖ إِنَّكُمۡ كُنتُمۡ قَوۡمٗا فَٰسِقِينَ ﴿٥٣﴾ [التوبة] إذ قال: " هو أمرٌ في اللفظ وليس

١ـ **معاني القرآن** ،ج ١، مصدر سابق ، ص ١٦ .
٢ـ انظر: **معجم القراءات القرآنية** ، ج٣،مرجع سابق ،ص ٨٥ ،وانظر : **معجم القراءات** ، ج ٣ ،مرجع سابق ،ص ٥٩٢ .وهي قراءة (أبي عمرو ،ويعقوب ، وأبي عبدالرحمن السُلمي ، والحسن ،وابن أبي إسحاق ،وعيسى بن عمر، وسلام ومكي)
٣ ـ **معاني القرآن** ،ج ١ ، مصدر سابق ، ص٤٧٣ .
٤ ـ المصدر نفسه ،ج ١ ، ص ٤٤١ .

بأمر في المعنى؛ لأنه أخبرهم أنه لن يُتقبَّل منهم، وهو في الكلام بمنزلة (إنْ) في الجزاء؛ كأنك قلت: إن أنفقت طوعاً أوكرهاً فليس بمقبول منك " [٤].

فإن هذا الأمر يُبرهن على صحة ما أشرت إليه في بداية حديثي عن الفراء من أنّه حمل العربية على المعاني كما حملها على الألفاظ، فما وافق لفظه معناه (إعرابه معناه) فهو الصواب عنده.

وقد احتكم الفرّاء إلى أصل الإضمار ؛ إذ إنه يمثل أصلاً مهماً من أصول التوجيه الإعرابي ، ويظهر ذلك في توجيه قوله تعالى : " خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ وَعَلَىٰ سَمۡعِهِمۡۖ وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞۖ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ ٧ [البقرة] إذ قال : " انقطع معنى الختم عند قوله : (وعلى سمعهم) ورفعت (الغشاوة) بـ (على) ، ولو نصبتها بإضمار (وجعلَ) لكان صواباً... وإنما يحسن الإضمار في الكلام الذي يجتمع ويدلّ أوّله على آخره؛ كقولك: قد أصاب فلان المال، فبنى الدورَ والعبيدَ والإماءَ واللباسَ الحسن؛ فقد ترى البناء لا يقع على العبيد والإماء ولا على الدّواب ولا على الثياب ولكنّه من صفات اليسار، فحسُن الإضمار لمّا عرف " [١].

كما وجّه رفع (الحق) في قوله تعالى: "ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُن مِّنَ ٱلۡمُمۡتَرِينَ ٦ [آل عمران] بإضمار عامل ، فقال: " رفعته بإضمار (هو) ومثله في البقرة "ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكَۖ ... ١٤٧ [البقرة] ، أي هو الحقّ أو ذلك الحق فلا تمتر " [٢].

وقد أكّد الفرّاء اعتماد أصل الإضمار في التوجيه الإعرابي، إذ سوغ به وعلل رفع (أموات) في قوله تعالى: "وَلَا تَقُولُواْ لِمَن يُقۡتَلُ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمۡوَٰتُۢۚ بَلۡ أَحۡيَآءٞ وَلَٰكِن لَّا تَشۡعُرُونَ ١٥٤ [البقرة]، وذلك بقوله:هو " رفع بإضمار مَكْنِي من أسمائهم؛ كقولك: لا تقولوا: هم أموات بل

١ـ **معاني القرآن**، ج ١، مصدر سابق ،ص ١٣ ـ ١٤ .
٢ـ المصدر نفسه، ج١، ص ٢٢٠ .
٣ ـ المصدر نفسه، ج ١، ص ٩٣ .

هم أحياء، ولا يجوز في الأموات النصب؛ لأن القول لا يقع على الأسماء إذا أضْمِرَتْ وُصُوفُها أو أظهرَت كما لا يجوز(قلت عبدالله قائماً) فكذلك لا يجوز نصب الأموات لأنّك مُضمِرٌ لأسمائهم ... " [٣].

وللمحافظة على أصل الإضمار في التوجيه الإعرابي يشترط الفرّاء ضرورة وجود دليل على المُضمر، ليكون ثمَّ مُسوِّغ له، وفائدة من الكلام، وقد ظهر هذا القيد مما سبق كما يتضح من خلال توجيهه لقوله تعالي: " ۞ لَيْسُواْ سَوَآءً ۗ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ يَتْلُونَ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ ﴿١١٣﴾ [آل عمران] ،فقال: " ذكَرَ أمّة ولم يذكر بعدها أخرى ، والكلام مبني على أخرى يراد؛ لأن سواء لا بُدّ لها من اثنين فما زاد . ورفع الأمة على وجهين : أحدهما: أنك تَكُرُّه على سواء، كأنك قلت: لا تستوي أمّة صالحة وأخرى كافرة منها أمّة كذا وأمّة كذا، وقد تستجيز العرب إضمار أحد الشيئين إذا كان في الكلام دليل عليه " [١].

وقد يكون المعنى هو الدليل الذي حصلت به الفائدة، فَسُوِّغ الإضمار، ويظهر هذا عند الفرّاء في توجيه قوله تعالى: " ۞ وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱبْنَىْ ءَادَمَ بِٱلْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ ٱلْـَٔاخَرِ ۚ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ ۖ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٢٧﴾ [المائدة] إذ قال: " لم يقل : قال الذي لم يُتَقبَّل منه (لأقتلنّك) ؛ لأن المعنى يدل على أنّ الذي لم يُتقبَّل منه هو القائل لحسده لأخيه: لأقتلنك ، ومثله في الكلام أن تقول: إذا اجتمع السفيه والحليم حُمِدَ، تنوي بالحمد الحليم، ... للمعنى الذي لا يُشكِل " [٢].

يخلص الباحث مما سبق إلى أنّ قواعد التوجيه الإعرابي هي الأكثر شيوعاً عند الفرّاء، وإن كان قد يلجأ إلى تعليل الأحكام الإعرابية أحياناً، مما أدّى إلى جعل كلام العرب ومذهبها في كلامها،

---

١ ـ **معاني القرآن** ،ج ١،مصدر سابق ، ص ٢٣٠ .
٢ ـ المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٠٥ .

والاعتماد على المعنى الذي تتعدد معه التوجيهات، والإضمار المُقيَّد بدليل تتمّ معه الفائدة من الكلام أصولاً بارزة وقواعد ضابطة للتوجيه النحوي عنده .

رابعاً ـ قواعد التوجيه عند ابن السرَّاج :

أبو بكر محمد بن السرّي المعروف بابن السرّاج من علماء القرن الرابع الهجري المتوفى سنة (٣١٦هـ) [١] مثل بكتابه (الأصول في النحو) بداية مرحلةٍ جديدةٍ من مراحل قواعد التوجيه في النحو العربي وصفها الدارسون بأنّها مرحلة نضج واكتمال وازدهار [٢] حدث فيها تطورٌ كبير في منهج قواعد التوجيه وفي منهج التعليل[٣]؛ إذ " بدأت تظهر منذ القرن الرابع الهجري محاولات لوضع أطر منهجية نظرية لجوانب من نظرية النحو العربي بالاعتماد على استقراء مادة النحو العربي بأبوابه، وأحكامه، ومسائله، وجزئياته في الكتب الأولى ، ولا سيما كتاب سيبويه ؛ للانتقال بالنظرية النحوية من مرحلة الأعراف غير المكتوبة إلى مرحلة البنود المكتوبة شبه القانونية التي يترسمها النحاة في درسهم النحوي ... فالنضج في هذه المرحلة نقلة منهجية نحو التنظير " [٤].

وقد قيل في الثناء على كتاب (الأصول في النحو) إنّه " غاية في الشرف والفائدة " [٥] وهو أحسن ما ألّف ابن السرّاج " وإليه المرجع عند اضطراب النقل واختلافه ، جمع فيه أصول العربية ، وأخذ مسائل سيبويه ورتبها أحسن ترتيب " [٦] . مما دفع مُحقّقي كتاب (سر صناعة الإعراب) إلى القول إنه في القرن الرابع الهجري تمّ " تتويج حركة التأليف في النحو باختراع علم أصول النحو على يد أبي بكر بن السرَّاج في كتابيه: أصول النحو الكبير والصغير " [٧] . وقد كفانا حسن الملخ مؤونة الرد على هذا الرأي وتفصيل القول فيه .[٨]

١ـ انظر:**إنباه الرواة على أنباه النحاة**،ج٣،مصدر سابق،ص ١٤٥، **معجم الأدباء** ،ج ٦ ، مصدر سابق ،ص ٢٥٣٤ـ ٢٥٣٧، **تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب** ، ج ١، مصدر سابق ،ص ٤٢٩ ـ ٤٢٣.

٢ـ انظر: **نظرية التعليل في النحوالعربي بين القدماء و المحدثين** ، مرجع سابق ، ص ٥١ ،وانظر : أحمد جميل شامي ، **النحو العربي قضاياه ومراحل تطوره** ، د.ط مؤسسة عز الدين ، دار الحضارة ، بيروت ، لبنان ،١٩٩٧م ، ص ١٢١ ، ١٢٧ ، ١٣٠ .

٣ـ انظر : علي أبو المكارم ، **أصول التفكير النحوي** ، د.ط ، منشورات الجامعة الليبية ، كلية التربية ،١٩٧٣م ، ص ١٨٠ .

٤ ـ انظر : **نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين** ، مرجع سابق ، ص ٥١ـ ٥٢ .

٥ ـ **إنباه الرواة على أنباه النحاة** ،ج ٣، مصدر سابق ،ص ١٤٦، وانظر: **طبقات النحويين و اللغويين** ، مصدر سابق ، ص ١١٢

٦ـ **معجم الأدباء** ،ج ٦ ، مصدر سابق ،ص ٢٥٣٦ .

٧ـ أبو الفتح عثمان بن جنّي ، **سر صناعة الإعراب** ، تحقيق : مصطفي السقا ، محمد الزفزاف، إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين ط ١،ج ١، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، ١٩٥٤م، (مقدمة التحقيق) ، ص ٦ .

٨ ـ انظر: **نظرية الأصل والفرع في النحوالعربي** ،مرجع سابق ،ص ٤٣ ـ ٤٦

وذهب تمّام حسان إلى أنّ المقصود بالأصول عند ابن السرّاج هو " أصول القواعد في الأساس ، وإنّ كان يتبع كلّ أصل من هذه الأصول طائفة من المسائل تحت عنوان مسائل من هذا الباب " [١] وأتفق معه على هذا الرأي؛ لأن من معاني الأصل القاعدة [٢].

إن المستقري لكتاب (الأصول في النحو) يقف على حقيقة النضج والازدهار الذي أحدثه ابن السرّاج في هذه المرحلة ، مما أدّى إلى القول : " ما زال النحو مجنوناً حتى عقّله ابن السرّاج بأصوله" [٣]. وهذا يعني أنّه قام بجعل جزئياته ومسائله المنتشرة تحت قواعد جامعة مانعة منظمة إذ " جعل صناعته بالتقاسيم على لفظ المنطقيين " [٤] في حصر جزئيات المسألة الواحدة أو الباب النحوي الواحد؛ فارتقى بالنحو إلى مستوى العِلميَّة لتكون له قوانينه وقواعده التي تضبطه وتجمع أشتاته تحت نسق واحد جامع، وذلك لأن النحو قبله ولاسيما في (الكتاب) و (المقتضب) " كان مبعثراً مفلت الزمام مشتت المسائل، غامضها ، حتى نسّقه" [٥].

وتظهر هذه القواعد والأصول العامة عند ابن السرّاج بشكل لافت للنظر، من ذلك ما فعله في باب (التقديم والتأخير) حيث إنّه حصر كلّ ما يتعلق بهذا الباب الذي يمثل أصلاً مهماً وقاعدة توجيه مهمة في النحو العربي وذلك بقوله : " الأشياء التي لا يجوز تقديمها ثلاثة عشر.... وأمّا ما يجوز تقديمه فكل ما عمل فيه فعل متصرف أو كان خبراً لمبتدأ سوى ما استثنيناه ، فالثلاثة عشر التي لا يجوز تقديمها: الصلة على الموصول، والمضمر على الظاهر في اللفظ والمعنى إلا ما جاء على شريطة التفسير، والصفة وما اتصل بها على الموصوف وجميع توابع الاسم حكمها كحكم الصفة، والمضاف إليه وما اتّصل به على المضاف، وما عمل فيه حرف أو اتّصل به حرف زائد لايُقدّم على الحرف وما شُبّه من هذه الحروف بالفعل فنصب ورفع فلا يُقدم مرفوعه على منصوبه، والفاعل لا يُقدم على الفعل، والأفعال التي تتصرف لا يقدم عليها ما بعدها، والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين، والصفات التي لا تشبه أسماء الفاعلين لا يقدم عليها ما عملت فيه، والحروف التي لها صدور الكلام لا يُقدّم ما بعدها على ما قبلها، وما عمل فيه معنى الفعل فلا يُقدَّم المنصوب عليه،

١ـ تمّام حسّام ،**الأصول: دراسة إبستيمولوجيّة للفكر اللغوي عند العرب (النحو ،فقه اللغة ،البلاغة)** ،د.ط ،عالم الكتب ، القاهرة ٢٠٠٠م ،ص ١٣٤ .

٢ـ انظر: معنى القاعدة من الفصل الثاني .

٣ـ **معجم الأدباء** ، ج ٦ ، مصدر سابق ،ص ٢٥٣٥ .

٤ـ **تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب** ،ج ١،مصدر سابق ، ص ٤٣٠ ،وانظر: **إنباه الرواة على أنباه النحاة** ،ج٣،مصدر سابق، ص١٤٩. وانظر :محمود حسني محمود، **المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي** ،ط١، مؤسسة الرسالة ،بيروت ،لبنان، ودارعمّار ،عمان ،الأردن ،١٩٨٦م ، ص ٢٠٨ ،وانظر: **المدارس النحوية** ،مرجع سابق ،ص١٤٠ ،وانظر: صلاح رُوّاي، **النحوالعربي:نشأته،تطوره ،مدارسه ،رجاله** ،د.ط ،دار غريب ،القاهرة ،٢٠٠٣م ،ص٤٧٣ .

٥ ـ إبراهيم عبدالله رفيدة ،**النحو وكتب التفسير** ،ط٣ ،ج١،الدارالجماهيرية ،الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ،١٩٩٠م ، ص٦٧

ولا يُقدم التمييز وما عمل فيه معنى الفعل، وما بعد إلا وحروف الاستثناء لا تعمل فيما قبلها ولا يُقدّم مرفوعه على منصوبه، ولا يُفرّق بين الفعل العامل والمعمول فيه بشيء لم يعمل فيه الفعل " [١].

ثمّ أخذ بعد ذلك بتفصيل المجمل فيما أورده ههنا، ويلاحظ أنّ ابن السّراج عمل على حصر جوانب التقديم والتأخير حصراً منطقياً تحت أصل عام يوحدها ، لهذا قيل إنّه كان " يُجري كلامه في النحو على القانون المنطقي " [٢].

كما يظهر هذا الأمر عنده في باب (الأسماء التي أعملت عمل الفعل) فأوضحها بقوله : "هي تنقسم أربعة أقسام : فالأول منها اسم الفاعل والمفعول به، والثاني: الصفة المشبهة باسم الفاعل، والثالث: المصدر الذي صدرت عنه الأفعال واشتقت منه، والرابع:أسماء سمّوا الأفعال بها " [٣]

أمّا تأصيل القاعدة الكلية لمنطلق الأفكار التي لا يخرج عليها أيُّ شكل من أشكال الكلام قلّ أو كثر فقد أوضحها بقوله: " اعلم أنّ أصول الكلام جملتان: فعل وفاعل ومبتدأ وخبر " [٤].

فإنّ مثل هذا التأصيل لا يكون إلا بعد سماع كلام العرب الفصيح، وإنْ كانت مرحلة السماع قد انقضت مع نهاية القرن الثاني الهجري في البيئات والقبائل الحضرية دون القبائل البدوية التي لم تختلط بالحَضَر؛ إذ استمر السماع فيها والأخذ عنها حتى منتصف القرن الرابع الهجري. وهذا يعني أنّه قام باستقراء المؤلفات النحوية السابقة على عصره؛ لِما اشتملت عليه من كلام العرب الفصيح المُعتدّ به في التقعيد النحوي.

وإذا كانت الضرورة الشعرية قاعدة توجيه كلية[٥] يلجأ النحاة إليها لتوجيه ما خرج من الشعر على القواعد النحوية، فقد كانت مما أفرد له ابن السرّاج باباً في كتابه، حصر فيه أقسامها الرئيسة ثمّ فصّل الحديث على فروع كلِّ قسم منها، فقال: " ضرورة الشاعر أن يُضطرَّ الوزنُ إلى حذفٍ أو

١ـ أبو بكر محمد بن سهل بن السرَّاج ، **الأصول في النحو** ،تحقيق : عبدالحسين الفتلي ،ط٤ ،ج ٢ ،مؤسسة الرسالة ،بيروت ،لبنان، ١٩٩٩م ،ص ٢٢٢ ـ ٢٢٣ .

٢ـ **تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب** ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ٤٣٣ .

٣ـ **الأصول في النحو** ، ج١ ، مصدر سابق ،ص ١٢٢ .

٤ـ المصدر نفسه ، ج٢ ، ص ٢٧٦ .

٥ـ انظر: عبداللطيف محمد الخطيب ،**ابن يعيش وشرح المفصّل** ، ط١ ،جامعة الكويت ،١٩٩٩م ،ص ٣٨٤ ـ ٣٨٥ ،وانظر: خالد سعد شعبان، **أصول النحو عند ابن مالك :السماع ،القياس ،العلة النحوية ،الإجماع، الاستصحاب ،قواعد الاستدلال**، تقديم: أحمد محمد كشك، ط١، مكتبة الآداب ،القاهرة ، ٢٠٠٦م ، ص٣٢٠ ـ ٣٢١ .

زيادة، أو تقديم، أو تأخير في غير موضعه، وإبدال حرفٍ أو تغيير إعراب عن وجهه على التأويل، أو تأنيث مُذكرٍ على التأويل، وليس للشاعر أن يحذف ما اتفق له، ولا أنْ يزيد ما شاء، بل لذلك أصول يُعمل عليها، فمنها ما يحسن أن يُستعمل ويقاس عليه، ومنها ما جاء كالشاذ ولكنّ الشاعر إذا فعل ذلك فلا بُدّ من أن يكون قد ضارع شيئاً بشيء، ولكن التشبيه يختلف، فمنه قريبٌ ، ومنه بعيدٌ " [١] .

يجد الباحث في الكتاب لِـ (سيبويه) أنّ الحديث عن الضرورة الشعرية تقاسمته ثلاثة أبواب رئيسة هي " باب ما يحتمل الشعر " [٢] و" باب ما رَخَّمتْ الشعراء في غير النداء اضطراراً "[٣] و" باب ما يجوز في الشعر من إيّا ولا يجوز في الكلام " [٤] . وغيرها من المواضع المنتشرة المبعثرة في طيّات (الكتاب) [٥] .

كما أفردَ أبو العباس محمّد بن يزيد المعروف بالمُبرّد المتوفى سنة (٢٨٥هـ) [٦] بابين في كتابه (المقتضب) للحديث عن بعض مسائل الضرورة وهما باب " ما يكون فيه معطوفاً أو مبتدأ مرفوعاً وما لا يجوز فيه إلا النصب إلا أن يضطر شاعر " [٧] و" باب ما يجوز من تقديم جواب الجزاء عليه وما لا يجوز إلا في الشعر اضطراراً " [٨] إضافة إلى مواضع متفرقة من كتابه[٩] .

عند عقد موازنة بين منهج ابن السّراج ومنهج كلٍّ من سيبويه والمبرد في حديثهم عن (الضرورة الشعرية) قاعدة التوجيه، نجد أنّ ابن السرّاج استطاع أن يجمع جزئيات القاعدة النحوية العامة الموزّعة على أبواب نحوية مختلفة ، كما استطاع أنْ يفصِّل القول فيها في موضع واحد يَسْهل الرجوع إليه ؛ ليرسم بهذا العمل منهجاً في الترتيب والتنظيم والضبط يسير عليه النحاة من بعده . وهذا المنهج لم يكن متوافراً في أعمال سيبويه والمبرد النحوية ؛ لهذا يقول محمد المختار ولد أبّاه: إنّ ما " امتاز به ابن السرَّاج أنّه جمع في أصوله عرضاً شاملاً للمسائل النحوية مع تنظيم منطقي وترتيب منهجي ، فوضَّح النسق الذي سار عليه النحويون من بعده"[١٠].

١ـ **الأصول في النحو** ،ج٣، مصدر سابق ،ص ٤٣٥ .
٢ ـ **الكتاب** ،ج ١، مصدر سابق ،ص ٢٦ .
٣ ـ المصدرنفسه ،ج٢، ص ٢٦٩ .
٤ ـ المصدر نفسه،ج ٢، ص٣٦٢ .
٥ ـ انظر: المصدر نفسه ،ج ٥، (الفهارس التحليلية للكتاب) ، ص ٣١٨ .
٦ـ انظر: **نزهة الألباء في طبقات الأدباء** ، مصدر سابق ،ص١٦٤ـ ١٧٣ .
٧ ـ أبو العباس محمد بن يزيد المُبرِّد ،**المقتَضَب**، تحقيق: محمد عبدالخالق عُضيمة ، د.ط ، ج ٢ ، عالم الكتب ، بيروت ،لبنان ، ١٩٦٣م ،ص ١٦ .
٨ ـ المصدر نفسه ، ج ٢ ،ص ٦٨ .
٩ ـ انظر : المصدر نفسه ،ج١ ، ص ٣٨ـ ٣٩ ، ص ١٤٢ ،ص ٢٥٢ ـ ٢٥٣ ،ج ٣ ، ص ٣٥٤ .
١٠ـ محمد المختار ولد أباه ، **تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب**،مراجعة :محمد توفيق أبو علي ، ونعيم علوية ،ط١، دار التقريب بين المذاهب الإسلامية ،بيروت ،لبنان ،٢٠٠١م ،ص ١٨٧

وقد بنى ابن السرّاج بعض توجيهاته على السماع ولا سيّما في المواضع التي لم يرد فيها قياس، فيحرص على اتّباع ما سُمِع عن العرب في ذلك نحو ما ذهب إليه في قولهم: " ما كان عبد الله ليقوم ولم يكن ليقوم، فأدخلوا اللام مع النفي ولا يجوز هذا في أخوات (كان) ولا تقول: ما كان ليقوم، وهذا يُتَّبع فيه السماع " [١] .

ونحو قوله: " .... فكل اسمٍ من أسماء الزّمان فلك أن تجعله اسماً وظرفاً إلا ما خصّته العرب بأن جعلته ظرفاً، وذلك ما لم تستعمله العرب مجروراً ولا مرفوعاً، وهذا إنما يؤخذ سماعاً عنهم .... " [٢].

وقد أدّى اعتماد ابن السرّاج على السماع في التوجيه في مثل هذه المواطن بأحد الباحثين إلى القول: إن ابن السرّاج كان يرفض القياس ويقدّم السماع عليه، وذلك بقوله: " لقد كان ابن السرّاج يعتدّ بالسماع ويرفض ما يجيزه القياس ما لم يكن للسماع عليه دليل " [٣].

وهذا القول فيه نظر؛ لأنّ ابن السرَّاج صرّح بعكس ذلك فقال : " فإذا لم يصح سماع الشيء عن العرب لُجئَ فيه إلى القياس " [٤] .

كما صرّح بغرضه في كتابه (الأصول في النحو) فقال: " وغرضي في هذا الكتاب ذكر العلّة التي إذا اطردت وُصِلَ بها إلى كلامهم ـ العرب ـ فقط، وذكر الأصول والشائع " [٥] .

يتبيَّن من هذين النصين أن ابن السرَّاج كان معنياً بالقياس إذ صرّح بذلك في النص الأول أمّا النص الثاني فقد ذكر فيه العلة، وأنه مهتمٌ بها، والعلة أحد أركان القياس، بل هي الركن المهم ، التي لو عُدمت لانعدم معها القياس، وهذا ما أكده إبراهيم السامرائي بقوله: " كان ـ أي ابن السراج ـ يُعنى عناية واسعة بعلل النحو ومقاييسه " [٦] ثم إنه يبني قياسه على المطرد من كلام العرب، ولا يعبأ بالشاذ أو النادر، وهذا يجعلني اتفق مع طلال عَلامة فيما ذهب إليه بقوله: "يستمر

---

١ ـ **الأصول في النحو** ،ج١، مصدر سابق ،ص ٩١ .
٢ ـ المصدر نفسه ، ج ١ ،ص ١٩٢ .
٣ ـ مجدي إبراهيم يوسف ، **الجهود اللغوية لابن السراج :دراسة تحليلية** ، د. ط ،دار الكتاب المصري ،القاهرة ،ودار الكتاب اللبناني،بيروت، لبنان ،٢٠٠٠م ،ص ٣٦٩.
٤ ـ **الأصول في النحو** ، ج١ ،مصدر سابق ،ص ٨٨ .
٥ ـ المصدر نفسه ،ج ١ ،ص ٣٦ .
٦ ـ **المفيد في المدارس النحوية** ، مرجع سابق ،ص ٨١ .

التطور مع ابن السرّاج بنقل المبادئ والأصول المدرسية البصرية،ولكن مع تقديمه القياس على السماع ، بعد اهتمامه بالتعليل " [1].

وإنّ عنايته " بالقياس عناية شديدة جعلته يُهاجم من يعتدّون بالشواذ والنوادر، وقد دعا إلى إسقاطها لئلا يحدث اضطراب في المقاييس النحوية والصرفية " [2]. ودعا إلى عدم التصرف فيها من توجيه أو غيره وأخذها كما هي ، لئلا يؤدي ذلك إلى إبطال الصناعة النحوية؛ لهذا فقد كان يؤصل للقياس ليكون اصلاً ثابتاً من أصول التوجيه لا ينخرم بما يَعرض له من شاذ أو نادر أو غيره وهذا ما أوضحه بقوله: " واعلم: أنّه ربّما شذ الشيء عن بابه فينبغي أنْ تعلم أنّ القياس إذا اطرد في جميع الباب لم يُعنَ بالحرف الذي يشذ منه، فلا يطرد في نظائره وهذا يُستعمل في كثيرٍ من العلوم، ولو اعتُرض بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم ، فمتى وجدت حرفاً مخالفاً لا شك في خلافه لهذه الأصول فاعلم أنه شاذ، فإنْ سُمِع ممن ترضى عربيته فلا بُدّ أن يكون قد حاول به مذهباً ونحا نحواً من الوجوه أو استهواه أمر غلطه " [3] .

وقد علّق شوقي ضيف على هذا بقوله: " وفي هذا ما يدلّ على نفاذ بَصيرته ، إذْ تنبه إلى أنّ الأساس في كل قاعدة علميّة أن تطّردَ، وأن يحكم على كلّ ما يخالفها بالشذوذ، لا أنْ يُتَّخَذ قاعدة مستقلة كما يصنع ذلك الكوفيون ، فإنّ ذلك من شأنه أن يُعطل القواعد النحوية والصرفية ويصيبها بالشلل لمجرد وجود بيت شاذ عليها أو كلام محفوظ بأسانيد ضعيفة، و كأنّه يرى أنّه يكفي أنْ يُنصّ على شذوذه، وأن لا يحاول أحد تأويله أو تخريجه كما كان يصنع أساتذته البصريون " [4].

وممّا يؤكد عدم تصرفه فيما جاء شاذاً بتوجيهه أوردّه أو غير ذلك ، قوله في باب (نعم و بئس): " إنّ الفعل لا يجوز أن يقوم مقام الاسم وإنّما تُقيم من الصفات مقام الأسماء الصفات التي هي أسماء صفات يدخل عليها ما يدخل على الأسماء، والفعل إذا وصفنا به فإنما هو شيء وضع في غير موضعه، يقوم مقام الصفة للنكرة، وإقامتهم الصفة مقام الاسم اتساع في اللغة ، وقد يستقبح ذلك في مواضعَ، فكيف تقيم الفعل مقام الاسم، وإنما يقوم مقام الصفة وإن جاء من هذا شيء شذ عن القياس

١ـ طلال علامة ، **تطور النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة** ، ط١ ،دار الفكر اللبناني ،بيروت ،لبنان ،١٩٩٣م ،ص١٧٥ .
٢ ـ **النحوالعربي: قضاياه ومراحل تطوره** ،مرجع سابق ،ص ١٢٩ ،وانظر: **تطور النحوالعربي في مدرستي البصرة والكوفة** ، مرجع سابق ،ص ١٧٤ ،وانظر: **المدارس النحوية** ،مرجع سابق ، ص ١٤٢ ، وانظر: **المفيد في المدارس النحوية** ،مرجع سابق ، ص ٨٢ .
٣ـ **الأصول في النحو** ،ج١ ، مصدر سابق ،ص ٥٦ ـ ٥٧ .
٤ ـ **المدارس النحوية** ، مرجع سابق ، ص ١٤٣ .

فلا ينبغي أن يُقاس عليه ، بل نقوله فيما قالوه فقط "[1]. أي أن الفعل يقوم مقام الصفة لا مقام الاسم، وإن أقيم مقام الاسم فيحفظ ولا يقاس عليه؛ لخروجه عن حد القياس واطِّراده.

وكذلك قوله: " ... وإذا كانت المصادر وغيرها أيضاً حالاً فيها الألف واللام لم يجز أن تخبر عنها نحو: أرسلها العِراك، والقوم فيها الجمّاء الغفير، ورجع عَودَه على بدئه وما أشبه هذا ممّا جاء حالاً وهو معرفة، وكل ما شذ عن بابه فليس لنا أن نتصرف فيه ولا نتجاوز ما تكلموا به"[2].

يتضح مما سبق أن ابن السرّاج سعى إلى ترتيب قواعد النحو العامة وأصوله وضوابطه بعد قيامه بعملية استقراء للمؤلفات النحوية السابقة حيث كانت تتوزع جزئيات هذه القواعد على أبواب نحوية عدة .

كما صارت قواعد التوجيه تأتي على صورة بابٍ نحوي يضم ما كان مشتتاً من جزئياتها ومسائلها ويعالجها بطريقة منهجية منظمة، مما أدّى إلى أن تتأثر صياغة هذه القواعد وحصر أشتاتها بطرائق المنطقيين في الحصر والترتيب والضبط.

ولعل من أهم ما يلحظه الباحث مما تقدّم أنّ ابن السرّاج صار يعتمد في بناء قواعد التوجيه في النحو العربي على القياس المطرد ولا يعتدّ بالشاذ أو النادر لئلا تنخرم القاعدة.

---

١ ـ **الأصول في النحو** ، ج ١ ،مصدر سابق ، ص ١١٨ ـ ١١٩ .
٢ ـ المصدر نفسه ،ج ٢ ،ص ٢٩٨ .

خامساً ـ قواعد التوجيه عند أبي علي الفارسي :

واصل النحاة جهودهم في قواعد التوجيه نحو النضج والتطور والاكتمال ، فكان أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي المتوفى سنة (٣٧٧ هـ)[١] أحدَ النحاة المُبرِّزين في هذه المرحلة: القرن الرابع الهجري، اعترف له الولاة بالأستاذية والرئاسة في النحو، فكانوا يفخرون بالتلمذة له، فقال عضُد الدولة البويهي المتوفى سنة (٣٧٢ هـ)[٢] مفتخراً: " أنا غلام أبي علي في النحو " [٣] كما قيل إنّه " ليس بين سيبويه وأبي علي أبصر بالنحو من أبي علي"[٤]، ولعلّ مردّ ذلك إلى ما كان يمتاز به من حريّة في البحث، وعمق في التفكير، وعقلية تتوقد ذكاء وحيوية ، فقد كان مبتكراً في التعليل والتوجيه، وليس تابعاً قابعاً في دائرة التكرار .

لقد كانت قواعد التوجيه الاستدلالية الأكثر بروزاً واستعمالا عند الفارسي ، إذ كان كثيراً ما ينحو نحو الاستدلال العقلي، والجدل المنطقي مستفيداً من قضايا المنطق ، وأساليب المناطقة من سبرٍ وتقسيم وغيرها، وظهر هذا الأمر عنده جلياً في غير موضع ، إذ قال في توجيه (التاء) من ضمير الرفع المنفصل (أنت) فيما إذا كانت اسماً أوحرفا: " لا تخلو التاء في (أنت) إذا كانت اسما من أن يكون له موضعٌ من الإعراب ، فإن كان له موضع لم يخل من أن يكون منصوباً أو مجروراً أو مرفوعاً، فلا يجوز أن يكون منصوباً؛ لأنّه لا فعل ناصباً له، ولا يجوز أن ينتصب عن الاسم المضمر لأنه معرفة والمعارف لا تنتصب عن الأسماء، وأيضاً فليس الاسم الذي هو(أنْ) مما ينتصب عنه اسم، لأنه لا شبه للأفعال فيه كـ (عشرين) وغيره من الأسماء المنوّنة، فلا يجوز أن يكون موضعه نصباً، ولا يجوز أيضا أن يكون موضعه جراً؛ لأن المتصل به مضمر، والمضمرات معارف لا تضاف، وهذا الاسم أشد المعارف كلها تخصيصاً وأقعدها في التعريف. ولا يجوز أن يكون موضعها رفعاً، لأنّ ما قبلها ليس بفعل فيرفعها،ولا شيء مشبّه به،وليس بسائغ أن يرتفع بالاسم المضمر الذي قبلها كما يرتفع خبر المبتدأ؛ لأنّ (أنت) وحدها ليست بكلام تام ، كما أنّ المبتدأ مع خبره كلامٌ تام، فإذا لم يجز أن يكون موضعه نصباً ولا جراً ولا رفعاً، ثبت أنه لا موضع

١- انظر: **تحفة الأديب في نحاة مُغني اللبيب** ، ج ٢ ، مصدر سابق ،ص ٦٥٣ـ ٦٥٦ ،وانظر: **نزهة الألباء في طبقات الأدباء** ، مصدرسابق ،ص٢٣٢ـ ٢٣٣ .

٢- انظر : أبا الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد ابن الجوزي ، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**،دراسة وتحقيق: محمد عبدالقادر عطا ،مصطفى عبد القادر عطا ، راجعه: نعيم زرزور، ط ١،ج ١٤، دار الكتب العلمية ،بيروت ،لبنان ،١٩٩٢م ،ص ٢٩٠ – ٢٩٦

٣- **تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب** ،ج٢ ، مصدر سابق ص ٦٥٣ ، وانظر: **نزهة الألباء في طبقات الأدباء** ،مصدر سابق ،ص ٢٣٢ ،وانظر:**إنباه الرواة على أنباه النحاة** ،ج١، مصدر سابق، ص ٣٠٨،وانظر:**معجم الأدباء** ،ج٢، مصدر سابق ،ص ٨١٢ .

٤- **تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب** ،ج٢، مصدر سابق ، ص ٦٥٤، وانظر: **نزهة الألباء في طبقات الأدباء** ، مصدر سابق ، ص ٢٣٢ ، وانظر: **معجم الأدباء** ، ج٢ ، مصدر سابق ، ص ٨١٣ .

له مِن الإعراب، فإذا لم يكن معرباً ولا له مِن الإعراب موضع ثبت أنه ليس باسم، وإذا لم يكن اسماً ثبت أنه حرف" [1].

أما (ما) التعجبية في نحو قولنا: (ما أحسنَ زيداً) فقد وجهها على أنها نكرة غير موصوفةٍ معتمداً في ذلك على السبر والتقسيم وما يرافقه من استدلالات عقلية، إذ أوضح ذلك بقوله: "والدليل على أنها غير موصوفة أنّ ما بعدها لا يخلو من أن يكون صفة، أو صلةً، أو خبراً . فلو كان صفة أو صلة لاحتاج الاسم المبتدأ إلى خبر إذ الوصف مع الموصوف لا يكون كلاماً تاماً كما أن الصلة مع الموصول لا يكون كلاماً تاماً . والخبر ينبغي أن يكون مضمراً إذ ليس بمظهر، وذلك المضمر لا يخلو من أن يكون شيئا متصلا به من فعل يفعله، أو أمر يُنسب إليه أو غيره . فإذا قُصد به شيء أو خُصَّ به أمر فسد بذلك معنى التعجب؛ لتعيّنه واختصاصه وزوال الإبهام عنه، ومتى صار كذلك فقد بَعُدَ أن يكون تعجباً ، فإذا لم يجزْ أن يكون الخبرُ مضمراً ،أو لم تكن (ما) صلة ولا صفة ثبت أنّ (ما) اسمٌ منكور غير موصوف " [2]. فالملاحظ أنّه عمل على حصر الوجوه الممكنة في المسألتين المتقدمتين ثم أوضح فسادها جميعاً ليصح له الوجه الذي يراه صحيحاً .

وإنه وجّه (ما) في قوله تعالى: ".... وَمِمَّا رَزَقْنَـٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾ .[البقرة]على أنها حرف،

مستفيداً من طرائق المناطقة من سبر وتقسيم وجدل ، وهذا ما أوضحه إذ قال : " والدليل على أنّها حرف، أنّها لا تخلو من أن تكون حرفاً أو اسماً، فإن كان اسماً وجب أن يعود إليه من صلته ذِكرٌ، كما يعود من سائر الصلات إذا كانت موصولاتها أسماء ذِكرٌ إليها، ولا يخلو الذّكرُ العائد من الصلة أن يكون أحدَ ما في الصلة من الأسماء الملفوظ بها، أو تكون هاءً مُقدَّراً حذفها منها فلا يجوز أن يكون شيء من الأسماء الظاهرة في الصلة عائداً إليه، وامتناعه من الجواز بَيِّنٌ، ولا يجوز أيضا أن يرجع إليه هاءٌ محذوفة من الصلة ،على أن يكون التقدير: ومما رزقناهموه، مثل: ومن الذي رزقناهموه؛ لأنك إن قدّرته هذا التقدير عدَّيت (رزقت)إلى مفعولين، إنما يتعدى إلى مفعول واحد ، مثل: أكلتُ، وشربتُ، ولو عدَّيته إلى ثان لنقلت الفعل بالهمز كما يُنقل سائرُ ما يتعدى إلى مفعول، إذا أردت تعديته إلى مفعولين ،فمن حيث لم يجز أن يتعدى (رزقت) مفعولين لم يجُزْ تقدير هذا الضمير،فلمّا لم يجز تقدير هذا الضمير لم يعد إلى (ما) شيء،وإذا لم يعد إليه شيء لم يكن اسما، وإذا ثبت أنّه ليس باسم ثبت أنّه حرف، وإذا كان حرفاً

١- أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي ، **المسائل المشكلة ،المعروفة بالبغداديات** ،دراسة وتحقيق : صلاح الدين عبدالله السَنكَاوي ، د .ط مطبعة العاني ،الجمهورية العراقية ،بغداد ،١٩٨٣م ،ص ١١١– ١١٢ .

٢- المصدر نفسه ، ص ٢٥٥ ،وانظر: موضع آخر، المصدر نفسه، ص ٢٥٨ - ٢٥٩ .

لم يحتج إلى العائد كما لا يحتاج إليه (أنْ)، فتقدير" وَمِمَّا رَزَقْنَـٰهُمْ يُنفِقُونَ " ، ومن رزقهم ينفقون ، وهذا أحدُ الدلائل البينة أن (ما) حرف ليس باسم " [1]

وهذا التوجيه فيه نظر؛ لأنه إنْ كانت (ما) حرفاً فإنها لاتخلو من أن تكون نافية ، أو مصدرية زمانية أو غير زمانية ، أو كافة ، فيبطل كونها نافية ؛ لأنّ الآية غير محتملة لمعنى نفي رزق الله تعالى عنهم ، ويبطل كونها مصدرية زمانية لأنه لم يأتِ بعدها ما يدل على الزمان، ويبطل كونها مصدرية غير زمانية ، لأنه إذا أوّلناها مع الفعل بعدها بمصدر فهذا يعني أنهم هم الرازقون ، وليس الله ـ جل شأنه ـ رازقاً لهم ولغيرهم ، فيصبح التقدير: (ومن رزقهم ينفقون)، وفي هذا لويٌ لعنق النص، فنعوذ بالله من القول بذلك . ويبطل كونها كافة ؛ لأن الكافة تتصل بـ (قل، كثر، طال) كما تتصل بإنّ وأخواتها[2]، وليس شيء مما تتصل به في هذه الآية .

والدليل على أنّ (ما) اسم موصول ، أنّها مسبوقة بحرف الجر (مِنْ) ، وحروف الجر لا تدخل إلا على الأسماء ؛ لأنّ الجر من خصائص الأسماء[3] ، كما يمكن استبدالها بالاسم الموصول (الذي) دون أن يختل المعنى أو يحدث لبس في الكلام ، إذ هي " بمعنى الذي " [4] .

أمّا ما ذهب إليه من أنّ الفعل (رزق) متعدٍ لمفعولٍ واحد ففيه نظر؛ ذلك لأنّ الفعل استُعمِل متعدياً إلى مفعولين في أعلى درجات الكلام المسموع فصاحة ؛ القرآن الكريم ، في قوله تعالى: "... وَمَن رَّزَقْنَـٰهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا .... ﴿٧٥﴾ [النحل]، وهذا يعني أنّه متعدٍ إلى مفعولين في الأصل، ثم إنّه جاء بمعنى الفعل أعطى، والفعل أعطى مما يتعدى إلى مفعولين، فقد يكون المفعول الثاني حذف من الآية؛ لدلالة السياق عليه، وهو العائد على(ما)، تقديره " رزقناهموه أو رزقناهم إيّاه " [5] .

١- **المسائل المُشكلة** ، مصدر سابق ، ص ٢٧٢- ٢٧٣ .
٢- انظر: أبا محمد عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري: **مُغني اللبيب عن كتب الأعاريب** ،حققه وفصله وضبط غرائبه: محمد محي الدين عبدالحميد ، د .ط ،ج١، مطبعة المدني ، القاهرة ،د.ت ، ص ٣٠٦ – ٣٠٧ .
٣- انظر:أبا البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري،**الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين:البصريين والكوفيين ومعه كتاب: الانتصاف من الإنصاف** ،تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، د.ط ،ج١،دار إحياء التراث العربي، د.ت،مسألة ١٤، ص ٩٩ .
٤- أبو البقاء عبدالله بن الحسين العُكْبَري ، **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق:محمدعلي البجاوي، د. ط ،القسم الأول، مطبعة عيسى البابي الحلبي،مصر، ١٩٧٦م ، ص ١٨ .

١- **التبيان في إعراب القرآن** ،القسم الأول، مصدر سابق ، ص ١٨ ،
٢- **المسائل المشكلة** ، مصدر سابق ، ص ٥٤٣ .
٣- المصدر نفسه ،ص٥٤٤ .
٤- انظر: **نزهة الألباء في طبقات الأدباء** ، مصدر سابق ، ص ٢٣٣ – ٢٣٥ .
٥- المصدر نفسه ، ص ٢٣٤ .

و استدل على أنّ الأسماء أوائل للأفعال استدلالا عقليا منطقيا ، إذ اعتمد فيه على كثرة وجود الأسماء وقلة الأفعال ثم ربط ذلك بكثرة الاستعمال وقلته ثمَّ بالخفّةِ والثقل، وقد جاء ذلك واضحاً بيّناً بقوله: " من الدليل على أنّ الأسماء أوائل للأفعال: أنّه لا يكون فعل إلاّ وله فاعل ، فكلما وجد من الأفعال في اللغة في الأمر العام وجد معه اسم ، وليس كلما وجد اسم لزم أن يكون معه فعل ، فقد عُلِمَ بهذا أولوية الاسم، وأنّه أكثر منه في العدد ، وإذا كان أكثر منه في العدد كان أكثر في الاستعمال وعلى الألسنة ، وإذا كان أكثر كان أخفّ على اللسان ؛ لأنّ النطق به أوسع والمتكلم به أدرب وهي عليه أسهل " [٢] ولأن " الأكثر في اللغات أخفّ من الأقل منها ، وذلك ما لا ينكره ذو لغةٍ في لغته " [٣].

مما يعني أنّ ثنائية الخفة والثقل تعتمد في أساسها على حدّي الكثرة والقلة ، فما كثُر استعماله كان أخفّ مما قلّ استعماله غالباً .

إنّ إفادة الفارسي من طرائق المناطقة في استدلالاتهم وجدلهم في دراسته النحو العربي وقواعد التوجيه فيه لا تعني أنّه كان ينحو بالنحو نحو التعقيد والغموض والسفسطة من وجهة نظر الباحث، وإن كان يذهب آخرون إلى أنّ الإفادة من طرائق المنطقيين في الدرس النحوي يعمل على تعقيده وغموضه، كما هي الحال عند أبي الحسن علي بن عيسى المعروف بالرُّمّاني المتوفى سنة (٣٨٤هـ) [٤]، إذ " كان يمزج كلامه بالمنطق "[٥]، وإنّما كان يميل في دراسته النحو العربي نحو التقعيد ووضع أسس ثابتة لنظرية النحو العربي، مما دفعة إلى القول: " إنْ كان النحو ما يقوله أبو لحسن الرُّمّاني فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله فليس معه منه شيء " [٦]. فإنّ اتّباع الفارسي هذا المنهج في دراسته النحو العربي فيه رياضة عقلية لدارسي النحو العربي، وتدريب على أصول البحث النحوي .

---

٦ ـ المصدر نفسه ، ص ٢٣٤ .

وقد احتكم الفارسي إلى الاستدلال النقلي إلى جانب احتكامه إلى الاستدلال العقلي، إذ هما وجهان لعُملة واحدة يُكمِل كلٌّ منهما الآخر، وذلك بما جاء في الشعر، إذ استدل به على فساد ما اعتل به أبو إسحاق إبراهيم بن السرّي الزجاج المتوفى سنة(٣١١هـ)[١] من أنّ الاعتماد على اللام الثانية، وهي لام القسم في قوله تعالى: "..... وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ..... ﴿١٠٢﴾ [البقرة] وذلك

بقوله: " وهذا الذي اعتل به فاسد جداً ضعيف ، وذلك أنّه لو قال: والله لئن جئتني ليقومَنَّ عمرو، لكان الذي يعتمد عليه القسمُ اللامُ الثانية، مع أنّ الحالف لم يحلف على فعل نفسه، وإنما حلف على فعل غيره ، فهذا عندي بَيِّن الفساد ولكن مما يدل على أنّ الاعتماد على اللام الثانية أو ما يقوم مقامها مما يتلقى به القسم قول كُثيِّر : [٢]

لَئِنْ عَادَ لي عَبْدُالعزيز بِمِثْلِها وأمْكَنَنِي مِنْهَا إذاً لا أُقِيْلُها

فلو كان الاعتماد على اللام في (لئن) دون (لا) لوجب أن ينجزم الفعلُ بعد (لا) بالجزاء ، فلمّا ارتفع الفعل الذي هو قوله: لا أقيلها، علمت أنّ معتمد اليمين إنما هو اللام الثانية في نحو هذا أو ما أشبه اللام، فمن هذا نعلم أنّ الاعتماد على الثانية لا من حيث ذكَر " [٣]

وكان الفارسي معنيّاً بأصل مهم بُنيت عليه كثير من قواعد التوجيه النحوي ، إذ كان معنيا بالقياس ، وقد ظهرت عنايته به واعتماده عليه في جلِّ مؤلفاته ومناقشاته الصرفية والنحوية لعديد من المسائل ، وهذا ما أكده صلاح رُوّاي بقوله : " كان أبوعلي الفارسي شديد التجريد للقياس، يلتزمه في كلِّ ما يصدر عنه من آراء نحوية أوصرفية، ويعتمد عليه في كثير من أحكامه " [٤] وتوجيهاته ، غير أنه " لا يتصوره إلا على سماع صحيح ومُطَّرد " [٥] وقد أكد هذا الأمر هو نفسه ، إذ رُوي عنه أنه قال: " أخطئ في مائة مسألة لغوية ولا أخطئ في واحدة قياسية " [٦]، وقد جاءت الروايات عنه متعددة في ذلك [٧].

١ـ انظر:**نزهة الألباء في طبقات الأدباء** ،مصدر سابق، ص ١٨٣ ـ ١٨٥

٢ـ كُثيّر عزة ،**ديوانه** ،قدّم له وشرحه :مجيد طراد ،ط١ ،دار الكتاب العربي ،بيروت ،لبنان ، ١٩٩٣م ،ص ١٧١ .

٣ ـ **المسائل المشكلة** ، مصدر سابق ، ص ٢٣٥ ـ ٢٣٦ .

٤ ـ **النحو العربي : نشأته ،تطوره ، مدارسه ،رجاله** ،مرجع سابق ، ص ٥٠٣ ،وانظر:**المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي** مرجع سابق ، ص ٢٨١ .

٥ ـ **تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب** ،مرجع سابق ،ص٢٢٩ .

٦ ـ **تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب** ،ج ٢ ، مصدر سابق ،ص ٦٥٤ .

٧ـ انظر:أبا الفتح عثمان بن جنّي ، **الخصائص** ،تحقيق:عبدالحميد هنداوي، ط١،ج ١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠٠١م ، ص٤٥٤

ويُظهر اعتماده على القياس في توجيه مسائل نحوية ما قام به من توجيه (حيث) في قول الشاعر [1].

كأنَّ منها حيثُ تلوي المِنْطقا حِقْفا نَقًا مالا على حِقْفي نَقا

إذ استدلّ على وجوب البناء فيها، وإنْ صارت اسما؛ قياساً على غيرها من الأسماء المبنية نحو (كم) و(مَنْ)، أو الحروف إنْ صارت أسماء، وهذا ما أوضحه بقوله: " فإن قال قائل: إذا صار ـ حيث ـ اسماً فَلِمَ لا يُعرب لزواله عن أن يكون ظرفاً ؟ قيل: كونه اسما لا يوجب خروجه عن البناء، ألا ترى أنّ (مُنْذ) حرف، فإذا استُعمِلت اسما في نحو (مُذ يومان) لم تخرج عن البناء... وكذلك (كم) بنيت في الاستفهام ؛ فإذا صارت خبراً بقيت على بنائها . فكذلك (حيث) إذا صارت اسماً " [2].

أما عطف الاسم الظاهر المجرور على الضمير المجرور فإنّه غير جائز عنده، ووجهه توجيها تعليلياً بقياسه على ما هو مُنزَّل منزلته، فقال: " اعلم أنّه لا يجوز عطف الظاهر المجرور على المضمر المجرور؛ لأنّ المضمر المجرور من الاسم بمنزلة التنوين، والعطف نظير التثنية، فكما لا يعطف الاسم على التنوين ولا يُثنّى معه، كذلك لا يعطف على ما كان بمنزلته " [3].

كما يستدل بالقياس على صحة مذهب أحد النحاة أحياناً ، وذلك نحو ما وجه به قول سيبويه بعدم تقدير حركة في حروف الإعراب من المثنى واستدل على صحته ، ويظهر هذا فيما أورده عنه تلميذه أبو الفتح عثمان بن جِنّي المتوفى سنة (٣٩٢هـ)[4]، فقال: " قال أبو علي: ويدل على صحة ما قاله سيبويه من أنّه ليس في حرف الإعراب من التثنيه تقدير حركة في المعنى كما أنّ ذلك ليس موجوداً فيها في اللفظ ـ صحة الياء في الجر والنصب في نحو مررت برجلين، وضربت رجلين ، فلو كان في الياء منها تقدير حركةٍ لوجب أنْ تُقلب ألفاً كرحى، وفتى. ألا ترى أنّ الياء إذا انفتح ما قبلها وكانت في تقدير حركةٍ وجب أنْ تُقلبَ ألفاً " [5]. فعلق ابن جِنّي على هذا التوجيه بقوله: "

١ـ لم أتوصل إلى معرفة نسبة هذا الرجز فيما استطعت أن أصل إليه من مصادر، والحِقف هو : ما استطال واعوجَّ من الرمل ، انظر:**المعجم الوسيط** ، مرجع سابق ، مادة (حقف) .

٢ ـ أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي ، **شرح الأبيات المُشكِلة الإعراب المسمى (إيضاح الشعر)** ،تحقيق: حسن هنداوي ،ط١ ،دار القلم ،دمشق ،دار العلوم والثقافة ،بيروت ،لبنان ،١٩٨٧م ، ص ٢٠٨ ـ ٢٠٩ .

٣- **المسائل المشكلة** ،مصدر سابق ص ٥٦١ .

٤ـ انظر:**إنباه الرواة على أنباه النحاة** ،ج٢،مصدر سابق ،ص ٣٣٥ – ٣٤٠ ،وانظر: **نزهة الألباء في طبقات الأدباء** ،مصدر سابق، ص ٢٤٤ ـ ٢٤٦ .

٥- أبو الفتح عثمان بن جِنّي ،**علل التثنية** ،تحقيق: صبيح التميمي، ورمضان عبد التواب، د .ط ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، ١٩٩٢ م، ص ٥٩ – ٦٠ .

وهذا استدلالٌ من أبي علي أتى على قياس، وهو في نهاية الحُسْن، وصحة المذهب وسداد الطريقة "[1].

ويميل الفارسي إلى التوجيه بالحمل على المعنى بما يتناسب والقاعدة النحوية العامة ، حفاظاً على اطِّرَادِها، وضبط معياريتها ، ويظهر هذا عنده في توجيه قول عمران بن حطّان:[2]

يوماً يمانٍ إذا لاقيتُ ذا يَمنٍ وإنْ لقِيتُ مُعدِّيّاً فَعَدْنَانِي

إذ قال: " المبتدأ محذوف ، التقدير يوماً أنا يمانٍ . ولم يتعلق الظرف بقوله (يمانٍ) ، ولكن حمل الكلام على المعنى، كأنّه قال: أتنقّلُ يوماً إذا لاقيتُ ، فظرف الزمان متعلّق بهذا المقدَّر. ويلزم أن تقدِّر هذا التقدير من وجه أخر ، وهو أنّه جواب (إذا) ، فكأنّه قال: إذا لاقيتُ ذا يمنٍ تنقّلتُ إليه، كما أنّه إذا قال: (أنت ظالم إنْ فعلت) يصير التقدير: إنْ فعلت ظلمتَ ، و(إذا) مُتعلّق بهذا الفعل الثاني المُقدَّر، ولا يكون مُتعلّقاً بـ (يمان) ؛ لأنّ الظرفين من الزمان لا يتعلقان بعامل إلاّ على طريق بدل أحدهما من الآخر ، وليس هذا موضع البدل " [3].

كما وجّه قراءة الرفع[4]، والنصب[5]، في قوله تعالى: " وَحُورٌ عِينٌ ﴿٢٢﴾ [الواقعة] بالحمل

على المعنى ، فبعد أن ذكر قول الفراء في قوله تعالى: " وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِن طُورِ سَيْنَآءَ .....

﴿٢٠﴾ .[المؤمنون] وقياسه رفع (شجرة) على (حورعين) قال: "وأقول أنا :إنّ (شجرة) إذا رفعتْ لم

تكن مثل قوله: (وحورعين) وذلك أنّ قوله: (وحورٌعينٌ) لو رددته على الفعل الذي قبله لم يَحْسُن، لا يُسوَّغ أن تقول يطاف عليهم بأكوابٍ وحورٌعين. فالحسَنُ فيه أن لا يُحمَلَ على الفعل الذي قبله بل يحمل على المعنى " [6] . أما قراءة النصب فقد قال في توجيهها: " ومن نصب فقال: وحوراً عينا،

١- **علل التثنية** ، مصدر سابق ،ص ٦٠ .
٢- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب** ،ج٥ ،مصدر سابق ، ص ٣٥٦ - ٣٥٧ .
٣- **شرح الأبيات المشكلة الإعراب** ،مصدر سابق ، ص ٢٨٢ – ٢٨٣ .
٤- انظر: **معجم القراءات** ، ج ٩ ،مرجع سابق ، ص ٢٩٥ – ٢٩٦ . وهي قراءة:(ابن كثير ، ونافع ، وأبي عمرو ، وابن عامر، وعاصم وحفص ، وأبي بكر ،ويعقوب ،وشيبة).
٥- انظر : **معجم القراءات القرآنية** ،ج ٧ ، مرجع سابق ، ص ٦٦ ،وانظر: **معجم القراءات** ،ج٩ ، مرجع سابق ،ص ٢٩٧. وهي قراءة:(أبي بن كعب،وعبدالله بن مسعود ،والأشهب العقيلي، والنخعي ،وعيسى بن عمر،وعائشة،وأبي العالية،وعاصم الجحدري) .
٦- **المسائل المشكلة** ، مصدر سابق ،ص ٢١٩، وانظر: المؤلف نفسه، **الحُجَّة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد** ،وضع حواشيه وعلق عليه : كامل مصطفى هنداوي ، ط١،ج٤، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ،٢٠٠١م ، ص ٢٠ .

حمله أيضاً على المعنى، لأنّ معنى يطاف عليهم: يُنَاولونَ أكواباً ويملكون أكواباً وحوراً عينا ... " [١] .

وقد يجعل التوجيه بالحمل على المعنى أمراً لازماً حرصاً منه على تحقق قواعد المطابقة في الكلام . فالمبتدأ الاسم المفرد يلزمه خبر مفرد من حيث العدد، وإذا جاء اللفظ بخلاف ذلك فإنّه يحمل على المعنى ؛ لينطبق وهذه القواعد ، وهذا ما أوضحه في توجيه قول الفرزدق [٢]:

يداك يَدٌ إحْدَاهُما النّيْلُ والنَّدى وراحتُها الأخرى طِعَانٌ تُعَاورُهْ

فقال: " المراد بقوله (يدٌ) ـ وإن كان قد أفردها ـ التثنية كأنّه قال : يداك يدان ، إحداهما كذا ، ولو كان المراد بقوله(يدٌ) الإفراد على ما عليه اللفظ لم يجزْ ، لأنّك إن جعلتها خبراً لليدين لم يستقم أنْ يكون المبتدأ مثنى والخبر مفرداً ، وإنْ جعلتها مبتدأ لم يجزْ أنْ تقول : يدٌ إحداهما كذا ، كما لا تقول : زيدٌ أحدهما كذا ، إنّما تقول : الزيدان أحدهما خارج ، فإذا لم تخل إذا أفردتها من أنْ تكون خبر ابتداءٍ أو مبتدأ ، ولم يَسُغ حملها على واحد منهما ، علمت أنّ المراد بالإفراد التثنية ، كأنّه قال: يداك يدان ، إحداهما كذا والأخرى كذا ، فالجملة التي هي(إحداهما كذا) في موضع رفع لأنّها صفة لِـ (يَد) ، وهي نكرة ، ورجَعَ الذّكْرُ إلى اليد من الصفة بلفظ التثنية لأنّه حمل الكلام على المعنى دون اللفظ " [٣] .

كما جعل من الحمل على الأوْلى والاستدلال به ضابطاً لتوجيه قول العجّاج [٤] :

قواطناً مكّة من وُرْقِ الحَمِي

فقال: " فمن ذهب إلى أنه أراد الحمام فرخّم ، ثمّ أبدل من الألف الياء ... فإنّ ذلك لا يصح، وذلك أنه لا يخلو من أنْ يكون رخّمة وفيه الألف واللام ،أو لم يكونا فيه، فإن كانا فيه لم يصح ترخيمه، ألا ترى أنّ ما فيه الألف واللام في النداء لا يُبنى كما يُبنى المفرد المعرفة ، فإذا لم يَجُزْ منه بناء النداء، فأن لا يجوز فيه الترخيم أولى " [٥]. و قد جاء الاستدلال بالأولى ممزوجاً بالسبر والتقسيم ههنا، مما يعني أنّ قواعد التوجيه يُقوّي بعضها بعضاً .

---

١ ـ **المسائل المشكلة** ،مصدر سابق ، ص٢٢٠ ، انظر: **الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد** ،ج٤ ، مصدر سابق، ص ٢٠ .

٢- **ديوان الفرزدق** ،ج١، مصدر سابق ،ص ٣٠٦ . والرواية التي أوردها أبو علي الفارسي هي :

يداكَ يدٌ إحداهما النّيلُ كُلُّهُ وراحتُكَ الأخرى طِعانٌ تُغامِرُهْ

٣- **شرح الأبيات المُشكلة الإعراب**، مصدرسابق ،ص ٢٤٠ ، وانظر: موضع آخر ، المصدر نفسه ، ص ٢٤٢ – ٢٤٤ .

٤- انظر:إميل بديع يعقوب، **المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية**،ط١،مج١٢،دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،١٩٩٦م،ص.١٤٥

٥- أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي،**المسائل العسكريات** ،تحقيق :إسماعيل أحمد عمايرة ، مراجعة :نهاد الموسى،د.ط، منشورات الجامعة الأردنية،١٩٨١م،ص ٨٥ – ٨٦ .

وإذا كان يلزم أن يرجع من الصفة عائد إلى موصوفها فإنّ الفارسي يوجه ما جاء مخالفاً لذلك على أنّه شاذ، وهذا ما أوضحه في توجيه قولهم: (مررت برجلٍ قائمٍ أبواه لا قاعدين ومررت برجلين صالحٍ وطالحٍ) إذْ قال: " فإنّ ذلك شاذ نادٌ عن القياس لا يُعدَى به سواه ، ولا يُتَجاوز فيه ما عداه " [1] . ثم إنه يفيد من أساليب المناطقة في إثبات لزوم عود الضمير من الصفة إلى الموصوف ، ويتضح هذا في قوله : " والدليل على احتمال الصفة ضمير موصوفاتها توكيدك إياه، وعطفك عليه، وإبدالك منه، وتبيينك عنه بالضمير المنفصل إذا جرى على غير من هو له، ومن ثَمَّ شابَهَ الوصفُ الفعلَ، وكان ثابتاً للأسماء الأوّل كما أنّ الفعل ثانٍ لها ، وصار أحد الأسباب المانعة من صرف الاسم "[2] .

إنّ استعماله لهذه القواعد والضوابط ،من الحمل على المعنى والحمل على الأولى ، والشذوذ استمعالاً دقيقاً في توجيهاته النحوية ما كان ليكون إلاّ لبراعته في القياس وحذقه به ، ودقة تطبيقه ، فقد كان بحق صاحب مدرسة في القياس ، مما أدى إلى أن تعجَّب مَنْ تَلْمَذَ له مِنْ مهارته فيه ، فقال ابن جنّي معبراً عن ذلك : " ولله هو وعليه رحمته ، فما كان أقوى قياسه ، وأشدّ بهذا العلم اللطيف الشريف أنسه ، فكأنّه إنّما كان مخلوقاً له ، وكيف كان لا يكون كذلك ، وقد أقام على هذه الطريقة مع جِلّة أصحابها ، وأعيان شيوخها سبعين سنة " [3] .

كما اتخذ من التقديم والتأخير أصلاً لتوجيه النصب في كلمة(ذكَراً)من قول العرب (أذكَراً تلد ناقتك أحبُّ إليك أم أنثى) بـ (تلد)على أنّه غير جائز، فأوضح ذلك بقوله: " اعلم أنّه لا يجوز أذكراً تلد ناقتك أحبُّ إليك أم أنثى، فتنصب (ذكراً) بـ (تلد) ؛ لأنّ ما في الصلة لا يتقدم على الموصول ، فإذا لم يتقدّم عليها لم يجزْ أنْ ينتصب بها ولا بشيء فيها، والهاء في الصلة إذا وقعت ذِكْراً مرادةً كما أنّها في نحو: "... أَهَـٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولاً ﴿٤١﴾. [الفرقان]

مرادةٌ " [4] .

وقد يمتزج هذا الأصل بضرب من الاستدلال العقلي أحياناً أثناء عملية التوجيه وذلك نحو التوجيه في قوله تعالى: ".... وَنَجْعَل لَّكُمَا سُلْطَـٰنًا فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا ۚ بِـَٔايَـٰتِنَآ أَنتُمَا وَمَنِ

١- **المسائل المُشكلة** ، مصدر سابق ، ص ١٣١.
٢- المصدر نفسه ،ص ١٣١ .
٣- **الخصائص** ،ج١،مصدر سابق ، ص ٢٨٦ .
٤- **المسائل المُشكلة** ،مصدر سابق ، ص ٥٥٣ .

ٱتَّبَعَكُمَا ٱلۡغَٰلِبُونَ ﴿٣٥﴾ [القصص]، إذ قال: " فيكون قوله (بآياتنا)على وجهين: أحدهما أنْ

يتعلق بقوله: (فلا يصلون)، فيكون على: ونجعل لكما سلطاناً بآياتنا، فإنْ قُلت: فهل يجوز أنْ يكون مُتعلّقاً بقوله: (أنتما ومن اتّبعكما الغالبون)، فيكون تبييناً لِـ (الغالبون) كما كان(إلى) و (على) و(فيه) في الآي لِـ (الناصحين) و(الزاهدين) ؟ فالجواب: أنّ هذا التأويل على ما نراه لا يستقيم من قِبَل أنّه لا يخلو إذا حُملَ على هذا أنْ يكون مُتعلّقاً بقوله: (اتّبعكما) أو بالغالبين ، ولا يجوز تعلُّقه بواحد منهما، لامتناع تقديم ما في الصلة على الموصول، وكل واحدٍ مما ذكرنا بجواز تعلقه به في صلة وليس في الكلام شيء آخر من فعل ولا معنى فعل، فإذا كان كذلك لم أحمله إلا على أحد الوجهين اللذين قدمناهما " [١] .

كما يرتبط توجيه التقديم والتأخير عنده بقواعد العمل النحوي المجرّدة، نحو قاعدة التوجيه: لا يجوز وقوع المعمول إلا حيث جاز وقوع العامل، فذهب إلى أنّ (إذا) في قوله تعالى: " وَقَالَ

ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ هَلۡ نَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ رَجُلٖ يُنَبِّئُكُمۡ إِذَا مُزِّقۡتُمۡ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمۡ لَفِي خَلۡقٖ جَدِيدٍ

﴿٧﴾ [سبأ] لا يجوز أن يكون موضعها نصباً بكلمة (جديد) أي (إنّكم لفي خلق جديد إذا مُزِّقْتُم)

إذ إنّ (إذا) قبل (إنّ) وما قبل (إنّ) لا يعمل فيما بعدها، وأكّد ذلك بقوله: "ويعتبر هذا التقديم والتأخير بشيء واحد، بأنْ تنظر إلى العامل، فحيث جاز وقوع العامل جاز وقوع المعمول، وحيث امتنع وقوع العامل امتنع وقوع المعمول " [٢] .

ويذهب الفارسي إلى استعمال بعض قواعد التوجيه لاستنباط حكم فقهي أو الإشارة إلى مضمونه ؛ إذ استعمل قاعدة (الشيء لا يُضاف إلى نفسه) في الاستدلال على أنّ النهي عن كبائر الذنوب والمعاصي يدخل فيه النهي عن صغائرها ، فأسفر لنا عن هذا بقوله: " اعلم أنّ في قوله عزَّ وجلَّ " إِن تَجۡتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنۡهَوۡنَ عَنۡهُ نُكَفِّرۡ عَنكُمۡ سَيِّـَٔاتِكُمۡ ... ﴿٣١﴾ [النساء] دلالة على أنّ (

١- **المسائل المُشكِلة** ،مصدر سابق ، ص ٥٥٨- ٥٥٩ .
٢- المصدر نفسه ، ص ٢١٨ .

صغائر) منهيّ عنها وتلك الدلالة هي: إضافة (الكبائر) إلى قوله (ما تُنهون عنه) لأنّه لا يخلو من أن تكون الصغائر داخلة في جملة ذلك أو غير داخلة، فلا يجوز أنْ تكون غير داخلة، لأنهّا إنْ لم تكن داخلة تحت قوله (ما تنهون عنه). كان الكلام قد أضيف إليه فيه الشيء إلى نفسه، إذ كان الكبائر منهياً عنها و(ماتنهون عنه). هو الكبائر أيضاً ، فيحصل من ذلك إضافة الشيء إلى نفسه، فإذا لم يجُزْ إضافة الشيء إلى نفسه وجب أن تكون الصغائر داخلة في جملة قوله: (ما تنهون عنه). فتكون الإضافة حينئذٍ من باب إضافة البعض إلى الكل " [1] . مما يعني أنّ مقارفة صغائر الذنوب محرم كما هي الحال عند ارتكاب كبائرها .

وتتجلى براعة الفارسي في التوجيه الإعرابي فيما يقوم به من توجيه الأبيات المشكلة الإعراب ، فحلل كلَّ وجهٍ مُحتَمَل بما يُسوِّغه ، ومن ذلك توجيه بيت عمرو بن كلثوم [2] :

تركنا الخيْل وهي عليه نوحٌ مُقَلدةً أعنّتها صُفُونا

فقال: هو" على ضربين: نصب، ورفع، أما النصب فعلى: هي تنوح نوحاً ، فدلّ المصدر على فعله، كما يدل في غير هذا عليه، وأما الرفع فعلى ضربين: على أنْ يكون أقام المضاف إليه مقام المضاف، أراد وهي ذاتُ نوح، فحُذِف المضاف،كقوله:" وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ ... ﴿٨٢﴾ .[يوسف] أو على أنْ يكون جَعَل الخيلَ نفسها نوحاً لكثرة ذلك منها وحدوثه عنها " [3] .

وكذلك توجيه قول أبي حرام [4]:

وضاربَتَ يومَ الجسْرِ والموتُ كانعٌ وأبناؤه بين الذِّراعين والنحر

فاستقصى وجوه الإعراب المُحتَمَلة في كلمة (بين) مع تقديره محذوفاً ما لكل وجه منها، فقال: " يحتمل انتصاب (بين) ضروباً، أحدها أنْ يكون ظرفاً لـ (كانع) كأنه قال: كانع في هذا الموضع، فإذا كان كذلك أضمرت لقوله: (أبناؤه) خبراً، كأنّك قلت: وأبناؤه كانعة، فدلّ ما تقدم من

١- **المسائل المُشكِلة** ،مصدر سابق ، ص ٥٨٩ .

٢- انظر: أبا عبدالله الحسين بن أحمد الزوزني،**شرح المعلقات السبع**،د.ط،مكتبة المعارف،بيروت،لبنان،١٩٩٤م،ص١٧٠، والرواية التي أوردها هي:

تركنا الخيل عاكفة عليه مُقَلَّدةً أعِنّتها صُفُونا

٣- **المسائل المُشكِلة** ،مصدر سابق ، ص ٢٠٥ .

٤- انظر:أبا عمرو الشيباني، **كتاب الجيم** ، ترتيب وتحقيق:عادل عبد الجبّار الشاطي، ط١،مكتبة لبنان،ناشرون،بيروت،لبنان،٢٠٠٣م، مادة (كَنَعَ)، وانظر:**المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية**،مرجع سابق ،ص ٤٦٧. والرواية التي أوردها أبو عمرو الشيباني وإميل بديع يعقوب هي:

لقوك كريمَ الهوء والموتُ كانعٌ وأنباؤه بين الذراعين والنَّحر

قولـه (كـانـع) عليـه ، كمـا تقول : (زيدٌ منطلق والعمرون). ويحتمل أنْ يكون صفة لـِ (كـانـع)، ويحتمل أن يكون حالاً مما فيه من الضمير، فإذا كان كذلك كان الوجه متعلّقاً بمحذوف،ويحتمل أن يكون خبراً لقوله (وأبناؤه)، فيكون فيه ضمير من الأبناء، ويتعلق بمحذوف أيضاً ويحتمل أن يُضمر (كانعة) لدلالة ما تقدم عليه، فيكون متعلقاً بهذا المحذوف " [1] .

وقد يلجُ غمار التوجيه الإعرابي حفاظاً على المعنى الذي قد يكون مراداً ، ويتجلى هذا الأمر واضحاً في توجيهه قول علقمة الفحل [2] :

وقد أُصاحِبُ فتياناً شرابُهُمُ خُضْرُ المزاد ولحم فيه تَنْشيمُ

فقال : " المضاف قبل (خضر المزاد) محذوف: لأنّ التقدير: شرابهم شرابُ خضرِ المزاد؛ ألا ترى أنّ (خُضر المزاد) لا يكون الشراب، والمبتدأ هو قوله: (لحمٌ فيه تنشيمُ) خبره محذوف تقديره: وطعامهم لحمٌ كذا ، لأنك إن لم تقدر حذف المبتدأ كان التقدير: شرابُهم شرابُ خُضر المزاد ولحمٌ، واللحم لا يكون شراباً، فإذا كان كذلك فلابدّ من تقدير حذف المبتدأ " [3] .

يظهر أنّ التوجيه الإعرابي عنده إنّما يختلف باختلاف تقدير المحذوف أو باختلاف العامل النحوي أحياناً ، إلى جانب المعنى الذي يحدده سياق الكلام ، مما يعني أنّه يميل إلى استعمال ضرب التوجيه الإعرابي المُقيَّد؛ ليضبط الكلام سياقياً ومعيارياً .

سادساً ـ قواعد التوجيه عند ابن جِنّي :

شكلت جهود ابن جِنّي النحوية حلقة مهمة في بناء النحوالعربي ولا سيما قواعد التوجيه ، إذ وصل بها إلى درجة من الاكتمال ، فأخذ يفلسف لها وينظر ؛ بفضل ما أوتي من بسطة في العلم ، ودقة في الفهم ، وعمق في التفكير . فقد وصفه الذين ترجموه بقولهم : " ليس لأحد من أئمة الأدب في فتح المقفلات وشرح المشكلات ما له، ولا سيما في علم الإعراب ، فقد وقع منها على ثمرة

١- **شرح الأبيات المُشكِلة الإعراب** ،مصدر سابق ، ص ٢٥٠ ، و انظر: موضع آخر ، المصدر نفسه ، ص ١٤٦ – ١٤٨ .

٢- علقمة الفحل ، **ديوانه** ، بشرح أبي الحجاج يوسف بن سليمان عيسى المعروف با لأعلم الشنتمري، تحقيق: لطفي الصقال، ودريّة الخطيب، راجعه: فخرالدين قباوة ، ط١، دار الكتاب العربي، حلب ، ١٩٦٩م ، ص ٧٧ . وراوية الديوان غير ما ذكره أبو علي الفارسي ، وهي :

وقد أصاحب فتياناً طعامُهُمُ خضرُ المزاد ولحمٌ فيه تنشيمُ

٣- **شرح الأبيات المشكلة الإعراب**، مصدر سابق، ص ٢٥٤ .

الغُراب " [١] كما وصِف بأنَّه رئيس الأدب ، إذ قيل: " أبو الفتح عثمان بن جِنِّي النّحوي اللغوي هو القطب في لسان العرب ، وإليه انتهت الرياسة في الأدب " [٢] .

إنّ قوله: (إليه انتهت الرياسة في الأدب) يشير إلى أنّه أصبح صاحب نظرية تحتّم على كلِّ من جاء بعده أوعاصره الوقوف عند فلسفته العلمية اللغوية والإفادة منها ، وهذا ما أكده حسن عون إذ قال عنه: " فهو بحق صاحب مدرسة في فلسفة النحو واللغة ، وقد ساعده على ذلك ثقافة واسعة وذهن يقظ ، ونظرة لمّاحة وقوة إدراك فريدة ، ومقدرة نادرة على التحليل والتركيب وعلى تقليب المسألة على وجوهها المختلفة لكي تتضح له المقدمات وتسلم له النتائج " [٣] وكذلك قال حسين نصّار: " فصار فيلسوف علم النحو، وواحد علم اللغة، وعَلماً خَالداً على الأعوام لازلنا نحتج برأيه أو نستأنس، أو نؤرخ " [٤] .

ويتفق الباحث مع محمد أسعد طلس بوصفه كتب ابن جِنِّي بأنها تعلم العقل والأدب إذ قال: "وما أجدرنا أن نسمي كتب ابن جِنِّي في الصرف والنحو بكتب فلسفة العربية ، وما أجدرها أن توصف بما وصفت به كتب الجاحظ من أنها تعلم العقل أولاً والأدب ثانياً ،فإنّها تُعلم العقل والأدب وأسرار العربية وأقيستها ، وكتب أبي الفتح هي الكنز الدفين وهي أنفع المصادر العربية القديمة لفهم حقيقة النحو العربي، وتفهُّم أسراره، والتعرف إلى ذلك الميزان العقلي الراجح ، الذي كان يزن به النحاة آراءهم " [٥] .

وقد أكدّ ذلك ياقوت الحموي من قبل؛ إذ قال: إنّ ابن جِنِّي " من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف، وصنّف في ذلك كتبا أبرّ بها على المتقدمين وأعجز المتأخرين " [٦] .

لقد كان للقرن الرابع الهجري، أثره العظيم في تكوين شخصية ابن جِنِّي العلمية، وفي طريقة تفكيره في اللغة والنحو؛ إذ شهد هذا القرن تحولات هامة في أنظمة الحياة والفكر والعلم ، فصقلت

١- أبو الحسن بن علي بن الطيب الباخرزي، **دمية القصر وعُصْرَة أهل العصر** ،تحقيق: سامي مكي العاني، ط٢، ج٢، دار العروبة،الكويت ،١٩٨٥م،ص ٤٩٠، وانظر: **إنباه الرواة على أنباه النحاة** ،ج٢ ،مصدر سابق ،ص ٣٣٨ .

٢- أبو منصور عبدالملك الثعالبي، **يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر**، شرح وتحقيق: مفيد محمد قميحة،ط٢،ج١،دار الكتب العلمية،بيروت، لبنان ،١٩٨٣م ، ص ١٣٧ .

٣- حسن عون ، **تطور الدرس النحوي** ، د .ط معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة ،١٩٧٠م ،ص ٦٩ .

٤- عبد القاهر الجرجاني، **المقتصد في شرح الإيضاح** ،تحقيق: كاظم بحر المرجان ،د.ط ،دار الرشيد الجمهورية العراقية ١٩٨٢م ، (التقديم) ،ص ٧ .

٥- محمد أسعد طلس ،**أبو الفتح بن جنّي وأثره في اللغة العربية:عصره ،مكانته العلمية ،آثاره**، مجلة المجمع العلمي العربي،مج٣٠، ج٤ ،دمشق ، ١٩٥٥م ، ص ٦١٥ .

٦- **معجم الأدباء** ، مصدر سابق ،ج٤، ص ١٥٨٥،انظر :**نزهة الألباء في طبقات الأدباء** ، مصدر سابق ، ص ٢٤٤ .

الدرس النحوي عنده، وجعلته ينحو به نحو التنظيم والتفكير العميق المبني على أسس مستوحاة من ثقافات العصر؛ ذلك لأنّ كتب " الأجانب أصبحت في متناول الأيدي العربية تستطيع أن تأخذ منها ما شاءت من فلسفة وطب ونجوم ورياضيات وغيرها مما يشحذ الذهن ويفتّق الفكر، كما أنَّ مبدأ الاعتزال كان قد قَويَ في هذا القرن واعتنقه كثير من النحاة، ولا ريب أنّه طريق عقلي حر " [١] مما دفع محمد أسعد طلس إلى القول: " إنّ هذه الظاهرة ترينا ارتباط النحو والنحاة بالحرية الفكرية التي يميل إليها المعتزلة في بحوثهم " [٢]. فقد كان من نتيجة هذه الحرية الفكرية أنْ يتجه " البحث النحوي اتجاهاً دقيقاً نحو التنظيم والترتيب والربط ومعالجة القضايا الكلية بطريقة علمية تجمع عن العرب مادة البحث ثم تنظر فيها وتضع لها المقومات والأسس مستنتجة منها مبادئ اللغة واتجاهاتها وخصائصها البارزة " [٣].

فسعى ابن جِنِّي إلى صوغ نظرية للنحو العربي جامعة موضحة لأصوله وقوانينه وقواعده ومبادئه العامة ، تُردُّ إليها ـ أي إلى النظرية ـ فروع النحو وقضاياه ومسائله الجزئية ، وذلك على غرار كلٍّ من علمي أصول الكلام وأصول الفقه ، فقال واصفا (الخصائص): " واعتقادي فيه أنّه من أشرف ما صُنِّفَ في علم العرب وأذهبه في طريق القياس والنظر، وأعوده عليه بالحيطة والصون، وآخذِه له من حصة التوقير والأونْ، وأجمعه للأدلة على ما أودعته هذه اللغة الشريفة من خصائص الحكمة، ونيطت به من علائق الإتقان والصنعة، فكانت مسافر وجوهه، ومحاسر أذرعه وسوقه تصف لي ما اشتملت عليه مشاعره، وتحي إليَّ بما خيطت عليه أقرابه وشواكله وتريني أن تعريد كل من الفريقين: البصريين والكوفيين عنه، وتحاميهم طريق الإلمام به، والخوض في أدنى أوشاله وخُلجه ، فضلاً عن اقتحام غماره ولُجَجِه إنما كان لامتناع جانبه وانتشار شَعاعه، وبادي تهاجر قوانينه وأوضاعه... " [٤].

وهذا يدل على أنه كان " عالما استقرائيا مُتتبِّعاً، ومنطقياً مُدققاً، اطلع على أسرار العربية ، وخصائص نحوها " [٥]، وصاحب عقلية عبقرية في التفكير والتنظير النحوي الذي لم يولِه النحاة من قبله كبير عناية .

١- عبدالغفار حامد محمد هلال ،**عبقري اللغويين :أبو الفتح عثمان بن جنّي** ، ط١،مج١، دار الفكر العربي ، القاهرة ،٢٠٠٦م، ص ١٢٥ .

٢- محمد أسعد طلس ،**أبو الفتح بن جِنّي:عصره،مكانته العلمية،آثاره** ،مجلة المجمع العلمي العربي ، مج ٢٤ ،ج١، دمشق،١٩٤٩م ، ص١٥١

٣- **عبقري اللغويين: أبو الفتح عثمان بن جنّي**، مرجع سابق، ص ١٢٥ .

٤- **الخصائص** ،مصدر سابق ،ج ١، ص ٥٥- ٥٦ .

١ ـ محمد أسعد طلس، **أبو الفتح بن جِنّي وأثره في اللغة العربية:عصره مكانته العلمية ،آثاره** ، مجلة المجمع العلمي العربي،مج٣١، ج٣، دمشق ، ١٩٥٦م، ص ٤٥٦.

يتضح أن الهدف الأسمى عنده جَمْع شتات النحو ومسائله المتفرقة، وجعلها خاضعة لأصول نظرية عامة جامعة مانعة فهو بهذا العمل إنما يضع القواعد الكلية النظرية التي منها ينطلق الدارس إلى خوض غمار الصناعة النحوية، وفهمها وتفهيمها، ومعرفة فلسفتها التي بنيت عليها .

فأكّد ابن جنّي أنه إنما كان معنياً بالجانب النظري أكثر من الجانب التطبيقي لقواعد التوجيه النحوي في موضع أخر من (الخصائص)، فأوضح ذلك قائلا: " فإنّ هذا الكتاب ليس مبنيا على حديث وجوه الإعراب، وإنما هو مقام القول على أوائل أصول هذا الكلام، وكيف بُدئ وإلام نُحي، وهو كتاب يتساهم ذوو النظر: من المتكلمين والفقهاء، والمتفلسفين، والنحاة والكتّاب، والمتأدبين التأمل له، والبحث عن مستودعه، فقد وجب أن يخاطب كلَّ إنسان منهم بما يعتاده، ويأنس به؛ ليكون له سهم منه، وحصة فيه " [١] .

والباحث في مؤلفات ابن جنّي ولا سيما (الخصائص) يجد أن الكلام في قواعد التوجيه النحوي قد وصل إلى درجة الاكتمال ، إذْ أصبحت غالبية عناوين كتابه هذا تمثل قواعد توجيه عامة في النحوالعربي ، فيقوم هو بتوضيح فلسفتها وما تنضوي عليه وكيفية العمل بها ، وذلك نحو قاعدة (عدم النظير) التي جعلها عنوانا ثم أوضحها بقوله: " أما إذا دلّ الدليل فإنه لا يجب إيجاد النظير ... لأنّ إيجاد الدليل بعد قيام الدليل إنّما هو للأنس به ، لا للحاجة إليه ، فأمّا إنْ لم يقمْ الدليل فإنّك محتاج إلى إيجاد النظير ... وأمّا إنْ لم يقم الدليل ولم يوجد النظير فإنّك تحكم مع عدم النظير " [٢] وذلك نحو إعراب الأسماء الستة ، إذ ذهب البصريون إلى أنّها معربة من مكان واحد ، وأنّ الواو والألف والياء حروف إعراب ، في حين ذهب الكوفيون إلى أنّها معربة من مكانين ، غير أن ما ذهب إليه البصريون له نظير في العربية إذ ليس كل معرب في العربية إلا وله إعراب واحد، وأنّ ما ذهب إليه الكوفيون لا نظير له، والحمل على ما له نظير أولى من الحمل على ما ليس له نظير [٤] .

كما جعل قاعدة التوجيه (الحمل على أحسن الأقبحين) عنوان بابٍ، فبيَّن ما تقوم عليه بقوله: " اعلم أنّ هذا موضع من مواضع الضرورة المميَّلة، وذلك أن تُحضِرك الحالُ ضرورتين لا بدّ من ارتكاب إحداهما، فينبغي حينئذٍ أنْ تحمل الأمر على أقربهما وأقلهما فحشاً ... ومثل ذلك قولك: فيهما قائماً رجل، لمّا كنت بين أن ترفع قائما فتقدم الصفة على الموصوف ـ وهذا لا يكون ـ وبين أن

٢ـ **الخصائص** ، مصدر سابق ،ج١، ص ١١٣ .
٣ ـ المصدر نفسه ، ج ١، ص ٢٢٢ .
٤ـ انظر: **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين** ،ج ١،مسألة ٢،مصدر سابق ، ص ١٧ ـ ٣٣

تنصب الحال من النكرة ـ وهذا على قلته جائز ـ حملت المسألة على الحال فنصبت " [١] وهو أحسن القبيحين، فذكر عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى سنة (٩١١هـ)[٢] تعليق أبي محمد الحسين بن بدر بن إياز المتوفى (٦٨١ هـ)[٣] على ذلك بقوله: " قال ابن إياز في نحو فيها قائماً رجلٌ: أبو الفتح يسمي هذا الحمل على أحسن القبيحين؛ لأنّ الحال من النكرة قبيح، وتقديم الصفة على الموصوف أقبح، فحمل على أحسنهما " [٤] . أي أنَّ حَمْلها على الحال أحسن على الرغم من قبحه .

وكذلك نحو قولهم: " ما قام إلا زيداً أحدٌ ، عدلت إلى النصب ؛ لأنّك إنْ رفعت لم تجد قبله ما تبدله منه، وإن نصبت دخلت تحت تقديم المستثنى على ما استثني منه،وهذا وإن كان ليس في قوة تأخيره عنه فقد جاء على كلّ حال فاعرف ذلك أصلاً في العربية تحمل عليه غيره " [٥].

أما قاعدة التوجيه (حمل الشيء على الشيء من غير الوجه الذي أعطى الأول ذلك الحكم) فقد ضرب لها الأمثلة وسبر غورها ومكنونها بقوله: " اعلم أنّ هذا بابٌ طريقه الشبه اللفظي ... وعلى هذا ما منع من الصرف من الأسماء للشبه اللفظي نحو(أحْمَرَ، وأصفر، وأصرم، وأحمد، وتألب، وتنضُب، علمين) لما في ذلك من شبه لفظ الفعل، فحذفوا التنوين من الاسم لمشابهته ما لا حصة له في التنوين وهو الفعل، والشبه اللفظي كثير " [٦]، وقد أوضح علة هذا الحمل بقوله: "وسبب هذه الحمول والإضافات والإلحاقات كثرة هذه اللغة وسعتها، وغلبة حاجةِ أهلها إلى التصرف فيها، والتركّح[٢]في أثنائها، لما يلابسونه ويكثرون استعماله من الكلام المنثور والشعر

١ـ الخصائص ،ج١، مصدر سابق ،ص٢٣٤ .
٢ـ انظر:أحمد بن محمد الأدنه وي ،**طبقات المفسرين** ،تحقيق: سليمان بن صالح الخزي، ط١، مطبعة العلوم والحكم ،المدينة المنورة،المملكة العربية السعودية،١٩٩٧م،ص٣٦٥ ـ ٣٦٦،وانظر: كارل بروكلمان،**تاريخ الأدب العربي**،ترجمة:محمود فهمي حجازي ،وحسن محمود إسماعيل ،القسم السادس،(ج١٠ـ ج١١)،د.ط،الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥م،ص ٦٠٣ـ ٦٠٥ .
٣ـ انظر : **تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب** ،ج١، مصدر سابق ، ص ٨٥ ـ ٨٦ .
٤ـ عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي ، **الأشباه والنظائر في النحو** ، تحقيق:عبد العال سالم مكرم،ط١ ،ج٢، مؤسسة الرسالة ، بيروت ،لبنان ، ١٩٨٥م ، ص ٩٠ .
٥ـ **الخصائص** ،ج ١، مصدر سابق ،ص ٢٣٤ .
٦ـ المصدر نفسه،ج١، ص٢٣٥ ـ ٢٣٦ ، وانظر: **الأشباه والنظائر في النحو**،ج٢ ،مصدر سابق ، ص٩٢ ـ ٩٥ .

١ـ بمعنى التصرّف في الشيء،انظر:**المعجم الوسيط** ،أخرجه:إبراهيم مصطفى،وأحمد حسن الزيات،وحامد عبدالقادر،ومحمد علي النجار،د.ط،دار العوة ،إستانبول ،تركيا ،د.ت ،مادة (ركح) .
٢ ـ انظر :**الخصائص** ،ج١ ،مصدر سابق ،ص .٢٣٦
٣ ـ انظر: المصدر نفسه ، ج ١، ص ٢٦٥ ـ .٢٦٨
٤ ـ المصدر نفسه ،ج ١ ،ص ٢٩٣ .
٥ـ المصدر نفسه ،ج١،ص ٢٩٣ .
٦ ـ المصدر نفسه ،ج ١،ص ٢٩٣ – ٢٩٤ .
٧ـ **ديوان الهذليين ،القسم الاول** ،ط٢، دار الكتب المصرية القاهرة، ١٩٩٥م،ص ٧١ .
٨ـ المثقب العبدي ، **ديوان شعره** ،عني بتحقيقه وشرحه والتعليق عليه:حسن كامل الصيرفي ، د.ط ، معهد المخطوطات العربية ، ١٩٧١م ،ص ٢١٢ .

الموزون، والخطب والسجوع، ولقوة إحساسهم في كلِّ شيء شيئاً وتخيلهم ما لا يكاد يشعر به من لم يألف مذاهبهم " [٢]. وعلى نحو ذلك فعل في قاعدة (وجوب االتمسك بالظاهر والحمل عليه)[٣] .

ويوضح قاعدة التوجيه (لاحذف إلا بدليل) بضرب الأمثلة عليها ، والدليل قد يكون الحال، أو ورود ذكره في الكلام، أوعلم المخاطب به، وذلك نحو: " قولهم لرجل مُهْوٍ بسيف في يده: زيداً، أي اضرب زيداً، فصارت شهادة الحال بالفعل بدلاً من اللفظ به" [٤] وكذلك نحو قولهم: "الذي ضربت زيد، تريدالهاء وتحذفها؛ لأنّ في الموضع دليلاً عليها " [٥] ثم يقول ابن جنِّي: "وعلى نحو هذا تتوجه عندنا قراءة حمزة، وهي قوله سبحانه: "... وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامِ

..... ﴿١﴾ ".[النساء] ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد والفحش،والشناعة والضعف على ما رآه

فيها وذهب إليه أبو العباس، بل الأمر فيها دون ذلك وأقرب وأخف وألطف؛ وذلك أن لحمزة أنْ يقول لأبي العباس: إنني لم أحمل (الأرحام) على العطف على المجرور المضمر، بل اعتقدت أنْ تكون فيه باء ثانية حتى كأني قلت (وبالأرحام)، ثم حُذِفت الباء، لتقدم ذكرها؛ كما حذفت لتقدم ذكرها في نحو قولك: بمن تَمْرُرْ أمْرُرْ، وعلى من تنزلْ أنزلْ، ولم تقل أمر به ، ولا أنزل عليه ، لكن حذفت الحرفين لتقدم ذكرهما " [٦] .

أمّا الحذف لعلمِ المخاطب فقد أوضحه بقوله : " ومما يحذف للعلم به ، قول الهُذليّ [٧] .

عصاني إليها القلبُ ،إنّي لأمرهِ سميعٌ فما أدري أرُشْدٌ طِلابُها

ولم يقلْ (أم غيّ) وذلك مراده وكذلك قول المثقّب العبدي :[٨]

وما أدري إذا يَمَّمتُ وجها أريدُ الخيرَ أيهما يَليني

فذكر الخير وحده، ثم قال(أيهما) لأنّ الشيء يدل على نقيضه كما يدل على نظيره ونقيض الخير الشر، ثم فسر ما أراد بقوله :[١]

أالخير الذي أنا أبتغيه أم الشرُّ الذي هو يَبْتَغيني " [٢]

١- **ديوان المثقب العبدي**،مصدر سابق، ص ٢١٣.
٢- أبو الفتح عثمان بن جنِّي،**الخاطريات**، تحقيق:علي ذو الفقار شاكر،ط١،دار الغرب الإسلامي،بيروت،لبنان ،١٩٨٨م ،ص ٧١- ٧٢
٣- **الخصائص** ،ج٢، مصدر سابق ،ص ١٤٠ .
٤ - المصدر نفسه،ج٢ ، ص ١٢٣ .
٥- انظر: المصدر نفسه ، ج٢ ، ص ١٢٧ – ١٣٢ .
٦- انظر: المصدر نفسه ،ج٢ ، ص ١٣٣ – ١٣٥ .

ويجد الباحث أن ابن جنّي أكّد هذه القاعدة في موطن آخر فقال: " قد حذفت العرب الجملة، والمفرد، والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته ... "[١].

إنّ المتتبع لقواعد التوجيه النحوي عنده يلمح أنه قد تتقاسم عدة أبوابٍ نحوية قاعدة توجيه واحدة، يستكشف في كل باب بعض أسرارها وما تقوم عليه، لتشكل هذه الأبواب مجتمعة النظرة الكلية لهذه القاعدة أو تلك، ويظهر الأمر واضحاً في (قاعدة مراجعة الأصل)؛ إذ بيَّن في الباب الأول أنّ مراجعة الأصل الأقرب أولى من مراجعة الأبعد وأيسر ، فقال: " هذا موضع قلما وقع تفصيله، وهو معنى يجب أن يُنبَّه عليه ويحرّر القول فيه، من ذلك قولهم في ضمة الذال من قولك: ما رأيته مذُ اليوم؛ لأنّهم يقولون في ذلك: إنّهم لما حركوها لالتقاء الساكنين لم يكسروها لكنهم ضمّوها؛ لأنَّ أصلها الضم في (مُنْذُ) . وهو هكذا لعمري؛ لكنه الأصل الأقرب ، ألا ترى أنّ أول حال هذه الذال أن تكون ساكنة، وأنّها إنّما ضُمَّت لالتقاء الساكنين إتباعاً لضمة الميم . فهذا على الحقيقة هو الأصل الأول، فأما ضم ذال منذ فإنّما هو في الرتبة بعد سكونها الأول المقدر. ويدلك على أنّ حركتها إنّما هي لالتقاء الساكنين أنه لمّا زال التقاؤهما سكنت الذال في (مذ) . وهذا واضح، فضمّتُك الذال إذاً من قولهم: مذُ اليوم ومذُ الليلة إنّما هو رد إلى الأصل الأقرب الذي هو (مُنْذُ) دون الأبعد المقدر الذي هو سكون الذال في (مُنْذُ) قبل أن يُحرَّك فيما بعده " [٢] ثم يستكمل الحديث والبحث في جزئيات هذه القاعدة الرئيسة ، فيأخذ بالكشف عمّا تقوم عليه كلُّ جزئية التي تشكل بدورها قاعدة توجيه نحوي متفرعة عن القاعدة الرئيسة فيوضح ما تنضوي عليه قاعدة (الأصول التي تراجع والأصول التي لا تُراجع)[٣] وكذلك يكشف لنا عن فلسفة قاعدة (مراعاة الأصول تارة وإهمالهم إياها مرة أخرى) [٤] .

وإنّ من أقوى الأدلة تأكيداً لسعي ابن جِنّي إلى وضع المبادئ النظرية الرئيسة لعلوم العربية عامة، وللنحو وقواعد التوجيه خاصة، وجمع شتاتِه ، ما قام به في باب (شجاعة العربية)؛ إذ شكل هذا الباب أصلاً نحوياً عاماً جمع في طياته العديد من الأصول الأخرى ، يشكل كل أصل منها قاعدة توجيه في النحو العربي يوجه على ضوئها الكثير من المسائل والجزئيات، وهذا ما أشار إليه بقوله: " اعلم أنّ معظم ذلك إنّما هو الحذف والزيادة، والتقديم والتأخير والحمل على المعنى والتحريف " [١] .

وقد سعى ابن جِنّي إلى التأصيل والتنظير لقاعدة من أهم قواعد التوجيه النحوي، بُني عليها جزء كبير من بناء نظرية النحو العربي، وذلك عندما أوضح عِلَلَ النحو أكلامية هي أم فقهية ، وهذا أوضحه بقوله : " اعلم أن علل النحويين ـ وأعني بذلك حذاقهم المتقنين لا ألفافهم المستضعفين ـ أقرب إلى علل المتكلمين ، منها إلى علل المتفقهين ، وذلك أنّهم إنما يحيلون على الحس ويحتجّون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس، وليس كذلك حديث علل الفقه وذلك أنَّها إنما هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام، ووجوه الحكمة فيها خفية عنا غير بادية الصفحة لنا، ألا ترى أنَّ ترتيب مناسك الحج، وفرائض الطهور، والصلاة، والطلاق، وغير ذلك، إنّما يرجع في وجوبه إلى ورود الأمر بعمله، ولا تعرف علة جعل الصلوات في اليوم والليلة خمسا دون غيرها من هذا العدد ... ولا تحلى النفس بمعرفة السبب الذي كان له ومن أجله، وليس كذلك علل النحويين " [٢] .

فكشف لنا بهذا النص عن قاعدة توجيه مهمة في النحو العربي، وهي قاعدة (الخفة والثقل)، هذه القاعدة المُعوَّل عليها في معظم أبوابه، ذلك أنّ العرب تميل إلى الخفة في كلامها؛ لما في ذلك من أثر إيجابي نفسي لدى السامع ، كما أنّها تُعدّ ضربا من ضروب الاقتصاد اللغوي .

ويضرب لهذه القاعدة أمثلة فيقول: " قال أبو إسحاق في رفع الفاعل ونصب المفعول: إنّما فُعِل ذلك للفرق بينهما ؛ ثم سأل نفسه فقال: فإن قيل فهلا عُكِسَتْ الحال فكانت فرقا أيضا ؟ قيل: الذي فعلوه أحزم؛ وذلك أنّ الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد، وقد يكون له مفعولات كثيرة، فرفع الفاعل لقلته ونصب المفعول لكثرته؛ وذلك ليقلّ في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفون " [٣] .

---

١ ـ **الخصائص** ،ج٢،مصدر سابق، ص ١٤٠ .
٢ ـ المصدر نفسه ،ج١،ص ١٠٠ .
٣- المصدر نفسه،ج١، ص ١٠١ .

فيظهر أنَّ القلة والكثرة ترتبط ارتباطا مباشراً بأصل الخفة والثقل الذي رسَّخه ابن جِنِّي، وهذا يدل على أنّ قواعد التوجيه النحوي عنده يكمل بعضها بعضا، ليكون التوجيه بموجبها قوياً مقنعاً مضبوطاً أينما يكون ومتى يكون .

وكما أكد أهمية هذه القاعدة ـ الخفة والثقل ـ في باب (تخصيص العلل)، فجعلها أصل قواعد التوجيه في النحوالعربي، فقد أوضح المسألة بقوله: " ... وهذا الذي قدمناه آنفا هو الذي عناه أبو بكر ـ رحمه الله ـ بقوله: قد تكون علة الشيء الواحد أشياء كثيرة ، فمتى عُدِم بعضها لم تكن علة، قال: ويكون أيضا عكس هذا، وهو أن تكون علة واحدة لأشياء كثيرة ، أما الأول فإنّه ما نحن بصدده من اجتماع أشياء تكون كلّها علة، وأمَّا الثاني فمعظمه الجنوح إلى المُستَخف[1]، والعدول عن المُستَثقل، وهو أصل الأصول في هذا الحديث ... " [2] .

يتصف ابن جِنِّي بنظرته الشمولية الكلية إلى اللغة ، والنحو فيجمع مسائله وأحكامه المتشابهة تحت باب واحد أو قاعدة نحوية كلية عامة ، ثم يشرح ويحلّل ويُفسِّر ويُنظِّر، وذلك نحو جعله نصب المثنى وجمع المذكر السالم ، وجمع المؤنث السالم مجموعة واحدة ، فقال: " واعلم أن العرب تؤثر من التجانس والتشابه وحمل الفرع على الأصل ، ما إذا تأملته عرفت منه قوة عنايتها بهذا الشأن، وأنّه منها على أقوى بال ، ألا ترى أنّهم لما أعربوا بالحروف في التثنية والجمع الذي على حدِّه، فأعطوا الرفع في التثنية الألف ، والرفع في الجمع الواو، والجر فيهما الياء، وبقي النصب لا حرف له فيُمَاز به ، جذبوه إلى الجر فحملوه عليه دون الرفع ... ثم لما صاروا إلى جمع التأنيث حملوا النصب أيضا على الجرّ ، فقالوا: ضربت الهنداتِ ، كما قالوا : مررت بالهندات... فدلّ دخولهم تحت هذا ـ مع أنّ الحال لا تضطر إليه ـ على إيثارهم واستحبابهم حمل الفرع على الأصل ، وإن عَرِيَ من ضرورة الأصل " [3] إذ جمع المذكر أصل وجمع المؤنث فرع عليه .

ويتفق الباحث مع ما ذهب إليه محمد المختار ولد أباه من تأكيد هذه النظرة الشمولية إذ قال: "ويعتبر أبو الفتح بن جِنِّي بعد الخليل بن أحمد ثاني عبقري نظر إلى اللغة العربية نظرة شاملة؛

---

١ ـ ورد بدلاً من هذه الكلمة (المتسخف) في طبعة دار الكتب العلمية (الطبعة المعتمدة في البحث)، والمعنى لا يستقيم فصححتها من الطبعة الرابعة، دار الشؤون الثقافية العامة بغداد، تحقيق: محمد علي النجار، ج١، ١٩٩٠م،حسب ما هو وارد في المتن ، انظرمن هذه الطبعة:ج١، ص١٦٣ .

٢ ـ المصدر نفسه،(تحقيق :عبدالحميد هنداوي)،ج١، ص ١٩٠ .

٣ـ المصدر نفسه،ج١،ص ١٥٠ـ ١٥١ ، وانظر حول نظرته الشمولية(باب ترافع الأحكام) ،المصدر نفسه،ج١ص ٤٧٠ – ٤٧٣ .

ليستخلص من أساليبها المختلفة قواعد أصولية لضبط سماعها، واستنباط عللها، ووضع مقاييسها وبيان سماتها المميزة " [1] ،ولعل هذه النظرة ما هي إلا أثر من آثار المنهج العقلي وسمة من سماته أفاد منها وطبقها في دراسته النحو العربي [2].

وكما يحرص ابن جنِّي في توجيهاته النحوية على تحقيق القاعدة النحوية في المسألة وجعلها معيار الصواب ، فيظهر هذا في توجيه (أنْ) في قول الشاعر [3] :

أنْ تقرآن على أسماءَ وَيْحَكُمَا مِنِّي السَّلامَ وألاّ تُعلِمَا أحدا

إذْ قال: " سألت عنه أبا علي ـ رحمه الله ـ فقال هي مخففة من الثقيلة ؛ كأنّه قال: أنكما تقرآن، إلاّ أنّه خفف من غير تعويض " [4] .

وكذلك وجّه قول نُصيب بن رباح: [5]

وإنِّي وقفتُ اليوم والأمسِ قبله ببابكِ حتى كادت الشمسُ تَغْرُبُ

فقال : " فرواه ابن الأعرابي: والأمس، والأمسَ جراً ونضباً. فمن جره فعلى الباب فيه، وجعل اللام مع الجر زائدة ، حتى كأنّه قال وإنّي وقفت اليوم وأمس ، كما أنّ اللام في قوله تعالى: "... قَالُواْ ٱلۡـَٰٔنَ جِئۡتَ بِٱلۡحَقِّۚ.... ﴿٧١﴾[البقرة] زائدة، واللام المُعرِّفة له مرادة فيه، وهو نائب عنها، ومتضمن لها، فلذلك كُسِرَ فقال : والأمسِ فهذه اللام فيه زائدة والمُعرِّفة له مرادة فيه ومحذوفة منه، يدلّ على ذلك بناؤه على الكسر وهو في موضع نصب ،كما يكون مبنياً إذا لم تظهر إلى لفظه " [6] .

كما اعتمد القاعدة النحوية في توجيه قول الشاعر [7] :

١- **تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب** ،مرجع سابق ،ص ٢٣٥ .
٢- انظر: محمد عمارة ،**المنهاج العقلي في دراسات العربية** ،د.ط ،دار نهضة مصر ، القاهرة ،١٩٩٨م ،ص ٣٠ – ٣٢ .
٣- البيت غير معروف النسبة ، انظر: **المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية** ،مج ٢ ،مرجع سابق ، ص ١٧٩،وذكر فيه (أنْ لا تشعرا) بدلاً من (ألاّ تعلما)
٤- **الخصائص** ،ج ١، مصدر سابق ،٣٨٤ ـ ٣٨٥.
٥- **نُصيب بن رباح شعره** ،جمع وتقديم: داوود سلوم ،د.ط، مطبعة الإرشاد، بغداد،١٩٦٧م،ص ٦٢. وروايته (ثويت)بدلاً من (وقفت) و (على بابك) بدلاً من (ببابك) .
٦- **الخصائص**،ج١، مصدر سابق ،ص ٣٨٩.

١-أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور المصري، **لسان العرب** ،حققه وعلق عليه ووضع حواشيه: عامر أحمد حيدر ،راجعه:

أبى جُودُه ،لا البخلَ واستعجلت به نَعَمْ مِنْ فتىً لا يمنع الجوع قاتِلَهْ

فقال: " يروى بنصب (البخل) وجرِّه، فمن نصبه فعلى ضربين : أحدهما أن يكون بدلاً من (لا) ، لأنّ (لا) موضوعة للبخل ، فكأنّه قال: أبى جوده البخل، والآخر أن تكون (لا) زائدة، حتى كأنّه قال: أبى جوده البخل، لاعلى البدل ، لكن على زيادة (لا). والوجه الأول؛ لأنّه قد ذكر بعدها (نَعَمْ) ونعم لا تزاد، فكذلك ينبغي أنْ تكون (لا) ههنا غير زائدة، والوجه الآخر على الزيادة صحيح أيضاً، لِجَري ذكر (لا) في مقابلة نعم ... " [1] . فيظهر أنّه يعلل التوجيه، ليكون مُسوَّغاً صحيحاً مضبوطاً متفقاً والقاعدة .

إنّ ردَّ جِنِّي لما هو خارج على القاعدة النحويّة المطردة بضرب من التوجيه لجعله في حيزها جعل الباحث يتفق مع ما ذهب إليه حسن شحود بقوله إنّه: " كان يهتم بالشاذ لا ليبني عليه، وإنّما ليدخله في القواعد المطردة عن طريق التأويل، مما يدل على قوة باعه واقتداره ، وعلى إيمانه بأنّ هذا الشاذ إنَّما رُوي عن الفصحاء العرب ، وهو كغيره من المروي لا يخلو من حكمة اللغة السارية فيها " [2] .

ويحذو ابن جِنِّي حذو أستاذه الفارسي في حرصه على القياس وما يتفرَّع عنه ، وهذا ما أكّده بقوله: " إنّ مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس " [3]، وقد دفعه هذا الحرص إلى أنْ يُنظِّر لقاعدة توجيه مهمة في النحوالعربي مستفيداً بما جاء حولها عند أبي عثمان المازني المتوفى سنة (٢٤٧هـ)[4] وهي " أنّ ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب " [5] .

فهذه القاعدة تُمكّن من حمل كثيرٍ من مسائل النحو وجزئياته عليها ، وإدخالها في كلام العرب الصحيح الفصيح، مادامت مقاييس العربية غير لافظة لها، وقد كشف عن حقيقة هذه القاعدة

عبدالمنعم خليل إبراهيم ،ط١،ج١٢، دار الكتب العلمية،بيروت ، لبنان،٢٠٠٣م ،مادة (نعم)،وانظر:المصدر نفسه:ج١٥ ،مادة (لا) .والبيت غير معروف النسبة فيه .

٢- **الخصائص** ،ج ١، ص ٤١٨. " ومن جره فقال: (لا البخل) ، فبإضافة (لا) إليه ؛ لأنّ(لا) كما تكون للبخل قد تكون للجود أيضاً ... فلمّا كانت (لا) قد تصح للأمرين جميعاً أضيفت إلى البخل ؛ لما في ذلك من التخصيص الفاصل بين المعنيين الضدّين " .

٣- حسن عبدالكريم شحود ، **نظرية العامل وتطبيقها عند ابن جِنِّي** ، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة تشرين ،الجمهورية العربيةالسورية ،١٩٩٧م ، ص ١٤٦ .

٤- **الخصائص** ،ج ١، مصدر سابق ، ص ٤٥٤ .

٥- انظر: **نزهة الألباء في طبقات الأدباء** ، مصدر سابق ،ص ١٤٠- ١٤٥، وقيل إنه توفي سنة (٢٤٩هـ ، أو ٢٤٨هـ)،انظر: **تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب** ،ج٢، مصدر سابق ، ص ٦٩٥ - ٧٠٧،وقيل إنه توفي سنة (٢٣٦هـ)، انظر: **طبقات النحويين واللغويين** ، مصدر سابق ، ص ٨٧ - ٩٣ .

٦- **الخصائص** ،ج١،مصدر سابق ،ص ٣٥٦ ،و انظر: المؤلف نفسه، **المنصف (شرح لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني)** تحقيق وتعليق: محمد عبدالقادر أحمد عطا ،ط١، دار الكتب العلمية ،بيروت ،لبنان ،١٩٩٩م ، ص ١٧٥ – ١٧٦ .

وفلسفتها التي تقوم عليها بقوله: " هذا موضع شريف، وأكثر الناس يَضعُف عن احتماله، لغموضه ولطفه، والمنفعة به عامة، والتساند إليه مُقوٍّ مُجدٍ، وقد نصّ أبو عثمان عليه فقال: ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، ألا ترى أنّك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول، وإنّما سمعت البعض فقست عليه غيره، فإذا سمعت (قام زيدٌ) أجزت (ظَرُفَ بشرٌ ، وكرُم خالدٌ) ... وهذا بابٌ مُطّردٌ مُتقاود " [1] .

إنّ تصريحه بنص المازني على هذه القاعدة يشير إلى مستوى كبير من الأمانة العلمية التي كان يتصف بها ،والتي غدت صفة بارزة من صفات شخصيته العلمية . كما تؤكّد صدق وفاء التلميذ لمن تلمذ لهم أو أخذ عنهم .

ويُظهر اعتمادَه على القياس في التوجيه ما وجه به تقديم التمييز على الفعل على أنّه غير جائز على نحو ما جاء في قول المُخَبَّل السعدي[2] :

أتَهجُرُ ليلى للفِرَاق حبيبَها وما كان نفساً بالفِرَاق تطيبُ

فذهب إلى أنّ التمييز هو الفاعل في المعنى ، إذْ الأصل في الكلام (تطيب نفسي) ، ولا يجوز تقديم الفاعل على الفعل ، فإذا كان لا يجوز تقديم الفاعل على فعله ، فإنّه لا يجوز تقديم التمييز على الفعل ، إذ هو الفاعل في المعنى [3] .

كما يوجّه تقديم المفعول معه على صاحبه على أنّه جائز، قياساً على تقديم المعطوف على المعطوف عليه بقوله: " يجوز جاء والطيالسة البردُ كما تقول: ضربتُ وزيداً عمراً " [4]، غير أنّ جمهور النحاة لا يجيزون ذلك [5].

ويتفق الباحث مع ما ذهب إليه ابن جِنّي ، ولكن ليس بقياسه على ما قاسه هو، ذلك لأنّ المقيس عليه عنده لا يصح التقديم فيه، وإنّما بحمله على جواز تقديم المفعول به على الفعل والفاعل ،

١- **الخصائص** ،ج ١، مصدر سابق ،ص٣٥٦- ٣٦٦ .
٢ - انظر: أبا علي الحسن بن عبدالله القيسي ،**إيضاح شواهد الإيضاح**، دراسة وتحقيق: محمد بن حمود الدَعَجاني ،ط١،ج١، دار الغرب الإسلامي، بيروت ،لبنان ، ١٩٩٧م ،ص ٢٤٩ .
٣- انظر: **الخصائص** ،ج٢ ،مصدر سابق،ص ١٥٩ - ١٦٠ .
٤- المصدر نفسه،ج ٢، ص ١٥٩ .
٥- انظر: عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق:عبدالحميد هنداوي،د.ط،مج٢، المكتبة التوفيقية ، القاهرة، د.ت ، ص ٢٤١ - ٢٤٢ .

والمفعول به أصل المفاعيل ، وقد يرتقي الفرع إلى درجة الأصل أحياناً مما يُجيز تقديم المفعول معه على صاحبه. وإنْ قيل: إنّ الفروع تنحط عن درجة الأصول ، أقول: إن في تقديم المفعول معه على صاحبه وامتناع تقديمه على الفعل انحطاط لرتبته عن رتبة الأصل .

لقد كان ابن جِنِّي مبدعاً مفكراً مجتهداً في النحو العربي وتوجيهاته، فهو صاحب فكر حر وتفكير عميقٍ دقيق، يُقلِّب المسألة على وجوهها؛ لتستقيم وقواعدَ الصناعة، ويظهر اجتهاده وإعمال فكره في توجيه قولهم: (هذا جحر ضبٍ خَربٍ) توجيهاً مغايراً لما اتفق عليه جمهور النحاة، وقد أوضح اجتهاده بقوله: " فمما جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بُدئ هذا العلم وإلى آخر هذا الوقت ما رأيته أنا في قولهم: (هذا جحر ضبٌ خربٍ)، فهذا يتناوله آخِرٌ عن أول ، وتالٍ عن ماضٍ على أنّه غلط من العرب، لا يختلفون فيه ولا يتوقفون عنه وأنّه من الشاذ الذي لا يحمل عليه، ولا يجوز ردّ غيره إليه. وأمّا أنا فعندي أنّ في القرآن مثل هذا الموضع نَيِّفا على ألف موضع، وذلك أنه على حذف المضاف لا غير، فإذا حملته على هذا الذي هو حشو الكلام من القرآن والشعر ساغ وسَلِسَ وشاع وقُبِلَ. وتلخيص هذا أنّ أصله: هذا جحر ضبٌ خربٍ جحره، فيجري (خرب) وصفاً على (ضب) وإن كان في الحقيقة للجحر ... فلمّا كان أصله كذلك حذف الجحر المضاف إلى الهاء، وأقيمت الهاء مقامه فارتفعت، لأنّ المضاف المحذوف كان مرفوعاً، فلمّا ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس (خربٍ) فجرى وصفاً على (ضب) - وإن كان الخراب للجحر لا للضب - على تقدير حذف المضاف على ما أرينا ، وقلّتْ آية تخلو من حذف المضاف " [1] .

والذي يقوِّي اجتهاده أنّه اعتمد على القرآن الكريم وما ورد فيه، وهو أعلى درجات الكلام المسموع فصاحة وحُجَّة، فيرسم بهذا العمل لمن جاء بعده من النحاة منهجاً ومبدأ في حرية التفكير، والاجتهاد السليم المضبوط، لا التقليد والاتّباع، وقد أكّد ذلك بقوله: " فكلٌّ من فُرِقَ له عن علة صحيحة، وطريق نَهْجَة كان خليلَ نفسه، وأبا عمرو فكره " [2] .

فعلق أحمد سليمان ياقوت على هذا الاجتهاد فقال: " والتعليق عندي على هذا الرأي أنّ ابن جِنِّي يقصد أنّ أصل هذا القول من باب (النعت السببي) كما تقول: (مررت برجل نظيفةٌ ملابسُه) أو(رأيت فتاة جميلاً شعرُها) ولابدّ أنّ يكون ما بعد النعت السببي من متعلقات الموصوف أو من أسبابه أو من أجزائه ، ولذلك سُمّي بالنعت السببي ... ولكنّ ابن جِنِّي جعل ما بعد (النعت السببي)

١- **الخصائص** ،ج١، مصدر سابق ، ص ٢١٧ .
٢- المصدر نفسه ،ج ١،،ص ٢١٦ .

وهو(جحر) نفس الموصوف، وهو(جحر) أيضاً، وهذا لا يتأتى عندي ولا يكون ،ولا لزوم أبداً للتأويل الذي وضعه ابن جِنِّي من (حذف الجحر ثم أقيمت الهاء مقامه فلمّا ارتفعت استتر الضمير...) إلى أخر ما قاله " [١].

سابعاً ـ قواعد التوجيه عند عبدالقاهر الجرجاني :

أبو بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن الجرجاني المتوفى سنة (٤٧١ هـ)[٢] عَلَمُ النحاة المفكّرين المُبرِّزين في القرن الخامس الهجري، أثنى عليه أصحاب التراجم، إذ قيل: إنّه عالم بالعربية،من كبار أئمتها وأكابر النحويين [٣]، و" شيخ العربية في زمانه ، كان إماماً بارعاً مُقْتَنَّاً، انتهت إليه رياسة النحاة في زمانه"[٤] ، كما قيل فيه: " اتفقت على إمامته الألسنة... فهو فرد في عِلْمِه الغزير،لا بل هو العَلَمُ الفرد في الأئمة المشاهير" [٥]، وقد دفع هذا الأمر من وقف عند نظرياته اللغوية في العصر الحديث إلى الاعتراف بعظيم علمه وفضله إذ قيل: " ظهر في القرن الخامس نحوي مفكر،عظيم الخطر هو أبو بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن الجرجاني " [٦] .

كان عبدالقاهر الجرجاني صاحب نظرة جديدة في دراسته النحو، إذ تناوله بالدراسة في ظل منظومة علوم اللغة، فاحتكم إلى معيارين رئيسين هما معيار الصواب والخطأ حسب القاعدة النحوية، ومعيار السياق . وتكون العبارة في أعلى درجات القبول والضبط إذا اتفقت والمعيارين معاً، كما أنّها قد تكون مقبولة نحوياً لا سياقياً ، أو مقبولة سياقياً لا نحوياً، مما أدى بقواعد التوجيه

١- أحمد سليمان ياقوت ، **دراسات نحوية في خصائص ابن جنّي** ، د. ط ، دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية،١٩٩٠م، ص١٥١، وانظر: صاحب أبو جناح ، **دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها**، ط١، دار الفكر ،عمان،الأردن ،١٩٩٨م، ص١٥٤ .

٢- انظر:محمد بن شاكر الكتبي، **فوات الوَفَيات والذيل عليها** ،تحقيق: إحسان عباس ، د. ط ،مج ٢، دار صادر، بيروت ، لبنان ، ١٩٧٤م،ص ٣٧٠،وانظر:عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**،تحقيق:محمد أبو الفضل إبراهيم ،ط٢ ،ج٢ ، دار الفكر،مصر،١٩٧٩م، ص ١٠٦ .

٣ ـ انظر:**فوات الوفَيَات والذيل عليها** ،مج ٢ ،مصدر سابق ،ص ٣٦٩ ـ ٣٧٠، وانظر: **نزهة الألباء في طبقات الأدباء** ،مصدر سابق ،ص٢٦٤ ـ ٢٦٥، وانظر: **إنباه الرواة على أنباه النحاة** ،ج٢ ،مصدر سابق ،ص ١٨٨ ـ ١٩٠، وأبا الفلاح عبدالحي بن أحمد بن العماد الحنبلي، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، تحقيق: عبدالقادر الأرناؤوط ،ومحمود الأرناؤوط،ط١،مج ٥ ،دار ابن كثير ،بيروت، لبنان،١٩٨٩م، ص ٣٠٨ ـ ٣٠٩ ،وانظر: محمد باقر الموسوي الخوانساري ، **روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات** ،ط١،ج٥ ،الدار الإسلامية ،بيروت ،لبنان ،١٩٩١م،ص ٨٥ ـ ٨٩ .

٤ـ أبو المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتاكي،**النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**،قدم له وعلق عليه:محمد حسين شمس الدين ط١،ج٥ ،دار الكتب العلمية ،بيرو ت ،لبنان ،١٩٩٢م،ص ١٠٨ .

٥ـ **دُمْيَة القصر وعصرة أهل العصر** ،ج٢ ،مصدر سابق ، ص ١٢ .

٦ـ محمد مندور،**النقد المنهجي عند العرب و (منهج البحث في الأدب واللغة مترجم عن الأستاذين:لانسون ،وما ييه)**، د.ط ،نهضة مصر،القاهرة، ١٩٩٦م ، ص ٣٣٣ .

إلى أن تأخذ لها من أحد هذين المعيارين أو من كليهما ركيزة ومتكأ ، فجاءت هذه القواعد دائرة بين فلك المبنى ومواقع المعنى .

لقد ظهر اعتماده على اللفظ والمعنى في توجيه بناء الفعل الماضي على الفتحة، إذْ أوضح ذلك بقوله: " إنّ الذي دعاهم إلى بنائه على الحركة هو قصدهم الفرق بينه وبين مثال الأمر، والفتحة كافية، لأنّ الفصل بينها وبين السكون واضح، وكانت أولى الحركات بالاختيار لخِفَّتِها، والفعل وإنْ حصل له تمكُّن فليس بحاصل له فوق الأسماء، وإذا كان كذلك وجب أن يُخَصَّ بأضعَفِ الحركات وأقربها إلى السكون ليكون تمكُّن اللفظ على قدر تَمَكُّن المعنى " [1].

كما يسعى إلى ضرورة تحقيق التجانس بين اللفظ والمعنى في الكلام ؛ ليتفق ومعياري الصواب النحوي والصواب السياقي، ويتضح هذا عنده في وجوب جعل الأمر والنهي بالفعل ، إذ وجّه ذلك بقوله: " اعلم أنّ الأمر والنهي يكونان بالفعل فينبغي أن يقع الابتداء به فيهما نحو : اضرب زيداً ولا تضرب عمراً ، وزيداً اضربه ،وعمراً لا تكرمه؛ لأنّك إذا نصبت أضمرت الفعل على شريطة التفسير. حتى كأنّك قلت :اضرب زيداً اضربه، ولا تضرب زيداً لا تضربه، وإذا رفعت فقلت: زيدٌ اضربه وعمرو لا تكرمه ، لم يكن هنا إضمار وكان مرفوعا بالابتداء وليس هذا بالمستحسن؛ لما ذكرنا من أنّ الأمر والنهي يجب أن يكون الابتداء بهما بالفعل دون الاسم، ليحصل التجانس بين المعنى واللفظ ، فكما أنّ المقصود الفعل حتى لا يجوز أن يقع موقعه الاسم كذلك يجب أن يكون مبتدأ به مُقدّماً في الذكر ، وليس كذلك الخبر " [2] .

ويحرص عبدالقاهر الجرجاني على التقريب بين الشكل الخارجي للكلام وبين المعنى قدر المستطاع لئلا يخرج عمّا اختطه لنفسه من منهج يوجب مراعاة الصواب النحوي والسياقي ، فيظهر هذا الأمر عنده واضحاً في توجيهاته، وذلك نحو قوله: " ومن الصفة في (إلا) ما ذكره في قوله تعالى: " لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ ..... ﴿٢٢﴾ [الأنبياء]، المعنى: لو كان فيهما آلهة غير الله لفسدتا، ولا يجوز أن يكون الرفع على البدل؛ لأنّ البدل في الإثبات غير جائز، ألا ترى أنّك لا تقول: جاءني القوم إلاّ زيدٌ، على حد قولك: ما جاءني أحدٌ إلاّ زيدٌ، لأجل أنّ البدل يوجب إسقاط الأول، فقولك: ما جاءني أحدٌ إلاّ زيدٌ بمنزلة قولك: ما جاءني إلاّ زيدٌ، وليس كذلك

١- **المقتصَد في شرح الإيضاح**، مج ١، مصدر سابق ،ص ١٣٦- ١٣٧ .
٢- المصدر نفسه مج ١، ص ٢٥٢ .

جاءني القوم إلاّ زيدٌ، لأجل أنّك لا تقدر على أن تقول: جاءني إلا زيدٌ، لما تقدم من أنّ رفع زيدٍ بالفعل يوجب إثبات المجيء له، وليس المعنى هذا ، وإنّما الغرض أنْ تنفي المجيء عنه، فيجب أنْ تقول: جاءني القوم إلاّ زيداً بالنصب، وإذا كان كذلك علمت أنّ قوله تعالى: " لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ " بمعنى غيرُ الله ،وأنّ قوله: آلهة، لا يجوز أن يكون في حكم الساقط، ولو أسقطته لكان بمنزلة قوله، لو كان فيهما إلا الله . وهذا باطل لما تقدم من أنّك لا تقول جاءني إلا زيدٌ، إذْ الغرض في إلا إذا جاءت قبل تمام الكلام أن ثبت به ما نفيته كقولك: ما جاءني إلا زيد، وليس في قولك جاءني نفي فيحتاج إلى إثبات،وقوله(لو كان) ليس بمنفي، ولو جاز أن تقول: جاءني إلا زيدٌ ،على إسقاط (إلا) مثلا حتى كأنه قيل: جاءني زيدٌ، وإلا زيدٌ، لكان لا يجوز في الآية إذ قولك: لو كان فيهما إلا الله على جعل اسم الله فاعل كان، وإسقاط إلا جار مجرى قولك: لو كان فيهما الله لفسدتا، ونعوذ بالله من هذا المعنى "[1] .

وتظهر محاولته في المحافظة على مستويي اللفظ والمعنى أيضاً فيما وجّه به بناء (أوّل وبعد، وقبل) إذ قال: " فأمّا العلة في بنائه فهي أنّ (أوّل) يضاف ، تقول: جئتك أوّل القوم، وأوّل رجل، وكذا تقول: قبلَ زيدٍ وبعدَ عمرو، ثمّ يُحذف المضاف إليه في اللفظ ويراد المعنى ليبقى الاسم الأمكن العاري من أسباب منع الصرف بغير تنوين، وذلك مخالفة للأسماء، فَيُبنى حتى يُتَخلَّص من هذا الخلاف، وإنّما لم يكن تنوينه؛ لأجل أنّ المضاف إليه إذا ثبت في التقدير كان بمنزلة ثباته في اللفظ، فكما لا يجوز أنْ يقال غلامُنْ زيدٍ، كذلك لا يجوز أنْ تقول جئتك قبلاً ، وأنت تريد قبل زيدٍ، لامتناع الجمع بين الإضافة والتنوين " [2]، إذ إنهما ضدان، والضدان لا يجتمعان[3].

وقد يلجأ إلى استعمال معيار الصواب والخطأ حسب القاعدة (الصواب النحوي) مفرداً في عملية التوجيه ، وذلك نحو توجيه تقديم معمول فعل الشرط ومعمول فعل الجزاء ،إذ لا يجوز تقديم فعل الشرط على أدواته، ومن باب أولى ألاّ يُقدَّم على معمول الجواب ؛ وذلك " لاستحالة أن يتقدَّم

١- **المقتصَد في شرح الإيضاح** ،مج٢، مصدر سابق ، ص٧١٢- ٧١٣.
١- **المقتصَد في شرح الإيضاح**،مج١، مصدر سابق، ص ١٤٥ .
٢- انظر: **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين:البصريين والكوفيين** ،ج٢،،مسألة ٦٩ ، مصدر سابق، ص ٤٩٢ .

المُسبَّب على المُسبِّب، وإذا كان مرتبة الجزاء أنّه يقع بعد الشرط كان مرتبة معموله كذلك؛ لأنّ المعمول تابع للعامل " [1] .

فيظهرأنّه يعتمد قواعد العمل النحوي مع مراعاته لقواعد الترتيب ،إذ بتحققها يتحقق الصواب الكلامي .

وإنّ التمسك بالأصل النحوي العام أو أصل القاعدة أحدُ الأصول المُتّبَعة في التوجيه النحوي عند عبدالقاهر الجرجاني، وهذا ما أوضحه في توجيه بناء الحروف، إذ قال: " والحروف لا يُعلل لبنائها كما يُعلل لبناء الأسماء، لأجل أنّها غير مستحقة للإعراب بوجهٍ كما كانت الأسماء مستحقة له، فالبناء هو الواجب والقياس في الحروف، والشيء إذا لم يُعْدَل به عن أصله لم يقع فيه تعليل " [2] . أي أنّ ما جاء على أصله لا يُسأل عن علته .

كما وجّه بناء (هؤلاء، وأمس)على الكسر على أنه تمسك بالأصل فقال: " اعلم أنّ هؤلاء، بُني على الكسر على أصل التقاء الساكنين، إذ ليس فيه ما يُسْتَنكر من اجتماع الياء والكسرة كما كان ذلك في أين، ألا ترى أنّ قبل الحرف الأخير ألفاً والألف نهاية في الخفّة والبُعد من الثقل، فلا يكون للكسرة تأثير وكُلفَة على اللسان معه، وحكم أمس حكمُ هؤلاء ؛ لأنّ ما قبل الحرف الأخير حرف صحيح ليس بياء ولا واو فلا يمتنع فيه من الكسر الذي هو أصل التقاء الساكنين كما يمتنع منه في أين وسوف " [3] ولأنّ من تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل على صحة ما يذهب إليه .

فإنّ الباحثَ في مؤلفات عبد القاهرالجرجاني، ولاسيَّما (المُقتَصَد في شرح الإيضاح) يلاحظ أنّه لم يسعَ إلى التنظير ووضع المبادئ والأصول العامة للنحو العربي كما هي الحال عند سابقيه من النحاة كابن جنّي، وإنّما ذهب إلى الإقرار بما رسخ من قواعد نحوية عامة، وإن كان قد يختلف معهم في جانب التفسير والتوجيه ، فمن ذلك قوله : " اعلم أنّ أصل الأسماء الإعراب وأصل الأفعال والحروف البناء ، لأجل أنّ الاسم يكون فيه معانٍ توجب الاختلاف كالفاعلية [4] والمفعولية والإضافة، فلو لم تأتِ بالاختلاف لم يفصل بين المقاصد وليس كذلك الأفعال والحروف ؛ لأنّها تدلّ صيغُها على معانيها " [5] .غير أنّه قد تدخل الأسماء على الحروف في البناء، والأفعال على الأسماء في الإعراب لعلة، وهذا أوضحه بقوله: "... ثم إنّ الاسم قد دخل على الحرف في البناء

٣- **المقتصَد في شرح الإيضاح** ،مج ٢، مصدر سابق ، ص ١١٢٠ .
٤ - المصدر نفسه ،مج ١،ص ١٣٣ .
٥ - المصدر نفسه ، مج ١، ص ١٣٩ – ١٤٠ .
١- وردت كلمة (الفعالية) في الكتاب ،والصواب ما أثبتناه في المتن ليستقيم المعنى .
٢- **المقتصَد في شرح الإيضاح** ،مج ١، مصدر سابق ، ص ١٠٧ -١٠٨ .

والفعل على الاسم في الإعراب ، وكل ذلك لأجل المشابهة ، فقالوا: كم رجلاً جاءك ؟ ومن لقيت ؟ فبنوهما لتضمّنهما معنى الحرف الذي هو همزة الاستفهام في قولك أعشرون رجلاً جاءك أم ثلاثون " [1].

ونحو ذلك إقراره قاعدة أصل البناء وتفسيرها وتوضيحها بقوله: " وأصل البناء السكون، لأنّه إذا كان نقيض الإعراب وجب أن يكون بنقيض الحركة التي باختلافها يحصل الإعراب"[2]، وإن كان قد أقرّ هذه القاعدة فهذا يعني أنه لا يجوز الخروج عليها إلا بقاعدة تُسوِّغه، لهذا فإنّه يوجّه (الكاف) ضمير النصب في نحو قولنا: (ضربك)، إذ بُنيت على الفتحة فقال: " بنوه على الحركة لأنّه ضمير المنصوب، والمنصوب في حكم المنفصل تقديراً وإن اتّصل لفظاً ، فلما كان كذلك ألزموه الحركة جرياً على مقتضى المعنى، ولم يبنوه على السكون" [3] .

وكذلك فعل في توجيه المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه على النصب مع عدم جواز البدلية، وهذا ما أوضحه بقوله : " اعلم أنّ البدل لا يتقدم على المبدل منه، فلا يجوز أن تقول : جعلت بعضه متاعك فوق بعض، فإذا قلت: ما جاءني إلا زيداً أحدٌ ، لم يجز في زيد إلا النصب على الاستثناء لأنّك لو رفعت فقلت: ما جاءني إلا زيدٌ أحدٌ، كنت قد قدمت البدل على المبدل منه، إذ الرفع لا يكون إلا على البدل، وهذا مثل قوله :

لِعزَّةَ مُوحِشاً طللٌ قديمُ .....

لأنّه كان يقول لِعزَّة طللٌ موحشٌ، فيكون الاختيار الرفع على الصفة ، ويجوز النصب على الحال، فلمّا قدّمه لم يجزْ إلاّ النصب؛ لأنّ الصفة لا تتقدّم على الموصوف كما لا يتقدم البدل على المبدل منه " [4] .

يتبين لنا أنّ المعنى هو الأصل الذي يُسوِّغ به الخروج على ما استقر من قواعد النحو العامة، إذ المعنى مُتممٌ للصناعة الشكلية في النحو العربي، وبه تتحصل الفائدة المرجوة من دراسة النحو العربي .

ويعود الفضل لعبدالقاهر الجرجاني بإدخال المعنى إلى جانب المبنى في الدراسات النحوية، وجعله أصلاً عاماً يجب مراعاته والاهتمام به في التراكيب العربية ، إذ به يتحقق الصواب السياقي

٣- المصدر نفسه ،مج ١، ص ١٠٨ .
٤- المصدر نفسه ،مج١، ص ١٢٥ – ١٢٦ .
٥- المصدر نفسه ،مج١،، ص ١٢٦ .
١- **المقتصَد في شرح الإيضاح**، مج٢، مصدر سابق، ص ٧٠٤.

الذي يوجِّه التركيب العربي توجيها يجعله مطابقاً للصواب النحوي ، مما يعني أنّ معيار الصواب السياقي غدا مُكمِّلاً لمعيار الصواب النحوي وضابطاً له بما يتفق وسياق الكلام ، فاتجهت الدراسات النحوية بذلك نحو التركيب ككلٍّ متكامل في ظل المنظومة العامة لعلوم اللغة العربية بعد أنْ كانت تُعنى بالتحليل والجزئيات .

المبحث الثاني :

تفاعل التوجيه النحوي مع التوجيه الفقهي

تُعد علوم اللغة العربية عامة وعلم أصول النحو خاصة علوماً مكمّلة للعلوم الشرعية ، ولاسيما علم الفقه وأصوله، كما أنّ العلوم الشرعية تعدّ مُكمِّلة لعلوم اللغة العربية، فلا تكاد تنفصل عن بعضها انفصالاً مطلقاً ؛ ذلك أنّ جميع هذه العلوم وضعت لخدمة كتاب الله العزيز .

وقد أشار بعض النحاة إلى أنّ ثمة علاقةً وطيدةً بين أصول النحو والفقه وأصوله، أو بين العربية وعلوم الشريعة بشكل عام، فهذا أبو القاسم محمود بن عمر الزَّمَخْشَري المتوفى سنة (٥٣٨هـ)[١] يقول: "... وذلك أنّهم لا يجدون عِلْماً من العلوم الإسلامية؛ فقهها وكلامها، وعلمي تفسيرها وأخبارها إلاّ وافتقاره إلى العربية بَيِّنٌ لا يُدْفع ومكشوف لا يُتَقَنَّع ... ويرون الكلام في معظم أبواب أصول الفقه ومسائلها مبنياً على علم الإعراب، والتفاسير مشحونة بالروايات عن سيبويه والأخفش والكسائي والفراء وغيرهم من النحويين البصريين والكوفيين" [٢].

فالمادّة الأساسية لعلماء الشريعة والفقه وأصوله خاصة التي يدخلون بها إلى علومهم ويستطيعون فهم كتاب الله وما احتوى عليه من أحكام بفهمها هي اللغة العربية بصرفها ونحوها؛ لأنّها تعمل على توسيع مدارك الأصوليين وتمنحهم الملكة القوية على الاجتهاد واستنباط الأحكام،إذ إنّ علم النحو" مرتبط بتوجيه التركيب اللفظي، وبيان دلالته التي تختلف من تركيب إلى آخر، وكم من المسائل الشرعية يختلف الحكم فيها تبعاً لاختلاف التركيب ومدلوله " [٣] .

١- انظر:**نزهة الألباء في طبقات الأدباء** ،مصدر سابق ،ص ٢٩٠- ٢٩٢ .

٢- موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش ،**شرح المفصّل** ،حققه وشرح شواهده: أحمد السيد أحمد،راجعه ووضع فهارسه : إسماعيل عبدالجواد عبدالغني ، د.ط ،مج ١،ج ١،المكتبة التوفيقية ،القاهرة ، د. ت ،ص.٢٢

٣- عبدالقادر عبدالرحمن السعدي ، **أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام من آيات القرآن التشريعية** ،ط١، مطبعة الخلود،بغداد ،١٩٨٦م ،ص ٣٩ .

وهذا ماأكده محمد بن الحسن الشيباني المتوفى سنة (١٨٩ هـ)[١] من أن قدرة المجتهد على تفريع الفروع الفقهية واستنباط الأحكام تكون بمقتضى تمكنه من القواعد الصرفية والنحوية وما غاص من دقائقها [٢] .

ويتفق الباحث مع ما ذهب إليه كلٌّ من عبدالقادر السعدي والسيِّد أحمد عبد الغفار من أنّ علماء الأصول جعلوا اللغة العربية؛ صرفها ونحوها من الركائز الأساسية والمواد المهمّة التي يقوم عليها علم الأصول[٣]،وهذا ما أكده أبو حامد محمد بن محمد الغزالي المتوفى سنة(٥٠٥هـ)[٤]؛ من قبلُ ،إذ قال: " وأما الأصول فمادته الكلام والفقه واللغة " [٥] ذلك لأنَّ عمل الأصولي المجتهد استنباط القواعد الأصولية والأحكام الفقهية من نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ، فيجب عليه أن يكون ضليعاً باللغة التي جاءت بها هذه النصوص .

وأكّد أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري المتوفى سنة (٥٧٧هـ)[٦] أنّ العلاقة بين علمي أصول النحو وأصول الفقه واضحة جلية لا تخفى على ذي بصر وبصيرة ، وهذا ما أوضحه بقوله : " فإن بينهما – علمي أصول النحو وأصول الفقه – من المناسبة ما لا يخفى؛ لأنّ النحو معقول من منقول ،كما أنّ الفقه معقول من منقول " [٧] . مما يعني أنّ كلا العلمين تمّ استنباط قواعده قواعده و تجريدها تجريداً عقلياً منطقياً منضبطاً بالاعتماد على ما ورد من نصوص مسموعة أو مقروءة لهذا العلم أو ذاك.

وقد أشار محمد حسن عواد في دراسته المُتعمِّقة المُتأنية إلى أنّ ثمة علاقة وتفاعلاً بين العلوم الشرعية: الفقه وأصوله، وعلم الحديث، وبين علم النحو وأصوله،[٨] فقال:" إنّ أصول النحو بدأت بفكرة القياس، وهذه الفكرة نشأت في أحضان القياس الشرعي ، ثم ترعرعت الفكرتان في أحضان

٤- انظر : أبا العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خَلكان ، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان** ،تحقيق: إحسان عباس ،د.ط ،مج٤، دار صادر،بيروت، لبنان، ١٩٧٨م، ص ١٨٤ ـ ١٨٥ .

٥- انظر : **شرح المفصل** ،مج١،ج١، مصدر سابق ،ص ٣١-٣٢ .

١- انظر: **أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام من آيات القرآن التشريعية** ، مرجع سابق ،ص ٢٦- ٢٧ ،وانظر: السيِّد أحمد عبدالغفار، **التصور اللغوي عند الأصوليين** ،ط١، دار عكاظ ،جدة،١٩٨١م ،ص ٩.

٢- انظر: **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان** ،مج ٤ ،مصدر سابق ،ص ٢١٦ ـ ٢١٩ .

٣- أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي، **المنخول من تعليقات الأصول**، حققه وخرّج نصه وعلق عليه :محمد حسن هيتو د.ط ،دمشق ، ١٩٧٠م ،ص ٤ .

٤- انظر : **إنباه الرواة على أنباه النحاة** ،ج٢، مصدر سابق ،ص١٦٩.

٥- **نزهة الألباء في طبقات الأدباء** ،مصدر سابق ،ص ٧٦.

٦ ـ انظر: أبا محمد عبدالرحيم بن الحسن الإسنوي ،**الكوكب الدُّرّي فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية**، تحقيق: محمد حسن عواد، ط١، دار عمار،عمان ،الأردن ،٢٠٠٥م ،(دراسة المحقق) ، ص١٣- ١٠٤ .

٧- المصدر نفسه ،(دراسة المحقق) ، ص ٨١.

المنطق ،ثم دُونت أصول الفقه كاملة، وصيغت صياغة منطقية ،وجاءت من بعد ذلك أصول النحو مكتملة ناضجة في إطار منطقي على نحو أصول الفقه تماماً " [١].

وعلى الرغم من أنّ القياس النحوي يتفق مع القياس الفقهي في أركانه وبعض أنواعه إلا أنه يبقى اتفاقاً وتقاطعاً في الشكل فقط لأنّ القياس يعد منهجاً شكلياً مجرداً يمكن تطبيقه في مختلف العلوم ،أما مضمون القياس وما غاص من دقائقه فإنه يختلف من علم لآخر، وهذا ما أكده عبدالقادر السعدي وأوضحه بقوله : " وأما الأمر الذي يفترق فيه قياس الشرع عن قياس النحو فهو أنّ القياس الشرعي لا بُدّ فيه من ظهور علةٍ بها يُحمَل الفرع على الأصل ، ولا قياس بدون تلك العلة، بدليل أنّ كلَّ حكمٍ شرعي ثبت بالقياس لا يخلو من العلة التي تربطه بالمقيس عليه . أمّا القياس النحوي فإنّ ظهور العلة فيه غير واجب؛ لأنّ العرب إذا أثبتت في بعض كلامها شيئاً لعلة ما أوجبوه في الآخر وإن عري في الظاهر من تلك العلة " [٢] .

وقد شكل القياس أصلا مهما للتوجيه في علمي الفقه وأصوله والنحو وأصوله؛ لهذا يقف البحث على صورة التفاعل التي نتجت عن هذا الأصل في كلا العلمين، وذلك ببحث طرائق الاستدلال في كل منهما، ولاسيما طرائق الاستدلال العقلية؛ لما لها من صلة قوية بالقياس، فطرائق الاستدلال في أصول الفقه هي: الاستدلال ببيان العلة، وهو على ضربين، الأول: أنْ يذكر العلة ليوجد الحكم بوجودها. والثاني: أن يذكر العلة ليعدم الحكم بعدمها. والاستدلال بالأوْلى، والاستدلال بالتقسيم أو(السبر والتقسيم)، وهو ضربان؛ الأول أن يذكر جميع أقسام الحكم فيبطلها جميعها ليبطل الحكم، أما الضرب الثاني فهو: أن يبطل جميع الأقسام إلا واحداً ليصح به الحكم . والاستدلال بالعكس، والاستدلال بالأصول [٣] من نحو الاستدلال بالنظير، والاستدلال بعدم النظير .

وجميع طرائق الاستدلال هذه هي نفسها طرائق الاستدلال في النحو العربي المعوَّل عليها في التوجيه النحوي المُعتمِد على القياس[٤] ، كما أنّ جميع أنواع الاستدلال السابقة مُتفرِّعة عن أنواع القياس بشكل عام .

١- **أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام من آيات القرآن التشريعية** ،مرجع سابق ص ٧٢. وانظر:**الخصائص** ،ج١، مصدر سابق ،ص ١٥٢ -١٥٣.

٢- انظر:أبا إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي ،**شرح اللمع**، حققه وقدم له ووضع فهارسه:عبد المجيد تركي، ط١،ج٢، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٩٨٨م، ص ٨١٥- ٨١٩،وانظر:المؤلف نفسه، **اللمع في أصول الفقه**، ط١،دار الكتب العلمية،بيروت،لبنان، ١٩٨٥م، ص ١٠١- ١٠٢،وانظر:علي بن عبدالعزيز العميريني،**الاستدلال عند الأصوليين:معناه وحقيقته الاحتجاج به ،أنواعه** ، ط١، مكتبة التوبة ،الرياض ،المملكة العربية السعودية ١٩٩٠م، ص٣٨ - ٥١.

٣- انظر: قواعد التوجيه الاستدلالية في إطار القياس .

ومن أمثلة الضرب الأول من ضروب الاستدلال ببيان العلة في الفقه ما قاله محمد بن إدريس الشافعي المتوفى سنة(٢٠٤ هـ)[١] في النبّاش: " إنّ علة القطع والردع والزجر عن أخذ أموال الناس صيانة لها، وهذا المعنى موجود في كفن الميت لأنّه يحتاج إلى صيانة والحفظ بما يرتدع به لمن أخذه، فوجب أنْ يكون حكمه حكم سائر السرقات " [٢].

أمّا الضرب الثاني فمثاله أن يبين أنّ المبتوتة [٣] لا تستحق النفقة فيقول: " وعلة النفقة هو التمكين والاستمتاع بدليل أنّها إذا مكّنت استحقت النفقة وإذا لم تُمكّن لم تستحق، فإذا ثبت هذا فالتمكين من الاستمتاع ههنا معدوم، ووجب ألا تستحق النفقة " [٤] وقد يستعمل الأصوليون مصطلح (تخريج المناط) بدلاً من (بيان العلة) أحياناً [٥]، وهذا النوع من الاستدلال متفرع عن قياس العلّة الذي يُجمع فيه بين الفرع والأصل بالعلة التي بُني الحكم عليها .

أمّا الاستدلال بالأوْلى فمثاله عند الأصوليين استدلال الشافعية على وجوب الكفارة على القاتل العمْد ،فقالوا: " الكفارة وضعت لتكفير الذنب وتغطية السيئات ومنه سميت كفارة ولهذا لا تجب إلاّ في موضع وجدت فيه جناية أو هتك حرمةٍ، وإذا ثبت أنّها واجبة لهذا المعنى، فهذا يوجد في قتل العمْد كما يوجد في قتل الخطأ، فإذا تعلقت بقتل الخطأ فَلأنْ تتعلق بقتل العمْد أوْلى، لأنّه كالخطأ في نقض البنية و إنابة الروح، وانفرد بزيادة وهو الإثم " [٦] .

وكذلك ورد عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ أنّه" نهى عن التضحية بالعوراء،والعرجاء،فدلّ

على أنّ العمياء والزَّمِنة [٧] أولى بالمنع "[٨]، كما استدل الأصوليون على تحريم ضرب الوالدين أو أحدهما بطريق الأولى،فإذا ورد النهي عن التأفف في وجهيهما ورفع الصوت عليهما لقوله تعالى

٤- انظر: **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان** ،مج ٤ ،مصدر سابق ، ص ١٦٣ ـ ١٦٩ .
٥- **شرح اللمع** ،ج٢، مصدر سابق ، ص ٨١٥ ، وانظر: **اللمع في أصول الفقه**، مصدر سابق ،ص١٠١،وانظر:**الاستدلال عند الأصوليين معناه وحقيقته، الاحتجاج به، أنواعه**، مرجع سابق، ص .٣٨
١- المبتوتة: هي المرأة المطلقة في مرض الموت كي لا ترث .
٢- **شرح اللمع**،ج٢، مصدر سابق ،ص٨١٦ ،وانظر:**الاستدلال عند الأصوليين: معناه وحقيقته ،الاحتجاج به ،أنواعه**، مرجع سابق، ص٣٩ .
٣- انظر: محمد بن بهادر بن عبدالله الزَّرْكَشي، **البحر المحيط في أصول الفقه**، حرّره: عبدالستار أبوغدّة، راجعه: عبدالقادر عبدالله العاني ،ط١ ،ج ٥ ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ،الكويت ،١٩٨٨م ، ص.٢٥٧
٤- **شرح اللمع** ،ج٢،مصدر سابق ،ص٨١٧ ، وانظر: **البحر المحيط في أصول الفقه** ،ج٦، مصدر سابق، ص١٦، وانظر:**الاستدلال عند الأصوليين :معناه وحقيقته ،الاحتجاج به ،أنواعه** ،مرجع سابق ،ص ٤١.
٥- الزمنة: هي المريضة مرضاً مزمناً ،وشديدة الضعف لكبر سنّها .
٦- **شرح اللمع** ،ج٢، مصدر سابق ،ص٨٠٢ . ورد النهي عما لايجوز فيه الضحايا في قول النبي صلى الله عليه وسلم " أربع لا تجوز في الضحايا ،العوراء البيّن عورُها ،والمريضة البين مرضها ، والعرجاء البين ظلعها ،والكسير التي لا تنقى "
٧ ـ انظر:**البحر المحيط في أصول الفقه**،ج٦،مصدر سابق، ص١٦، وانظر: علي بن عبدالكافي السبكي وعبدالوهاب بن علي السبكي **الإبهاج في شرح المنهاج : شرح على منهاج الوصول إلى علم الأصول للقاضي البيضاوي المتوفى سنة(٦٨٥هـ)**،دراسة وتحقيق:أحمد جمال الزمزمي،ونورالدين عبدالجبار صغيري،ط١،ج ٦، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث ، دبي ٢٠٠٤م، ص ٢٢٣٦، وانظر:وهبة الزحيلي ،**أصول الفقه الإسلامي** ،ط٢،ج ١،دار الفكر،دمشق ،٢٠٠٤م ،ص ٧٠٢ .

: "... فَلا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا..... ﴿٢٣﴾ [الإسراء] فإنَّ الاعتداء على أحدهما أوكليهما بالضرب محرمٌ من باب أوْلى[١].

واستدل الأحناف على أنّ صوت المرأة عورة،فَيَحرُم عليها رفعه بقوله تعالى:"... وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِن زِينَتِهِنَّ .... ﴿٣١﴾ [النور] . فنهت هذه الآية المرأة عن ضرب الأرض برجلها حتى لا يُسمع صوت خلخالها فتتحرك الشهوة في نفوس بعض الرجال، وهذا يعني أنّ النهي عن رفع صوتها أبلغ وأولى بالحرمة [٢].

أمّا الاستدلال بالسبر والتقسيم فقد وردت الإشارة إلى هذا النوع من الاستدلال في القرآن الكريم،وذلك في قوله تعالى:"مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَـٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَـٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ ..... ﴿٩١﴾ [المؤمنون]، وفي قوله تعالى: " أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَـٰلِقُونَ ﴿٣٥﴾ [الطور] . وقد عقب محمد بن بَهادِر بن عبدالله الزَّرْكَشي المتوفى سنة (٧٩٤هـ) [٢] على هذا بقوله: " فإنّ هذا تقسيم حاصرٌ، لأنه ممتنع خلقهم من غير خالق خلقهم، وكونه يخلقون أنفسهم أشدّ امتناعاً، فَعُلِمَ أنّ لهم خالقاً خلقهم،وهو سبحانه ذكر الدليل بصيغة استفهام الإنكار ليُبيِّن أنّ هذه الصيغة المستدل بها بطريقة بديهية لا يمكن إنكارها"[٣] .

واستدل الشافعية بالضرب الأول من السبر والتقسيم على أنّ مدّة الإيلاء لا تُفضي إلى الطلاق؛ وذلك لأنّ " الطلاق لا يقع إلاّ بصريح أو الكناية، ولفظ الإيلاء لا يخلو إما أن يكون صريحا أو كناية، بَطُل أنْ يكون صريحاً، لأنّا قد اتفقنا على أنّ ذلك ليس بصريح، وبَطُل أنْ تكون كناية لأن

١ـ انظر : محمد علي الصابوني ،**روائع البيان :تفسير آيات الأحكام من القرآن** ، ط٣ ،ج٢ ، دار القلم ،دمشق ، الدار الشامية ، بيروت ،لبنان ،١٩٩٧م ،ص١٥٧، وانظر:المرجع نفسه ،ج٢ ، ص ١٤١ ،١٤٢ ،١٤٥ ، ١٤٨ ،١٥٠ .

٢ ـ انظر: **شذرات الذهب في أخبار من ذهب** ،مج٨، مصدر سابق، ص ٥٧٢ ـ ٥٧٣ .

٣ ـ **البحر المحيط في أصول الفقه** ،ج ٥ ، مصدر سابق ،ص ٢٢٢ .

٤ ـ **شر ح اللمع** ،ج٢، مصدر سابق، ص ٨١٨، وانظر: **اللمع في أصول الفقه** ،مصدر سابق، ص ١٠٢،وانظر: **الاستدلال عند الأصوليين:معناه وحقيقته، الاحتجاج به، أنواعه** ، مرجع سابق ، ص ٤٣ .

الكناية تفتقر إلى النيّة،ولا نية ههنا،ولأنّ الكناية يقع بها الطلاق عقيب اللفظ، وههنا لم يقع الطلاق عقيب اللفظ،وإذا بَطُل أنّ يكون صريحا أو كناية بطل أنْ يقع الطلاق"[٤] .

كما استدل الشافعية بالضرب الثاني منه على أنّ ردّ الشهادة يتعلق بالقذف لا بالحدِّ ،فقالوا : " ردّ الشهادة لا يخلو إمّا أنْ يكون متعلقاً بالحدّ أو بالقذف، بطل أنْ يكون متعلقا بالحد لأنّ الحد تطهير ، ولهذا قال النبي – صلى الله عليه وسلم – (الحدود كفارات لأهلها)،وقالت الغامدية: (طُهرٌ لي يا رسول الله) فأقرّها على ذلك، وما كان تطهيراً لا يجوز أنْ يتعلق به ردّ الشهادة، ألا ترى أنّ الصلاة والصوم لمّا كانا قربة وتطهيراً من الذنوب لم يتعلق ردّ الشهادة بفعلهما ؟ وأيضا فإنّ الحدّ يوجد من جهة غيره فلا يجوز أن يتعلق به ردّ الشهادة وبطل أن يكون رد الشهادة متعلقا به لأنّ ما لا يكون سببا لردّ الشهادة بنفسه لا يصير سبباً له مع غيره كالصلوات،وإذا بطل هذان القسمان بقي القسم الثالث؛ أي أنه متعلق بالقذف " [١] .

واستدل الأصوليون على أنّ الولاية معللة بالبكارة من خلال اعتمادهم السبر والتقسيم ،وذلك بقولهم: " أجمعت الأمة على أن ولاية الإجبار معللة إمّا بالصغر،وإما بالبكارة ،والأول باطلٌ، وإلا لثبتت الولاية في الثيب الصغيرة، لكنها لا تثبت، لقوله عليه الصلاة والسلام: (الثيب أحق بنفسها من وليِّها)، فتعين التعليل بالبكارة " [٢] .

أما الاستدلال بالعكس فيراد به " إثبات نقيض الحكم في غيره لافتراقهما في علة الحكم" [٣]،وقد جرت العادة عند كثير من الأصوليين أن يطلقوا عليه (قياس العكس) .

وإنّ الناظر في كتاب الله العزيز يجد أن هذا النوع ورد استعماله فيه أيضا ، وذلك في نحو قوله تعالى: " لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا .....﴿٢٢﴾ . [الأنبياء] إذ دلّ سبحانه وتعالى على توحيد الربوبيِّة بالعكس، أي أنّ عدم فساد هذا الكون واختلال نظامه دليل على أنّ خالقه واحد، سبحانه في علاه.

١- **شرح اللمع**،ج٢، مصدر سابق،ص ٨١٨- ٨١٩،وانظر:**اللمع في أصول الفقه** ،مصدر سابق،ص١٠٢،و انظر: الاستدلال عند **الأصوليين:معناه وحقيقته ، الاحتجاج به ،أنواعه**، مرجع سابق ،ص ٤٣ – ٤٤ .

٢- محمد بن عمر بن الحسين الرازي،**المحصول في علم أصول الفقه**، دراسة وتحقيق: طه جابر فياض العلواني، ط٢،ج٥، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان،١٩٩٢م،ص٢١٨ .

٣- **البحر المحيط في أصول الفقه**، ج٥، مصدر سابق، ص ٤٦ .

وأيضاً في نحو قوله تعالى :" أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟

فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾ [النساء]. فالله سبحانه وتعالى أثبت أنّ القرآن من عنده بدليل العكس،أي

أنه لا يوجد اختلاف في أسلوبه ولا تناقض ولا اضطراب، إذ لو وجد فيه ذلك لدلَّ على أنه من عند إلهين أو أكثر، وعدم وجود ذلك دليل على أنّه من عند خالق واحد، هو الله عز وجل .

وقد ورد هذا النوع من الاستدلال في السنة النبوية الشريفة، فقال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم : " (... وفي بضع أحدكم صدقة)، قالوا: يا رسول الله، أيأتي أحدنا شهوته ويكون له فيها أجرٌ ،قال: (أرأيتم لو وضعها في حرام أكان عليه فيها وزْرٌ ، فكذلك إذا وضعها في الحلال كان له أجرٌ " [1]. فعقَّب الزَّرْكَشي على هذا الحديث بقوله: " فقد جعل النبي ـ صلى الله عليه وسلم – نقيض حكم الوطء المباح وهو الإثم في غيره، وهو الوطء الحرام ، لافتراقهما في علِة الحكم وهو كون هذا مباحاً وهذا حراماً " [2] .

واستدل الشافعي به على أن القهقهة لا تبطل الطهارة داخل الصلاة فقال: " لو كانت القهقهة تبطل الطهارة داخل الصلاة لأبطلت خارج الصلاة ،لأن كلَّ ما أبطل الطهارة داخل الصلاة أبطلها خارج الصلاة كالإحداث،ومالا يبطلها خارج الصلاة لا يبطلها داخل الصلاة كالقذف والسبّ وغير ذلك من الأسباب . وهكذا نقول في زكاة الخيل: لو كانت الزكاة تجب في إناثه لوجبت في ذكوره، ألا ترى أن الإبل والبقر والغنم لما وجبت الزكاة في إناثها وجبت في ذكورها ؟ ولمّا قلنا: إنه لا تجب في ذكور الخيل زكاة دلّ على أنه لا تجب في إناثها كالحمير والبغال "[3]، كما استدل الأصوليون على أنّ دم الفصد لا ينقض الوضوء بالعكس فقالوا: " لو كان دم الفصد ينقض الوضوء لوجب أن يكون قليله ينقض الوضوء ،كما نقول في البول والغائط والنوم وسائر الأحداث " [4].

---

١ ـ أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري، **صحيح مسلم** ،تحقيق وتصحيح: محمد فؤاد عبدالباقي ،دار إحياء الكتب العربية، القاهرة ، ١٣٧٤هـ ، حديث رقم ٢٣٧٦ .

٢ـ **البحر المحيط في أصول الفقه** ،ج ٥، مصدر سابق ، ص ٤٦

٣ ـ **شرح اللمع** ،ج٢، مصدر سابق،ص ٨١٩، وانظر: **الاستدلال عند الأصوليين: معناه وحقيقته،الاحتجاج به ، أنواعه**، مرجع سابق ،ص ٤٥- ٤٦ .

٤ ـ**اللمع في أصول الفقه** ،مصدر سابق ،ص ١٠٢.

ولجأ الأصوليون إلى الاستدلال بالنظير على نظيره ،وذلك مثل ما استدل به الشافعي في وجوب الزكاة على الصبي ،والمجنون لقول النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ: " من وجب العشر في زرعه وجبت الزكاة في ماله كالبالغ " [1] ، فعقب أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، المتوفى سنة (٤٧٦هـ)[2] بعد أن أورد لنا نص هذا الحديث بقوله: " فإنّه استدل بوجوب العشر على وجوب الزكاة؛ لأنّ وجوب العشر نظير الزكاة، ألا ترى أنّ كلّ من وجب عليه أحدهما وجب عليه الآخر، وهو المسلم البالغ، ومن لم يجب عليه أحدهما لا يجب عليه الآخر وهو الذمّي، فلمّا رأينا العشر قُرنتْ الزكاة به في الوجوب والسقوط دلنا ذلك على أنّ الزكاة ههنا واجبة حيث وجب العشر" [3].

كما استدل الشافعية بحمل النظير على نظيره في ظهار الذّمّي ،بأنّ من صح طلاقه صح ظهاره، كالمسلم " فيستدلون بصحة الطلاق على صحة الظهار؛ لأنّ الظهار نظير الطلاق ، ألا ترى أنّ من صح طلاقه صح ظهاره كالمسلم البالغ ،ومن لا يصح طلاقه لا يصح ظهاره، وهو الصبي والمجنون" [4].

واستدل الأصوليون كذلك بعدم النظير، وذلك نحو استدلال أبي حنيفة النعمان بن ثابت المتوفى سنة (١٥٠هـ) [5] في أنّ الحجّ لا نيابة فيه لعدم وجود نظير لذلك، فقال:إن من ينوي الحجّ ولا يستطيع السفر " يدفع المال إلى من يُحرم عنه ويلبي عنه ويضيف التلبية إليه، ثم لا يكون ذلك بل يقع للحاج، وهذا أمرٌ بالكذب من غير ضرورة ، فوجب ألاّ يجوز لأنه لا نظير له في الأصول " [6].

وكذلك استدلّ أصحاب أبي حنيفة به على " أنّ القارن يجب عليه طوافان وسعيان ،ولا يجوز له الاقتصار على طواف وسعي، لأنّ هذا يؤدي إلى أنْ يُحرم بعبادة ولا يأتي بشيء من أفعالها، وهذا لا نظير له في الأصول " [7].

---

١ ـ لم أقف على هذه الصيغة فيما استطعت أن أصل إليه من كتب الحديث .
٢ ـ انظر: **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة** ،ج٥ ،مصدر سابق ،ص ١١٦ .
٣ ـ **شرح اللمع** ،ج٢، مصدر سابق ،ص٨١٠ .
٤ ـ المصدر نفسه ، ج٢ ، ص ٨١١ .
٥ ـ انظر: **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة** ، ج٢،مصدر سابق، ص١٧ ـ ٢٠ .
٦ـ **شرح اللمع،ج٢**،مصدر سابق ،ص٨٢١، وانظر: **الاستدلال عند الأصوليين: معناه وحقيقته ،الاحتجاج به،أنواعه**،مرجع سابق، ص ٤٨ .
٧ـ **شرح اللمع** ، ج٢، مصدر سابق ،ص٨٢١ ـ٨٢٢،وانظر: **الاستدلال عند الأصوليين:معناه وحقيقته،الاحتجاج به،أنواعه**،مرجع سابق ،ص ٤٩ .

وإنّ جميع طرائق الاستدلال هذه حاضرة في الدرس النحوي منذ بداياته وبقيت تسير معه وتجري فيه مجرى الدم في العروق إلى أن غدت أكثر بروزاً مع نهايات القرن الثاني للهجرة، فيوجّه النحاة في ضوئها مسائلهم ويؤيدون بها صحة توجيههم ودقته، وذلك لاعتمادها على التحليل العقلي المنطقي المنظم للمسألة النحوية، وعدم اكتفائها بالنظرة السطحية فيها أو التوقف عند ما قالته العرب فيها .

وإنّ وجوه الاستدلال هذه مكمّلة لبعضها بعضا، لا يمكن الفصل بينها، إذْ إنّها تُشّكل منهجاً متكاملاً في البحث،فما يمكننا أنْ نستدل عليه ببيان العلة مثلاً، فقد يمكننا الاستدلال عليه بالسبر والتقسيم أو بالأوْلى أوغير ذلك من وجوه الاستدلال التي لاحصر لها .

وإلى جانب ما تقدم فإنّ ثمة صوراً أخَر تعكس طبيعة التفاعل بين التوجيه الفقهي والتوجيه النحوي، إذ نجد كثيراً من المسائل الفقهية قد وجّهت وخُرِّجت على قواعد نحوية عامة، ويعد كتاب " الكوكب الدُّرِّي فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية" [١] لعبدالرحيم بن الحسن الإسنوي المتوفى سنة (٧٧٢هـ)[٢] خير أنموذج يمثل حقيقة هذا التفاعل، إذ يقول محمد حسن عواد؛ محقق الكتاب: إنّ هذا الكتاب " درسٌ تطبيقي للتفاعل الحارّ بين علوم الشريعة بعامة،والفقه بخاصة، وبين علوم العربيّة، وخير نموذج حي للعلاقة بين الحضارة الإسلامية ووسائلها في التعبير عن ذاتها، فهو أول كتاب ـ فيما أعلم ـ يجمع بين دفتيه مسائل فقهية مدارة على أسس نحوية " [٣].
وقال في موضع آخر: إنّه " لونٌ من ألوان الاتصال والتفاعل بين الفقه والنحو، وحلقة من حلقات التفاعل بين الشريعة بعامة وبين علم العربية " [٤] .

فمن القواعد النحويّة التي وجِّهَت عليها مسائل فقهية ما أوضحه الإسنوي بقوله: " الحال: وصف من جهة المعنى حتى يفيد التقييد به في الإنشاء وغيره، فإذا قال مثلاً: أكرم زيداً صالحاً،استفدنا تقييد الأمر بحالة الصلاح " [٥] ؛ أي أنّ إكرام زيد لا يتم إلا في حال كونه صالحاً .

---

١ ـ حققه :محمد حسن عواد، وصدرت طبعته الأولى سنة (١٩٨٥م)عن دار عمار في الأردن ،ثم أعادت طباعته سنة ٢٠٠٥م .
٢ ـ انظر:،**بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**،ج٢ ،مصدر سابق ،ص ٩٢ ـ ٩٣ .
٣ ـ **الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية** ،مصدر سابق ، (دراسة المحقق) ، ص ٨ .
٤ ـ المصدر نفسه ، (دراسة المحقق) ، ص ٩ .
٥ـ المصدر نفسه، ص ٣٤٠ .

ومن المسائل الفقهيّة التي وجِّهت على هذه القاعدة أنّ الرجل إذا قال لزوجته: " أنت طالق مريضة بالنصب، لم تطلق إلا في حال المرض، فلو رفع، فقيل: تطلق في الحال حملاً على أنّ مريضة صفة " [١] .

وكذلك لو قال رجلٌ : " لله عليّ أن أحجّ ماشيا فيلزمه المشي من حين الإحرام إلى حين التحلل" [٢] .

ومن قواعد التوجيه في النحو أيضاً أنّ " ما لا يعمل لا يُفسِّر، وإيضاح ذلك أنّا إذا قلنا في الاشتغال: زيداً ضربته بالنصب، فزيدٌ منصوب بإضمار فعل يُفسِّره ضربت الملفوظ به ، وتقديره: ضربت زيداً ضربته، وإنّما جاز نصبه له لأنّ الملفوظ به لو عُرّي عن الضمير لكان يجوز له أنْ ينصب السابق فيقول: زيداً ضربت، فما جاز أنْ ينصبه بنفسه جاز أن يكون له فرع ينصبه عند اشتغاله بضميره بخلاف ما إذا امتنع عمله فيه كما لو وقع الاسم مثلاً قبل إنْ الشرطية كقولك: زيداً إن أكرمته أكرمك ،فإنه لا يصح نصبه بعامل يُفسِّره الظاهر لأنّه لا يصح عمله فيه بنفسه " [٣] .

فقد وجِّهت على هذه القاعدة مسألة فقهية هي " جواز التوكيل في شيء لمن له أهلية التصرف فيه، وامتناعه في حق من ليس له ذلك، فمن جاز أن يلي عقد النكاح مثلا لاجتماع الشروط فيه، فيجوز له أنْ يوكّل عنه من يتعاطاه ومن لا يتعاطاه كالمجرم والفاسق فيمتنع عليه التوكيل " [٤] .

وتعدّ الضرورة من القواعد التي وجّه النحاة عليها كثيراً من المسائل النحوية خاصة ما وقع منها في الشعر، كما وقد وجِّهت عليها بعض المسائل الفقهية منها: " أنّ المكره على الطلاق لو قدر على التورية كقوله: طارق ـ بالراء ـ ونحوه، فهل يلزمه ذلك ؟على وجهين أصحهما:لا " [٥]؛ لأنّه مكره على ذلك ومضطر إليه؛ والضرورات تبيح المحضورات .

ووجِّه على قاعدة الإضمار؛ إحدى قواعد التوجيه في النحوالعربي مسائل فقهية منها ما أوضحه الإسنوي بقوله: إذا أشار السيِّد " إلى عبده الذي هو أسنّ منه، فقال: هذا ابني، فيحتمل أنْ يكون قد عبّر بالبنوّة عن العتق، فيحكم بعتقه، ويحتمل أن يكون فيه إضمار تقديره: مثل ابني ـ أي في الحنوِّ

١- **الكوكب الدّرّي فيما يتخرّج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية** ،مصدر سابق ،ص ٣٤٠.
٢- المصدر نفسه ، ص ٣٤١ .
٣- المصدر نفسه ،ص٣٧٣ .
٤- الصدر نفسه ، ص ٣٧٤.
٥- المصدر نفسه ،ص ٣٧٦ .

أو في غيره ـ فلا يُعتَق " [1]؛ إذ إنّ هذا يذكر من باب الملاطفة غالباً. وإن كان يبطل الاستدلال به في مثل هذا الموضع لتطرق الاحتمال إليه .

ونجد أنّ النحاة أفادوا من القواعد العامة في الفقه وأصوله، فمن ذلك مثلا: قاعدة (الأمور بمقاصدها)،وتعني" أن قصد الإنسان ونيته لهما تأثير على الحكم في بعض تصرفاته "[2] ، ولهذا نجد سيبويه وجمهور النحاة قد اشترطوا اعتبار القصد في تسمية الكلام كلاماً، فكلام النائم والساهي لا يسمّى كلاماً، لأنّهما لا يقصدانه[3] ،فحكم الرجل الذي حلف ألاّ يكلم صديقه، ثم كلمه وهو نائم أنّه لا يحنث في يمينه ولا توجب عليه كفارة ؛ لأنّ كلامه في حالة نومه لا يسمى كلاماً[4]؛ إذ وقع بغير قصدٍ منه .

وكذلك من كان اسم امرأته (طالق) وناداها قاصداً طلاقها، فإنه يقع الطلاق، وإنْ لم يقصد إلاّ النداء فإنّه لا يقع الطلاق [5] .

وكذلك الحال بالنسبة للمقتدي بإمام في صلاته فإنّه لا يتقدم عليه لا في وقوفه ولا في أفعال الصلاة ؛ لأنّه تابع له والتابع لا يتقدم على متبوعه .

ولعل من أبلغ الأدلة تأكيداً على حقيقة هذا التفاعل وعمقه أننا نجد من النحاة من قد نعته مترجموه بأنّه فقيه أو عالم بالفقه أو نحو ذلك، فأفاد من علمه: بالنحو في التوجيه الفقهي أو العكس إذ أفاد من علمه بالفقه في التوجيه النحوي ، فمن ذلك مثلاً: أنّ سيبويه كان يطلب الآثار والفقه [6]، وكذلك كان أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي المتوفى سنة (١٨٢ هـ) [7] فقيهاً ، فقال الرشيد لما توفي: اليوم " دفنت الفقه واللغة " [8] ، أمّا الفرّاء فقد كان " فقيهاً عالماً بالخلاف " [9] بين

١- **الكوكب الدّرّي فيما يتخرّخ على الأصول النحوية من الفروع الفقهية** ،مصدر سابق ،ص ٣٧٧- ٣٧٨ .
٢- **أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام من آيات القرآن التشريعية** ،مرجع سابق ،ص ٧٥.
٣- **انظر:همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** ،مج ١،مصدر سابق: ص ٢٢ ـ ٢٥ .
٤- انظر :زين الدين بن إبراهيم بن نجيم ، **الأشباه والنظائر** ،تحقيق وتقديم : محمد مطيع الحافظ ،ط١، دار الفكر،دمشق ،١٩٨٣م، ص ٥٨ ـ ٥٩ .
٥ ـ انظر: المصدر نفسه ،ص ٥٧ ـ ٥٨ ، وانظر: **أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام من آيات القرآن التشريعية** ، مرجع سابق ، ص ٧٥ .
٦- انظر: **نزهة الألباء في طبقات الأدباء** ، مصدر سابق ، ص ٥٤ .
٧- انظر: المصدر نفسه ، ص ٥٨- ٦٤ .
٨- المصدر نفسه ، ص ٦٣- ٦٤ .

١- **معجم الأدباء** ،ج٦، مصدر سابق،ص ٢٨١٣، وانظر: أبا بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي ،**تاريخ بغداد أو مدينة السلام** ، دراسة وتحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا ،ط١،ج١٤،دار الكتب العلمية،بيروت ،لبنان،١٩٩٧م،ص١٥٤- ١٥٩،وانظر: **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان** مج ٦، مصدر سابق ص١٧٧ .

بين الفقهاء، كما كان أبو سعيد الحسن بن عبدالله السيرافي المتوفى سنة (٣٦٨هـ) [١] يطلب علم الفقه وينتحل فيه مذهب أهل العراق [٢]، والرُّمّاني كان متفنناً في مختلف العلوم من نحو ولغة وفقه[٣]، وكذلك كان أبوالبركات عمر بن إبراهيم بن محمد المعروف بالشريف الكوفي المتوفى سنة سنة (٥٣٩هـ)[٤] نحوياً وفقهياً من أهل الكوفة[٥] .

فهذا الكسائي تدور بينه وبين أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الفقيه المتوفى سنة (١٨٢هـ) [٦] مناظرة علمية، فيقول له الكسائي: " ما تقول في رجل قال لامرأته: أنت طالقٌ إنْ دخلتِ الدار؟... فقال أبو يوسف: إنْ دخلتْ فقد طلقَتْ، فقال الكسائي: خطأ، إذا فُتِحَتْ (أنْ) فقد وجب الأمر، وإذا كُسرت فإنّه لم يقع بعد، فنظر أبو يوسف بعد ذلك في النحو" [٧] .

وعقب طاهر حمودة على هذه المناظرة بقوله: " ولئن كانت هذه الرواية قد ذكرت أن أبا يوسف نظر بعد هذه المناظرة في النحو فهي تدلّ على اتصال النحاة بالفقهاء، بل إنّ هذه المناظرة وأمثالها قد دفعت النحاة أيضاً إلى النظر في الفقه وأصوله، الأمر الذي أدى إلى تأثرهم بالفقهاء، ودراساتهم ومصطلحاتهم ومنهجهم، فضلاً عمّا كان للفقه من مكانة كانت تستهوي أفئدة كثير من الدارسين وتستلفت أنظارهم " [٨] .

وهذا محمد بن الحسن الفقيه ابن خالة الفرَّاء يقول له : " قلّ رجلٌ أمعن النظر في باب من العلم فأراد غيره إلاّ سَهُل عليه ، فقال له محمد : يا أبا زكريا فأنت الآن قد أنعمت النظر في العربية، فنسألك عن باب من الفقه ؟ قال: هاتِ على بركة الله تعالى ، قال: ما تقول في رجلٍ صلى فسها فسجد سجدتي السهو فسها فيهما ؟ ففكر الفراء ساعة ثم قال: لا شيء عليه، قال له محمد ولم ؟ قال: لأنّ التصغير عندنا لا تصغير له ، وإنّما السجدتان إتمام الصلاة فليس للتمام

تمام، فقال محمد بن الحسن ما ظننت آدميا يلد مثلك " [٩] .

٢- انظر : **نزهة الألباء في طبقات الأدباء** ،مصدر سابق ، ص ٢٢٧ -٢٢٩ .
٣- انظر: المصدر نفسه ، ص ٢٢٨ .
٤- انظر: المصدر نفسه ، ص ٢٣٤.
٥- انظر: المصدر نفسه ، ص ٢٩٥ – ٢٩٧ .
٦- انظر: المصدر نفسه ، ص ٢٩٥ .
٧- انظر:خيرالدين الزركلي، **الأعلام:قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب و المستعربين والمستشرقين**،ط١٠،ج٨، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ١٩٩٢م، ص١٩٣ .
٨- أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي ، **مجالس العلماء** ، تحقيق :عبدالسلام محمد هارون، ط٢، مكتبة الخانجي،القاهرة، دار الرفاعي،الرياض ،١٩٨٣م ، ص ١٩٦ .
٩- طاهر سليمان حمودة، **القياس في الدرس اللغوي: بحث في المنهج** ، د. ط ، الدار الجامعية، الإسكندرية ،١٩٩٢م، ص ٥٧ .
١- **تاريخ بغداد أو مدينة السلام** ،ج ١٤، مصدر سابق ص ١٥٦- ١٥٧، وانظر : **مجالس العلماء** ، مصدر سابق،ص ١٩١، وانظر: **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، مج ٦ ،مصدر سابق ، ص ١٧٩ .

وكذلك كان أبو عمر صالح بن إسحاق الجَرْمي المتوفى سنة (٢٢٥هـ)[١] يفتي الناس في الفقه بالرجوع إلى قواعد النحو " فقال أبو جعفر: سمعت الجَرْمي يقول: أنا مذ ثلاثون سنة أفتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه، فَحدَّث بهذا محمد بن يزيد ، وكان المُحدِّث له ابن شقير على سبيل التعجب والإنكار، فقال المُبرِّد: أنا سمعت الجَرْمي يقول هذا، وذاك أنّ أبا عمر كان صاحب حديث فلما علم كتاب سيبويه تفقه في الدين والحديث، إذ كان ذلك يُتعلَّم منه النظر والتفتيش. وكان أبو عمر يوما في مجلسه وبحضرته جماعة من الفقهاء فقال لهم : سلوني عما شئتم من الفقه، فإنّي أجيبكم على قياس النحو؛ فقالوا له : ما تقول في رجل سها في الصلاة فسجد سجدتي السهو فسها ؟ فقال لا شيء عليه، قالوا له: من أين قلت ذلك ؟ قال: أخذته من باب الترخيم ؛ لأنّ المرخَّم لا يُرخَّم "[٢] .

وذكر صاحب (طبقات النحويين واللغويين) في ترجمته أبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل المعروف بالنحاس المتوفى(٣٠٧هـ) [٤] أنّه كانت حلقة لابن الحداد الشافعي الفقيه تُعقد في كلّ ليلة جمعة يُتكلم فيها في مسائل الفقه على طرائق النحاة، وكان ابن النحاس لا يدع حضور هذه الحلقة [٥] .

وكان لاختلاف التوجيه الإعرابي أثر في اختلاف الحكم الفقهي المترتب على الكلام، فمن ذلك ما ذكِر في حضرة الرشيد بين الكسائي وبين أبي يوسف الفقيه، إذ أراد الرشيد من أبي يوسف أنْ يفتيه في قول الشاعر : [٦]

فإن ترفقي يا هندُ فالرفق أيمن وإن تَخْرُقي يا هندُ فالخُرْق أشأمُ

فأنت طلاق والطلاق عزيمةٌ ثلاثاً ومن يخْرق أعقّ وأظلمُ

فبيني بها إنْ كنتِ غيرَ رفيقةٍ وما لامرئ بعد الثلاث مُقدّمُ

إذ أنشِد البيتُ (عزيمةٌ ثلاثٌ) بالرفع ، و(عزيمةٌ ثلاثاً) بالنصب ، فأراد الرشيد معرفة عدد الطلقات التي تطلق بها في الرفع ، وعدد ما تطلق به في النصب، لكنَّ أبا يوسف امتنع عن الإفتاء في هذه المسألة خشية الوقوع في الخطأ ، لأنهّا مسألة فقهية نحوية، فسأل ـ أبو يوسف ـ فيها

٢ـ انظر: **إنباه الرواة على أنباه النحاة** ،ج ٢، مصدر سابق، ص ٨٠ ـ ٨٣ .
٣ـ **مجالس العلماء** ، مصدر سابق ، ص ١٩١ـ ١٩٢، وانظر: **طبقات النحويين واللغويين** ، مصدر سابق ،ص ٧٥ .
٤ ـ انظر : **طبقات النحويين واللغويين** ، مصدر سابق ، ص ٢٢٠ ـ ٢٢١ .
٥ـ انظر: المصدر نفسه ،ص ٢٢٠ ـ ٢٢١ .
٦ـ لم أقف على نسبة هذه الأبيات فيما استطعت أن أصل إليه من مصادر، ولم ينسبها محقق كتاب (مجالس العلماء) .

الكسائي، فأجابه بقوله: " أمّا من أنشد البيت بالرفع فقال: عزيمةٌ ثلاثٌ فإنّما طلقها واحدة، وأنبأها أنّ الطلاق لا يكون إلا بثلاثة ، ولا شيء عليه، وأما من أنشد عزيمةٌ ثلاثاً فقد طلّقها وأبانها؛ لأنّه كأنه قال: أنت طالق ثلاثاً " [1] .

وإنّ توجيه المسائل الفقهية وفق مقتضى القواعد النحوية ينبغي ألا يؤدي إلى الانتقاص و"التهوين من شأن النحو على أساس أنّ ثمة ضيراً على الفقه من جرّاء تحكم النحو في مسائله، وأنّ الفتاوى ينبغي أن تصدر على هدي مقتضيات الفقه لا على هدي مقتضيات النحو " [2] .

مما يعني أنّ أصحاب كلِّ علم من هذه العلوم بات مهتماً ومشتغلا بعلم الآخر بعد أن صار ضليعاً في علمه؛ لاعتقادهم أنّ علوم الشريعة وعلوم العربية مُكمّلة لبعضها بعضاً، فعلم النحو بأصوله وفروعه وضوابطه وقواعده من أخصّ أدوات الأصولي المجتهد الذي يجب عليه الإلمام بها وإتقانها، كما أنّ علم الفقه وأصوله من الأدوات الأساسية للنحوي المجتهد .

١- **مجالس العلماء** ، مصدر سابق ، ص ٢٦٠.
٢- **الكوكب الدّري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية** ، مصدر سابق ، ص ٤٣ .

الفصل الثاني

استقرار قواعد التوجيه
في النحو العربي

المبحث الأول :

معنى القاعدة :

أولاً ـ في اللغة :

اشتُقت كلمة القاعدة من الجذر اللغوي " قَعَدَ ... والجمع قواعد وقاعدات " [١] وتحمل كلمة القاعدة الدلالة على الاطراد والاستمرار، فيقول أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا المتوفى سنة (٣٩٥هـ) [٢]: " القاف والعين والدال أصلٌ مُطَّردٌ مُنقاس لا يُخلِف وهو يُضاهي الجلوس"[٣] . وقد جاء في قوله تعالى : -" فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍ ﴿٥٥﴾ [القمر]

وكاد أصحاب المعجمات يجمعون على أنّ معنى كلمة القاعدة يدل على الثبات والاستقرار ، فذهبوا إلى أن القاعدة : أصل الأسّ ،والأساس فقالوا : إنّ قواعد البيت : أساسه ، وقواعد الهودج خشباته التي تثبته ، وقواعد السحاب : أصولها الضاربة في آفاق السماء ، فشبهوها بقواعد البيت المثبتة له [٤] .

كما استعملت كلمة القاعدة في غير موضع من القرآن الكريم بمعنى الأساس ، فمن هذه المواضع: قولـه تعـالى: " وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ ... ﴿١٢٧﴾ [البقـرة]، وقولـه تعـــالى:"... فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ ٱلسَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ .... ﴿٢٦﴾ [النحل] .

١ـ **لسان العرب،ج٣ ،مصدر سابق**،مادة (قَعَدَ) ، وانظر:أبا الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، **مقاييس اللغة**،تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط ١،مج ٥،دار الجيل،بيروت،لبنان،١٩٩١م،مادة (قَعَدَ)، وانظر:أحمد بن محمد بن علي الفيومي،**المصباح المنير**، د.ط ،مكتبة لبنان،بيروت ،لبنان ،١٩٨٧م،مادة (قَعَدَ) وانظر: محمد مرتضى الزبيدي ،**تاج العروس**، د. ط ،مج٢، دار ليبيا للنشر والتوزيع،بنغازي ، ١٩٦٦م ، مادة (قَعَدَ)

٢ـ انظر: **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة** ،ج ١، مصدر سابق ،ص ٣٥٢ .

٣ـ **مقاييس اللغة** ،مج٥، مصدر سابق ، مادة : (قَعَدَ) .

٤ـ انظر: الحسين بن محمد بن المفضّل الراغب الأصفهاني ،**مفردات ألفاظ القرآن الكريم** ،تحقيق :صفوان عدنان داوودي،ط١، دار القلم، دمشق،الدار الشامية،١٩٩٢م،ص٦٧٩ ،وانظر: **لسان العرب**،ج٣، مصدر سابق،مادة: (قَعَدَ) ، وانظر: المصباح المنير، مصدر سابق، مادة (قَعَدَ) ،وانظر: أبا البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي ،**الكليات:معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، وضع فهارسه: عدنان درويش ،محمد المصري ط٢،مؤسسة الرسالة بيروت ،لبنان ،١٩٩٣م،ص ٧٢٨ وانظر:**تاج العروس، مج٢**، مصدر سابق، مادة: (قَعَدَ) .

وذكر أصحاب المعجمات أنّ الأساس هو قاعدة البناء التي يُقام عليه، وأصل كلِّ شيء ومبدؤه .[١] مما يعني أن القاعدة والأساس بمعنى واحد فهما يتبادلان الموقع في الاستعمال.

يخلص الباحث إلى أنّ القاعدة يجب أن تتصف بالمنعة والثبات ؛ لأنه سوف يُبنى عليها كثير من المسائل والقضايا والمعطيات ، هذا تماماً كأساس البيت الذي يجب أن يكون راسياً منيعاً ليتحمل ثقل البناء ، وإنّ منعة القواعد والأساسات يعني صلاحيتها لمدة زمنية طويلة ، حتى يصعب تخلخلها أو هدمها ؛ لأنه سينهدم البناء كاملاً، ولهذا فإننا سنبقى معنيين بها وبالمحافظة عليها طوال حياتنا، مما يضمن لها الحيوية والدوام .

كما يجب أن تكون القاعدة جامعة لجميع مسائلها وقضاياها المبنية عليها ، مثل أساس البيت الذي يجب أن يكون جامعاً ومحيطاً بكل أركانه وأجزائه .

ثانياً: ـ في الاصطلاح / في اصطلاح النحاة :

ذكر أصحاب المعجمات أن مصطلح القاعدة يُطلق على غير معنى ، فهو "مرادف الأصل ، والقانون، والمسألة والضابطة ، والمقصد "[٢] . غير أن هذا القول فيه نظر من بعض جوانبه ؛ أمّا الأصل فإنّه يأتي بمعنى القاعدة [٣] ، بلا خلاف، فقال موفق الدين بن يعيش المتوفى سنة(٦٤٣هـ) [٤] " اعلم أن أصل المبتدأ أن يكون معرفة،وأصل الخبر أن يكون نكرة[٥]؛ إذ إنّه استعمل الأصل بمعنى القاعدة . وأمّا القانون فإنّه مجموعة قواعد أي أنّه أوسع من القاعدة . أمّا المسألة فإنها تنطوي تحت القاعدة وتخضع لحكمها ؛ لأن القاعدة تُطبَّق على عدد من المسائل .

١- انظر: الصاحب إسماعيل بن عبّاد ، **المحيط في اللغة**، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين ،ط ١،ج٨،عالم الكتب،بيروت ،لبنان ، ١٩٩٤م ، مادة (أسس) ،وانظر:إبراهيم مصطفى، وأحمد حسن الزيات ،وحامد عبدالقادر، ومحمد علي النجار ،**المعجم الوسيط** د.ط ، دارالدعوة ، استانبول ،تركية ،د.ت،مادة (أسس) .

٢- محمد علي بن علي بن محمد التهانوي ،**كشاف اصطلاحات الفنون** ،وضع حواشيه:أحمد حسن بسج،ط ١،مج٣،دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ١٩٩٨م ، ص ٥٠٥- ٥٠٦ .

٣- انظر: مجمع اللغة العربية ،القاهرة ،**المعجم الكبير** ،د.ط ،مطبعة دار الكتب ، ١٩٧٠م ، مادة : (أصل) .

٤- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة** ،مصدر سابق ،ج ٢ ، ص ٣٥١- ٣٥٢ .

٥- **شرح المفصل** ،،مج١،ج١،ص ١٦٦،وانظر: **نظرية الأصل والفرع في النحوالعربي** ،مرجع، سابق ص ٧٥ .

في حين أنّ الضابطة أو الضابط كما قال:أحمد بن محمد الفيومي المتوفى سنة(٧٧٠هـ)[١] عند تعريف القاعدة بأنّها "بمعنى الضابط " [٢] ، فإنه يوجد فرق بين القاعدة والضابط ، وسيظهر هذا في موضعه من البحث [٣] ، وأحسب أن المقصد غاية القاعدة و النتيجة المترتبة عليها ، لا ماهيتها .

وعرف أصحاب المعجمات القاعدة بأنها : " هي الأمر الكلي المنطبق على جميع جزئياته"[٤] وزاد التهانوي المتوفى سنة(١١٩١هـ)[٥] على ذلك قوله: " عند تعرّف أحكامها منه"[٦]

وأوضح المراد (بالأمرالكلي) بأنه " القضية الكلية لا المفهوم الكلي كالإنسان مثلاً " [٧] ويلتقي التهانوي بهذا التوضيح مع علي بن محمد الجرجاني المتوفى سنة (٨١٦هـ)[٨] بتعريفه للقاعدة إذ قال: " القاعدة: هي قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها "[٩]غير أن الجزئيات تكون لموضوع القضية لا للقضية نفسها ، فقال التهانوي : " المراد بالجزئيات ليس جزئيات ذلك الأمر الكلي كما يتبادر إليه الوهم ، إذ ليس للقضية جزئيات تُحمل هي عليها ... بل المراد جزئيات موضوع تلك القضية " [١٠]

أمّا خالد بن عبدالله الأزهري المتوفى سنة (٩٠٥هـ) [١١] . فقال: القاعدة هي " حكم كلي منطبق على جميع جزئياته لتتعرف أحكامها منه" [١٢] .غير أن قوله (حكم) فيه نظر ؛ لأن الحكم موجود في القاعدة ضمناً، ولا يتحقق إلا بتحقق وجود القاعدة كاملةً، ولعل المراد به حسب ما ورد في حاشية الشرح " قضية كلية، أطلق اسم الجزء وهو الحكم على الكل وهو القضية "[٢] .

١- انظر: عبدالباقي بن عبد المجيد اليماني ،**إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين** ،تحقيق: عبدالمجيد دياب ،ط١ ،مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ،١٩٨٦م ،ص٤٠١ .
٢- **المصباح المنير** ،مصدر سابق ،مادة (قَعَدَ) .
٣- انظر:الفرق بين القواعد والضوابط .
٤- **المصباح المنير** ،مصدر سابق ،مادة (قَعَدَ) .
٥- انظر:أحمد خان ،**معجم المطبوعات العربية في شبه القارة الهندية الباكستانية منذ دخول المطبعة إليها حتى عام١٩٨٠م**، د.ط، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض،٢٠٠٠م، ص٨٧ .
٦- **كشاف اصطلاحات الفنون** ،مج ٣ ،مصدر سابق ،ص ٥٠٦
٧- المصدر نفسه ، مج٣ ،ص ٥٠٦ .
٨- انظر: **الأعلام ،ج٥، مرجع سابق، ص.٧**
٩- علي بن محمد بن علي الجرجاني ،**التعريفات،حققه وقدم له** ووضع فهارسه:إبراهيم الأبياري، ط ٢، دار الكتاب العربي،بيروت لبنان ، ١٩٩٢م ، ص ٢١٩ .
١٠- **كشاف اصطلاحات الفنون** ، مج ٣ ، مصدر سابق ،ص ٥٠٦ .
١١ - انظر: **الأعلام**،ج٢،مرجع سابق، ص ٢٩٧ .
١٢- **شرح التصريح على التوضيح** ، ج ١، مصدر سابق ، ص ١٠٤ .

١- **شرح التصريح عاى التوضيح** ،ج ١، مصدر سابق ،(حاشية)، ص ١٠٤ .
٢- **الكليات** ،مصدرسابق ، ص ٧٢٨ .
٣- عبدالنبي بن عبدالرسول الأحمد نكري،**جامع العلوم في اصطلاحات الفنون : الملقب بدستور العلماء** ، ط ٢،ج ٣ ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ،بيروت ،لبنان ،١٩٧٥م ، ص ٥١ .

وأحسب أنّ أقرب تعريفات مصطلح القاعدة إلى الصواب والدقة هما : تعريفا صاحب (الكليات)، وصاحب (دستور العلماء) ، فالأول : " القاعدة : قضية كلية من حيث اشتمالها بالقوة على أحكام جزئيات موضوعها" [٢].

أمّا الثاني : فقال صاحبه: " القانون في الاصطلاح هو والقاعدة قضية كلية تُعرف منها بالقوة القريبة من الفعل أحوال جزئيات موضوعها " [٣] . فهو يجعل القانون والقاعدة بمعنى واحد اتساعاً .

فإنّ هذين التعريفين كانا أكثر تقييداً بإضافة كلمة (بالقوة)؛ لأن القاعدة تُبنى على ما هو كائن فعلاً وتطبق عليه وعلى ما قد يكون في المستقبل، فتؤكد بذلك شموليتها لأجزاء موضوعها .

يخلص الباحث من التعريفات السابقة إلى أنّ القاعدة يجب أن تكون محيطة بكل ما يتفرع عنها؛ لهذا وصفوها (بالكلية)؛ لأنها شاملة لحكم كلي منطبق على فروع وجزئيات كثيرة .

ثم إنهم وصفوها (بالكلية) ؛ لأن من خصائص القاعدة الاطراد، و(الكلية) مبنية على الاطراد، وهذا يظهر في أقوال النحاة " كل فاعل مرفوع ، وكل مفعول منصوب" [٤] .

ويلتقي معنى القاعدة اللغوي مع معناها الاصطلاحي في أنّ كلاً منهما يشير إلى أنه يجب أن تكون مجردة وموضوعة على أساس علمي دقيق؛ لتكون أكثر ثباتاً ودقة وشمولية عند بناء المسائل والأبواب عليها أو إصدار الأحكام بالاستناد إليها ، فنجد جميع جزئياتها خاضعة لها لما تفرضه من سيطرة عليها ،فتكون القاعدة حينئذٍ جامعة لجميع جزئياتها مانعة لغيرها، قابلة للتطبيق على ما هو كائن بالفعل أو بالقوة .

أنواع القواعد:

علم النحو منظومة من القواعد التي جرّدها النحاة من استعمال العرب ليضبطوا بها الكلام ،فيغدو كلاماً ذا فائدة ومعنى ؛إذ إنّ هذه القواعد تعكس فلسفة العلم ومعياريته ومدى شموليته لجميع

٤- حسن خميس الملخ،**التفكير العلمي في النحوالعربي: الاستقراء، التحليل ،التفسير**،ط ١، دار الشروق ،عمان ،الأردن ،٢٠٠٢م ، ص ١٤٧

فروعه ومسائله فهي " المحصلة النهائية لمراحل الاستقراء السابقة، إذ هي القانون الذي يسعى النحاة إلى اكتشافه " [1] .

ولهذا فالباحث يتفق مع ما ذهب إليه بشير راشد الزعبي إذ قال: " وضع القواعد النحوية من الأهداف التي يصبو إليها العالم النحوي ،فهي ثمرة الدراسات النحوية، وثمرة جهود العلماء ، والطريقة المُثلى في تنظيم علم النحو وتسهيل دراسته . ومن الطبيعي أن يكون وضع القاعدة جاء نتيجة لخطوات سابقة مثل جمع المادة اللغوية الكافية، ودراسة هذه المادة دراسة وافية ودقيقة ومنظمة، ومن ثم الخلوص إلى تكوين القاعدة " [2] .

فهي تعيننا على فهم النصوص العربية فهماً سليماً دقيقاً ، ونرسم بها شبكة علاقات بين مفردات النص نفسه ، ونربط بين بنيتي النص:السطحية والعميقة ؛ إذ بهما معاً تكتمل الصورة الحقيقية لمعطيات فهمه وتفهيمه ، وإن الاختلاف في تحديد القواعد التي يعتمد عليها النحاة للدخول في عالم النص اللغوي يؤدي إلى الاختلاف في تحديد المعنى المراد الذي يؤدي بدوره إلى الاختلاف في توجيه المفردات والتراكيب داخله حسب هذا المعنى أو ذاك ، ولهذا يقول محمود حسن الجاسم: إنّ القاعدة النحوية تُسهم " في تشكيل معنى النص وإثرائه ، فيتنوع بتنوعها ، وذلك عندما يحلل بعضهم التركيب قياساً على قواعد مختلف فيها مقتنعاً بالمعنى الذي يتشكل في ضوئها ، ويأتي آخر فلا يرضى هذا التحليل ، ويوجه التركيب وجهة أخرى في ضوء قواعد يرتضيها ، فيتكون معنى مخالف لما سبق " [3] .

وهذا يعني أنّ تحديد معنى النص اللغوي ـ وإن كان ينطلق من تحديد القواعد النحوية التي تُعين على ذلك أولاً ـ ينطلق من المعتقدات الفكرية والثقافية لكل نحوي أو باحث في أحيان كثيرة ، غير أنّه يجب أن يكون مقيداً بقرائن تساعد على توضيحه وتحديده بصورة لا يختلف عليها اثنان، وإن كان ثمة اختلاف فهو يبقى نسبياً .

١ـ حسام أحمد قاسم، **الأسس المنهجية للنحو العربي: دراسة في كتب إعراب القرآن الكريم** ،د.ط ،دار النصر ،د.مكان ، ٢٠٠٥م ، ص ٢٠٩ .

٢ـ بشير راشد عبدالمهدي الزعبي ،**أصول الاجتهاد النحوي في المذهب الكوفي** ، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة آل البيت، المفرق ،الأردن ،٢٠٠٠م ،ص ٧٤ .

٣ـ محمود حسن الجاسم، **القاعدة النحوية: تحليل ونقد** ،ط١،دار الفكر ،دمشق ،٢٠٠٧م ص ١٥١ .

وكلما زادت مقدرة النحاة على تحديد المعنى المراد زادت قدرتهم على توظيف القواعد النحوية الأنسب لهذا النص أو ذاك؛ إذ " إنّ فهم المعنى يقود النحوي إلى تحديد ما تحتمله عناصر النظام التركيبي من أوجه " [1] مقيدة بقواعد محددة .

والباحث المدقق في المؤلفات النحوية وما احتوت عليه من قواعد يلمس بوضوح تفاوت قدرات النحاة على صوغ قواعدهم وضبطها ؛ ذلك أنّ وضعها يُعد أمراً اجتهادياً متفاوتاً من نحوي لآخر، ويعكس عمق تفكير الشخصية النحوية هذه أو تلك ، ويمنحها الثقة لدى النحاة والدارسين، كما يلاحظ بشكل لافت للنظر أنّ صور القواعد جاءت متعددة متنوعة ، فكان منها قواعد جزئية أو قواعد مسائل ، وقواعد أبواب ، وقواعد توجيه .

أولاً ـ القاعدة الجزئية أو قاعدة المسألة :

تتناول هذه القاعدة جزئية أو مسألة نحوية واحدة ضمن باب نحوي بالشرح والتوضيح ، وتعكس تصور النحاة لها وحكمهم فيها .

فجميع الأبواب النحوية قد احتوت على هذا النوع من القواعد؛ إذ إنّ الباب النحوي يشتمل على مجموعة من المسائل والفروع وقواعدها، فمجموع هذه القواعد وشواهدها المطردة وأمثلتها وأحكامها تشكل الباب النحوي الذي تحكمه قاعدة رئيسة عامة .

ومن أمثلة هذا النوع قول النحاة: يجوز أن يتقدّم الابتداء بالنكرة شريطة حصول الفائدة، نحو قولنا: ما أحدٌ في الدار [2] ، فجاز الابتداء بالنكرة لحصول الفائدة من الكلام ولاعتماد المبتدأ على نفي .

وكقولهم: يجوز أن يأتي " أخبار كثيرة بعد مبتدأ " [3]، نحو قوله تعالى: " وَهُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلۡوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٦﴾ [البروج] .

١ـ **القاعدة النحوية: تحليل ونقد** ، مرجع سابق ،ص ١٤١ .
٢ـ **انظر: الأصول في النحو** ،ج١ ،مصدر سابق ،ص ٥٩ ـ ٦٠ .
٣ـ المصدر نفسه،ج ص ٦٥ .

ونحو قولهم في النداء: " يجوز أن يُحذف حرف النداء إلا عمّا وصِفَ به (أيُّ) ، أي اسم الجنس واسم الإشارة ، فلا تقول: رجلُ ، وهذا " [1] .

أما مسألة عدم جواز استثناء شيئين بأداة واحدة فقد أوضح قاعدتها السيوطي بقوله: " لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئان " [2] . كما أوضح قاعدة الابتداء بالنكرة بقوله: " يجوز الابتداء بالنكرة بشرط الفائدة " [3] . ونحو قاعدة حذف المبتدأ أو الخبر ،إذ قال: " يجوز حذف ما عُلِم من المبتدأ أو الخبر " [4]، نحو قوله تعالى: " وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا هِيَهۡ ۝١٠ نَارٌ حَامِيَةُۢ ۝١١ [القارعة] ، أي هي نارٌ ،أو نحو قوله تعالى: " .... قُلۡ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرّٖ مِّن ذَٰلِكُمُۖ ٱلنَّارُ .... ۝٧٢ [الحج] . وغيره الكثير من قواعد المسائل والجزئيات التي امتلأت بها بطون المصنفات النحوية.

ومن قواعد المسائل ما يكون قاعدة تعليلية ؛أي قاعدة جزئية تعليلية يوضح النحاة بها حكم مسألة والعلة التي أوجبته حسب رأيهم أو حسب قوانين الصناعة النحوية . فمن ذلك مثلاً: قول السيوطي في باب الحال: " يجب في الحال التنكير ؛لأنها خبر في المعنى ،ولئلا يتوهم كونها نعتاً عند نصب صاحبها أو خفاء إعرابها " [5].

ونحو قوله: " الأصل تقديم المبتدأ، وتأخير الخبر؛ لأنّ المبتدأ محكوم عليه فلا بدّ من تقديمه ليتحقق " [6]. وكذلك نحو قوله: " الأصل تعريف المبتدأ؛ لأنّه المسند إليه، فحقه أن يكون معلوماً،لأنّ الإسناد للمجهول لا يفيد. وتنكير الخبر؛ لأنّ نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل، والفعل يلزمه التنكير، فرجح تنكير الخبر على تعريفه " [7] .

ومما يسترعي الانتباه في هذا النوع من القواعد أنّها تأتي مشروطة ومقيدة بقيد معين؛ لأنّه لولا هذا القيد لما كانت ستتناول مسألة أو جزئية ضمن بابها ؛ لأنّ القاعدة العامة للباب النحوي تعكس

١ـ محمد بن أحمد بن عبدالله القرشي الكيشي،**الإرشاد إلى علم الإعراب**، تحقيق ودراسة:عبدالله علي الحسيني ومحسن سالم العميري ،ط١،معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ،المملكة العربية السعودية ،١٩٨٩م ،ص ٢٨١ .
٢ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع،مج٢،مصدر سابق ،ص ٢٦٠ .
٣ـ المصدر نفسه ،مج ١ ،ص ٣٨١ .
٤ـ المصدر نفسه ، مج ١،ص ٣٩٠ .
٥ـ المصدر نفسه ،مج ٢،ص ٣٠١ .
٦ـ المصدر نفسه ،مج ١، ص ٣٨٤ .
٧ـ المصدر نفسه ،مج ١، ص ٣٨٠ .

حكم الظاهرة وتصوره المجرد في أذهان النحاة بشكل عام دون أن تتطرق لجزئياتها التي تُرد إلى قاعدة بابها بما قُيدت به في قاعدتها الجزئية .

ثانياً ـ قاعدة الباب :

يمثل هذا النوع القواعد العامة للظواهر النحوية وأحكامها، فقاعدة كل باب تعد أصلاً عاماً لبابها ينضوي تحته المسائل والجزئيات التي يتشكل منها هذا الباب أو ذاك، ولايكاد مؤلّف نحوي يخلو منها؛ إذ يندرج تحتها كل ما له صلة بالظاهرة التي يعالجها الباب النحوي؛ من ضرب للشواهد النحوية، أو الأمثلة التطبيقية، أو بيان للمطرد أو الشاذ ؛ أي أن عرض المادة اللغوية يكون عرضاً مفصلاً ههنا؛ ولهذا يقول محمود حسن الجاسم: " ويبدو أنّ المؤلفات التي تضم قواعد الأبواب هي كتب التنظير النحوي ذات الطابع التعليمي عموماً، فهدف أمثال تلك المؤلفات عرض القواعد مفصّلة، ما يمثل المطرد منها أو النادر، لتجعلها في متناول من يريد أن ينظر فيها " [١] .

ومن أمثلتها ما حدّ به سيبويه المسند والمسند إليه بقوله: " هما ما لا يُغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بداً، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه. وهو قولك:عبدالله أخوك وهذا أخوك،ومثل ذلك: يذهب عبدالله،فلا بُدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بُدٌّ من الآخر في الابتداء " [٢] .

وكما أوضح قاعدة باب المبتدأ بقوله: " فالمبتدأ كلُّ اسم ابتدئ ليبنى عليه كلام، والمبتدأ والمبني عليه رفع، فالابتداء لا يكون إلاّ بمبني عليه، فالمبتدأ الأول، والمبني ما بعده عليه، فهو مسند ومسند إليه " [٣] .

وقد تمثل قاعدة الباب الحكم العام لهذا الباب، وذلك نحو قول سيبويه في باب النداء: " اعلم أنّ النداء كلُّ اسم مضاف فيه فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره، والمفرد رفع وهو في موضع اسم منصوب " [٢] .

١ـ **القاعدة النحوية: تحليل ونقد**، مرجع سابق، ص ٣٨ .
٢ـ **الكتاب**،ج١، مصدر سابق، ص ٢٣ .
٣ـ المصدر نفسه،ج ٢، ص ١٢٦ .

١ـ **الكتاب** ،ج٢ ،مصدر سابق ،ص ١٨٢ .
٢ـ **الأصول في النحو**،ج١، مصدر سابق،ص٥٨،وانظر:**همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**،مج١،مصدر سابق ،ص٣٦٠.إذ أوضح السيوطي حد المبتدأ عند النحاة بأنه " الاسم المجرد من عامل لفظي غير المزيد ونحوه،مخبراً عنه أو وصفاً سابقاً رافعاً

وكان النحاة معنيين بوصف العنصر اللغوي الذي تعالجه هذه القواعد؛ لتغدو قواعد وصفية تُعنى بوصف الظاهرة اللغوية، وبيان حكمها العام، إلى جانب أنّها قاعدة للباب النحوي. فمن ذلك مثلاً ما حدّ به ابن السراج المبتدأ بقوله: " المبتدأ: ما جرّدته من عوامل الأسماء ومن الأفعال والحروف، وكان القصد فيه أن تجعله أولاً لثانٍ مبتدأ به دون الفعل، يكون ثانيه خبره ولا يستغني واحد منهما عن صاحبه، وهما مرفوعان أبداً فالمبتدأ رفعٌ بالابتداء، والخبر رفع بهما ... والمبتدأ لا يكون كلاماً تاماً إلاّ بخبره، وهو مُعرّض لما يعمل في الأسماء " [٢] .

وكذلك نحو تعريفه للخبر بقوله: " الاسم الذي هو خبر المبتدأ هو الذي يستفيده السامع ويصير به المبتدأ كلاماً، وبالخبر يقع التصديق والتكذيب " [٣] .

وكما أوضح السيوطي قاعدة باب الفاعل بقوله: " فالفاعل ما أُسنِد إليه عامل مُفرَّغ على جهة وقوعه منه أو قيامه به" [٤]. وكذلك أوضح قاعدة الحال بقوله: " هو فضلة دالٌ على هيئة صاحبه" [٥] .

وتعد كتب الحدود النحوية من خير ما احتوت على قواعد الأبواب؛ إذ تعد الحدود المذكورة فيها قواعد عامة لأبوابها؛ ذلك أنّ النحاة يقولون أحياناً قاعدة الباب كذا ،أو حدّ الباب كذا، فمن ذلك مثلاً كتاب (شرح الحدود في النحو) للفاكهي .

فأوضح مؤلفه حدَّ الفاعل بقوله: " الفاعل ماقُدِّم الفعل التام أو شبهه عليه بالأصالة، وأُسنِد إليه على جهة قيامه به أو وقوعه منه " [٦] . كما حدَّ المبتدأ بقوله: " المبتدأ: الاسم المجرّد عن عامل لفظي، لفظاً أو حكماً، مخبراً عنها، ووصفاً رافعاً لما انفصل وأغنى " [١] أي أغنى بحصول الفائدة

لمنفصل كافٍ " .
٣ـ **الأصول في النحو**،ج ١، مصدر سابق ،ص ٦٢ .
٤ـ **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**،مج١، مصدر سابق ،ص ٥٧٥ .
٥ـ المصدر نفسه ،مج ٢ ،ص ٢٩٣ .
٦ـ عبدالله بن أحمد الفاكهي، **شرح الحدود في النحو**،تحقيق: المتولي رمضان الدميري،ط٢،مكتبة وهبة، القاهرة،١٩٩٣م،ص١٩٣
١ـ **شرح الحدود في النحو**، مصدر سابق ،ص ١٩٦ .
٢ـ المصدر نفسه ، ص٢٣٨ ، وانظر نماذج أخرى: المصدر نفسه، ص ١٩٨،ص ٢٠٠،ص٢٠٧ ـ ٢٠٨ ،ص٢١٤ ـ ٢١٥ ،ص ٢١٦ ،ص٢١٨، ص٢٢١، ص٢٢٤ـ ٢٢٥ ، ص ٢٤٠ ـ ٢٤١ .
٣ـ **الكتاب** ،ج١ ،مصدر سابق ،ص٣٣ .
٤ـ المصدر نفسه ،ج ١ ،ص ٣٧٠ .
٥ـ المصدر نفسه ،ج ١،ص ٣٩١ .
٦ـ يعد تمّام حسّان أول من أطلق عليها هذه التسمية فيما أعلم . انظر:الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب(النحو، فقه اللغة، البلاغة)، مرجع سابق ،ص ١٨٩ .

عن الخبر .وكذلك أوضح حدّ التمييز بقوله: " التمييز اسم نكرة فضلة، يرفع إبهام اسم، أو إجمال نسبة " [٢] .

وإذا كانت من قواعد الأبواب النحوية قواعد وصفية تُعنى بوصف الظاهرة اللغوية فإنّ منها ما يمكننا عدّه قواعد تعليلية تُعنى بتعليل الحكم النحوي أو مجيء الظاهرة اللغوية على هذا الشكل ، ومن ذلك قول سيبويه: " هذا باب الفاعل الذي لم يتعدّه فعله إلى مفعول، والمفعول الذي لم يتعدّ إليه فعل فاعل ولم يتعدَّه فعله إلى مفعول آخر والفاعل والمفعول في هذا سواء، يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل لأنّك لم تشغل الفعل بغيره وفرّغته له، كما فعلت ذلك بالفاعل " [٣] .

وكما أوضح عِلة نصب المصادر الواقعة حالاً من خلال جعلها قاعدة للباب بقوله: " هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنّه حال وقع فيه الأمر فانتصب لأنّه موقوع فيه الأمر، وذلك قولك: قتلته صبراً، ولقيته فجاءة، ومفاجأة، وكفاحاً، ومكافحةً... " [٤].

أما الحال الجامدة الموؤلة بمشتق فقد علل نصبها بأنها حال بعد أن جعل لها باباً له قاعدته التي تُعلل النصب فيها،فقال: هذا باب " ما ينتصب من الأسماء التي ليست بصفة ولا مصادر؛ لأنّه حال يقع فيه الأمر فينتصب لأنه مفعول به، وذلك قولك: كلمته فاه إلى فيّ ،وبايعته يداً بيد ،كأنه قال: كلمته مشافهة، وبايعته نقداً ،أي كلمته في هذه الحال " [٥٦] .

ثالثاً ـ قواعد التوجيه :

إنّ جميع العلاقات النحوية مترابطة متداخلة قائمة على التعليل النحوي ضرورة، فسعى النحاة إلى تجريد قواعد نظرية أصولية معيارية تضبط هذه العلاقات وتفسر الاختلاف الذي قد يطرأ عليها، وتوجّه التفكير النحوي؛ حفاظاً على اطراد الأحكام النحوية،فأسموا هذه القواعد بـِ (قواعد التوجيه)[٦].

فالتعليل النحوي مرتبط بهذه القواعد أشد الارتباط، وإنّ انطباقها على التراكيب اللغوية وتحققها فيها غاية ما يسعى إليه النحاة، فأكد تمّام حسان هذا بقوله: " يبدو أنّ منشأ العلل قواعد التوجيه، لأنّ التعليل يتم دائماً في ضوئها ومنسجماً معها، ومعنى هذا أنّ قواعد التوجيه تمثل الغايات التي تسعى إليها العلل الغائية " [١].

١ـ **الأصول:دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب (النحو،فقه اللغة، البلاغة)**، مرجع سابق، ص ١٧١ .
٢ـ المرجع نفسه ، ص ١٨٩ ـ ١٩٠ .
٣ـ **القاعدة النحوية: تحليل ونقد**، مرجع سابق ،ص ٣٥ ،وانظر: المرجع نفسه ،ص ٥٠ .

فعرّف تمّام حسان قواعد التوجيه بقوله: هي تللك " الضوابط المنهجية التي وضعها النحاة ليلتزموا بها عند النظر في المادة اللغوية (سماعاً كانت أم استصحاباً أم قياساً) التي تُستعمل لاستنباط الحكم، وقد أصبحت هذه القواعد معايير لأفكارهم ومقاييس لأحكامهم وآرائهم التي يأتون بها فيما يتصل بمفردات المسائل " [٢] .

وهذا التعريف فيه نظر؛ لأنّ قوله :(ضوابط منهجية وضعها النحاة...) يعني أنّها ليست مستنبطة من المادة اللغوية نفسها أو من الطبيعة اللغوية، وإنّما فُرضت على البيئة اللغوية وأصبحت تتحكم بمفرداتها وتراكيبها رداً وقبولاً، فصار النحاة يسيرون وفق هذه المنهجية في درسهم النحوي .

والأصل فيها أن تكون ضوابط منهجية مستنبطة من واقع الاستعمال في البيئة اللغوية الفصيحة، ولعل ما منعه من الإشارة إلى ذلك ارتباطها بالتعليل النحوي بشكل عام؛ لأنّ منه ما يكون مستنبطاً من واقع البيئة اللغوية، ومنه ما قد يكون من خارجها أو نظرياً مجرّداً حسب الفلسفة الخاصة لعلم النحو وقواعده في ذهن كل نحوي .

أمّا محمود حسن الجاسم فقد أوضح المقصود بهذه القواعد بقوله: هي " مجموعة القواعد والأسس التي يُرتكز عليها في أوجه التحليل النحوي من حيث الترجيح والتضعيف والرفض، لأنّ هذه الأسس التوجيهية هي الوسيلة التي تُمكّن المُحلّل من تحديد الوجه المناسب، وتتعلق بقضايا السماع أو الأصل أو آراء النحاة أو المعنى أو القياس " [٣] .

والأصل في أسس التحليل النحوي أن تكون نابعة ومشتقة من علاقة المفردات بعضها ببعض داخل التركيب اللغوي، ومن علاقة التراكيب اللغوية ببعضها داخل النص بأكمله، لا أن تُصاغ في قوالب جامدة يُحاكم النص في ضوئها؛ لأنّ إخضاع النصوص لها سيؤدي إلى اختلاف في توجيه النصوص وتحليلها من نحوي لآخر. أمّا إذا كانت مصوغة على أساس علمي واضح ومبنية على علاقة المفردات والتراكيب ببعضها فستكون تلك الأحكام والتوجيهات أكثر دقة وإقناعاً، وأقرب إلى الصواب النحوي دون غيرها .

ويمكننا القول: بأنّ قواعد التوجيه ضوابط معيارية نظرية جرّدها النحاة من الاستعمال اللغوي الفصيح، تُبنى وفقها العلاقات النحوية ضمن الباب النحوي، وضمن الأبواب النحوية مع بعضها فلا يحدث تغيير في أصل هذه العلاقات إلا بمُوجّه منها ومُسوِّغ له، وتُعنى بتفسير الاختلافات أو

التغييرات التي تطرأ على أواخر العناصر اللغوية، تلك الاختلافات التي قد تُؤدي إلى اختلاف علاقات العناصر اللغوية في بنيتها السطحية؛ سعياً إلى مراعاة طبيعة أصل الاستعمال اللغوي، وضبط المنظومة النحوية بعلاقاتها وتفسيرها تفسيراً نظرياً مجرّداً .

معنى التوجيه :

أولاً ـ في اللغة :

اشتقت كلمة التوجيه من الجذر اللغوي (وَجَهَ). وقد جاء هذا الجذر لعدة معانٍ، منها: معنى الكلام الذي يحتمله فقالوا: (وجوه القرآن، أي: معانيه) . والمقصود من وجه الكلام، فقالوا: (وَجْه الكلام :السبيل الذي تقصد به). والتدبير؛ إذ تعيد تدبير الأمر أو الكلام من جهة يصبح مستقيماً وصحيحاً بعدها . وكذلك جاء بمعنى التوضيح: إذ تُوضح الأمر لغيرك، فيصبح ظاهراً غير مُلبس فقالوا: (وجهوا للناس الطريق توجيهاً إذا وطئوه وسلكوه حتى استبان أثر الطريق لمن يسلكه). كما جاء بمعنى الصحة في الكلام ، فقالوا: (ليس لكلامك وجه) [1].

ثانياً:ـ في اصطلاح النحاة / في النحو العربي

عرّف أصحاب المعجمات مصطلح التوجيه بأنّه " إ يراد الكلام محتملاً لوجهين مختلفين .... وإيراد الكلام على وجه يندفع به كلام الخصم " [2] .

ويُعبِّر النحاة عن مصطلح التوجيه بألفاظ غير لفظة التوجيه أحياناً، وبلفظه أو أحد مشتقاته حيناً آخر، أو بإجراء عملية التوجيه دون الإشارة إلى لفظ معّين ، وهذا ظاهر من خلال ما يجرونه من توجيهات لأبواب النحو ومسائله وأحكامه.

١ـ انظر:**لسان العرب**،ج١٣،مصدرسابق ،مادة: (وَجَهَ) ، ،وانظر: **مقاييس اللغة**،مج ٦،مصدر سابق ، مادة: (وَجَهَ) ،وانظر: محمود بن عمر بن أحمد جار الله الزمخشري ، **أساس البلاغة** ، تحقيق :محمد باسل عيون السُودّ ،ط١،دار الكتب العلمية،بيروت،لبنان، ١٩٩٨م ، مادة : (وَجَهَ) ، وانظر: **تاج العرو س،مج٩**، مصدر سابق ، مادة (وَجَهَ) وانظر: أحمد رضا ، **متن اللغة** ، د. ط ، مج٥، مكتبة دار الحياة،بيروت ،لبنان١٩٦٠م ،مادة : (وَجَهَ) .

١ـ **التعريفات** ،مصدر سابق ،ص ٩٦ .
٢ـ **شرح المفصل** :مج ٢،ج ٥ ، مصدر سابق ،ص ٥٣٠ ـ ٥٣١ .
٣ـ **المُقتصد في شرح الإيضاح** ، مج ١، مصدر سابق ،ص ١٤٤، وانظر: المصدر نفسه ، مج ١ ، ص ١٩٠،.

فيرى الباحث أن مصطلح التوجيه استعمل بمعنى إعادة النظر ، سواء للمسألة أو الحكم ، وبمصطلح التأويل ، وباستعمال مصطلح التوجيه نفسه ، والحمل ، والقياس ، والوجه الذي يرجع والتوجيه إلى أصل معجمي واحد ،وذلك على النحو الآتي :

١ـ إعادة النظر بمعنى التوجيه:

أولاً ـ إعادة النظر في المسألة:

استعمل إعادة النظر أو النظر في المسألة بمعنى التوجيه في مواضعَ كثيرةٍ من الدرس النحوي، من ذلك ما جاء عند ابن يعيش ، فقال : " المراد بالمشترك أن يكون البناء مما يشترك فيه المذكر والمؤنث ، وذلك بأن يكون الاسم الذي في آخره ألف زائدة على وزن الأصول نحو (فعلى) فإنّه يكون على مثال جعفر فيجوز أن يكون ألفه للإلحاق ويجوز أن يكون للتأنيث فيحتاج حينئذ إلى نظر واستدلال ... " [٢] فابن يعيش يدعو إلى إعادة النظر في المسألة ومن ثم الاستدلال عليها .

وأعاد عبدالقاهر الجرجاني النظر في توجيه كسر لام الأمر عند اتصالها بالفعل المضارع فقال:" وأمّا لام الأمر في لِيَفْعَلْ، فقد يمكن أن يُقال : إنه كُسِر للفرق بينه وبين لام الابتداء إذ كان قد يُلتبس في حال الوقف في قولك:إنّ زيداً لَيَفْعَلْ، وزيدٌ لِيَفعَلْ ، تريد لَيَفْعَلُ ولِيَفْعَلْ ، فلو لم تَكسر لالتبس،وهذا غير قوي،والأوجه أنْ يقال:إنّه كُسر إذا كان المُفتَقَرُ إليه الحركة فقط "[٣] .

كما بدا التوجيه بهذا المفهوم واضحاً عند أحمد بن الحسين بن الخبَّاز المتوفى سنة (٦٣٧هـ)[١] فقال عند توجيه نصب الاسم بعد الأعداد المركبة " ويُميّز هذا العدد بمفرد نكرة منصوب؛ لأن المفرد أخف من الجمع، والنكرة أخف من المعرفة والنصب ؛ لأن الإضافة تُفضي إلى التباس التمييز بالمُلك في مواضع، ألا ترى أنك لو قُلت : خمسة عشر رجلٍ ، بالجر لم يُدر أتريد أنّ الخمسة عشر رجال أو الخمسة عشر غير رجال ، وهي ملك لرجل، بهذا عللوه . وهذا غير مستقيم؛ لأننا إذا قلنا : ثلاثة رجال ومائة رجلٍ التبس التمييز بالمُلك، والذي أقوله: إن المنع من

١ـ **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة** ،ج ١،مصدر سابق ،ص ٣٠٤ .

٢- أحمد بن الحسين بن الخبّاز ، **توجيه اللمع:شرح كتاب اللمع لأبي الفتح ابن جِنّي**، تحقيق: فايز زكي محمد دياب ، ط ١، دار السلام ،القاهرة، ٢٠٠٢م ، ص ٤٣٨ ـ ٤٣٩.

٣ـ المصدر نفسه ،ص ٢٠٩ .

٤- **المُقتصَد في شرح الإيضاح** ،مج ١، مصدر سابق ،ص ٤٤٤- ٤٤٥ ، وانظر المصدر نفسه ، مج ١ ، ص ٥١٠- ٥١١ .

إضافة المركّب ؛ لأن شطريه جريا مجرى الاسم المفرد، والمضاف والمضاف إليه يتنزلان منزلة الاسم الواحد، فلو أضيف المركّب لكانت ثلاثة أشياء كالشيء الواحد، وهذا ليس في كلامهم " [٢]، فيظهر أنه يعتمد مبدأ أمن اللبس وموافقة كلام العرب في إعادة النظر في توجيه المسألة.

كما يعيد توجيه نوعي المميّز، إذ قدَّم المميز الذي يأتي بعد تمام الكلام معتمداً على ضابط القوة في العامل ، وهذا خلاف لما ذهب إليه ابن جنّي، إذ قدّم ما يأتي بعد تمام الاسم؛ لكثرته في الكلام [٣] .

ثانياً:- إعادة النظر في الحكم

أعاد النحاة النظر في توجيه بعض الأحكام النحوية التي يصدرونها شأنها في ذلك شأن مسائل النحو فقال عبد القاهر الجرجاني: " فإذا قُلت (إنّ زيداً منطلقٌ)كان (زيداً) منصوباً بأن، وكان في الأصل مبتدأ، ومنطلق مرفوعاً بأنّ، وكان مرفوعاً بأنه خبر المبتدأ ، وقال الكوفيون إنّه باقٍ على رفعه، وذلك فاسد، لأجل أنّه لو جاز أن يكون الخبر باقياً على سننه لكان الاسم المبتدأ أولى بذلك ، فلما نُصب بأنّ وجب أن يكون رفع الخبر أيضاً،وليس في كلام العرب شيء يعمل النصب في الأسماء و لا يعمل الرفع،ومن المُحال ترك القياس ومخالفة الأصول بغير فائدة "[٤] . فعبد القاهر الجرجاني يقول بفساد حكم الكوفيين ويعيد توجيهه بما يتفق وأصول العربية معتمداً مبدأ الإفادة أساس ذلك .

و كذلك ابن الخبَّاز، فإنه يعيد النظر في بعض الأحكام التي يصدرها ابن جنّي، منها ما جاء أثناء حديثه عن عامل الرفع في الفاعل، فقال: " وقوله: وحقيقة رفعه ـ أي الفاعل ـ بإسناد الفعل إليه فيه نظر، لأن الفاعل لم يرتفع بنفس الإسناد، وإنما ارتفع بالمسند، والإسناد شرط في وجود الرفع، وإنما جعلنا المسند هو الرافع ؛ لأن الفعل هو المُقتضي للفاعل فكان هو العامل فيه " [١] .

١- **توجيه اللمع :شرح كتاب اللمع لأبي الفتح ابن جنّي** ،مصدر سابق ،ص١٢٠.
٢- المصدر نفسه ،ص ٢٤٣ .
٣- **شرح المفصل** ،مج ١،ج٣، مصدر سابق،ص ٥٣٦- ٥٣٧،و انظر:أبا البقاء عبدالله بن الحسين العُكْبَري،**اللباب في علل البناء والإعراب** ،تحقيق:غازي مختار طليمات ،وعبدالإله نبهان،ط١، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر، دمشق، سورية ٢٠٠١ م ، ج ١، ص ٣٩١ .

فابن الخباز يعيد توجيه الحكم ههنا بالاعتماد على مبدأ الاقتضاء في العمل ؛إذ الفعل يقتضي فاعلاً ومفعولاً إن كان متعدياً، والابتداء يقتضي مبتدأ وكلاهما يقتضي خبراً ، والاسم المجرور يقتضيه حرف الجر قبله وهكذا .

وقال عن (حتى) بعد أن جعلها ابن جنّي في عداد حروف الجر : " واعلم أنها غير أصلية في الجر ؛ لأنها تدخل على المفردات وعلى الجمل، وشأن حرف الجر أن يلزم المفردات ، وإنما جرّت الأسماء تشبيهاً بإلى؛ لأنها مثلها في المعنى " [٢] . والملاحظ أنه يعتمد على المعنى في إعادة توجيه الحكم ههنا .

٢- التأويل بمعنى التوجيه :

ورد التأويل بمعنى التوجيه في مختلف المصادر النحوية،وفي مختلف المواضع في المؤلّف النحوي فمن ذلك ما ورد عند ابن يعيش إذ قال إنه " قد ورد عنهم ألفاظ ظاهرها من إضافة الموصوف إلى صفته،والصفة إلى موصوفها،والتأويل فيها على غير ذلك، فمن ذلك: قولهم: صلاة الأولى،ومسجد الجامع ... فهذه الأشياء حقها أن تكون صفة للأول ... وإنما أزيل عن الصفة وأضيف الاسم إليه على تأويل أنه صفة لموصوف محذوف،والتقدير صلاة الساعة الأولى... " [٣].

واستعمل التأويل بهذا المعنى عند حديثه عن قوله تعالى "لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ

 [مريم] فقال : " فإنّهم يقرأونها بالنصب ، حكاه هارون القارئ عنهم وقرأ بها أيضاً

وتأولوا الضم على وجوه " [١] . وكان عليه أن يقول : وتأولوا الرفع ، بدل الضم ؛ لأنه يتحدث عن الإعراب وليس عن البناء ، والرفع من ألفاظ الإعراب ، والضم من ألفاظ البناء.

كما استعمله عبدالقاهر الجرجاني في توجيه بيت الفرزدق [٢] .

فأصبحوا قد أعاد الله نِعْمَتَهُمْ ٭ إذْ هُمْ قريشٌ وإذْ ما مِثلهُمْ بَشَرُ

١- **شرح المفصل**،مج ٢،ج٣،مصدر سابق،ص١١١،وانظر:المصدر نفسه،مج٢،ج ٥،ص ٣٨٦ .
٢- **ديوان الفرزدق** ،ج١ ،مصدر سابق ، ص٢٠٤ .
٣- **المقتصد في شرح الإيضاح** ،مج ١،مصدر سابق ،ص ٤٣٣ ،و انظر المصدر نفسه ،مج ١،ص ٦٢٨.
٤ - **ديوان الفرزدق** ،ج٢ مصدر سابق ، ص ٧٥ . ورواية الديوان ؛ (مُجَرَّفُ) بدلاً من (مُجلّفُ) .
٥- **خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب** ،ج ٥ ،ص ١٤٥ .

فقال : " أراد (وإذ مابَشرٌ مِثلهم) فأعمل ما مع التقديم ، والظريف أنّ هذا البيت للفرزدق وهو من بني تميم ، وهم لا يعملون (ما) بوجهٍ ، فقد أخذ لغة أهل الحجاز وزاد عليهم فأعمله مُقدِّماً خَبَره على اسمه. وقد تؤول على غير ذلك، وهو أنّ يكون (مثلهم) منصوباً على الحال ويكون الخبر مضمراً كأنَّه: وإذ ما هناك مثلهم بشرٌ " [٣] .

فإذا كانت هذه حال النحاة في استعمال مصطلح التأويل بمعنى التوجيه فإنّه قد استعمل المصطلح نفسه الشعراء ، ومن ذلك ما جاء على لسان الفرزدق فيما دار بينه وبين عبد الله ابن أبي إسحاق الحضرمي عند ما سأله عن سبب رفع كلمة (مُجلْف) ،في قوله [٤] :

وعَضٌّ زمانٍ يا ابن مروانَ لم يَدَعْ مِن المال إلا مُسْحَتاً أو مُجَلَّفُ

فأجابه: " بما يسوءُك وينوءك علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا " [٥] أي: على الشعراء أن ينظموا ما يحلو لهم وعلى النحاة أن يوجهوا نظمهم بما يتفق والقواعد النحوية،أو بما يتفق ومذهبهم النحوي .

٣ـ التخريج بمعنى التوجيه :

كثر استعمال مصطلح (التخريج) أو أحد مشتقاته في كتب تفسير القرآن الكريم ، ولا سيما التي عنيت بالإعراب إلى جانب التفسير، ويأتي هذا المصطلح بمعنى التوجيه غالباً. فالباحث في (تفسيرالبحرالمحيط) ؛ لأبي حيان الأندلسي المتوفى سنة (٧٤٥هـ) [١] يجد الأمر واضحاً ، إذ قال : " وأمّا ما نقله القرطبي عن البصريين فإنْ كان النقل صحيحاً فهو يتخرَّج على ما سنوضحه ... فنقول : إنما عرض الإشكال في الآية من جعلهم (غير مُحلّي الصيد) حالاً من المأمورين بإيفاء العقود ... " [٢].

وقال في موضع آخر : " وقرأ نافع والكسائي وابن عامر وحفص (وأرجلكم) بالنصب ، واختلفوا في تخريج هذه القراءة ، فقيل هو معطوف على قوله (وجوهكم وأيديكم إلى المرافق)

١ـ انظر: **تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب**،ج١،ص٢٣١ ـ ٢٤٠ .

٢ـ أبو حيان الأندلسي، **تفسير البحر المحيط** ،دراسة و تحقيق وتعليق:عادل أحمد عبدالموجود،وعلي يوسف معوض،شارك في تحقيقه: زكريا عبدالمجيد النوتي،وأحمد النجولي الجمل ،قرظه:عبدالحي الفرماوي،ط١،ج٣،دار الكتب العلمية،بيروت،لبنان، ١٩٩٣م، ص ٤٣٠-٤٣١ .

٣ـ المصدر نفسه ،ج ٣،ص ٤٥٢ ، وانظر: المصدر نفسه ،ج ٣ ، ص ٤٨٠ .

٤ـ المصدر نفسه ،ج ٤،ص ٤٢، وانظر: المصدر نفسه ،ج٤ ،ص ٤٤ ، ص ٩٠

(و أرجلكم إلى الكعبين) وفيه الفصل بين المتعاطفين بجملة ليس باعتراض .... وهذا تخريج من يرى أنّ فرض الرجلين هو الغُسل ... " [٣].

وهذا لا يختلف عن مواطنَ أُخر أوردها في تفسيره فقال : " حكى الزمخشري عن نافع أنه قرأ *عليكم أنفسكم * بالرفع وهي قراءة شاذة تُخرّج على وجهين : أحدهما يرتفع على أنّه مبتدأ و(عليكم) في موضع الخبر ، والمعنى على الإغراء ، والوجه الثاني : أن يكون توكيداً للضمير المستكن في (عليكم) ولم يؤكد بمضمر منفصل ... " [٤] .

إنّ اللافت للنظر مما تقدَّم أنّ استعمال مصطلح (التخريج) بمعنى التوجيه يكاد ينحصر في الحديث عن القراءات القرآنية لبعض الآيات وتوجيهاتها بما يتفق والعربية بوجهٍ من الوجوه.

٤ـ الحُجّة بمعنى التوجيه:

علم القراءات علمٌ له أصوله ومبادئه طبقها القراء على اختلاف قراءاتهم ، وسعى النحاة في كثير من الأحيان إلى الكشف عن هذه الأصول من خلال توجيه هذه القراءات بما يتفق والعربية بوجه .

ودار استعمال مصطلح (الحُجّة) في كلامهم بكثرة لافتة للنظر، استعمالاً يوحي أنه بمعنى الدليل أو البرهان، ولكن الباحث الحصيف المدقق يجد أن هذا المعنى ليس مقصوداً من استعمالاتهم له؛ إذ إنّ جميع القراءات صحيحة عند كثر من النحاة على الرغم من اختلافها في درجة القوة أو الضعف .

فقد استعملوا مصطلح (الحُجَّة) بمعنى التوجيه، وأكد محقق كتاب (حُجّة القراءات) ذلك ، فقال: " وأكرر التنبيه هنا إلى أنّ كلمة (الحُجّة) في هذه المؤلفات ـ يقصد كتب القراءات ـ لا يراد بها الدليل؛ لأن دليل القراءة صحة إسنادها وتواترها ، وإنما يُراد بها وجه الاختيار ، لماذا اختار القارئ لنفسه قراءته من بين القراءات الصحيحة المتواترة التي أتقنها ؟ يكون هذا الوجه تعليلاً

نحوياً حيناً،ولغوياً حينا،ومعنوياً تارةً يُراعي أخباراً أو أحاديثَ أستأنس بها في اختياره،فهي تعليل الاختيار لا دليل صحة القراءة، إذ القراءة صحيحة في نفسها لتواترها لا لعلل اختيار قراء لها"[1].

ويزيد الأمر وضوحاً وتأكيداً ما أورده أصحابُ كتب القراءات في بطون مصنفاتهم،فهذا أبو محمد مكي بن أبي طالب المتوفى سنة (٤٣٧ هـ)[2] يوجه القراءات في قوله تعالى "..... سَنَكْتُبُ مَا قَالُواْ وَقَتْلَهُمُ ..... ﴿١٨١﴾ [آل عمران]، فقال: " قرأ حمزة (سيُكتب) بياء مضمومة،و(قتلُهم)بالرفع،و(يقول) بالياء، وقرأ الباقون (سنَكتبُ) بنون مفتوحة،و(قتلَهم) بالنصب، و(نقول) بالنون. وحُجَّة من قرأ بالياء أنه أجراه على لفظ الغيبة،وجعله فعلاً لم يُسم فاعله، فـ (ما) في موضع رفع؛ لأنه مفعول لم يُسم فاعله، فلذلك رفع (وقتلهم) على العطف على (ما)، وعطف (ويقول)على (سيكتب)، فأجري على الغيبة لتقدّم ذكر اسم الله جل ذكره، لكنه أجرى الفعل الثاني على ما سُمّي فاعله ،وخالف به الأول، ولو أجراه على الأول لقال: ويُقال ذوقوا . وعلته في إجرائه (سيُكتَب) على ما لم يُسم فاعله، ثم بـ (يقول) على ما سُمّي فاعله ،أنّ الأول وهو (سيكتب) فعل متعدٍ، فلمّا وجد سبيلاً إلى مفعول يقوم مقام الفاعل، وهو ما حمله على ما لم يُسمّ فاعله، ولمّا كان (يقول) لايتعدى إلى مفعول،وليس معه مفعول، يقوم مقام الفاعل، لم يردّه إلى ما لم يُسمّ فاعله؛ إذ لا مفعول في الكلام، يقوم مقام الفاعل، إلا أن يُضمر مصدراً يقوم مقام الفاعل، وذلك تكلفٌ، وفيه بُعدٌ وخروج عن الظاهر " [2].

وكذلك يوجه القراءات في قوله تعالى : "..... حَتَّىٰ تَفْجُرَ لَنَا مِنَ ٱلْأَرْضِ يَنۢبُوعًا ﴿٩٠﴾ [الإسراء] فقال: " قرأ الكوفيون بفتح التاء والتخفيف،مع ضم الجيم،وقرأ الباقون بضم التاء والتشديد، مع كسر الجيم. وحُجَّة من شدد أنه حمله على المعنى.... وحجة من خفف أنه حمله على اللفظ " [2].

١- أبو زرعة عبدالرحمن بن محمد بن زنجلة ،**حُجَّة القراءات**، تحقيق: سعيد الأفغاني ،ط ٢،مؤسسة الرسالة بيروت ، لبنان، ١٩٧٩م، تمهيد المحقق ، ص ٣٤- ٣٥ .
٢ - انظر: **معجم الأدباء**،ج٦ ، مصدر سابق ، ص ٢٧١٢ - ٢٧١٤ .

١- أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي،**الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**،تحقيق:محيي الدين رمضان،ط ٥، مؤسسةالرسالة ، بيروت ،لبنان ،١٩٩٧م ،ص ٣٦٩ - ٣٧٠ .
٢- المصدر نفسه،ج٢،ص ٥٠- ٥١، وانظر: المصدر نفسه،ج١، ص ٣٧١- ٣٧٣،ص٣٧٨،ص٤٠٦ - ٤١٤، ص٤٢٠ -٤٢٤، ج٢،ص٣-٧،ص٢٢-٢٣،ص٢٧-٣٠،ص٥٢، ص٥٥،ص٥٨ .
٣-**الحجة للقراء السبعة :أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد** ، ج١ ،ص ٥٤ .
٤ - المصدر نفسه ،ج ١ ص٤٥٠ -٤٥١ .

يجد الباحث الصورة نفسها،عند الفارسي إذ اختلف القرّاء في قراءة قوله تعالى " ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ [الفاتحة] بالسين والصاد ، فأوضح توجيه ذلك بقوله: " الحُجّة لمن قرأ بالصاد أنّ القراءة بالسين مضارعة لما أجمعوا على رفضه في كلامهم ... " [٣] . وقال في موضع آخر: " ومن حجتهم : أن الظرف إذا تأخر عن النكرة كان استعماله صفة أكثر، وإذا كان خبراً تقدم على المنكَّر إذا لم يكن في معنى المنصوب .... "[٤] . ووجه القراءات في قوله تعالى: " يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ ..... ۝٦ [المائدة] .

فقال: " وروى أبو بكر عن عاصم: (وأرجلِكم) خفضا ، وحفص عن عاصم (وأرجلكم) نصباً... الحُجّة لمن جرّ فقال: (وأرجلكم) أنه وجد في الكلام عاملين:أحدهما:الغسلُ والآخر: الباء الجارة،ووجه العاملين إذا اجتمعا في التنزيل أن تحمل على الأقرب منهما دون الأبعد..."[١].

واختلفوا في نصب الراء وجرها في قوله تعالى: ".... وَٱلۡكُفَّارَ أَوۡلِيَآءَۚ ...۝٥٧ [المائدة] . فقال الفارسي : " وحُجّة من قرأ بالجرِّ فقال : (الكفّارِ) أنّه حمل الكلام على أقرب العاملين ... وحُجّة من نصب فقال: (والكفارَ أولياء) أنه عطف على العامل الناصب ... " [٢].

---

١ ـ **الحجة للقراء السبعة :أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد** ،ج ٢ ص ١٢ .
٢ ـ المصدرنفسه ،ج٢، ص ١٢٣. وانظر: المصدر نفسه ، ج٢ ،ص ١١٧، ١١٩ ، ١٢١ .
٣ ـ **الأعلام** ،ج٣، مرجع سابق ،ص.٣٢٥
٤ ـ **حجة القراءات** ،مصدر سابق ،ص ١٣٦ .
٥ـ المصدر نفسه ،ص ٢٢١ .

واستعمل أبو زُرعة عبدالرحمن بن عمرو بن زنجلة المتوفى في حدود سنة (٤٠٣هـ) [٣] مصطلح الحجة بمعنى التوجيه في توجيه قراءة ابن كثير وأبي عمرو لقوله تعالى : " ﴿..... لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَا تُضَآرَّ وَالِدَةٌۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦ ۚ وَعَلَى ٱلْوَارِثِ مِثْلُ ذَٰلِكَ ۗ ..... ﴿٢٣٣﴾ [البقرة] . فقال : " قرأ ابن كثير وأبو عمرو: (لاتضارُّ والدةٌ) بالرفع على الخبر وحُجتهما قوله قبلها: *لاتكلّف نفسٌ إلاّ وسْعَها * فأتبعا الرفعَ الرفعَ نسقاً عليه وجعلاه خبراً بمعنى النهي" [٤] .

ووجّه قوله تعالى :"يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ۚ .... ﴿٦﴾ " [المائدة] في قراءة بعض القراء فقال:" قرأ نافع وابن عامر والكسائي وحفص (وأرجلكم) بالفتح، وحجتهم أنّها معطوفة على الوجوه والأيدي فأوجبوا الغسل عليهما " [٥] .

يكاد مصطلح الحُجّة بمعنى التوجيه يكون مقتصراً على بيئة القراء دون غيرهم من علماء العربية ، مما يعني أنّ لكل وَسَط علمي مصطلحاته وعباراته الخاصة التي قد يُستعمل معناها بعبارات أخَر في أوساط علمية مغايرة .

٥- الحمل بمعنى التوجيه :

قصد النحاة من استعمالهم لفظ الحمل ، أو يُحمل على كذا ، أو حُمل، أو محمول ، في مؤلفاتهم النحوية معنى التوجيه ؛ لأنهم يوجهون ما يبحثونه من مسائل نحوية آنذاك ، فقال ابن يعيش: " ... فحمله الخليل على تقدير فعل ... وحمله يونس على أنّ تنوينه ضرورة ، وهو مذهب ضعيف لأنه لا ضرورة هنا " [١].

١-**شرح المفصل** ،مج ١ ، ج ٢ ، ص ٤٥٩ ،وانظر: أبا البقاء عبدالله بن الحسين العُكبَري ،**شرح إيضاح أبي علي الفارسي** ،**دراسة وتحقيق: يحيى ميرعلم**،،مج٢،جامعة دمشق ،الجمهورية السورية،١٩٩٢م،ص .١٦٥

٢- **شرح المفصل**، مج ٣ ،ج ٧،مصدر سابق ،ص ٢٢٩ .

٣- المصدر نفسه ،مج ٣ ،ج ٧، ص ٣٤٨ ، وانظر: المصدر نفسه ، مج ٤ ، ج ٨ ، ص ٢٥ .

وقال في معرض حديثه عن حروف التثنية والجمع: " كان سيبويه يذهب إلى أن هذه الحروف لها حالتان ؛ حال تكون فيها أسماء وذلك إذا تقدمها ظاهر نحو قولك الزيدان قاما، والزيدون قاموا ، فالألف في قاما اسم وهو ضمير ، والواو في قاموا اسم وهو ضمير ، وإذا قلت: قاما الزيدان فالألف في قاما علامة مؤذنة بأنّ الفعل لاثنين، وكذلك الواو في الزيدون قاموا اسم لأنه ضمير الفاعل ، وإذا قلت : قاموا الزيدون ، فالواو حرف وعلامة مؤذنة بأن الفعل لجماعة ، وعلى ذلك يُحمل قولهم : أكلوني البراغيث، ومنه قوله :

يلومونني في اشتراء النخيل قومي فكلّهم يعذلُ " [٢].

وقال في توجيه آية :" فإن الخليل كان يحمل ذلك على الحكاية وإضمار قول تقديره... " [٣]، وأيضاً في توجيه بيت شعرٍ قال " فإنه شاذ، وإن صحت الرواية فهو محمول على أن يكون الخبر محذوفاً " [٤] .

٤- المصدر نفسه ،مج ٣ ،ج ٧ ، ص ٢٤٤ ،وانظر: **توجيه اللمع شرح كتاب اللمع لأبي الفتح ابن جنّي**،مصدر سابق ، ص ١٣٢

٦ـ القياس بمعنى التوجيه:

عرّف النحاة القياس بأنّه: " حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه " [١] .فبواسطة القياس يتم ضبط اللغة العربية ونحوها لأن النحوي يستطيع تعميم نتائجه التي توصل إليها، وهذا ما أكّده تمّام حسّان ، فقال : " إن القياس هو الجانب التطبيقي لمبدأ الحتمية الذي يجبر النقص في الاستقراء الناقص " [٢]. مما يؤكد علمية النحو وضبطه .

فإذا كان هذا هو الأصل في معنى القياس عند النحاة فإنّ الباحث يجد أنّ لفظة القياس استُعملت وأريد بها غير هذا المعنى؛ إذ استعملت وكان المقصود بها معنى التوجيه في مواضع كثيرة عند النحاة.

فقال ابن يعيش: " ومنهم من يقول (هأ) بهمزة ساكنة، وهاءا، وهاءوا، كما تقول: طأ وطاءا، وطاءوا، وهائي يا امرأة ، كما تقول طائي، وهأن كما تقول: طأن، وقياس هذه اللغة أن تجعلها من باب وهب يهب مما فاؤه واو وسقطت الواو على حدّ سقوطها في وهب يهب " [٣].

وقال أثناء حديثه عن النسب إلى كلمة (اسم) : "... وأمّا قياس قول الأخفش فأن يُقال سَمْوي بسكون الميم ؛ لأنه الأصل " [٤] فهو يعتمد ضابط الأصل في توجيهه .

وقال في موضع آخر : " وقياس مذهب يونس أن يقول : كلتوي ؛ لأن التاء بدل من اللام فهي كتاء بنت وأخت " [٥] .

٧ـ الوجه بمعنى التوجيه:

تعدد استعمال النحاة لكلمة (الوجه) في مؤلفاتهم ، وفي مناقشاتهم للمسائل النحوية ، فالباحث في المؤلفات النحوية يجدها تأتي بمعنى العلة . [٦] وخير مثال على هذا الاستعمال ما حشد به أبو البقاء

١ـ أبوالبركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري،**الإغراب في جَدَل الإعراب**، تحقيق:سعيد الأفغاني،ط٢،دار الفكر،بيروت،١٩٧١م،ص ٤٥ .

٢ـ **الأصول:دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب (النحو ،فقه اللغة ،البلاغة)**،مرجع سابق،ص١٥٥ .

٣ـ **شرح المفصل**،مج٢،ج٤،مصدر سابق، ص١٩٨،وانظر:المصدر نفسه،مج ٢،ج٤،ص ١٥٣ .

٤ـ المصدر نفسه،مج٣،ج ٦،ص .٦

٥ـ المصدر نفسه،مج٣،ج٦،ص٨ .

٦ـ انظر مثلاً:**اللباب في علل البناء والإعراب**،ج١،مصدر سابق،ص٤٦٤،١٧٥،٥٨،٥٤،٥٠،ج٢،ص٤٧،٢٤،وانظر:**نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين**،مرجع سابق ،ص ٣٠ .

عبد الله بن الحسين العُكْبَري المتوفى سنة(٦١٦ هـ)[١] كتابه (اللباب في علل البناء والإعراب)، فغالباً استعملها بهذا المعنى .

واستعملت كلمة (الوجه) أيضاً عند النحاة بمعنى :الحالة أو الصورة التي تأتي عليها الكلمة[٢].

و يجد الباحث إلى جانب ما تقدّم أن كلمة (الوجه) استعملت بمعنى التوجيه ؛ فقال ابن يعيش: " وحكى الكسائي عن بعض العرب الكسر في حيث ، فيقول من حيثِ لا يعلمون ، فكسرها مع إضافتها إلى الجملة ، ووجه هذه اللغة أنّهم أجروا حيث وإن كانت مكاناً مجرى ظروف الزمان... "[٣] .

وعند كلامه عن قوله تعالى : " وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُواْ يَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴿٢٧﴾ [الأنعام]. قال: " فقد قرئت على وجهين برفع الفعلين الآخرين وهما:(لانكذّب ونكون)،وبنصبهما،وأمّا الرفع فكان عيسى بن عمر يجعلهما متمنيين معطوفين على (نُردّ) ويقول: إنّ الله تعالى أكذبهم في تمنيهم على قول من يرى التمني خبراً،وكان أبوعمرو بن العلاء يرفعهما لا على هذا الوجه بل على سبيل الاستئناف وتأويل ونحن لانكذّب..." [٤]. وغيرها من المواضع التي قد ترد فيها كلمة الوجه بمعنى التوجيه .

فبعد هذا العرض لمعنى التوجيه في النحو العربي يخلص الباحث إلى بعض الأمور منها:

أولاً: إنّ تعدد الألفاظ المستعملة للدلالة على معنى التوجيه يشير إلى عدم استقرار مصطلح التوجيه في الاستعمال النحوي،حيث يظهر بأشكال وتعبيرات مختلفة في الظاهر،متوحدة المضمون في الباطن.

ثانياً: إن تعدد الألفاظ الدالة على معنى التوجيه في الدرس النحوي يشير إلى أصالة هذا المنهج في الدرس النحوي، فكان النحاة يُعبّرون عنه أو يمارسونه بطرائقهم الخاصة ، كلٌّ حسب اتساع مداركه، وعمق تفكيره في نظرية النحو العربي ، وتنوع مشاربه العلمية والفكرية .

١- انظر: **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة** ،ج ٢ ،مصدر سابق ، ص ٣٨- ٤٠ .
٢- انظر: **مُغني اللبيب عن كتب الأعاريب** ،ج١ ،مصدر سابق ، ص ١٣، ٤١ ، ٤٩ ، ٦٨ ، ٧٠ ، ٧٦ .
٣ - **شرح المفصل** ، مج ٢،ج٤ ،ص٢٦٠ .
٤- المصدر نفسه،مج ٣،ج ٧،مصدر سابق،ص٢٥٣،وانظر: **المقتصد في شرح الإيضاح** ،مج ١،مصدرسابق،ص٤٩٨، وانظر: **شرح إيضاح أبي علي الفارسي** ،مج ٢،مصدر سابق ص١٨،ص ٤٤٥،;وانظر:**اللباب في علل البناء والإعراب،ج١،مصدر** سابق ،ص ٢٣٥- ٢٣٨ .

الفرق بين القواعد والضوابط :

جرت العادة عند العلماء أن يفرقوا بين المصطلحات التي تبدو متشابهة في المعنى أو متقاربة في الظاهر؛ إذ لابُدّ من وجود فروق دقيقة بين كل مصطلحين متشابهين أو متقاربين ، ومن هنا فرّق النحاة بين مصطلحي القاعدة والضابط في استعمالاتهم .

فالضابط في اللغة مأخوذ من (ضَبَطَ) والضبط هو الحفظ للشيء مع الحزم ، والضابط الحافظ لغيره بحزم وشدة [١] .

أمّا في الاصطلاح فعرّفة أصحاب المعجمات بأنه: " إسماع الكلام كما يحق سماعه، ثم فهم معناه الذي أريد به ، ثم حفظه ببذل مجهود، والثبات عليه بمذاكرته إلى حين أدائه إلى غيره " [٢] غير أن منهم من خصّ هذا التعريف بأصول الحديث [٣] وهو كذلك .

عند محاولة كشف الغطاء المحيط بالقاعدة والضابط يجد الباحث أنّ ما اختصّ منها بباب يُسمى ضابطاً، وما اختص بأبواب عدة يُسمى قاعدةً . وحول هذا قال عبدالوهاب بن علي المعروف بتاج الدين السبكي المتوفى سنة (٧٧١هـ) [٤] : " والغالب فيما اختصّ بباب وقُصد به نظم صور متشابهة أن يُسمى ضابطاً، ... فإن كان القصد ضبط تلك الصورة بنوع من أنواع الضبط من غير نظر في مآخذها فهو الضابط، وإلاّ فهو القاعدة " [٥] .أي أنّ القاعدة تهتمّ بالفلسفة التي تُوضع عليها تلك الصورة وتُضبط في ضوئها .

وقال السيوطي: إنّ الفن الثاني من كتابه (الأشباه والنظائر في النحو) هو فنّ الضوابط والاستثناءات والتقسيمات وقد جاء، مرتباً حسب الأبواب ؛ " لاختصاص كل ضابط ببابه ، وهذا أحد الفروق بين الضابط والقاعدة ؛ لأن القاعدة تجمع فروعاً من أبواب شتّى والضابط يجمع فروع

١ـ انظر:**التعريفات**،مصدر سابق، ص١٧٩، وانظر: **لسان العرب** ،ج٧، مصدر سابق،مادة (ضَبَط)،وانظر:محمد عبدالرؤوف المناوي **التوقيف على مهمات التعاريف** تحقيق:محمد رضوان الدّاية، ط١،دار الفكر،دمشق،سورية، ١٩٩٠م، ص٤٦٩، وانظر: **كشاف اصطلاحات الفنون**،ج٣،وانظر:**تاج العروس**،مج٥،مصدر سابق،مادة (ضبط)مصدر سابق ،ص ١١٣،وانظر:**دستور العلماء** ،ج٢، مصدر سابق،ص٢٦١، وانظر:**متن اللغة**،**مج٣**،مرجع سابق،مادة(ضبط).

٢ـ التعريفات،مصدر سابق،ص ١٧٩،وانظر:**التوقيف على مهمات التعاريف**،مصدر سابق،ص٤٦٩،وانظر:**كشاف اصطلاحات الفنون** ،مج ٣ ،مصدر سابق، ص ١١٣ .

٣ ـ انظر:**دستور العلماء** ،مج ٢،مصدر سابق ،ص ٢٦١ .

٤ـ انظر: **الأعلام** ، ج٤،مرجع سابق ،ص .١٨٤

٥ـ عبدالوهاب بن علي تاج الدين السبكي ،**الأشباه والنظائر**،تحقيق:عادل أحمد عبدالموجود،وعلي محمد عوض،ط١،ج١،دار الكتب العلمية،بيروت ،لبنان ،١٩٩١م، ص ١١.

ضابط واحد ،وقد تختص القاعدة بالباب ، وذلك إذا كانت أمراً كلياً منطبقاً على جزئياته ، وهو الذي يُعبرون عنه بقولهم : قاعدة الباب كذا " [١] .

والمعنى نفسه يجده الباحث عند زين العابدين بن نُجَيم المتوفى سنة (٩٧٠هـ) [٢] ، إذ قال : " والفرق بين الضابط والقاعدة: أن القاعدة تجمع فروعاً من أبواب شتى، والضابط يجمعها من باب واحد ، هذا هو الأصل" [٣] .

ولكنّ بعض الدارسين جعل الضوابط أكثر اتساعاً من القواعد، إذ "هي أعمّ من القاعدة "[٤] . وهذا فيه نظر،لأن القاعدة تسعى إلى أن تنسج لنا خيطاً متيناً بين الأبواب النحوية ؛ ليأتي بناؤها بناءً معللاً يُعبِّر عن تصور النحاة لها ، وعن المنهج الذي ارتضوه لأنفسهم في تصانيفهم، كما يُعبِّر عن فلسفتهم في تفسير أبواب النحو ومسائله وأحكامه وردّ فروعه إلى أصوله .

فيرى الباحث من خلال ما تقدّم أن الضابط أضيق مجالاً في الاستعمال، في حين يرى أنّ القاعدة ذات مجالٍ رحبٍ في الاستعمال؛ فهي تتخطى حدود الباب النحوي الواحد؛ لتكون أكثر جمعاً للفروع وشمولاً للمعاني، ثمّ إنّها تتصف بالكلية لا بالأكثرية، فتنطبق على جميع جزئياتها[٥] .

أنواع التوجيه :

سارت توجيهات النحاة في تيارات مختلفة، منها ما كان يقف عند الشكل الخارجي للكلمة أو العبارة ومنها ما كان يحاول ربط هذا الشكل بالمعنى الناتج عن السياق، ومنها ماكان يتوقف عند تفسيرالظاهر وتوجيهه، وآخر كان يسعى إلى استجلاء حقيقة الباطن وبيان علة وضع الظاهر على هذه الصورة ومحاولة تفسيره. هذا الأمر دفع إلى جعل التوجيه من وجهة نظر الباحث نوعين: التوجيه الإعرابي التحليلي، والتوجيه التعليلي التفسيري، وكلاهما مُكمِّل للآخر .

١–**الأشباه والنظائر في النحو** ، ج١،ص ١٠ ـ١١ .
٢ـ انظر: **شذرات الذهب في أخبار من ذهب** ،مج ١٠، مصدر سابق،ص ٥٢٣ .
٣ـ **الأشباه والنظائر**،مصدرسابق ،ص١٩٢،وانظر:أحمد بن محمد الحنفي الحموي **غمز البصائر:شرح كتاب الأشباه والنظائر لزين العابدين بن إبراهيم بن نجيم المصري**،ط١،ج٢،دار الكتب العلمية،بيروت ،لبنان، ١٩٨٥م، ص٥،وانظر:أبا عبدالله محمد بن عمر عمر بن مكي بن الوكيل ،**الأشباه والنظائر**،تحقيق:أحمد بن محمد العنقري،ط ١،ج١،مكتبةالرشد،الرياض ،(قسم الدراسة)،١٩٩٣م، ص ١٩ .
٤ ـ **غمز البصائر شرح: كتاب الأشباه والنظائر لزين العابدين إبراهيم بن نجيم المصري** ،ج ٢،مصدر سابق ، ص ٥ .
٥ ـ المصدر نفسه ،ج١ ،ص ٥١ .

أولاً ـ التوجيه الإعرابي التحليلي:

كثر التوجيه الإعرابي بشكل لافت للنظر في كتب تفسير القرآن الكريم وإعرابه ، و كتب القراءات ، وشروح القصائد الشعرية ، غير أنّ هذا لا يعني أنّ كتب النحو كانت خلواً منه، وقد اعتمد النحاة في توجيهاتهم ضوابط معينة ؛ منها الشكل الخارجي للكلمة ، ومنها المعنى الناتج عن السياق؛ لأن " الإعراب فرع المعنى من غير خرم القاعدة النحوية " [١] ، ولأنّ " علاقة الصورة النحوية للكلمة بما حولها من عناصر الجملة تؤدي إلى تعدد احتمالاتها الإعرابية، ولكل إعراب متكأ في المعنى و النحو " [٢]، ولأنه " في هدي المعاني المتعددة يحتمل الأسلوب أكثر من وجه من وجوه الإعراب المحتملة " [٣] .

وقد وصف كاظم البكاء هذا النوع من التوجيه بأنّه " ميدان يتبارى فيه النحاة " [٤]،أي أنّ من يدخل غماره يجب أن يتصف بعقلية رياضية لمّاحة تمكنه من تقليب المسألة على وجوهها الإعرابية المحتملة ،وتسويغ كل وجه منها ليكون أكثر إقناعاً ودقة .

وقد أدّى هذا إلى وجود نوعين من الإعراب؛ إعرابٌ حرّ مبني على أساس الشكل الخارجي ، وإعرابٌ مُقيد بضابط [٥] . وذلك كأن يكون لدينا كلمة منصوبة ، وبناء على هذا الشكل يمكن القول: إنّها مفعول به، مصدر،حال، تمييز ... إلخ .

أمّا إذا اقترن هذا الشكل بالسياق العام للكلمة فإنّا نقول : إنها (حال) فقط ؛ لأنها بمعنى كذا . ففي قوله تعالى" ... صَعِيدًا طَيِّبًا ..... ﴿٤٣﴾ [النساء] جاءت كلمة " الصعيد اسم لوجه الأرض"[٦]

فإعرابها " على هذا ظرف مكان،ومن جعله للتراب فهو مفعول به بتقدير حذف الباء،أي بصعيد،و(طيباً) نعت له.ومن جعل (طيباً) بمعنى حلالاً نصبه على الحال أو المصدر"[٧] فالمعنى هو الضابط في كل إعراب منها .

١- حسن خميس الملخ، **نظرية الاحتمالات الإعرابية في النحو العربي: إعراب القرآن الكريم أنموذجاً ، تفسير البحر المحيط منطلقاً** ، المنارة (العلوم الإنسانية)،مج٨ ،ع٢،حزيران،٢٠٠٢م،ص ٢١٩،وانظر:**منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي**، مرجع سابق ، ص٢٢٣ .

٢- **نظرية الاحتمالات الإعرابية في النحو العربي:إعراب القرآن الكريم أنموذجاً ،تفسير البحر المحيط منطلقاً**،مرجع سابق،ص ٢٢١

٣- **منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي** ،مرجع سابق ، ص ٢٢٤ .

٤- المرجع نفسه ، ص ٢٢٧ .

٥- انظر:**نظرية الاحتمالات الإعرابية في النحو العربي :إعراب القرآن الكريم أنموذجاً ،تفسير البحر المحيط منطلقاً** ، مرجع سابق ، ص ٢١٨ .

٦- أبو عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ،**الجامع لأحكام القرآن**،تحقيق :هشام سمير البخاري ،د.ط ،ج ٥ ،دارعالم الكتب ، الرياض ،السعودية ،٢٠٠٣م ، ص ٢٣٧ .

٧- المصدر نفسه،ج ٥، ص ٢٣٧ .

وفي قوله تعالى : " يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسۡبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴿٦٤﴾ [الأنفال]

يجد الباحث الأمر نفسه ، حيث تمتعت (مَنْ) بصورة ثابتة ؛ ولهذا " قِيل : المعنى حسبك الله ، وحسبك المهاجرون والأنصار، وقيل: المعنى كافيك الله ، وكافي من تّبعك ؛ ... فـ (مَنْ) على القول الأول في موضع رفع، عطفاً على اسم الله تعالى، على معنى: فإن حسبك الله و أتباعك من المؤمنين . وعلى الثاني على إضمار ... وقيل يجوز أن يكون المعنى (ومَنْ اتَّبعَك مِن المؤمنين) حسبهم الله ؛ فيضمر الخبر ، ويجوز أن يكون المعنى (مَنْ) في موضع نصب، على معنى : يكفيك الله ويكفي من اتّبعك " [1].

فكان المعنى في كل توجيه إعرابي مما سبق هو المُقيِّد له دون غيره ، إذ لو احتُكِم إلى الشكل الخارجي فقط لتعددت الوجوه الإعرابية في هذه الكلمات ، ولأمكن أن يكون بعضها صحيحاً وبعضها متناقضاً .

وقد تنتقل الكلمة من وجه إعرابي إلى آخر، كأن تنتقل من نصب إلى رفع أو العكس ، وعلة ذلك اختلاف التفسير النحوي لها غالباً ، فقال العُكْبَري: " إذا وصفت اسم (لا) قبل الخبر ففيه ثلاثة أوجه:أحدها : النصب بالتنوين حملاً على موضع اسم (لا) كما حملت صفة المنادى المبني على موضعه، فنصبت ولم تبن الصفة كما لم تبن صفة المنادى .
والثاني: الرفع والتنوين حملاً على موضع (لا) واسمها، إذ موضعها رفع على ما تقدّم ، والثالث: الفتح بغير تنوين... " [2] فاختلف التوجيه الإعرابي باختلاف القياس في كل حالة ، الناتج عن الاختلاف في التفسير النحوي لكل منها.

وقد يجعل النحاة من القاعدة النحوية محدداً للتوجيه الإعرابي، ومدى انطباقها على المسألة التي يبحثونها ،ومدى توفر شرائطها،فمن ذلك أنّه جاء في توجيه كلمة (الذين) في قوله تعالى: " أُوْلَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَـٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَـٰرَتُهُمۡ وَمَا كَانُواْ مُهۡتَدِينَ ﴿١٦﴾

[البقرة] أنها في محل رفع مبتدأ وخبره (ما ربحت تجارتهم) غير أنّ الخبر اقترن بالفاء؛ لأن المبتدأ فيه معنى الجزاء لوجود فعل في صلته.

١ـ **الجامع لأحكام القرآن** ،ج٨ ، مصدر سابق ، ص٤٣ .
٢ـ **اللباب في علل البناء والإعراب** ،ج١ ،مصدر سابق ،ص ٢٣٤ـ ٢٣٥ .

ولكنّ هذا التوجيه عندما أخضعه النحاة للقاعدة النحوية لم يُقبل ؛ لأن " (الذين) ليس مبتدأ فيشبّه بالشرط الذي يكون مبتدأ، فتدخل الفاء في خبره كما تدخل في جواب الشرط، وأمّا (الذين) فهي خبر عن (أولئك)، وقوله (فما ربحت) ليس بخبر فتدخله الفاء وإنما هي جملة فعلية معطوفة على صلة الذين، فهي صلة؛ لأن المعطوف على الصلة صلة ..." [1].

فردُّ التوجيه جاء بعد تحليل القاعدة النحوية ، وبيان عناصرها ، ومدى انطباقها على الآية ؛ لأن إصدار الحكم دون تحليل عميق لبنيتي التركيب :السطحية والعميقة ، وإثبات دقيق مبني على علاقة المفردات ببعضها ،يكون فيه ما يكون من التعسف ومجانبة الصواب غالباً .

ثانياً ـ التوجيه التعليلي التفسيري:

النحو العربي علمٌ معلل؛ لهذا لجأ النحاة إلى توجيه أبوابه ومسائله وأحكامه توجيهاً تعليلياً تفسيرياً، معتمدين على توجيهات من ظاهر الاستعمال النحوي، أو على توجيهات تمثل الشق الآخر لعلم النحو وأصوله، إذ هي أصول نظرية مجردة ، جردها النحاة بعد استقرائهم كلام العرب.

ولا غرابة في اعتماد هذا النوع من التوجيه (التعليلي التفسيري) لأن التعليل النحوي هو : " تفسير اقتراني يبين علة الإعراب أو البناء على الإطلاق وعلى الخصوص وفق أصوله العامة"[2] . والكلام كله قائم على الإعراب والبناء، فلا يخلو باب نحوي منهما، مما يجعل التوجيه التعليلي التفسيري توجيهاً للإعراب والبناء، وإذا كان ذلك كذلك فإنّ التوجيه التعليلي التفسيري توجيه للنحو العربي كله بأصوله وفروعه وأبوابه ومسائله وأحكامه .

وقد تنوعت توجيهات النحاة التعليلية ؛ فمنها ما كان يعتمد ظاهر الكلام واستعماله ، فقال العُكْبَري: " وحروف العطف غير عاملة؛ لأنها لو عملت لعملت عملاً واحداً والواقع بعدها أعمال

١ـ**تفسير البحر المحيط** ،ج ١،مصدر سابق:ص ٢٠٥،وانظر: **نظرية الاحتمالات الإعرابية في النحو العربي :إعراب القرآن الكريم أنموذجاً ، تفسير البحر المحيط منطلقاً** ،ص٢٣٧ـ ٢٣٨ .

٢ـ **نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين**، ص ٢٩ .

مختلفة؛ ولأنّها غير مختصة بالأسماء ولا بالأفعال ، فَعُلِمَ أنّها نائبة عن ذكر العامل ، لا نائبة عنه في العمل " [1] .

كما وجّه أبو البركات الشريف الكوفي استعمال (ذو) مضافاً إلى الاسم الظاهر نحو قولنا:(زيدٌ ذو مال)، وعدم استعماله مفرداً؛أي غير مضاف، بأنّه لو استُعْمِل مفرداً لدخله التنوين، وعندها يلتقي ساكنان هما الذال والواو ، والساكنان لا يجتمعان في العربية ، فيُحذف الحرف الثاني، فيغدو الاسم على حرف واحد ، وهذا مالا نظير له في الأسماء الظاهرة [2] . فيعتمد في توجيهه ههنا على ظاهر الاستعمال، وعلة النظير .

وكذلك وجّه مجيء حركة الإعراب آخراً فقال: " إنّ حركة الأول حركة بناء فلو غُيِّرت لصارت حركته حركة إعراب فيتغيّر البناء إلى غيره، وأمّا الأوسط فإنّ حركة العين بالفتح والضم والكسر فارقة بين الأوزان من (فَعَلَ) و(فَعُل) و (فَعِلَ) فلو جعلوا العين حرف الإعراب لالتبست الأوزان فلم يبق إلا الحرف الأخير فجعلوه حرف الإعراب" [3] .

وقد يعتمد النحاة بعض العلل إلى جانب اعتمادهم على ظاهر استعمال الكلام ، حيث اعتمدوا علة الشبه لتوجيه عمل (إنّ وأخواتها) وفي قولهم : " إنّما أعمِلت إنّ وأخواتها ؛ لأنها أشبهت الأفعال من أربعة أوجه ... وإنما عملت في المبتدأ والخبر ؛ لأنها لا تدخل إلا عليهما فلا تعمل إلا فيهما ، وإنما عملت الرفع والنصب ؛ لأنها أشبهت الفعل وهو يعمل الرفع والنصب ، وإذا ثبت أنها مشبّهة بالفعل فاسمها مشبّه بالمفعول ؛ لأنه نصبه عاملٌ مشبّه بالفعل وخبرها مشبَّه بالفاعل؛ لأنه رفعه عاملٌ مُشبَّه بالفعل" [4] فكل ما تقدّم من توجيهات منطلقها ظاهر الاستعمال، وعلة الشبه .

وإنّنا نجد مقابل هذا التوجيه أنّ النحاة يلجأون إلى التوجيه بالأصول النحوية المجردة للنحو العربي، كما في توجيه البناء على السكون، إذ إنّ " أصل البناء السكون؛ لأنه إذا كان نقيض الإعراب وجب أن يكون بنقيض الحركة التي باختلافها يحصل الإعراب... " [2] .

١ـ **اللباب في علل البناء والإعراب**، مصدر سابق ، ج ١ ، ص ٤٣١ .
٢ـ انظر:أبا البركات عمر بن إبراهيم الشريف الكوفي ،**البيان في شرح اللمع لابن جنّي**،دارسة وتحقيق:علاء الدين حمويّة،ط١، دارعمار،عمان،الأردن ،٢٠٠٢م ، ص ٦٧-٦٨ .
٣ـ المصدر نفسه،ص ٢٦، وانظر: **توجيه اللمع شرح كتاب اللمع لأبي الفتح ابن جنّي**، مصدر سابق ، ص ٦٧ .
٤ـ **توجيه اللمع شرح كتاب اللمع لأبي الفتح ابن جنّي**، مصدر سابق، ص ١٤٧- ١٤٨ .

١ـ **المقتصد في شرح الإيضاح**، مج ١، مصدر سابق، ص ١٢٥- ١٢٦ .
٢ـ **توجيه اللمع شرح كتاب اللمع لأبي الفتح بن جنّي**، مصدر سابق، ص ٦٩ ، وانظر : المصدر نفسه ، ص ٣٤٩ .
٣ـ المصدر نفسه ، ص ٤٠٦- ٤٠٧ .

وكما في توجيههم اشتراك كلٍّ من الاسم والفعل في الرفع والنصب بأحد هذه الأصول المجرّدة ، فقالوا : " واشترك الاسم والفعل في الرفع والنصب ؛ لأنّ الأصل في الأسماء أن تكون معربةً ، وإعراب الأفعال لمشابهتها " [٢] .

وقد يلجأون إلى توجيه بعض المسائل توجيهاً تعليلياً تفسيرياً بأمور لا علاقة لها بعلم النحو وأصوله، حيث ورد ذلك في توجيه فرعية العجمة المانعة من الصرف، فقال ابن الخبّاز: " قال شيخنا ـ رحمه الله ـ في تعليل فرعية العجمة : إنما كانت فرعاً ؛ لأنه ليس الدعي في القوم كالنسيب فيهم ، وتحقيق هذا الكلام أنّ مَنْ رُبِّي في قوم ينبغي أن يتكلم بلغتهم ، فلغتهم بالنسبة إليه أصلية ولغة غيرهم بالنسبة إليه دخيلة " [٣] . فإنّ مثل هذا التوجيه لا يفيد النحو العربي إلا إطالة ؛ إذ لا فائدة مرجوّة منه، فهو لا يتعلق بطبيعة اللغة أو واقع استعمالها، ولا يعكس تصور النحاة للمسألة، فهو بعيد كل البعد عن روح اللغة .

ولعل توجيه الأحكام النحوية من ملامح التوجيه التعليلي التفسيري البارزة في الدرس النحوي، فقال ابن جنّي: " اعلم أنّ حكم جميع الأسماء في الأصل أن تكون منصرفة " [٤] . فوجّه ابن الخبّاز هذا الحكم معللاً مفسراً له فقال : " وذلك لعلتين إحداهما: أن الأصل فيها أن تكون معربة ، فينبغي أن تستوفي أنواع الإعراب ،والثانية :أن امتناع الصرف لا يحصل إلا بسبب زائد،والصرف يحصل بغير سبب زائد،وما حصل بغير زائد أصل لما حصل بزائد"[٥] . فهو يوجه هذا الحكم بواسطة بعض الأصول النظرية المجردة .

٤ـ أبو الفتح عثمان بن جنّي ،**اللمع في العربية**_تحقيق :سميح أبو مُغْلي،د. ط ، دار مجدلاوي،عمان ،الأردن،١٩٨٨م، ص ١٠٤ .

٥ـ **توجيه اللمع شرح كتاب اللمع لأبي الفتح ابن جنّي** ،مصدر سابق ،ص ٤٠٣ ، وانظر: **البيان في شرح اللمع لابن جنّي**، مصدر سابق،ص ٣٢٢ـ ٤٦٩ .

المبحث الثاني :

الأقسام العامة لقواعد التوجيه :

بعد استقراء كلام العرب الفصيح قام النحاة ببناء هيكل لنظرية النحو العربي، جذوره مستمدة من أوساط البادية، إذ قاموا بتأصيل الأصول وتفريع الفروع، ولعل من أهم هذه الأصول ما عُرف في تراثنا النحوي بالقواعد الكلية، والباحث يُؤثر تسميتها بقواعد التوجيه [١] .

هذه القواعد التي تنظم عمل النحاة وأفكارهم وتوجيهاتهم النحوية ؛ ذلك لأن النحاة " حيث كانوا يبدون آراءهم في المسائل لم يكونوا يصدرون عن موقف شخصي أو ميل فردي أو ذكاء حر ، وإنما يقيدون أنفسهم بهذه القواعد العامة ـ قواعد التوجيه ـ ويجتهد كلٌّ منهم في العثور على القاعدة التي تنطبق على المسألة التي يتصدى لها ، فيصدر رأيه مطابقاً لهذه القاعدة " [٢] . وهذا يعني أن قواعد التوجيه بُنيت على الكلام الفصيح المسموع عن العرب الفصحاء كأصل لها، وأنها موضع اجتهاد بين النحاة، وأن الاختلاف بينهم يكون في اختيار القاعدة لا في بنائها.

ولعل كلَّ نشاط قام به النحاة يحكمه مبدأ عام هو " الفائدة ، والصواب ، وأمن اللبس " ، [٣] وإذا كان ذلك كذلك فيجب " أن تدور كل قواعد التوجيه في فلك هذا المبدأ ، بحيث يكون الغرض منها جميعاً أن تكون تفصيلاً للطرق الموصلة إلى هذه الغايات الثلاث ـ الفائدة ، والصواب، وأمن اللبس ـ أيّاً كان العنوان الخاص الذي توضع تحته أيٌّ طائفة من هذه القواعد"[٤] .

وعند تدقيق النظر في قواعد التوجيه من حيث موضعها في هيكل النحو العربي ، وفي ميادين استعمال النحاة لها ، يجد الباحث أن أقسامها متنوعة متشعبة ، ولعل من أهمها ما كان في إطار الاستدلال ، وفي إطار الأصول النظرية ، وفي إطار المعنى ، وفي إطار المبنى.

١ـ أخذت هذا المصطلح عن تمّام حسّان، من كتابه:**الأصول دراسةإبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب (النحو،فقه اللغة،البلاغة)**، مرجع سابق ،انظر:ص ٦٣ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ .

٢ـ المرجع نفسه،ص ١٩٠ .

٣ـ المرجع نفسه،ص ١٨٩ .

٤ـ المرجع نفسه،ص ١٨٩ .

أولاً ـ قواعد التوجيه الاستدلالية :

تنوعت قواعد التوجيه الاستدلالية، إذ كان النحاة يقدمون الدليل لما يريدونه من توجيه لمسألة أو حكم، ويأتي هذا التوجيه مبنياً على السماع أحياناً أو على القياس حيناً آخر، مما أدّى إلى جعل قواعد التوجيه الاستدلالية ذات مُتكأين، الأول: السماع، و الثاني: القياس .

١ـ قواعد التوجيه الاستدلالية في إطار السماع :

شكّل السماع الأصل الأول الذي بنى عليه النحاة صناعتهم، كما شكّل أصلاً مهماً من أصول قواعد التوجيه ـ إن لم يكن الأصل الأول ـ فهذا الفارسي يورد لنا استدلال بعض النحاة على جواز تقديم التمييز على الفعل [١] ، بقول المُخبَّل السعدي [٢] :ـ

أتَهْجُرُ ليلى للفِراق حبِيبَها وما كان نفساً بالفِراق تَطيبُ

غير أن هذا التقديم لا يجوز ؛ " ذلك لأجل أنّ المنصوب في هذا الباب هو الفاعل على الحقيقية، ألا ترى أنّك إذا قلت: (تفقأ زيدٌ شحماً)، كان الفعل للشحم البتة، وتقول: (حَسُنَ زيدٌ غلاماً، ودابةً، وثوباً)، فلا يكون له حظ في الفعل من جهة المعنى . وليس كذلك قولك : (جاءني زيدٌ راكباً) لأن الفعل (لزيد) على الحقيقة ، و(راكباً) تابعٌ له ، فلما كان المنصوب في قولك : (تفقأ زيدٌ شحماً) فاعلاً محضاً له الفعل في الحقيقة، وكان الذي أسند إليه الفعل فعلاً لفظاً لا معنى ، لم يُقدَّم على الفعل كما لا يُقدَّم إذا جُعل فاعلاً لفظاً . فقيل : (تفقأ شحم زيدٍ) . ولما لم يكن (راكبٌ) الفاعل على الحقيقة في قولك : (جاءني زيدٌ راكباً) ، وكان الفعل (لزيد)، كان الفعل قد استوفى فاعله لفظاً ومعنى ، فكان ما بعده من المنصوب في حكم المفعول المحض .... والمنصوب في قولك : (تفقأ زيدٌ شحماً وحَسُنَ وجهاً)، بمنزلة الفاعل، إذ الفعل قد أخذ فاعله لفظاً لا معنى، فلم يجز تقديمه كما لا يجوز تقديم الفاعل " [٣] .

كما وجّه عبد القاهر الجرجاني كلمة (عرفات) المسموعة عن العرب في قولهم : " هذه عرفات مباركاً فيها " [٤] على أنها معرفة، مازجاً استدلاله بالأصول النظرية ، إذ قال : " إنّ (مباركاً فيها)

١ـ انظر :أبا علي الحسن بن أحمد الفارسي، **الإيضاح العَضُدي** ،حققه وقدّم له: حسن شاذلي فرهود ،ط١،ج،دار التأليف، مصر،١٩٦٩م ،ص ٢٠٣ .

٢ ـ سبق تخريجه . و رواية الفارسي :(سلمى) .

٣ـ **المقتصد في شرح الإيضاح** ،مج ٢ ،مصدر سابق ،ص ٦٩٥

٤ـ **المقتصَد في شرح الإيضاح** ،مج ١ ،ص ٢٠٥ .

منصوب على الحال ، ولو كانت (عرفات) نكرة لما انتصب على الحال؛ لأن النكرة لا يكون لها حالٌ إلاّ في لغة قليلة ، وهذا كلام جميع العرب ، واستُدِلَّ على كونها معرفة بشيء آخر، وهو امتناعها من الألف واللام وهي كذلك في التنزيل" [1] . نحو قوله تعالى: "....فَإِذَآ أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَٰتٍ .....﴿١٩٨﴾ " [البقرة] . فهو يزاوج بين هذا المسموع وبين الأصل النظري القائل : " أصل صاحب الحال التعريف " [2]

كما يوجّه النحاة (الألف واللام) الداخلة على صفةٍ من اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة باسم الفاعل ، على أنها اسم بمعنى الذي [3] ، غير أن منهم أمثال المازني وجهها على أنّها حرف " وحجته أنّها لو كانت اسماً بمعنى الذي لم يُقدَّم ما في حيزها عليها " ،[4] واستدل على هذا التقديم بما ورد في كتاب الله العزيز نحو قوله تعالى : "....وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ..... ﴿٢٠﴾ [يوسف] ، وقوله تعالى: " .....وَهُوَ فِى ٱلْأَخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٥﴾ [المائدة] ، وقوله تعالى :" .... وَإِنَّهُۥ فِى ٱلْأَخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٣٠﴾ [البقرة] .

٢ـ قواعد التوجيه الاستدلالية في إطار القياس :

القياس الأصل الثاني من أصول النحو العربي ، وقد نعت النحاة النحو بأنّه القياس فقالوا : "إنّما النحو قياس يُتّبَع " [5] . ومما يؤكد أهميته عند النحاة أنهم جعلوا منه أصلاً مهماً من أصول توجيههم واستدلالهم على أصول النحو وفروعه ، فتعددت وجوه الاستدلال به ، فكان منها "الاستدلال بالعكس " [2]، و" الاستدلال ببيان العلة " [2]، و" الاستدلال بعدم النظير " [3]

١ـ **المقتصَد في شرح الإيضاح**، مج ١ ،مصدر سابق،ص ٢٠٧ ـ ٢٠٨ .
٢ـ عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** ، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط٥ ،ج٢،دار إحياء التراث العربي ،بيروت ،لبنان ،١٩٦٦م ،ص ٨٢ .
٣ ـ انظر: **توجيه اللمع شرح كتاب اللمع لأبي الفتح ابن جِنّي**،مصدر سابق، ص ٤٩١ ـ ٤٩٢ .
٤ـ المصدر نفسه ،ص٤٩٢ .
٥ـ **المدارس النحوية**،مرجع سابق،ص ١٧٦ .
١ـ عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي ، **الاقتراح في علم أصول النحو**، تحقيق :محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي ، ط ١،دار

و"الاستدلال بالتقسيم " [٤] و الاستدلال بالأولى [٥] وغيرها من وجوه الاستدلال ؛ لأن " أنواع الاستدلال كثيرة تخرج عن حدّ الحصر " [٦] .

أمّا الاستدلال بالعكس فيظهر في توجيه مذهب الكوفيين في ناصب الظرف الواقع خبراً، إذ ذهبوا إلى أنّ " الظرف ينتصب على الخلاف إذا وقع خبراً للمبتدأ ، نحو: زيدٌ أمامك ، وعمرو وراءك " [٧]،ونحو قوله تعالى :"..... وَٱلرَّكۡبُ أَسۡفَلَ مِنكُمۡۚ .....﴿٤٢﴾ [الأنفال] .

فجاء توجيه مذهبهم بأنّه " لو كان نصب الظرف في خبر المبتدأ بالخلاف لكان ينبغي أن يكون الأول منصوباً لأن الخلاف لا يكون من واحد وإنما يكون من اثنين ، فلو كان الخلاف موجباً للنصب في الثاني لكان موجباً للنصب في الأول ، فلما لم يكن منصوباً دلَّ على أنّ الخلاف لا يكون موجباً للنصب في الثاني " [٨] .

وأمّا الاستدلال ببيان العلة فهو على ضربين: " أحدهما : أن تُبين علة الحكم ، ويُستدل بوجودها في موضع الخلاف ليوجد بها الحكم ، والثاني : أن تبين العلة ثمّ يُستدل بعدمها في موضع الخلاف ليُعدم الحكم " [٩] . فمن الضرب الأول : كأن " يستدل من أعمل اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي فيقول : إنما عمل اسم الفاعل في محل الإجماع لجريانه على حركة الفعل وسكونه ، وهذا جار على حركة الفعل وسكونه ، فوجب أن يكون عاملاً " [١٠] . أمّا الضرب الثاني فكأن " يستدل من أبطل عمل (إن) المخففة من الثقيلة فيقول:إنما عملت (إنّ) الثقيلة لشبهها بالفعل ، وقد عُدِم بالتخفيف فوجب ألا تعمل" [١].

الكتب العلمية ،بيروت ،لبنان ،١٩٩٨م ،ص ١٠٣ .
٢- المصدر نفسه ،ص ١٠٣،وانظر: **لمع الأدلة في أصول النحو**،مصدر سابق ، ص ١٢٧ .
٣- **الاقتراح في علم أصول النحو**،مصدر سابق ، ص ١٠٤ .
٤ - **لمع الأدلة في أصول النحو** ، مصدر سابق ، ص ١٢٧ .
٥- انظر: المصدر نفسه ، ص ١٢٧ .
٦- المصدر نفسه ،ص ١٢٧ .
٧- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين** ،ج ١، مسألة ٢٩ ، مصدر سابق ، ص ٢٤٥ .
٨- **الاقتراح في علم أصول النحو**،مصدر سابق، ص ١٠٣،وانظر:**الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين:البصريين والكوفيين**، ج١،مسألة٢٩،مصدر سابق، ص ٢٤٧ .
٩- **لمع الأدلة في أصول النحو**، مصدر سابق، ص ١٣٢ .
١٠- المصدر نفسه ،ص ١٣٢،وانظر: **شرح المفصل**، مج ٣،ج ٦، ص١١٤ - ١١٦،وانظر:عبدالله بن عقيل ، **شرح ابن عقيل** تحقيق:محمد محيي الدين عبدالحميد ،ط ٢، ج٢، المكتبة العصرية ،صيدا ، بيروت ،٢٠٠٠م ،ص ١٠٠،وانظر:**الاقتراح في علم أصول النحو** ،مصدرسابق، ص ١٠٣ .

١- **لمع الأدلة في أصول النحو**،مصدر سابق ،ص١٣٢،وانظر:**الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**،ج١ مسألة٢٤،مصدر سابق،ص ١٩٥- ١٩٦،وانظر:**شرح المفصل**،مصدر سابق،مج٣،ج٨، ص٥٧٧ - ٥٨٣،**وانظر:الاقتراح في علم أصول النحو**، مصدر سابق ص ١٠٣ .
٢- **الخصائص**،ج١، مصدر سابق ،ص ٢٢٢.
٣- المصدر نفسه،ج ١،ص ٢٢٢ .

ويلجأ النحاة إلى الاستدلال بعدم النظير لتوجيه بعض المسائل أو الأحكام ؛ لعدم قيام الدليل على صحتها؛ ذلك " لأن إيجاد النظير بعد قيام الدليل إنما هو للأنس به،لا للحاجة إليه " [٢] . فمن ذلك توجيه المازني لقول من يذهب إلى أنّ (السين،وسوف) من عوامل رفع الأفعال المضارعة،فقال: " لم نرَ عاملا في الفعل تدخل عليه اللام " [٣]، إذ قال سبحانه وتعالى : "...فَلَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ..... ﴿٤٩﴾ [الشعراء] ، " وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ﴿٥﴾ [الضحى]، فعلق ابن جنّي على هذا في الباب الذي أفرده لعدم النظير إذ قال: " فجعل عدم النظير رداً على من أنكر قوله " [٤] .

ووجّه أبوالبركات الأنباري المتوفى سنة (٥٧٧هـ) [٥] مذهب الكوفيين وما احتجوا به على جواز دخول اللام على خبر (لكن) بأنّه " شاذ لا يؤخذ به ؛ لقلته وشذوذه ؛ ولهذا لا يكاد يُعرف له نظير في كلام العرب وأشعارهم، ولو كان قياسيا مُطرداً لكان ينبغي أن يكثر في كلامهم وأشعارهم،كما جاء في خبر (إنّ)، وفي عدم ذلك دليل على أنّه شاذ لا يقاس عليه " [٦].

وهذا يعني أنَّ الحكم بالشذوذ على ما ورد عن العرب يأتي مبنيا على عدم وجود نظير له في كلامها ؛إذ لو وجد له نظير لخرج من دائرة الشاذ إلى بيئة المطرد الشائع الذي يُقاس عليه وتُبنى القواعد عليه .

وأمّا الاستدلال بالتقسيم فقد جرى استعمال هذا المصطلح مع مصطلح آخر هو السبر ، فسُمّي بـ (السبر و التقسيم)، والسبر هو الاختبار ،فنقول سبر الشيء أي اختبره ، وقد سبق إلى استعماله الفقهاء والمتكلمون ؛ لما له من أهمية في المناظرات والجدل [١].

٤- المصدر نفسه ،ج ١، ص ٢٢٢،وانظر:**الاقتراح في علم أصول النحو** ،ص ١٠٤ – ١٠٥ .
٥- **نزهة الألباء في طبقات الأدباء** ، مصدر سابق ، مقدمة المحقق ، ص ٥ .
٦- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين** ،ج ١، مسألة ،٢٥، مصدر سابق ،ص ٢١٤، وانظر:**مُغني اللبيب عن كتب الأعاريب** ،ج ١،مصدر سابق، ص ٢٩٢

١- انظر: محمد خير الحلواني، **أصول النحو العربي**،ط٢،الناشر الأطلسي،١٩٨٣م ، ص ١٢٠
٢- **لمع الأدلة في أصول النحو** ،مصدر سابق ،ص ١٢٧،وانظر:**الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**، ج١، مسألة ٢٥، مصدر سابق ،ص٢١٤ ،وانظر:**الاقتراح في علم أصول النحو** ،مصدر سابق ،ص ٨٥ .
٣- **لمع الأدلة في أصول النحو** ،مصدر سابق ،ص ١٢٨، وانظر: **الاقترا ح في علم أصول النحو** ،مصدر سابق ،ص ٨٥ ،
٤ - **لمع الأدلة في أصول النحو** ،مصدر سابق،ص١٢٨، وانظر:**الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين** ج ١، مسألة٣٤، مصدر سابق،ص ٢٦٢- ٢٦٤ ، (وزاد أبو البركات الأنباري وجهاً خامساً) ،وانظر:**الاقتراح في علم أصول النحو** ،مصدر سابق ،ص ٨٥ .

ويكون هذا النوع من الاستدلال على قسمين، الأول منهما: " أن يذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلق الحكم بها فيبطلها جميعها ، فيبطل بذلك قوله . وذلك مثل أن يقول: لو جاز دخول اللام في خبر(لكن) لم يخلُ إمّا أن تكون لام التوكيد أو لام القسم ؛ بطل أن تكون لام التوكيد ؛ لأن لام التوكيد إنما حسنت مع (إنّ) لاتفاقهما في المعنى؛ لأنّ كل واحد منهما للتوكيد، وأمّا (لكن) مخالفة لها في المعنى، وبطل أن تكون لام القسم؛ لأن لام القسم إنما حسنت مع (إنّ) ؛ لأن (إنّ) تقع في جواب القسم كما أنّ اللام تقع في جواب القسم، وأما اللام فمخالفة لها في ذلك، وإذا بطل أن تكون لام التوكيد، وبطل أن تكون لام القسم ، بطل أن يجوز دخول اللام في خبرها " [٢] .

أمّا القسم الثاني فهو " أن يذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلق الحكم بها فيبطلها إلا الذي يتعلق به الحكم من جهته فيصحح قوله [٣] .

ويظهر هذا النوع واضحاً في حديث النحاة عن ناصب المستثنى في الاستثناء التام الموجب، فقال أبو البركات الأنباري: " لا يخلو نصب المستثنى في الواجب نحو : (قام القوم إلا زيداً) إمّا أن يكون بالفعل المتقدم بتقوية (إلا) ، وإمّا أن يكون بـ (إلا) ؛ لأنّه بمعنى أستثني ، وإمّا أن يكون لأنّها مخففة من (إن) المخففة و(لا) ، وإمّا أن يكون لأن التقدير فيه: (إلا أنّ زيداً لم يقم) ؛ بطل أن يكون العامل هو (إلا) بمعنى أستثني ؛ وذلك من أربعة أوجه... " [٤] .

وبعد أن يذكر هذه الأوجه يعلق قائلاً: " وإذا بطل أن يكون العامل للنصب (إلا)؛لأنها بمعنى أستثني أو لأنها مركبة من (إن) و(لا)، أو لأن التقدير:إلاّ أن زيداً لم يقم؛وجب أن يكون العامل

للنصب الفعل المتقدّم بتقوية (إلا) " [١] .

١ـ **لمع الأدلة في أصول النحو** ،مصدر سابق،ص ١٣١،وانظر:**الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين:البصريين والكوفيين،** ج١، مسألة٣٤ ، مصدر سابق، ص ٢٦٠ـ ٢٦٥ ،وانظر:_**الاقتراح في علم أصول النحو** ،مصدر سابق ،ص٨٥ .
٢ـ طبق الفكرة نفسها محمد خير الحلواني على مثال آخر في (أصول النحو العربي)،مرجع سابق، ص ١٢١ .
٣ـ المرجع نفسه ، ص ١٢١ .
٤ـ عفاف حسانين، **في أدلة النحو**،ط١،المكتبة الأكاديمية،القاهرة، ١٩٩٦م ، ص ١٦٤ .
٥ـ المرجع نفسه ،ص ١٦٤ .

ويمكن للباحث من خلال اعتماده على (السبر والتقسيم) أن يبين فيما إذا كانت (أمّا) في قوله تعالى : "وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنۡهَرۡ ۝١٠" [الضحى] شرطية أم لا[٢] . ذلك بأنّ (الفاء) جاءت رابطة، وهذا دليل على أنّ (أمّا) شرطية ؛ ذلك لأنها ـ أي الفاء ـ إمّا أن تكون حرف عطف ، أو حرف استئناف ، أو حرف شرط، أو زائدة ، وإمّا أن تكون رابطة لجواب الشرط .

بطل أن تكون عاطفة؛ لأن العطف من التوابع ، والتابع يتبع متبوعه في أوصافه كلها ، لأنها جاءت بين الفعل (تنهر) والاسم السائل، والاسم لا يُعطف على الفعل .

وبطل أن تكون استئنافية ؛ لأن الفعل الذي بعدها عمل في الاسم الذي قبلها ، فجاءت الجملة مرتبطة ببعضها .

وبطل أن تكون زائدة ؛ لأنها لازمة لا يمكن الاستغناء عنها في هذا الموضع ، ولأن ما جاء زائداً من الحروف لا يكون ملازماً للموضع " إلا(أل) في بعض الأسماء " [٣] ، وهذا خلاف لِـ (الفاء) في هذا الموضع .

وإذا بطل انطباق كل ما تقدّم من عطف، واستئناف ، وزيادة على (الفاء) فإنّه يجب أن تكون رابطة لجواب الشرط ، ولهذا فإنّ (أمّا) حتماً ستكون أداة شرط .

وأحسب أنّ في هذا النوع من التوجيه رياضة ذهنية فكرية استنباطية؛ لأنه " يحتاج إلى مهارة شديدة في استيفاء الأقسام، ثم في كيفية إبطالها جميعاً ليبطل الحكم، أو إبقاء ما يرتضيه ليتعلق الحكم به" [٤]. كما أن فيه الكفاية على تقوية مذهب النحوي وجعله يدحض أقوال خصمه؛ لأنه "يسدُّ عليه جميع منافذ الطعن " [٥] فيما يذهب إليه.

وإنّ العالِم بهذا النوع من التوجيه لا بُدّ له من معرفة وجوه الاستدلال الأخرى على أكمل وجه ؛ حتى يتسنّى له إبطال ما يرد عليه من وجوه في التقسيم [١] .

١- انظر:**في أدلة النحو** ،مرجع سابق ،ص ١٦٤ .
٢- انظر: **أصول النحو العربي** ، مرجع سابق ، ص ١٢١- ١٢٢ .
٣- **لمع الأدلة في أصول النحو** ،مصدر سابق،ص ١٣١، وانظر: **أصول النحو العربي** ،مرجع سابق ، ص ١٢٢ .
٤- **لمع الأدلة في أصول النحو** ،مصدر سابق، ص ١٣١ .
٥- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**،ج ١، مسألة ١٦، مصدر سابق، ص ١٥٥ .

ووجه الاستدلال بالأولى، هذا المنهج العلمي الذي أفاده النحاة من علماء الفقه وأصوله [٢] ، فإنّه يظهر بشكل لافت في كثير من مناقشات النحاة وجدالهم حول الأصول والفروع .

فعرّفه أبو البركات الأنباري فقال: " وأمّا الاستدلال بالأولى فهو أن يبين في الفرع المعنى الذي تعلق به الحكم في الأصل وزيادة " [٣]؛ ذلك لأن الفروع محمولة على الأصول ، ولأن الفروع تنحط درجة عن الأصول ، فإذا كان الحكم ظاهراً بقوة في الفرع فمن باب أولى أن يكون ظاهراً في الأصل .

ووجه أبو البركات الأنباري بناء أسماء الإشارة و(ما) التعجبية بالاستناد إلى هذا النوع من وجوه الاستدلال فقال: " أجمعنا على أنّ الاسم يُبنى إذا تضمَّن معنى حرف منطوق به ، و إذا بُني الاسم لتضمن معنى حرف منطوق به فَلأنْ تُبنى أسماء الإشارة و(ما) التعجبية لتضمّن معنى حرف غير منطوق به كان ذلك من طريق الأولى " [٤] .

كما وجّه مذهب الكوفيين في تجويزهم التعجب من (البياض والسواد) دون غيرهما من الألوان ، وبأنّ جميع الألوان ملازمة لمحلها فلا يجوز منها (ما أفعله، وأفعل منه)،فقال: "هذا على أصلكم ألزم؛ وذلك لأنكم تقولون : إنّ هذه الألوان ليست بأصل في الوجود ... بل هي مركبة من البياض والسواد، فإذا لم يجز مما كان متركباً منها لملازمته المحل فَلأنْ لا يجوز مما كان أصلاً في الوجود، وهو ملازم للمحل، كان ذلك من طريق الأولى " [٥].

وإذا كانت (اللام) لا تدخل على اسم (لكن) إذا كان خبرها شبه جملة ظرفية أو جريّة ، في كلام العرب ، فهذا دليل على أنّه لا يجوز دخول هذه (اللام) على خبر (لكنّ) ؛ لأنّ اسمها مُقدّم على خبرها في الرتبة، وإذا لم تدخل على المتقدم في الرتبة، فَلأنْ لا تدخل مع المتأخر من باب أولى [١] .

ويمكن للباحث إجراء هذا الوجه من وجوه الاستدلال على بعض الأمثلة نحو قولنا : إذا كان نائب الفاعل أسنِدَ إليه فعل،ومتأخر عن فعله، ولا يجوز حذفه، وحكمه الرفع، ونائب الفاعل

١- انظر: **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**،ج ١، مسألة ٢٥، مصدر سابق ، ص٢١٧ .
٢- عبدالحميد مصطفى السيد،**منهج التحليل النحوي عند أبي حيان في تفسير البحر المحيط** ،المنارة،اللغة العربية والشريعة،مج١٠، ع٣،جامعة آل البيت ، الأردن ،تشرين أول ،٢٠٠٤م ،ص ٣٤٩ .
٣- المرجع نفسه ، ص٣٤٩ .
٤- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**،ج ٢، مسألة١٠١، مصدر سابق، ص ٧٠٩ .

فرع،والفاعل أصل، فلأن يكون الفاعل قد أسنِدَ إليه فعل، ومتأخر عن فعله،ولا يجوز حذفه،وحكمه الرفع، من طريق الأولى.

وكذلك إذا كان العَلَم الممنوع من الصرف يُمنع من الصرف لاجتماع علة أخرى مع العَلَميَّة ، فلأن يمنع العَلَم من الصرف لاجتماع أكثر من علة مع العَلَميَّة من طريق الأولى ، نحو كلمة (أذربيجان) فإنها علم ، ومؤنثة تأنيثاً معنوياً ، ومركّبة تركيباً مزجياً ومزيدة بألف ونون .

ثانياً : قواعد التوجيه في إطار الأصول النظرية المجردة :

شكلت الأصول النظرية المجردة نوعاً مهماً من قواعد التوجيه النحوي ، يلجأ إليها النحاة كغيرها من القواعد؛ لتوجيه قضايا النحو ومسائله عند خروجها على القاعدة ، وقد يكون أحد هذه الأصول حدَّاً من حدود أبواب النحو العربي؛ ذلك لأن " الأبواب النحوية بقيودها الصرفية والنحوية والدلالية ... أصول بنى عليها النحاة تفسيرهم " [٢] وتوجيههم ولأنّ " كلّ قيد في حدِّ الباب يُعدّ أصلاً " [٣] .

وتأتي هذه الأصول على نمط قواعد التوجيه ، مصاحبة التعليل والتفسير غالباً ، من ذلك قول النحاة : " الأصل في المعارف ألاّ توصف" [٤] ، والأصل في الأسماء التنكير فهو أول أحوال الكلمة [١] ، والأصل في التعجب الاستفهام [٢]، و " الأصل في الأفعال أن تكون مبنية ، والأصل في البناء أن يكون على السكون " [٣] .

ويظهر هذا النوع من قواعد التوجيه عند كثير من النحاة في توجيهاتهم ومناقشاتهم النحوية ، فمن ذلك ما شجر من خلاف بين النحاة في (كم) أهي مفردة أم مركّبة ، فقال ابن الخباز: "اختلف النحويون فيها، فذهب الكسائي إلى أنّها مركبة ، أصلها (كما) فحذفت الألف وأسكِنت الميم، قال الشاعر:

١- انظر: **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**، ج ٢، مسألة ١٠٦،مصدر سابق ،ص ٧٣٥

٢- انظر:المصدر نفسه ،ج١،مسألة ١٥ ، ص ١٣٧ .

٣- المصدر نفسه،ج ٢، مسألة ٧٢،ص ٥٣٤،و انظر: عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله ابن أبي الربيع الأشبيلي، **البسيط في شرح شرح جمل الزجاجي** ، تحقيق : عيّاد بن عُبيد الثبيتي ، ط ١، دار الغرب الإسلامي،بيروت،لبنان،١٩٨٦م،ج٢٢٧،١٧٤ .

٤- **توجيه اللمع شرح كتاب اللمع لأبي الفتح ابن جنّي** ،مصدر سابق ، ص ٣٩٨ .

٥- **اللباب في علل البناء والإعراب** ،ج١،مصدر سابق، ص ٢٠٦ .

٦- **توجيه اللمع: شرح كتاب اللمع لأبي الفتح ابن جنّي**،مصدر سابق، ص٥٢٤،وانظر: **تفسير البحر المحيط**،ج٢،مصدر سابق، ص ٢٥٦ ، وانظر: **منهج التحليل النحوي عند أبي حيان في تفسير البحر المحيط** ، مرجع سابق، ٣٥٠ .

يا أبا الأسودِ كم أسْلمْتني لهمومٍ طارقاتٍ وذِكَر

وذهب البصريون إلى أنّها مفردة ، وهو الصحيح ؛ لأن الإفراد هو الأصل، فمن ادّعاه فقد تمسك بالأصل، ولأن قول الكوفيين يُفضي إلى بقاء الاسم على حرفٍ واحد وهي اسمٌ لعدد مبهم، وفائدة وضعها الاختصار" [٤].

فأوضح ابن الخباز تصحيحه لمذهب البصريين بأصل (قاعدة) نظري ، وهو (الإفراد هو الأصل)، وهو أصل ذو صلة وطيدة بالمسألة المختلف فيها، وهذا من باب التمسك بالأصل. فمثل هذه الأصول معيار الصواب في الحكم وفض الخلاف بين النحاة .

ووجّه العُكْبَري (لكنّ) على أنهّا مفردة : معللاً ذلك بقاعدة توجيه هي: " التركيب خلاف الأصل " [٥].

وإنّ قواعد التوجيه المعتمدة في هاتين المسألتين تتداخل مع غيرها من القواعد ، ويمكن أن تعدّ في حيزها ، ولا ضرر في ذلك ؛ لأنّه يصعب الفصل بين قواعد التوجيه أو بين أصول النحو إلا لغايات الدراسة والبحث .

ويستدل ابن الخباز على أصالة إحدى النونين (الخفيفة والثقيلة)، فيذهب إلى أن الأصل هو النون الخفيفة؛ " لأن الثقيلة أزيد منها لفظاً ومعنىً والزيادة طارئة عارضة ، فالعاري من الزيادة هو الأصل" [٦].

وقد ظهر الأمر نفسه عند ابن يعيش من قبل، إذ وجّه الكاف في كلمة (النجاءك) على أنها لمجرد الخطاب وخالية من معنى الاسمية وذلك باعتماده على الأصول النظرية، فقال: " فالكاف حرف لمجرد الخطاب ولا يجوز أن يكون اسماً لأنّه لو كان اسماً لكان له موضع من الإعراب ، وليس له موضع من الإعراب لأنه لو كان له موضع من الإعراب لم يخلُ إمّا أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، لا يجوز أن يكون مرفوعاً ؛ لأنه لا رافع هناك، ولا يجوز أن يكون منصوباً لعدم الناصب أيضاً، ولا يجوز أن يكون مخفوضاً لأنّ ما فيه الألف واللام لا يجوز أن يُضاف إلا في باب الحسن الوجه، وليس ذلك منه... " [١].

١- **شرح المفصل** ،مج ٢، ج٣ .مصدر سابق ،ص ٣١ .
٢- المصدر نفسه ،مج٣،ج٧ ،ص ٢٤٦ .
٣- **الأشباه والنظائر في النحو**،ج ١،مصدر سابق، ص ٣٠٦، وانظر:**البيان في شرح اللمع لابن جنّي** ،ص ٧٧،وانظر:**الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين** ،ج ١، مسألة١٠، مصدر سابق،ص٧١-٧٢، وانظر:**نظرية الأصل والفرع في النحو العربي** ، مرجع سابق، ص ١٩١ .

وكأن لسان حال ابن يعيش أثناء تفسيره وتوجيهه يقول: الأصل في الأسماء الإعراب، ويتبين أن هذا الأصل النظري يمتزج بغيره من أصول التوجيه نحو السبر والتقسيم الذي يعتمد على النظر العقلي بالدرجة الأولى،وهذا يؤكد ترابط قواعد التوجيه مع بعضها، فلا فصل بينها .

كما وجّه تقدير (أن) الناصبة للفعل المضارع بعد حرفي (اللام وحتى)، في حين أنها غير مقدرة بعد الحروف الثلاثة (إذن، ولن، وكي) بقوله: " إنّ (إذن، ولن، وكي) في أحد وجهيها تلزم الأفعال وتحدث فيها معانٍ فصارت كأنّ في لزومها الفعل ، فَحُمِلت عليها وعملت عملها لمشاركتها إياها على ما وصفنا ، فأمّا (اللام وحتى) فهما حرفا جر، وعوامل لأسماء لا تعمل في الأفعال، فإذا وجد الفعل بعدهما منصوباً كان بغيرهما، فإذا قدّرت (أن) صارت (اللام وحتى) عاملتين في اسم على أصلهما؛ لأن (أن) والفعل في تأويل الاسم، وإنما ساغ حذف (أن) والنصب بهما؛ لأنّ (حتى واللام) صارتا عوضين منها فكانت كالموجودة لوجود العوض منها ... " [٢] ، ولأن "العوض و المعوض منه لا يجتمعان " [٣] .

فالملاحظ أنه يعتمد في هذا التوجيه على أنّ الأصل في حروف الجر أن تكون مختصة بالأسماء والأصل في حروف النصب أن تكون مختصة بالأفعال، فوجب في كلٍّ منهما أن يلازم ما اختُصّ به في العمل .

ثالثاً- قواعد التوجيه في إطار المعنى :

يُعدّ المعنى في علم النحو العربي شقيق المبنى أو الوجه المقابل له، وهو إحدى الغايات الثلاث التي تسعى قواعد التوجيه إلى تحقيقها [١]، وقد اتخذ النحاة منه مرتكزاً لتعليلاتهم [٢] وتوجيهاتهم، فهم يبنون عليه كثيراً من الأحكام، ويوجهون في ضوئه كثيراً من مسائل النحو وتراكيبه .

١- انظر: الصفحة الأولى من هذا المبحث .
٢- انظر: **الاقتراح في علم أصول النحو** ،مصدر سابق، ص٧١،وانظر: **أصول النحو العربي**، مرجع سابق، ص ١١٤،وانظر: **نظريةالتعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين** ، مرجع سابق ، ص ٣٩ .
٣- **منهج التحليل النحوي عند أبي حيان في تفسير البحر المحيط**، مرجع سابق ، ص ٣٤٧ .
٤- انظر : التوجيه الإعرابي .
٥- **الأصول في النحو** ،ج١،مصدر سابق ،ص ٨٤ .

وتتجلى أهمية المعنى في النحو العربي بأنّه " من أهم الضوابط والمصادر التي اعتمدها النحاة في معالجة الظاهرة النحوية وتفسيرها، وفي ربط مقولاتهم النحوية وردّها إلى أصول معنوية تقف وراء تباين الأنماط اللغوية، كما كان الاحتكام إليه يتقدم على غيره من الأصول والضوابط " [٣] غالباً . ولعل هذه الأهمية قد تكون أكثر ظهوراً في جانب التوجيه الإعرابي، إذ الإعراب فرع المعنى [٤] .

ويدور في فلك المعنى جملة من قواعد التوجيه استعملها النحاة في توجيهاتهم ومناقشاتهم النحوية ، فقد وجهوا مجيء اسم (كان وأخواتها) نكرة على أنّه جائز شريطة أن يتحصل من الكلام معنى ، فقال ابن السراج: " وقد تخبر في هذا الباب ـ باب كان وأخواتها ـ بالنكرة عن النكرة إذا كان فيه فائدة ؛ وذلك قولك : (ما كان أحدٌ مثلك) ، و(ليس أحدٌ خيراً منك) و(ما كان رجلٌ قائماً مقامك) ... والمعوَّل في هذا الباب وغيره على الفائدة، كما كان في المبتدأ والخبر، فما كان فيه فائدة فهو جائز " [٥] .

وقد وجه النحاة مجئ المبتدأ نكرة؛ بحصول الفائدة وفهم المعنى من الكلام ؛ إذ الكلام مبني على حصول الفائدة، وهذا ما أوضحه أبو البركات الشريف الكوفي بقوله : " ولا يجوز أن تقع النكرة مبتدأة ـ إلا بمُسوِّغ ـ والمعرفة خبراً؛لأنك إذا أخبرت بالمعرفة عن النكرة تنكَّرت،فلم تحصل لك فائدة،والكلام مبني على حصول الفائدة،فمتى تعرّى من الفائدة لم يكن كلاماً " [١]، ولأنّ " المبتدأ عمدة في البيان ، وثَمَّ استحق التقديم والتعريف" [٢] ،و" الإخبار عن النكرات لا يُفيد " [٣] .

أمّا ضرورة مجيء الحال نكرة، وصاحبها معرفة فقد وجهها أبو البركات الشريف الكوفي معتمداً على حصول مبدأ الفائدة أيضاً فقال: " والحال لا يجوز إضمارها ؛ لأنها لو أضمِرت لتعرَّفت، ولاتكون الحال معرفة، وإنما وقعت الحال نكرة ؛ لأنها زيادة في الخبر وفي الفائدة ، والخبر في الأصل نكرة ، ولا يكون ذو الحال إلاّ معرفة ؛ لأنك تُخبر عنه بالحال ، والإخبار عن النكرات لا يُفيد" [٤] .

١- **البيان في شرح اللمع لابن جِنّي**، مصدر سابق ،ص١٠٥،وانظر: **الأصول في النحو** ،ج١،مصدرسابق ،ص ٦٦- ٦٧،وانظر: **شرح المفصل** ،مج ١،ج١،مصدر سابق،ص ١٦٦ ،وانظر:**اللباب في علل البناء والإعراب** ،ج١،مصدر سابق،ص.١٣٠

٢- أحمد بن سليمان بن كمال باشا ، **أسرار النحو**، تحقيق:أحمد حسن حامد ،ط ٢،دار الفكر،عمان ،الأردن،٢٠٠٢م ،ص ١٠٦ .

٣- **البيان في شرح اللمع لابن جِنّي** ، مصدر سابق، ص ٢١٨ .

٤- المصدر نفسه،ص ٢١٨،وانظر:**شرح المفصل**،مج١،ج١،ص ٣٨٦ .

٥- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين،ج١** ، مسألة ٣٤، مصدرسابق ، ص٢٦٤ .

٦- المصدر نفسه،ج٢، مسألة٦١،ص٤٣٧- ٤٣٨،وانظر:**اللباب في علل البناء والإعراب**،ج١،مصدر سابق،ص ٣٩١-٣٩٢ .

في حين يوجّه أبو البركات الأنباري مذهب الكوفيين والزجاج من البصريين القائل : إنّ عامل النصب في المستثنى (إلا) بمعنى أستثني، بقوله: " إذا أعملنا (إلا) بمعنى أستثني كان الكلام جملتين،وإذا أعملنا الفعل كان الكلام جملة واحدة، ومتى أمكن أن يكون جملةً واحدةً كان أولى من جعله جملتين " [٥] بلا معنى وفائدة . فظاهرٌ أنّ مناط توجيهه يدور حول حصول الفائدة من الكلام ، كما أنه يعتمد الاستدلال بالأولى، وهو أحد طرق الاستدلال العقلي .

وإذا كان الأصل في التركيب الإضافي (المضاف والمضاف إليه) أن يُفيد تعريفاً أو تخصيصاً فإنّ إضافة اسم إلى اسم آخر مثله في المعنى لا يُفيد معنى؛لأن الشيء لا يُعرِّف نفسه ولا يخصصها،وقد رفض البصريون هذا النوع من الإضافة، فقال أبو البركات الأنباري: " وأمّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز؛لأن الإضافة إنما يُراد بها التعريف والتخصيص، والشيء لا يتعرَّف بنفسه؛ لأنه لو كان فيه تعريف كان مستغنياً عن الإضافة، وإن لم يكن فيه تعريف كان بإضافته إلى اسمه أبعد من التعريف؛ إذ يستحيل أن يصير شيئاً آخر بإضافة اسمه إلى اسمه، فوجب أن لا يجوز كما لو كان لفظهما متفقاً " [٦] فمعيار البصريين أن الشيء لا يُضاف إلى نفسه ، وهو معيار معنوي نظري صواب.

وفي ضوء هذا المعيار وجهوا (كلا،وكلتا) على أنّ فيهما إفراداً لفظياً وتثنية معنوية ، فقالوا: " الذي يدلّ على أنّ فيهما إفراداً لفظياً أنك تضيفهما إلى التثنية ، فتقول: (جاءني كلا أخويك ، ورأيت كلا أخويك، ومررت بكلا أخويك، وجاءني أخواك كلاهما، ورأيتهما كليهما، ومررت بهما كليهما) وكذلك حكم إضافة (كلتا) إلى االمُظهَر والمُضمَر ، فلو كانت التثنية فيهما لفظيَّة لما جاز إضافتهما إلى التثنية ؛ لأن الشيء لا يُضاف إلى نفسه " [١] .

وقد ينشأ عن اقتران كلمتين متشابهتين في المعنى معنى جديد يعتمد عليه النحاة في توجيهاتهم ، فمن ذلك توجيه عبد القاهر الجرجاني لكلمة (ما زال) على أنها تفيد معنى الإثبات كأم بابها بقوله: "

١ـ **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين:البصريين والكوفيين**،ج٢، مسألة٦٢، مصدر سابق،ص٤٤٨،وانظر:**البيان في شرح اللمع لابن جِنّي**،مصدر سابق،ص ٢٨٥ـ ٢٨٧،وانظر:أبا البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري،**أسرار العربية** ،تحقيق :فخر صالح قدّارة،ط١،دار الجيل،بيروت،لبنان،١٩٩٥م،ص ٢٥٥ ـ ٢٥٦ ،وانظر: **اللباب في علل البناء والإعراب**،ج١،مصدر سابق، ص٣٩٨ ـ٣٩٩، وانظر: أبا البقاء عبدالله بن الحسين العُكْبَري، **مسائل خلافية في النحو**،تحقيق :عبدالفتاح سليم،ط٢ ،مكتبة الآداب،القاهرة،٢٠٠٤م،ص٩٧ ـ ٩٩ .

٢ ـ **المقتصد في شرح الإيضاح** ،مج ١ ،مصدر سابق،ص٣٩٩ـ ٤٠٠ .

اعلم أنّ (زال) فيه معنى النفي، و(ما) للنفي، والنفي إذا دخل على النفي صار إيجاباً وإثباتا ألا ترى أنّك إذا قلت : انتفى الشيء كان ضدّه الإثبات، فإذا أدخلت عليه النفي صار موجباً، وذلك قولك: ما انتفى الشيء ، ويُعلم ضرورة أن نفي النفي إثبات، و إذا كان كذلك كان قولك (مازال) بمنزلة (كان) في أنه إيجاب ، ولهذا لم يجز أن تقول : (مازال زيدٌ إلا منطلقاً) . كما لا تقول : (كان زيدٌ الامنطلقاً)؛ لأجل أنّ (إلا) يُؤتى به لنقض النفي كقولك: (ما مررت إلا بزيد)، و(ما ضربت إلا زيداً) ، نفيت المرور والضرب أولاً ثم أدخلت (إلا) وأثبتهما لزيدٍ، وأبطلت النفي ونقضته، وإذا كان الكلام ثابتاً لم يُحتج إلى إثباته ... ؛ لأن إثبات الثابت ومُحاولة نقض النفي مع تعرّي الكلام منه مُحال لا يُتصور" [٢] .

ولا يقتصر هذا النوع من قواعد التوجيه على المفردات أو التراكيب، وإنما ينال الحروف والأدوات أحياناً ،فقد وجه عبدالقاهر الجرجاني عدم لحاق نون التوكيد لفعل الحال والماضي؛ لأنهما ثابتان متضمناً معنى التوكيد، فقال : " اعلم أنّ النون الثقيلة علم التوكيد ، فلا تكون إلا في مثال المستقبل كقولك: (والله ليخرُجَنّ زيدٌ غداً) و(والله لا يقومنَّ زيدٌ)، فالنون تؤكد الخروج إذا كانت مع اللام، ونفي الخروج إذا كانت مع (لا) في قولك: (والله لايقومُنَّ زيدٌ) ... ولا تلحق فعل الحال ولا الماضي،لا تقول (ليأكُلنّ زيدٌ) وهو في حال الأكل، ولا (لأكَلَنَّ زيدٌ) ؛ وذلك أنّ الماضي والحال ثابتان، والثابت لا يفتقر إلى التأكيد كما يفتقر إليه ما لم يثبت " [١].

ويلجأ النحاة في توجيهم إلى الاعتماد على المعنى الأصلي الذي وضع له كلّ حرف ، فيوجهون في ضوئه عدم مجيء حرفٍ بمعنى حرفٍ آخر ، فيذهب البصريون إلى أنّ (أو) لا تأتي بمعنى (الواو) أو بمعنى (بل) ، فنقلَ أبو البركات الأنباري توجيههم بقوله : " وأمّا البصريون فاحتجوا بأنْ قالوا : الأصل في (أو) أن تكون لأحد الشيئين على الإبهام ، بخلاف (الواو) و(بل) ؛ لأن (الواو) معناها الجمع بين الشيئين و(بل) معناها الإضراب ، وكلاهما مخالف لمعنى (أو) ، والأصل في كل حرف ألا يدل إلا على ما وضع له ، ولا يدل على معنى آخر ، فنحن تمسكنا بالأصل ، ومن تمسك بالأصل استغنى عن إقامة الدليل ، ومن عدل عن الأصل بقي مُرتَهَناً بإقامة الدليل " [٢] .

١- **المقتصد في شرح الإيضاح** ،مج٢، مصدر سابق ،ص١١٢٩ .
٢- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين:البصريين والكوفيين**،ج٢،مسألة٦٧،مصدر سابق،ص ٤٨١،وانظر:المصدر نفسه،ج٢،مسألة٨٨،ص٦٣٤،وانظر:**اللباب في علل البناء والإعراب**،ج١،مصدر سابق،ص٤٢٤ .

مما يعني أن التمسك بالأصل أولى من العدول عنه دون دليل يُقَوِّي ذلك ويُسوِّغه ، مما يؤدي إلى المحافظة على أصل وضع كل حرف أو كلمة أو تركيب في العربية .

فالنحاة يسعون بهذا النوع من القواعد إلى الوصول إلى فائدة ومعنى تام من الكلام ، سواء في الحروف عند ارتباطها بغيرها ، أو في الكلمة المفردة أو في التركيب النحوي ؛ لأن المعنى متممٌ للصناعة النحوية يجبر النقص إن وجد ويحافظ على اطراد الأحكام والقواعد .

رابعاً- قواعد التوجيه في إطار المبنى :

المبنى فكرة نظرية مجردة في أذهان النحاة تتفق معها صور استعمالية من كلام العرب لا حصْر لها وقد بنى النحاة عليها كثيراً من أحكام النحو العربي؛ أصوله وفروعه، أبوابه ومسائله؛ ذلك لأن النحو " صناعة لفظية " [١] ، جرد النحاة قواعده وصنّفوا أبوابه معتمدين في ذلك كله على المبنى أو الشكل الخارجي لكلام العرب الفصيح .

والباحث في أمّات كتب النحو العربي يظهر له اعتماد النحاة على المبنى - سواء أكان مبنى الكلمة المفردة، أم مبنى التركيب جملة واحدة - في توجيهاتهم وتعليلاتهم، ومحاولة مَيْز الكلام بعضه من بعض،وعلاقته بما يدخل عليه من ضمائر وأدوات، ومحاولة كشف العلاقات التي تنتظم التركيب النحوي كله . وينضوي تحت هذا النوع من قواعد التوجيه صنفان من القواعد؛ قواعد التحليل، وقواعد التركيب، وهما يتناولان " أصول القرائن " [٢] من إعراب وبناء وعامل وغيرها .

١- قواعد التحليل :

اعتمد النحاة في توجيهاتهم على جملة من قواعد التحليل النحوي ، كان من أكثرها شهرة وأهمية تلك القاعدة التي جعلها ابن مالك المتوفى سنة (٦٧٢هـ) [٣] بداية ألفيته فقال: [٤]

كلامُنا لفظٌ مُفيدٌ: كاستَقِمْ واسمٌ وفعلٌ ثم حرفٌ الكلم

١- **شرح المفصل**،مج ١،ج٢، مصدر سابق ،ص٢٢٣ .
٢- **الأصول:دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب (النحو،فقه اللغة،البلاغة)**،مرجع سابق ،ص ١٩٠ .
٣- انظر: **تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب** ،ج٢،مصدر سابق ،ص ٧٥٢- ٧٥٥ .
٤- أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك ،**ألفية ابن مالك في النحو والصرف**،ط٣،دار الكتب العلمية،بيروت ،لبنان،٢٠٠٧م،ص٩ .
٥ - **التفكير العلمي في النحو العربي:الاستقراء،التحليل ،التفسير**،مرجع سابق،ص١٠٨،وانظر المرجع نفسه،ص٢٢ .

فلا يكاد مؤلَّف في النحو العربي يخلو من الاستفتاح بهذه القسمة الثلاثية للكلام ؛ لأنها " أهم قاعدة تحليلية في النحو العربي، إذ يدخل منها متعلمو العربية إلى عالَم النحو العربي ، ومُحال أن يَفهم النحو العربي من لم يميِّز بين الاسم والفعل والحرف؛ لأن أبواب النحو كلها قائمة عليها"[٥] فلا يخرج شيء من كلام العرب الفصيح على هذه القاعدة .

وقد شرع النحاة بعد فهمهم لهذه القاعدة وتشربهم لحقيقتها يشرحون عللهم وعباراتهم ونصوصهم ويوضحونها، فها هم البصريون يعللون إعراب الأسماء الستة من مكان واحد، ومن ثمَّ يحللون هذه العلة ويشرحونها، وقد نقل أبو البركات الأنباري ذلك عنهم، فقال: " وأمّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنّه مُعرب من مكان واحد؛ لأن الإعراب إنما دخل الكلام في الأصل لمعنى، وهو الفصل وإزالة اللبس، والفرق بين المعاني المختلفة بعضها من بعض، من الفاعلية والمفعولية إلى غير ذلك، وهذا المعنى يحصل بإعراب واحد فلا حاجة إلى أن يجمعوا بين إعرابين؛ لأن أحد الإعرابين يقوم مقام الآخر، فلا حاجة إلى أن يُجمع بينهما في كلمة واحدة ، ألا ترى أنهم لا يجمعون بين علامتي تأنيث في كلمة واحدة نحو: مسلمات وصالحات، وإن كان الأصل فيه مسلمتات وصالحتات، لأن كل واحدة من التائين تدل على ما تدل عليه الأخرى من التأنيث، وتقوم مقامها، فلم يجمعوا بينهما، فكذلك هاهنا " [١]

وأوضح ابن الخبَّاز علة أصالة الحركة في الإعراب ، والسكون في البناء،فقال: " الأصل في الإعراب الحركة؛ للفرق بين المعاني من الفاعلية والمفعولية والإضافة، والأصل في البناء السكون؛ لأن حركته لا تفيد معنى " [٢].

وكأن لسان حاله يقول إنّ الإعراب إنما دخل الكلام في الأصل لمعنى، وهذه القاعدة هي نفسها التي اعتمد عليها البصريون فيما سبق، وقد وظفها أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي المتوفى سنة (٣٤٠هـ)[٣] في توضيحه لعلة دخول الإعراب في الكلام [٤].

١- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين** ،ج١، مسالة ٢، مصدر سابق، ص ٢٠ .
٢- **توجيه اللمع شرح كتاب اللمع لأبي الفتح ابن جنّي** ، مصدر سابق، ص ٦٩، وانظر: **المقتصد في شرح الإيضاح**،مج١، مصدرسابق،ص١٠٨،وانظر:**البيان في شرح اللمع لابن جنّي**،مصدر سابق،ص٣٣،وانظر:**اللباب في علل البناء والإعراب** ج١،مصدر سابق، ص ٦٦ .
٣- انظر: **تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب** ،ج١ ،مصدر سابق، ٤٢٦ -٤٢٨ .
٤- انظر:أبا القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي، **الإيضاح في علل النحو**،تحقيق:مازن المبارك، د.ط ،مكتبة دار العروبة،القاهرة ، ١٩٥٩م ، ص ٦٩ .
٥- **توجيه اللمع شرح كتاب اللمع لأبي الفتح ابن جنّي** ،مصدر سابق،ص٦٩،وانظر:**الأصول في النحو**،ج١،مصدر سابق،ص٥٠ .

كما حلل اشتراك الاسم والفعل في الرفع والنصب معتمداً على بعض قواعد التوجيه التحليلية فقال: " واشترك الاسم والفعل في الرفع والنصب؛ لأن الأصل في الأسماء أن تكون معربة، وإعراب الأفعال لمشابهتها، وإعراب الأسماء ثلاثة أنواع: رفعٌ ونصبٌ وجرٌّ، فأعربَت الأفعال بالرفع والنصب قضاءً من حق المشابهة، وانفرد الاسم بالجر، لأن عامله لا يصح دخوله على الفعل، و انفرد الفعل بالجزم لأن عامله لا يصح دخوله على الاسم " [٥]

واختصاص الجزم بالأفعال والجر بالأسماء تحليله قول عبد القاهر الجرجاني: " وأمّا تخصيص الجزم بالفعل ؛ فلأجل أنّه إسقاط وتخفيف ، والفعل أثقل من الاسم ألا ترى أنهم لم يصوغوا فعلاً خماسياً كما صاغوا الاسم نحو(سفرجل، وصهصلق)،ولا شبهة في أنّ التخفيف بالأثقل أشبه منه بالأخف. ووجه آخر: وهو أنّ الإعراب في الفعل فرع على الإعراب في الاسم فنقص عنه بأن اقتصر على حركتين، وجعل الوجه الثالث منه السكون؛ ليكون أضعف من إعراب الاسم جرياً على القياس في حط الفروع عن الأصول " [١] .

وأوضح أبو البركات الشريف الكوفي علة ابتداء ابن جِنّي بالاسم قبل الفعل والحرف، فقال: " وإنما بدأ ـ أي ابن جِنّي ـ بالاسم قبل الفعل والحرف؛ لأن الاسم هو الأصل ، إذ كان الكلام لا يخلو منه ، وقد يخلو من الفعل والحرف ، فلما افتقر الكلام إليه قُدِّمَ وبُدئ به " [٢] .

كما أوضح علة إعراب الأسماء وبناء الأفعال وحللها بقوله: " الإعراب في أصل اللغة : البيان ... ولمّا كان الاسم يقع في موضع لا بُدّ أن يُخبَر عنه ، وهو إذا كان مرفوعاً، وفي موضع يكون زائداً على الكلام وهو المفعول أو المشبّه بالمفعول ، وفي موضع يكون مخبراً عنه، وإن لم يكن هو المقصود بالخبر عنه، وهو المضاف إليه، ويدخل تحت المضاف إليه ما كان الخبر متصلاً به بحرف جرٍ؛ لأن حروف الجر موضوعة لإيصال الأخبار بالمخبر عنه فصارت في حدِّ ما يُخبر عنه وإن لم يكن مقصوداً بالإخبار عنه إذ الإخبار إنما يكون بالأفعال، أو بما يقوم مقامها في هذه

١- **المقتصد في شرح الإيضاح** ،مج ١،مصدر سابق ،ص ١٦٨ .
٢- **البيان في شرح اللمع لابن جِنّي** ، مصدر سابق ،ص ٦ ،وانظر: **الأشباه والنظائر في النحو**،ج ١،مصدر سابق، ص ١٣١ .
٣- **البيان في شرح اللمع لابن جِنّي** ،مصدر سابق ، ص ٢٠-٢٢ .
٤- المصدر نفسه ، ص ٤١٣ .
٥- المصدر نفسه، ص ٤١٤ .

الحروف فالحروف تكون فضلة على تلك الأشياء، فصارت كالاسم المضاف إليه . فأمّا الأفعال والحروف فلا تقع في هذه المواقع، ولا يحتاج فيها إلى بيان؛ فلهذا بُنِيَت " [٣] .

أما الأفعال المبنية فقد أوضح علة بنائها أثناء عرضه لأنواع الأفعال، فقال عن الفعل الماضي: " هو مبني على الفتح؛ لأنه ضارع المضارع، فاستحق حركة، فأعطِي حركةً بين حركتين وهي الفتح، ومضارعته للمضارع وقوعه في الشرط والجزاء كوقوع المضارع ... فلمّا شابه الماضي المستقبلَ بوقوعه موقعه رَجَحوه بحركة الفتح " [٤] . في حين وضّح علة بناء فعل الأمر بقوله: " هو مبني على السكون؛ لأن السكون هو الأصل في البناء ، وإذا جاء الشيء على أصله لم يُحتجْ إلى تعليله " [٥] .

غير أنّ فعل الأمر يُبنى على غير السكون؛ يُبنى على حذف حرف العلة من آخره إذا كان معتل الآخر، نحو: (ارم)، ويُبنى على حذف النون من آخره إذا كان من الأفعال الخمسة، نحو: (اكتبوا) .

ويجد الباحث الأمر نفسه عند أبي البركات الأنباري عندما حلل علة عمل حروف الجرِّ الجرَّ، فقال: " إنما عملت لأنها اختصت بالأسماء، والحرف متى كان مختصاً وجب أن يكون عاملاً ،وإنما وجب أن تعمل الجرَّ ؛ لأن إعراب الأسماء رفع ونصب وجر ، فلمّا سبق الابتداء إلى الرفع في المبتدأ، والفعل إلى الرفع أيضاً في الفاعل، وإلى النصب في المفعول ، لم يبق إلا الجرُّ ، فلهذا وجب أن تعمل الجرَّ، وأجود من هذا أن يقول: إنّما عَمِلتْ الجرَّ لأنها تقع وسطاً بين الاسم والفعل ، والجر يقع وسطاً بين الرفع والنصب؛ فأعطِي الأوسطُ الأوسطَ " [١] .

وعلة عدم جرِّ الأفعال يوضّحها قول العُكْبَري: بأنّ " الفعل محمول على الاسم في الإعراب فينبغي أن يُحمل عليه في أضعف أحواله ، وعامل الرفع في الأسماء قوي، وهو اللفظي ، وضعيف وهو المعنوي، فَحُمِلَ الفعل في الرفع على العامل الضعيف، فارتفع الفعل لوقوعه موقع الاسم وكذلك عامل النصب في الأسماء قوي وهو الفعل، وضعيف وهو الحرف ، فَحُمِل الفعل عليه في العامل الضعيف ، فلم يفعل في الفعل إلا الحرف ، وأمّا الجر فليس له إلا عامل واحد، وهو الحرف، وأمّا الإضافة فمقدَّرة بحرف الجر، فليس للجر إلا عامل واحد ، فلم يكن حمل الفعل عليه ، إذ يلزم ذلك مساواته له ... إعراب الفعل فرع على إعراب الاسم ، ولو أعرب بالجرِّ وقد أعرب بالرفع والنصب لكان الفرع مساوياً للأصل " [٢] .

١-**أسرار العربية**، مصدر سابق، ص ٢٢٩ .
٢- **اللباب في علل البناء والإعراب**،ج١،مصدر سابق،ص ٦٨-٦٩ .
٣ ـ انظر:المصدر نفسه،ج١،ص ١٤٠ ـ ١٤١ .

وإنّ إضمار الشيء مع عدم وجود دليل عليه أو مُفسِّر لـه هو مـا أوضـح بـه العُكْبَري علـة عـدم جواز الإخبار عن الجثة بزمان وإن قدِّر الخبر بما هو مختص بها [٣] .

ولا تقتصر قواعد التحليل على الجانب النظري من علم النحو، بل إنها تشمل الجانب التطبيقي التعليمي منه ولا سيّما جانب الإعراب، إذ يتمُّ بواسطتها كشف العلاقات المعنوية التي تربط أجزاء التركيـب اللفظيـة بعضـها بـبعض، وبيـان أنسـاقها، وخصـائصـها، ووظائفهـا، وارتباطهـا بالقواعـد والأحكام[١]. ولعل هذا النوع يتجلى بوضوح في إعراب آي القرآن الكريم ، وفي إعراب الشعر.

فقواعد التحليل غالباً ما يكون مناطُها العلّة النحوية وما يدور حولها من شروحاتٍ و إيضاحاتٍ ، وما يتعلق بها من أقسام الكلام، وعاملٍ ، وثقلٍ وخفةٍ ، وأصلٍ وفرعٍ ، وإضمارٍ ، وإعرابٍ وغيرها ؛ من أجل الوصول إلى معيار الصـواب النحـوي، والقدرة علـى التصـنيف ثم التجريد وهـي ترتبط بالقياس والسبر والتقسيم .

٢ـ قواعد التركيب :

شكلت قواعـد التركيـب ملمحـاً بـارزاً فـي النحـو العربـي ، يسـعى النحـاة بالاعتمـاد عليهـا فـي توجيهاتهم إلى الحفاظ على المبنى العـام الذي رُكِّبَ وفقه الكلام ، واستعملته العرب في كلامها ، سواء أكان هذا المبنى للمفردة الواحدة أم للجملة بشكل عام ؛ ذلك لأن أصل قواعد التركيب هو " القاعدة العامة لترتيب عناصر الجملة ـ مهما كان نوعها ـ وفق بابها ، وهذه القاعدة مُلزمة إنْ أدّى الخروج عليها إلى لبس أو تداخل في الأبواب في اللفظ أو المعنى؛ ليبقى لأحكام النحو توافقها مع عناصر التركيب " [٢]. كما أنّه القاعدة العامة لترتيب المفردات حسب أبوابها، بناءً على ما يتركب معها من أدوات أو يقترن بها من مفردات أخَرَ.

١-انظر: فخرالدين قباوة ،**المورد النحوي الكبير :نماذج من التحليل النحوي في الإعراب والأدوات والصرف**،ط٤،دار طلاس دمشق،١٩٨٧م، (أعيدت الطبعة سنة ١٩٩١م)، ص ٨- ١١،وانظر:المؤلف نفسه،**التحليل النحوي:أصوله وأدلته**،ط ١،مكتبة لبنان ناشرون ،٢٠٠٢م ، ص١٦٤ ـ ١٧١، وانظر :**أصول النحو العربي** ، مرجع سابق ، ص ١٨٢ – ١٨٣ .

٢- **نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين**، مرجع سابق ، ص ١٢٣ .

٣-انظر: **الأشباه والنظائر في النحو** ،ج١، مصدر سابق ،ص ٢٢٨ – ٢٤٠ .

وقد جعل السَّيوطي (التركيب) أصلاً من أصول النحو العامة في كتاب (الأشباه والنظائر في النحو)، وأورد له اثني عشر مبحثاً أو فرعاً [٣]، موزعةً على أبواب نحوية متعددة ، وتقوم فلسفة هذا الأصل على انضمام قسم من أقسام الكلام إلى آخر؛ ليتحصل بذلك قسمٌ جديد لا يخرج عن القسمة الثلاثية للكلام، أوعن الأقسام العامة للجملة العربية، على أن يحصل من هذا الانضمام فائدة.

وقد أخذ النحاة يطبقون قواعد التركيب في توجيهاتهم، ويظهر ذلك في توجيههم لـِ (مُذ ، ومُنْذ) على أنّهما حرفا جرٍّ، وذلك من خلال مبنى التركيب الذي جاءتا فيه، فإذا كان الاسم الواقع بعدهما مجروراً ثبت أنهما حرفا جرٍّ . كما وجهوهما على أنَّهما اسمان إذا كان الاسم الواقع بعدهما مرفوعاً، وخصّوا (مُذ) بشيء من التفصيل والتوضيح، ذلك أنّه حُذِفت منها النون تخفيفاً، والحذف لا يكون في الحروف؛ لأنّ الحذف تصرّف، والتصرّف للأسماء [١] .

كما وجّه النحاة كلمة (عسى) على أنّها فعل على الرغم من جمودها جمود الحروف وعدم تصرفها،ذلك بالنظر إلى مبنى الكلمة نفسه وما يتصل به ، فقال : ابن يعيش : إنّه " يتصل بها ضمير الفاعل على حدِّ اتصاله بالأفعال، نحو قولك: (عَسيتُ أن أفعل كذا) ... والمؤنث (عَسَتْ) ،فتؤنثه بالتاء الساكنة وصلاً ووقفاً على ما يكون عليه الأفعال..." [٢] ، وقد ورد اتصال ضمير الرفع بها في القرآن الكريم وهو أعلى درجات الكلام فصاحة، فقال تعالى : " فَهَلۡ عَسَيۡتُمۡ إِن تَوَلَّيۡتُمۡ .....﴿٢٢﴾ [محمد]. فابن يعيش يعتمد على أنّ " الفعل لا بُدّ له من فاعلٍ "[٣] وأنّ تاء التأنيث من خصائص الأفعال [٤]، وهاتان القاعدتان من قواعد التركيب المعوَّل عليها في النحو لعربي .

ويجد الباحث عكس ذلك في توجيه أبي البركات الشريف الكوفي لِـ (ليس) وما اتصل بها من ضمائر، فهو يسعى إلى تأكيد مذهب الفارسي القائل إنّ (ليس) حرف . فيقول: " وحدُّ الفعل عند أبي

١- انظر : **توجيه اللمع: شرح كتاب اللمع لأبي الفتح ابن جِنّي** ، مصدر سابق ، ص ٢٣٩ – ٢٤٠ .
٢- **شرح المفصل** ،مج٣ ،ج٧،مصدر سابق ،ص ٣٩١،وانظر:**توجيه اللمع شرح كتاب اللمع لأبي الفتح ابن جِنّي**،مصدر سابق ص٣٩٤ ـ ٣٩٦ .
٣- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين:البصريين والكوفيين**،ج١، مسألة ٢١، مصدر سابق ،ص ١٧٥،وانظر:**اللباب في علل البناء والإعراب** ،ج ١،مصدر سابق، ص ٥٠ .
٤- انظر:**الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين** ،ج١، مسألة١٤، مصدر سابق،ص١٠٤،و انظر:**اللباب في علل البناء والإعراب** ،ج١،مصدر سابق ،ص ٤٩- ٥٠ .
٥- **البيان في شرح اللمع لابن جِنّي** ، مصدر سابق ، ١٤- ١٥ .

علي... فما كان مُسنداً إلى شيء ولم يُسْنَد إليه شيء ... فإن قال قائل:فإنّ (ليس) عند أبي علي حرف،وهي مُسندة إلى الضمير في قولنا: (لستُ) و(لسنا) و(لسْنَ) وأشباه ذلك "[٥] .

فإنّ المُعترض يحاول إثبات فعلية (ليس) في ضوء كلام الفارسي لِيبيِّن لنا أنّه قد ناقض نفسه،غير أنّ أبا البركات الشريف الكوفي يوجّه المسألة بقوله: " (ليس) لم تُسند إلى اسمها إسناد الأفعال، فأمّا دخول الضمير عليها واتصاله بها على حدِّ اتصاله بالفعل فليس مما يدّل على كونه فعلاً ؛ لأن اسم (ليس) لابُدّ له من مُسندٍ يُسند إليه إمّا مظهر أو مضمر، فلا يصح أن تسند (ليس) إلى اسمها مع كون الخبر مسنداً إليه " [١] .

وهذا فيه نظر؛ لأن (ليس) تضمنت ضمير ، " والأصل في تضمن الضمير أن يكون للفعل"[٢]، ولأنّ " آخرها مفتوح كما في أواخر الأفعال الماضية، وتلحقها تاء التأنيث ساكنة وصلاً ووقفاً " [٣]، ولأن " الحروف لا يضمر فيها " [٤] . فتبيَّن بهذا فساد مذهب أبي البركات الشريف الكوفي، وتأكدت فعلية (ليس) .

والتوجيه نفسه يجده الباحث عند النحاة عندما أثبتوا فعلية (نعم ، وبئس) [٥].

ونخلص بالقول إلى أنَّ قواعد التركيب ترسم شبكة علاقات داخل التركيب النحوي ، فتنظِّم علاقة المفردة بما حولها من مفردات أو ما يتصل بها من أدوات، وتُسفِر عن بعض المفردات فيما إذا كانت مفردة أو مركبة أو عوضاً من غيرها، وتنسج لقواعد التغيير والتأثير والاختصاص، والعمل وما يدور حولها منهج سيرها فلا تخرم أصولها ولا تحيد عن صوابها .

١- **البيان في شرح اللمع لابن جنّي** ،مصدر سابق ،ص ١٥ .
٢- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**،ج١، مسألة ٦، مصدر سابق ، ص ٥٦،وانظر: **شرح المفصل**، مج٣،ج٧، مصدر سابق، ص٣٨٣ .
٣- **شرح المفصل** ،مج ٣ ،ج ٧ ،مصدر سابق ،ص ٣٨٣ .
٤- **الأصول في النحو** ،ج١، مصدر سابق ،ص ٩٧ .
٥- انظر: **شرح المفصل**،مج٣،ج٧،مصدر سابق،ص ٤٠٧ – ٤٠٨،وانظر:**توجيه اللمع:شرح كتاب اللمع لأبي الفتح ابن جنّي**،مصدر سابق، ص ٣٨٨ - ٣٩١ .

المبحث الثالث :

ضوابط قواعد التوجيه :

أولاً ـ في إطار السماع :

اعتمد النحاة ضوابط عِدّة لقواعدهم في التوجيه، ولا سيّما في إطار السماع ، ذلك لأن السماع اللبنة الأولى في علم النحو وأصوله، يلجأ النحاة إلى هذه الضوابط سعياً إلى تعليل الظاهرة النحوية وإيجاد تفسير مُسوَّغ مقبول لها، ومن أشهرها :

١ـ صحة الشاهد النحوي :

تشدد النحاة في قبول الشواهد النحوية ولا سيّما الشعرية منها في مرحلة التقعيد النحوي ، مما دفعهم إلى وضع ضوابط وقيود عليها، فنظروا في المتن وصحته، وفي السند ودرجة موثوقيته[١]. ولعل هذا المنهج في التحقق من الرواية متناً وسنداً يرجع إلى أثر علوم الشريعة الإسلامية في علوم العربية وتفاعلها معها؛ لأن النظر في المتن والسند من عمل أهل الحديث ولهذا نجدهم عرّفوا علم الحديث بأنّه "علمٌ بقوانين يُعرف بها أحوال السند والمتن" [٢] بهدف معرفة الرواية الصحيحة من غيرها [٣].

وهذا يعني أنّ " توثيق الشاهد النحوي ملمح منهجي أساس في بناء قاعدةٍ نحويةٍ سليمة علمياً تدخل الشاهد النحوي حيِّز الاستشهاد النحوي وزمانه، فيضحى مصدراً صحيحاً للقاعدة النحوية وآمناً من تغيير الرواية أو الطعن في الراوي أو جهل القائل" [٤].

١ـ انظر: **الإغراب في جدل الإعراب** ، مصدر سابق ، ص ٤٦ ـ ٥٣ .
٢ـ عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي ، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي** ،تحقيق : أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي ، ط٣،ج١،دار الكلم الطيب ، بيروت، لبنان ،١٩٩٧م ، ص ٢٦.
٣ـ انظر: المصدر نفسه ،ص ٢٦.
٤ـ **رؤى لسانية في نظرية النحو العربي**، مرجع سابق، ص ١٨٣.
٥ـ **الاقتراح في علم أصول النحو** ،مصدر سابق ،ص ٤٨، وانظر: سعيد الأفغاني،**في أصول النحو العربي**، د.ط ،المكتب الإسلامي، بيروت ،لبنان،١٩٨٧م، ص٦٤.

وإنّ ما دفع النحاة إلى التحقق من رواية الشاهد النحوي وصحته أنّ " كثيراً ما تروى الأبيات على أوجهٍ مختلفة، وربما يكون الشاهد في بعض دون بعض " [٥].

فأرجع النحاة هذا التعدد في رواية الشاهد النحوي الواحد إلى الرواة حيناً [١]. وإلى الشاعر حيناً آخر[٢]،فيكون الشاهد قد رُوي على أكثر من وجهٍ أو استبدلت كلمة مكان أخرى.

وفي ظل صحة الشاهد النحوي وجّه النحاة كثيراً من أحكام النحو ومسائله، فيظهر ذلك فيما وجّه به ابن يعيش مذهب بعض النحاة في مسألة تقديم التمييز على فعله؛ فقال: " ذهب أبو عثمان المازني وأبو العباس المبرد وجماعة من الكوفيين إلى جوازه واحتجوا لذلك ببيت أنشدوه، وهو:

أتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كاد نفساً بالفراق تطيب " [٣]

فوجّه ذلك بقوله: " أراد وما كاد تطيب نفساً بالفراق، ولا حجة في ذلك لقلته وشذوذه، مع أن الرواية وما كاد نفسي بالفراق تطيب هكذا قال أبو إسحاق الزجاج" [٤].

وأجاز الكوفيون منع صرف المصروف في ضرورة الشعر، فاحتجوا لذلك بشواهد شعرية كثيرة،مما جعل أبا البركات الأنباري يتبنى مذهبهم في هذه المسألة، لأنهم جعلوا من صحة هذه الشواهد سنداً ومتناً ضابطاً يقوي حكمهم إلى جانب كثرتها [٥] .

كما يعتمد أبو البركات الأنباري الضابط نفسه في توجيه ما احتجّ به الكوفيون على جواز عمل (أنْ) المصدرية محذوفة من غير بدل ، على أنّه لا شاهد لهم فيه ، فقال : " أما قول طرفة (ألا أيهذا الزاجري أحضُرَ الوغى) فالرواية عندنا على الرفع ، وهي الرواية الصحيحة، وأمّا من رواه بالنصب ؛فلعلّه رواه على ما يقتضيه القياس عنده من إعمال (أنْ) مع الحذف ، فلا يكون فيه حجه" [٦].

واحتج الكوفيون على جواز نصب الفعل المضارع بعد (كما) بشواهد شعرية كثيرة، منها قول صخر الغيِّ [٧]:

١ـ انظر: **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب** ،ج١،مصدر سابق ،ص ٤٦.
٢ـ انظر: **الاقتراح في علم أصول النحو** ،مصدر سابق ،ص ٤٨ .
٣ـ **شرح المفصل** ،مج ١،ج٢،مصدر سابق ،ص ٤١١ .
٤ـ المصدر نفسه ،مج ١،ج٢،ص٤١١ ،و انظر:**الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**،ج٢، مسألة ٨١، مصدر سابق،ص ٨٣١.
٥ـ انظر: **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين:البصريين والكوفيين** ،ج٢، مصدر سابق ،مسألة ٧٠،ص ٤٩٣ ـ ٥٢٠.
٦ـ المصدر نفسه ، ج٢ مسألة ٧٧، ص ٥٦٥.
٧ـ **ديوان الهذليين ،(شعر صخر الغي)**، القسم الثاني،مصدر سابق، ص ٦١ .

جاءت كبير كيما أ خَفِّرَها و القَوْمُ صيدٌ كأنّما رَمِدُوا

غير أنّ أبا البركات الأنباري وجّه حكمهم بقوله: " أمّا الجواب عن كلمات الكوفيين : أمّا البيت الأول فلا حُجّه لهم فيه؛ لأنه روي (كما أخفِرُهَا) بالرفع؛ لأن المعنى (جاءت كما أجيئها)، وكذلك رواه الفراء من أصحابكم ، واختار الرفع في هذا البيت وهو الرواية الصحيحة" [1]. كذلك فعل في بقية الشواهد المحتج بها، فبين الروايات الصحيحة التي توجه عليها المسألة.

ويتضح مما تقدم أن صحة الشاهد النحوي ما هي إلا برهان على سلامة منهج النحاة العرب الذي اتّبعوه أثناء عملية التقعيد النحوي، وبرهان على صحة القاعدة النحوية المستنبطة من استقراء كلام العرب .

٢ـ كثرة الاستعمال :

جعل النحاة من كثرة الاستعمال ضابطاً معيارياً مهماً لتوجيه ما خرج من كلام العرب على قواعدهم النحوية، ويظهر أثر هذا الضابط في المحذوفات بشكلٍ لافت للنظر ؛ إذ وجِّهتْ كثيرٌ من المحذوفات بكثرة الاستعمال؛ ذلك لأن " ما حذف في الكلام لكثرة استعمالهم كثير "[٢]، ولأن الأصل في الكلام الذّكر، ولعل العرب تميل إلى الحذف طلباً للخفّة في غالب الأمر أو ما يُسمّى بالاقتصاد اللغوي .

وعدَّ السَّيوطي كثرة الاستعمال أصلاً من أصول النحو العامة ، فقال: " كثرة الاستعمال اعتُمِدت في كثير من أبواب العربية " [٣]. وينضوي هذا الأصل على فروع كثيرة تتقاسمها أبواب نحوية عدّة .

١ـ **الإنصاف في مسائل الخلاف بن النحويين: البصريين والكوفيين** ،ج٢، مسألة ٨١ ، مصدر سابق ،ص ٥٩٠. ويقصد بيت صخر الغي الذي ذكرناه في الصفحة السابقة .
٢ـ **الكتاب** ،ج٢ ،مصدر سابق ،ص ١٣٠ .
٣ـ **الأشباه والنظائر في النحو** ،ج٢ ،مصدر سابق ،ص ٣٠٤ .

وفي ظل هذا الضابط يوجّه سيبويه حذف خبر المبتدأ بعد لولا على أنه جائز،فيقول: "ولكنّ هذا حُذِفَ حين كثر استعمالهم إيّاه في الكلام " [١]. كما جعل منه عنوانا لأحد أبواب (الكتاب) فقال: " هذا باب يُحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل"[٢].

أمّا جر العرب للفظ الجلالة (الله) مع حذف حرف الجر فيوجّهه ابن جِنّي على أنّه جائز، فيقول : " ومن العرب من يجرّ اسم الله تعالى وحده مع حذف حرف الجرّ، فيقول: اللهِ لأقومن ؛ وذلك لكثرة استعمالهم هذا الاسم" [٣] .

ووجه النحاة حذف ألف الوصل من كلمة (ابن) في الرسم عند وقوعها صفة للأعلام على أنّه جائز بسبب كثرة استعمالها [٤]. وكذلك فعلوا في توجيه حذف التنوين من الاسم الموصوف[٥] .

وقد يلجأ النحاة إلى حذف الفعل العامل، ومن ذلك ما ذهب إليه ابن يعيش من أنّ الأفعال العاملة النصب في أسلوب التحذير محذوفة لا تظهر؛ذلك لأنّه كثر استعمالها [٦] .

كما أعتُمدِت كثرة الاستعمال ضابطاً في توجيه حذف الفعل مما سُمِعَ عن العرب نحو قولهم : " مرحباً وأهلاً وسهلاً " [٧]. غير أنّ أبا عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب المتوفى سنة (٦٤٦هـ) [٨]علق على مثل هذا التوجيه فقال: إنّ هذا الكلام " يُشعر بأنّ علة الحذف في هذا الموضع كثرته في كلامهم حتى قامت الكثرة مقام ذكره ، إلاّ أنّه لا يصح أنّ يكون ضابطاً نحوياً لأنّه يحتاج إلى النظر في كلِّ لفظة أكثرت أم لم تكثر ؛ وذلك من حظ اللغوي" [٩] ، ثم إنّ كثرة الاستعمال تُعدّ " من الأصول الثابتة في وضع القواعد لا تعليلها " [١٠].

١- **الكتاب** ،ج٢، مصدر سابق،ص ١٢٩.
٢- **الكتاب** ،ج١، مصدر سابق ،ص ٢٨٠ .
٣- **اللمع في العربية** ،مصدر سابق، ص ١٢٢،و انظر:**اللباب في علل البناء والإعراب**،ج١،مصدر سابق،ص٣٧٧ ،وانظر: **توجيه اللمع شرح كتاب اللمع لأبي الفتح ابن جِنّي**،مصدر سابق ،ص ٤٧٧ .
٤- **شرح المفصل**، مج١،ج٢، ص ٢٦٨ .
٥- انظر :المصدر نفسه ،مج١،ج٢،ص ٢٦٦- ٢٦٩ .
٦- انظر: المصدر نفسه ، مج١،ج٢،ص ٣١٧ .
٧- المصدر نفسه ،مج١،ج٢، ص ٣١٨ .
٨- انظر :**تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب**،ج١،مصدر سابق ،ص ٢١٦ - ٢٢٣ .
٩- أبو عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب ، **الإيضاح في شرح المفصل** ،تحقيق: موسى بناي العليلي،ط١،ج١،مطبعة العاني،بغداد، ١٩٧٦م، ص ٢٢٧ .
١٠- **نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين** ،مرجع سابق ، ص ١٤٢ .

أمّا جواز حذف نون الوقاية في قولنا : (إنني ، وكأنني) فقد أوضح توجيهه أبو البقاء العُكْبَري بقوله: " وإنما جاز حذفها تخفيفاً لكثرة الاستعمال ، وكثرة النونات " [١] .

وإذا كان حكم الاسم الواقع بعد (لدن) الجرّ بالإضافة، فإنّه قد جاء من الأسماء ما هو منصوب بعدها، وقد أوضح ابن يعيش توجيه ذلك معتمداً على كثرة الاستعمال ، فقال: "ولاينصب غير غدوة مع لدن؛ وذلك لكثرة استعمالها " [٢].

٣ـ الكثرة والقلة :

اعتمد النحاة الكثرة والقلة ضابطاً رئيساً ومعياراً في بناء قواعد النحو العربي ؛ من أجل ضمان قوة هذا العلم و استمراريته، ولهذا نجد أبا عمرو بن العلاء يوجِّه ما خرج على حدِّ الكثرة من كلام العرب على أنّه لغات، وهذا ظاهر صراحة في قول ابن نوفل فيما رواه عن أبيه أنّه سأل أبا عمرو قائلاً : " أخبرني عما وضعت مما سميته عربية، أيدخل فيها كلام العرب كله ؟ فقال: لا، فقلت: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حُجّة ؟ قال: أعمل على الأكثر وأسمّي ما خالفني لغات " [٣].

وكان عيسى بن عمر الثقفي قد اعتمد المعيار نفسه في بناء كتابه (الجامع) فقال صاحب (إنباه الرواة على أنباه النحاة): " إن عيسى بن عمر وضع كتابه على الأكثر وبوّبه وهذبه وسمّى ما شذ عن الأكثر لغات " [٤].

وقد جعل النحاة البصريون ثنائية الكثرة والقلة معياراً مهماً في الكلام المسموع فما كان كثيراً فإنّه يُعتدّ به في التقعيد ويُعتمد عليه، وما كان قليلاً فلا اعتداد به، ولا تُبنى عليه قاعدة خلافاً للكوفيين، ويظهر هذا في تعريف أبي البركات الأنباري (النقل) بقوله : " فأمّا النقل فالكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حدِّ القلة إلى حدِّ الكثرة " [٢].

١ـ **اللباب في علل البناء والإعراب** ، ج١،مصدر سابق ، ص ٢١٨، وانظر: **شرح المفصل** ،مج٢ ،ج٣، مصدر سابق،ص٧٨، وانظر:**نظرية التعليل في النحو العربي بين القماء والمحدثين**، مرجع سابق ،ص ١٤٢ .

٢ـ **شرح المفصل** ،مج ٢،ج٤ ،مصدر سابق ،ص ٢٧٥، وانظر: **الأشباه والنظائر في النحو** ،ج٢، مصدر سابق ،ص.٣٠٤

٣ـ **طبقات النحويين واللغويين** ،مصدر سابق ،ص ٣٩ .

٤ ـ أبو الحسن علي بن يوسف القفطي ،**إنباه الرواة على أنباه النحاة** ،تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ،ط ١،ج٢، دار الفكر العربي القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان ،١٩٨٦م ، ص ٣٧٥ .

١ـ **الإغراب في جدل الإعراب** ، مصدر سابق ، ص ٤٥ ،وانظر: **لمع الأدلة في أصول النحو**، مصدر سابق ، ص ٨١ .

أمّا قول العرب (كل شاةٍ وسخلتها بدرهم، وهذه ناقة وفصيلها راتعين) فيوجّهه سيبويه فيما إذا كان بالرفع أو بالنصب بقوله: " والوجه كلُّ شاة وسخلتها بدرهم، وهذه ناقة وفصيلها راتعين لأن هذا أكثر في كلامهم، وهو القياس، والوجه الآخر قد قاله بعض العرب "[٢] . فعقب سعيد الزبيدي على هذا التوجيه بقوله: " وهنا أخلص سيبويه للمذهب البصري حين نصّ على الكثرة ، وهذا ضابط لا رادّ له، وإنْ ذكِرَ بإزائه وجه آخر" [٣] .

أمّا جواز حذف فعل القسم وحرف الجرّ فقد وجهه ابن الخبَّاز بقوله: " وذلك لكثرة القسم في كلامهم " [٤]. فظاهر أنّ الكثرة كانت مسوغاً لهذا الحذف .

وقد يأتي ضابط الكثرة والقلّة حكماً على وجه معين من وجوه المسألة فمن ذلك ما ذكره ابن يعيش من الوجهين الجائزين في إضافة (فو) إلى (ياء) المتكلم ، فقال بعدهما : " وهذا الوجه هو القياس الأكثر، والأول قليل " [٥].

وهذا يعني أنّ ثنائية الكثرة والقلة جعلها النحاة منهجاً لهم منذ نشأة النحو العربي؛ لبناء قواعدهم وتأصيل أصولهم وتوجيه ما جاء خارجاً عليها، وما لبثت أنْ استمرت بعد ذلك، غير أنّ الكثرة والقلة تبقى نسبية في غالب أمرها.

٤- التقدير :

لجأ النحاة إلى التقدير في توجيه بعض المسائل النحوية؛ ليستقيم شكل الجملة الخارج على أصولهم العامة، واختلفت المواضع التي يقولون فيها بالتقدير فقد يكون تقدير عامل ،أو تقدير ترتيب الجملة لتستقيم والقاعدة، أو تقدير محذوف أحياناً، أو تقدير معنى، أو تقديماً أو تأخيراً وغير ذلك ، كلّ ذلك حتى تستوي لهم أصولهم التى أصلوها ، فيأتي الكلام مبنياً عليها موافقاً للصواب مجانباً للخطأ.

٢- **الكتاب** ،ج٢ ،مصدر سابق ،ص ٨٢ .
٣- سعيد جاسم الزبيدي،**القياس في النحو العربي: نشأته وتطوره**،ط١،دار الشروق،عمان،الأردن،١٩٩٧م،ص ١٣٨ .
٤- **توجيه اللمع :شرح كتاب اللمع لأبي الفتح ابن جنّي**،مصدر سابق ،ص ٤٧٧ .
٥- **شرح المفصل** ،مج ١،ج٣ ، ص ٥٨٣ .

وقد جعل السيوطي من هذا الضابط أصلاً مهماً من أصول النحو العامة [1] تتقاسمه فروع وجزئياتٌ كثيرة، وتقوم فلسفته على محاولة ردّ فرع متمثل في الاستعمال الظاهر إلى أصل وجب أن يكون هذا الاستعمال مبنياً عليه؛ لوجود دليل على هذا الأصل في ذلك الفرع .

وتقدير المحذوف في الكلام يظهر في قول ابن جِنّي : " فأمّا قولهم : السمن منوان بدرهم ، فإنما تقديره (السمن منوان منه بدرهم)، ولكنّهم حذفوا (منه) للعلم به " [2].

ويكون التقدير عنده تقدير إعراب فمن ذاك مجئ الفعل المضارع منصوباً بعد (حتى) نحو قولنا : (أطع الله حتى يدخلكَ الجنّة) و(لأنتظرنه حتى يقدمَ) . فوجّه ابن جِنّي نصب الفعل المضارع بقوله: " وتقديرها في الإعراب (حتى أنْ يُدخلك الجنّة) و(حتى أن يقدمَ)، إلا أنّه لايجوز إظهار أنّ هاهنا؛ لأنه أصل مرفوض " [3]؛ أي لايجمع بين البدل والمبدل منه . وكذلك تقدَّر (أن) بعد حرف اللام [4] .

ويجد الباحث أنّ النحاة يلجأون إلى التقدير في ظاهرة التقديم والتأخير؛ ذلك لتستقيم هذه الظاهرة وأصول صناعة النحو، فلا تخرج على قواعدها الترتيبية، فمن ذلك أنّه " يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه، تقول: قائم زيدٌ، وخلفك بكر، والتقدير: زيٌد قائم، وبكرٌ خلفك،فقدّم الخبران اتساعاً، وفيهما ضمير؛ لأنَّ النية فيهما التأخير " [5].

ويقع التقدير في حالات النيابة أحياناً؛ لهذا فقد جعل عبد القاهر الجرجاني المنادى منصوباً على تقدير فعل محذوف؛ وذلك لأن الأصل في المنادى أنّه مفعول به، فقال: " اعلم أنّ أصل المنادى المفعولية، على تقدير(أدعوأوأريد)، إلا أنهم تركوا إظهار هذا الفعل وجعلوا (يا) كالخلف منه لدلالته عليه " [2] ولنيابته عنه في العمل [2] .

١ـ انظر:**الأشباه والنظائر في النحو** ،ج١،مصدر سابق ،ص ٣٤٠ ـ ٣٤٥ .
٢ـ **اللمع في العربية** ،مصدر سابق ،ص٣٠ .
٣ـ المصدر نفسه،ص٦٣ .
٤ـ انظر: المصدر نفسه ،ص٩٣ .
٥ ـ المصدر نفسه ، ص ٣٢ .

١ـ **المقتصد في شرح الإيضاح**،مج٢، مصدر سابق ،ص ٧٥٣، وانظر: **نظرية الأصل والفرع في النحو العربي** ،مرجع سابق ، ص.١١٨
٢ـ انظر: **التفكير العلمي في النحو العربي :الاستقراء،التحليل ،التفسير**،مرجع سابق ، ص ٢١٧ .
٣ـ **المقتصد في شرح الإيضاح**،مج٢ ،مصدر سابق ،ص ١١١٦ .
٤ـ الأقيشر الأسَدي، **ديوانه**،صنعة:محمد علي دقّة ،ط١،دار صادر، بيروت،لبنان،١٩٩٧م، ص٩٥ .
٥ـ **المقتضب**،ج ١،مصدر سابق ، ص ٢١ .
٦ـ **المقتصد في شرح الإيضاح**،مج١، مصدر سابق،ص ٤١٥ .

أمّا تقدير العامل فقد أوضحه عبد القاهر الجرجاني بقوله: " العامل في هذه الأسماء والظروف هو فعل الشرط، فإذا قلت: أيّ رجلٍ تضرب أضرب، كان النصب في أيّ رجلٍ بـ (تضرب) ويكون (أضرب) عاملاً في ضميره، نحو: أضربه، ألا ترى أنك تقول : إن تضرب زيداً أضرب، فيكون زيدٌ منصوباً بتضرب دون أضرب، وكذا إذا قلت: أين تقم أقِمْ . كان العامل في أين تقِمْ ، كما أنّك إذا قلت : إن تُقِمْ خلف زيدٍ أقِمْ، كان العامل في (خلف زيدٍ) تُقِمْ ، والتقدير أين تُقِمْ أقِمْ فيه، ويغلب عليه الحذف لدليل الحال عليه "[٣] ؛ لأنه لا حذف إلاّ بدليل .

ومن ذلك توجيه المبرد لقول الأقيشر الأسَدي :[٤]

أفنى تِلادي وما جمّعتُ منْ نَشَبٍ قرْعُ القوافيزِ أفواهَ الأباريق

فقال: " التقدير:أن قرعت القوافيزَ أفواه الأباريق، وتنصب الأفواه إن جعلت القوافيز فاعلاً "[٥].

أمّا تقدير المعنى فقد أوضحه عبد القاهر الجرجاني فيما نقله عن النحاة من جواز وقوع ضمير الفصل بين المعرفة والفعل المضارع نحو قولهم: (كان زيدٌ هو يفعل ذاك). فقال: "جوّزوا أن يكون (هو) فصلاً إذا كان الخبر مضارعاً فإن كان بدل (يقول)،(قائل)، لم يجز أنْ يكون (هو) فصلاً ، قالوا ؛ لأنّا نقدّر في (يقول) معنى الألف واللام ويصح هذا التقدير؛ لأن (يقول) يمتنع من أن يظهر فيه الألف واللام، وأمّا إذا كان الخبر فاعلاً فإنه يحتمل لظهور الألف واللام فيه، فلا معنى لتقديرها "[٦].

وقد يلجأ النحاة إلى ضابط التقدير لتتفق الجملة في شكلها الخارجي والتوجيه الإعرابي الذي يذهبون إليه، فيقول المبرد: " تقول: إن القائم أبوه منطلقة جاريتُه . نصبت القائم بـ (بإنّ) ، ورفعت الأب بفعله وهو القياس، ورفعت (منطلقة) لأنها خبر (إنّ)، ورفعت الجارية بالانطلاق ويجوز أن تكون (الجارية) مرفوعة بالابتداء، وخبرها (منطلقة)، فيكون التقدير: إنّ القائم أبوه جاريته منطلقة، إلا أنّك قدّمت وأخّرت "[١] .

١- **المقتضب** ،ج٤ ، مصدر سابق ،ص ١١٥.

٢- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** ،ج١، مصدر سابق ،ص ٦٨٥.

٣- انظر: أحمد حسن حامد، **التضمين في العربية: بحث في البلاغة والنحو**،ط ١،دار الشروق،عمان، لأردن،الدار العربية للعلوم، بيروت،لبنان،٢٠٠١م، ص ٤٣ .

٤- أبو القاسم محمود بن عمر الزَّمخشري،**الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**،تحقيق:مصطفى حسين أحمد،ط ٣،ج٢،دار الكتاب العربي، بيروت ،لبنان،١٩٨٧م، ص٧١٧،وانظر: **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**،ج٢،مصدر سابق، ص ٦٨٥.

٥- انظر : **الأشباه والنظائر في النحو** ،ج١ ، مصدر سابق ،ص ٢٤١ ـ ٢٤٩ .

٦- **اللمع في العربية** ، مصدر سابق ، ص ١٥١- ١٥٢ ،و انظر : **أسرار العربية** ، مصدر سابق ، ص ٤٩

٥ـ التضمين :

جعل النحاة منه ضابطاً معيارياً في توجيه بعض الأحكام التي يصدرون عنها، ومرتكزاً لبعض تعليلاتهم، وقد أكثروا من استعماله، ولاسيما في باب الإعراب والبناء، واللازم والمتعدي وغيرها. وتقوم فلسفة هذا الضابط على أنهم " قد يشربون لفظاً معنى لفظ فيعطونه حُكمه " [٢] ويؤدي وظيفته في التركيب [٣]، من غير دليل ظاهر، وغاية التضمين" إعطاء مجموعٍ معنيين وذلك أقوى من إعطاء معنى قد " [٤] .

فجعل السيوطي التضمين من أصول النحو العامة [٥]، يرد إليه كثيرٌ من الفروع والجزئيات.

ووجّه ابن جنّي بناء أسماء الاستفهام (من، وما) على أنها جاءت متضمنة معنى حرف الاستفهام الهمزة فقال: " واعلم أن (من،وما،وأيّا) في الاستفهام نكرات غير موصولات، وجميع الأسماء والظروف المستفهم بها مبني؛ لتضمنه معنى حرف الاستفهام إلا (أيّا) وحدها فإنها معربة ..." [٦] .

كما وجّه تعدي بعض الأفعال بحروف لا تتعدى بها أصلاً على أنها تضمنت معنى أفعال أخرى فقال: " اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف، والآخر بآخر، فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذاناً بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر؛ فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه ، وذلك كقول الله عز اسمه " أُحِلَّ لَكُمۡ لَيۡلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمۡۚ ..... ﴿١٨٧﴾ [البقرة] وأنت لاتقول: رفثت إلى المرأة وإنما تقول رفثت بها، أو معها، لكنه لمّا كان الرّفث هنا في معنى الإفضاء، وكنت تعدّي أفضت بـ (إلى) كقولك: أفضيت إلى المرأة، جئت بـ (إلى) مع الرّفث إيذاناً وإشعاراً أنّه بمعناه" [١] .

١ـ **الخصائص** ، ج ٢ ،مصدر سابق ،ص ٩٢ .
٢ـ **المقتصد في شرح الإيضاح**،مج١،مصدر سابق،ص١٢٧،و انظر:المصدر نفسه،حول التضمين،ج١،ص١٣٠، ١٣١ ،١٣٤، ١٣٥، ١٤١،و انظر:**اللباب في علل البناء والإعراب**،ج١، مصدر سابق ،ص ٣١٤ .
٣ـ انظر: **البيان في شرح اللمع لابن جنّي** ، مصدر سابق ، ص ٣٦ ،وانظر:**أسرار العربية** ، مصدر سابق ، ص ٥١ .
٤ـ **توجيه اللمع: شرح كتاب اللمع لأبي الفتح ابن جنّي** ، مصدر سابق ،ص ٤٣٧،و انظر:أبا الحسن علي بن إسماعيل بن سيده، **العدد في اللغة**، تحقيق:عبدالله بن الحسين الناصير ،وعدنان بن محمد الظاهر،ط ١، د.مكان،١٩٩٣م،ص ٢٦،وانظر: **المقتصَد في شرح الإيضاح**،مج٢،مصدر سابق ،ص ٧٣٥،وانظر: **شرح المفصل**،مج٣،ج٦،مصدر سابق،ص٣٧،وانظر:**اللباب في علل البناء والإعراب**،ج١،مصدر سابق،٣٢١ ـ ٣٢٢ .

أمّا توجيه بناء (كم) على أنها متضمنة معنى الحرف فأوضحه عبد القاهر الجرجاني بقوله: "بُني ــ كم ـ لتضمُّنِه معنى الحرف الذي هو همزة الاستفهام ... فلمّا تضمنت (كم)معنى الحرف بُني كما يكون الحرف مبنياً ... "[٢] ، واعتمد النحاة الضابط نفسه في توجيه بناء (أين وكيف) [٣].

ويوضح ابن الخبّاز توجيه بناء الجزء الثاني من الأعداد المركبة بقوله: " والاثنان مبنيان على الفتح ، أمّا بناء الأول فلأنّ منزلته مما بعده منزلة صدر الكلمة من عجزها، وأمّا بناءالثاني فلأنه تضمّن معنى واوالعطف" [٤] .

وتضمّن (أمّا) معنى الشرط وجه دخول الفاء على خبر المبتدأ عند النحاة، فيقول العُكْبَري: "وأمّا قولهم: (أمّا زيدٌ فمنطلق) فـ (زيدٌ) مبتدأ، و(منطلق) خبره، وإنما دخلت الفاء لما في (أمّا) مِنْ معنى الشرط [٥].

و يفرق النحاة بين التضمين والتقدير فيقول ابن الحاجب : " الفرق بين التضمين وبين التقدير في قولنا: بُني (أين) لتضمنه معنى حرف الاستفهام، و(ضربته تأديباً) منصوب بتقدير اللام، و(غلام زيدٍ) مجرور بتقدير اللام، و(خرجت يوم الجمعة)، منصوب بتقدير(في)، أنّ التضمين يراد به أنّه في معنى المتضمن على وجهٍ لايصح إظهاره معه والتقدير أن يكون على وجه يصح إظهاره معه سواء اتفق الإعراب أو اختلف، فإنّه يختلف في مثل قولك: ضربته يوم الجمعة، وضربته في يوم الجمعة وقد لا يختلف في مثل قولك:الله لأفعلنَّ، وبالله لأفعلنَّ،والفرق بينهما أنه إذا لم يختلف الإعراب كان مُراداً وجوده ،فكان حكمه حكم الموجود وإذا اختلف الإعراب كان المُقدّر غير مراد وجوده، فيصل الفعل إلى متعلقه فينصبه " [١] .أي أن التضمين لا يجوز إظهاه مع المتضمن إذ لادليل عليه في الظاهر، وأن التقدير مما يصح إظهاره لوجود دليل عليه في درج الكلام . وقد يلجأ النحاة

٥ـ **اللباب في علل البناء والإعراب**،ج١،مصدر سابق،ص ١٤٧ .

١- أبو عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب، **الأمالي النحوية: أمالي القرآ ن الكريم**،تحقيق:هادي حسن حمودي،ط ١،ج٤،مكتبة النهضة العربية،عالم الكتب، بيروت، لبنان، ١٩٨٥ م،ص ١١٠ .

٢- انظر: **رؤى لسانية في نظرية النحو العربي** ،مرجع سابق ،ص ٢٣٦ـ ٢٤١ .

٣- تيرينس موور ،وكريستين كارلنغ، **فهم اللغة: نحو علم لغة لما بعد مرحلة جو مسكي**، ترجمة: حامد حسين الحجاج،مراجعة : سلمان داود الواسطي ،ط١، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق، بغداد، ١٩٩٨م،ص ٤٢ .

إلى التضمين لتسويغ التوجيه الإعرابي وتعليله؛ نحو تسويغ نصب كلمة (قومه) [٢] في قوله تعالى: وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا ﴿١٥٥﴾ [الأعراف].

ثانياً ـ في إطار القياس

١ـ قطعية القاعدة:

استنبط النحاة قواعدهم النحوية من كلام العرب الفصحاء ، فبعد أن استقروا كلامهم قاموا بتصنيفه حسب وجه التشابه بينه من الناحية الإعرابية ، فما كان فاعلاً جعلوه وحده، وما كان مفعولاً جعلوه صنفاً آخر، وهكذا ؛ فتبين لهم أن الفاعل مرفوع، وأن المفعول به منصوب، ومن ثمّ أخذوا بتجريد قواعدهم فقالوا: الفاعل مرفوع، والمفعول به منصوب، وتوصّل إلى النتيجة نفسها كلُّ مَنْ رحل إلى البادية من النحاة واستقرى كلام العرب؛ ذلك لأن النحاة كانوا يقومون بـِ " رحلات بحثٍ ميدانية ... مُنظمة " [٣] .

فكان النحاة فريقين في كيفية استنباط القواعد وتجريدها من الكلام المُستَقرى، فالبصريون "لايبنون القواعد المطردة إلا على ما كثر واستفاض في كلام العرب عندهم، وأما الكوفيون فالمشهور عنهم أنّهم... خالفوا السواد فقاسوا ـ أي بنو القاعدة ـ على المثال الواحد أو الكلمة الشّاذة ، مما يُخالِف ما عليه جمهور كلامهم [١] " . غير أنّ البصريين يوجهون ما يخالف القاعدة المستنبطة المُطّردة المحكمة على أنّه شاذ [٢]، وأحياناً يوجهون هذا الشاذ حتى لا يتسرب الشك أوالطعن إلى قواعدهم [٣] .

١ـ مُنى إلياس ، **القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي**، ط ١، دار الفكر، دمشق ، ١٩٨٥،ص٨١، وانظر:**المدارس النحوية**،مرجع سابق،ص، ١٥٩ـ ١٦٥،وانظر:جعفر نايف عبابنة،**مكانة الخليل بن أحمد في النحوالعربي**،ط ١، دار الفكر العربي،عمان ،الأردن،١٩٨٤م، ص ٦٠ـ ٦١ .

٢ـ انظر : **المدارس النحوية** ، مرجع سابق ،ص ٤٧ .

٣ـ انظر :المرجع نفسه ،ص .١٦٢

٤ـ انظر : **الأصول ، دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب (النحو ،فقه اللغة ،البلاغة)** ، مرجع سابق ، ص ١٦ .

٥ـ **لمع الأدلة في أصول النحو** ، مصدر سابق ، ص .٩٨

٦ـ **القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي** ،مرجع سابق ، ص ٨٠ .

٧ـ المرجع نفسه ،ص ٨٠ .

٨ـ **فهم اللغة :نحو علم لغة لما بعد مرحلة جومسكي** ، مرجع سابق ص ، ٤٣.

لعل قائلاً يقول: هل سمع النحاة جميع كلام العرب مما أهلهم إلى استنباط تلك القواعد المُطّردة المحكمة ؟!. حقيقة الأمر أنّه لم يكن استقراء النحاة لكلام العرب استقراءً تاماً، وإنما هو استقراء ناقص، والاستقراء الناقص يؤكد أنّ علم النحو علم مضبوط بقوانين [٤]، ولأن حصر كلام العرب كله ضربٌ من المستحيل ؛ ذلك أنّ " إثبات مالا يدخل تحت الحصر بطريق النقل مُحال " [٥] ومن هنا جاءت فكرة الاستقراء الناقص لدى النحاة ، فهم بهذا العمل " إنما جروا على القاعدة العلمية في الاستقراء الذي تُغني منه الأمثلة المحدودة عن استقراء التعداد "[٦] التام.

وإنّ اختيار عينة من كلام العرب أساس هذا الاستقراء، إذ على أثره يرصد النحاة نتائجهم ويطلقون أحكامهم ويصفون الظاهرة اللغوية المدروسة، لأنه " استقراء علمي قد تهيأت له الأسباب المُسوِّغة لبناء الحكم عليه " [٧].

والأصل ألاّ تختلف نتائج عينة أخرى مأخوذة من البيئة اللغوية نفسها مع نتائج العينة السابقة، وكلما كانت نتائج العيّنتين متفقتين كان ذلك أفضل وأقوى في العلم،لهذا يقول هاريس: "يُصبح تحليل عينة لغوية للذين يهتمون للنتائج ... مسألة تدعو إلى الاهتمام عندما يكون متماثلاً عملياً مع التحليل الذي يمكن الحصول عليه بطريقة مشابهة من أيّة عينة كبيرة للمادة المأخوذة من اللهجة ذاتها...عندما تكون هذه هي الحالة إذن يمكن أن تُعدّ العينة التي تمّ تحليلها أنموذجاً وصفياً كاملاً للغة...عندما يجد عالِم لغة بأن إضافة مادة جديدة على عينته اللغوية لاينتج عنها شيء غير موجود في تحليله الأول ، عندها يمكن أن تعدّ عينة ملائمة ومناسبة " [٨].

وكلما زاد حجم المجتمع اللغوي المراد استقراؤه تطلب ذلك زيادة في حجم العينة الممثلة له ، ولاسيما إذا كانت عناصره متباينة [١] ؛ ذلك حتى تكون عينة أوسع تمثيلاً وأدق وصفاً له، وإن تعميم النتيجة المبنية على هذه العينة يتطلب أن تكون عينة مُطّردة بجميع عناصرها في المجتمع المُستقرى، وإلا فلا تنطبق النتيجة على العناصر غير المُطّردة في هذا المجتمع ؛ لهذا يقول هاريس

١- انظر:رجاء وحيد دويدري،**البحث العلمي:أساسياته النظرية وممارسته العملية**،ط ١، دار الفكر المعاصر،بيروت،لبنان،دار الفكر، دمشق،سورية،ص ٣٠٦- ٣٠٧،وانظر: **التفكير العلمي في النحو العربي:الاستقراء ،التحليل،التفسير**،مرجع سابق، ص ٧٣ .
٢- **فهم اللغة :نحو علم لغة لما بعد مرحلة جومسكي** ، مرجع سابق ، ص ٤٤ .
٣- **الخصائص** ، ج ١، مصدر سابق ، ص ٣٥٦ .
٤- **الأصول : دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب (النحو،فقه اللغة ،البلاغة)** ،مرجع سابق ، ص ١٧ .
٥- المرجع نفسه ، ص ١٧ .

" إنّه طالما لا يوجد توزيع منتظم لصوت معيّن إذن يمكن أن نستبعد ذلك الصوت باعتبار أنّه ليس بصوت لغوي "[٢].

وإن قيل: مادام النحاة لم يستقروا جميع كلام العرب واكتفوا باستقراء عينة ممثلة له ، فكيف وصفوا قواعدهم بأنّها قاطعة لامجال لا ضطرابها ؟!. حقيقة الأمر أنّه بعد أن انتهى عصر الاستقراء والسماع عن العرب بأفول نجم القرن الثاني الهجري، جعلوا علمهم مستمراً وقواعدهم مُطّردة مضبوطة قاطعةً بقياس ما لم يُسمع عن العرب على ماسُمِع عنهم، وقد أصل لذلك ابن جنّي بقوله: " ماقيس على كلام العرب فهو من كلام العرب " [٣] فالنحاة لم يسمعوا كُلّ فاعل أو مفعول من كلام العرب، وإنما سمعوا بعضه أو أغلبه ، فنحن عندما نقول: (جاء موسى) فإن كلمة (موسى) تحققت فيها الشروط الواجب توافرها في الفاعل ، إذ هي اسمٌ أسنِدَ إليه فعل مبنى للمعلوم ، مقدم عليه ، وهذا يعني أنّ كلمة (موسى) حتماً ستكون فاعلاً قياساً على ما سُمع عن العرب، ثمّ إنّه فاعل مرفوع و إن لم تظهر العلامة الإعرابية قياساً على ما جاء في كلام العرب من أنّ الفاعل مرفوع .

وقد عُرف هذا المبدأ في العلم الحديث باسم مبدأ " الحتمية " [٤] . الذي لولاه لاستعصى القول: إنّ كلمة (موسى) فاعل مرفوع ، وكذلك عن غيرها من الكلمات الواقعة فاعلاً ولم تُسمع عن العرب.

فيقول تمّام حسّان: " فأمّا الحتمية فهي الفكرة المساوقة للاستقراء الناقص؛ لأن الاستقراء الناقص بدونها يستعصي على التبرير " [٥].

فنظير مبدأ الحتمية في تراثنا النحوي هو القياس ؛ ذلك لأن " القياس هو الجانب التطبيقي لمبدأ الحتمية الذي يجبر النقص في الاستقراء الناقص "[١]، ولأن الحتمية تمنح العلم " صفة الشمول، إذ تجعل ما غاب من المفردات بمثابة ما حضر، وتسحب النتائج العلمية التي يصل إليها الباحث على الحاضر والغائب على حدٍّ سواء " [٢] وهذا لا يختلف عن القياس في النحو العربي .

١- **الأصول: دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب (النحو،فقه اللغة ،البلاغة)**، مرجع سابق ، ص ١٥٥.

٢- المرجع نفسه، ص١٧ .

٣- انظر:عبد الفتاح حسن على البجة،**ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين**،ط١،دار الفكر،عمان، الأردن،١٩٩٨م،ص ٢٨١- ٢٩٢ .

٤- **المقتصد في شرح الإيضاح** ،مج٢، مصدر سابق ،ص ٩٢٨ .

فقطعية القاعدة هي قدرتها على فرض سلطانها على جميع أفراد الظاهرة اللغوية المدروسة، وتعميم أحكامها فلا يخرج عنها شيء إلا و رُدّ إليها بضرب من التوجيه والتفسير، فتكون بذلك قاعدة مطردة لا يتخللها شكّ ولا اضطراب فلا تنخرم .

٢ـ الحمل على اللفظ :

اعتمد النحاة أساليب توجيه متنوعة ؛ ليستقيم لهم ظاهر التركيب النحوي، ومن هذه الأساليب الحمل على اللفظ، الذي يمثل الأصل النظري في أذهان النحاة ،الذي يجب أن يكون عليه هذا الاستعمال اللغوي أو ذاك. وإن الاعتماد على هذا الضابط يحقق مبدأ التطابق بين عناصر الجملة العربية .

ويتوسل النحاة بهذا الضابط في غير باب من أبواب النحو العربي[٣] ، فاستدلوا على أنّ عطف البيان يجري مجرى الصفة في النداء، فيأتي مرفوعاً، ويأتي منصوباً، فقال عبد القاهر الجرجاني إنّ الفارسي: " استدلّ على إجرائهم عطف البيان مجرى الصفة بأنّهم حملوه على اللفظ مرة وعلى الموضع أخرى ،كما يفعل ذلك في الصفة نحو: يا زيد العاقِلُ والعاقِلَ " [٤] .

كمّا وجّه عود الضمير على (كم) بصيغه المفرد، حملاً على لفظ (كم)[١] و كذلك وجّه البصريون عَوْدَ الضمير مفرداً على (كلا) و(كلتا)؛ لأنْ " الحمل في (كلا، وكلتا) على اللفظ أكثر من الحمل على المعنى " [٢] .

والاسم المعطوف على اسم (لا) النافية للجنس قد يكون مرفوعاً، فأوضح الفارسي توجيه ذلك واستدل على ما ذهب إليه بما ورد في الشعر، فقال: " والعطف فيما ذكرنا ـ أي على اسم لا النافية ـ كالصفة تحمله على اللفظ مرةً، وعلى الموضع أخرى، فمن الحمل على اللفظ " [٣] . قول الشاعر:[٤]

١- **المقتصد في شرح الإيضاح** ، مج٢، مصدر سابق ،ص ٧٤٢ .
٢- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين** ،ج٢، مسألة ٦٢، مصدر سابق ،ص ٤٤٨ .
٣- **الإيضاح العضُدي** ،مصدر سابق ،ص٢٤٠ .
٤- انظر: **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب** ،ج٤، مصدر سابق ،ص٦٧. والبيت بلا نسبة فيها .
٥- **المقتصد في شرح الإيضاح** ،مج٢، مصدر سابق ،ص ٨٠٥ .
٦- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين** ،ج١، مسأله١، مصدر سابق، ص ٨ .
٧- **الأمالي النحوية :أمالي القرآن الكريم** ،ج٣ ،مصدر سابق ،ص ٨٧ .
٨- **طبقات النحويين واللغويين**،مصدر سابق،ص ١٣١، وانظر: **تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب**،ج٢،مصدر سابق،ص ٦٤٨ .

فلا أبَ وابناً مثل مروانَ وابنهِ إذا هو بالمجد ارتدى وتأزّرا

فعلّق عبدالقاهر الجرجاني على هذا قائلاً: " فقوله: وابناً، معطوف على لفظ (الأب) في قوله: لا أبَ ، إلا أنّ الحركة في (أب) للبناء، وفي المعطوف للإعراب " [٥] .

إن مراعاة اللفظ والحمل عليه في علم النحو يؤكد أن " الصناعة لفظية- شكلية- فلا بُدّ فيها من مراعاة اللفظ " [٦]، غير أنّ المعنى لم يكن غفلاً، ذلك لأنّ " العرب كما تُراعي المعاني، فكثيراً ما تراعي الألفاظ "[٧]؛ ولأنّ اللفظ هو المعوَّل عليه في الإعراب ؛ ذلك أنّ " العرب تُخرج الإعراب على الألفاظ دون المعاني؛ ولا يفسد الإعراب المعنى، فإذا كان الإعراب يفسد المعنى فليس من كلام العرب " [٨].

فالحمل على اللفظ أصلٌ عام تُردّ إليه قواعد الإعراب الفرعية الأخرى؛ لتتسق بذلك القاعدة النحوية التي تمثل معيار الصواب وتنسحب على كلام العرب كلّه .

٣ ـ الحمل على المعنى:

جعل النحاة العرب من الحمل على المعنى مرتكزاً رئيساً لتعليلاتهم[١] وتوجيهاتهم لكثير من الظواهر النحوية الخارجة على القواعد المطردة؛ إذ إنه يُعد "وسيلة من وسائل تبرير وتسويغ الخارج على القاعدة ، فهي تُستخدم في تعليل خروج بعض النصوص على قواعد المطابقة سواء كان في النوع أو في العدد " [٢] ، و " محاولة لإلحاقها بها لتنتظم القاعدة وتطّرد" [٣] .

ويظهر اعتماد النحاة على هذا الضابط منذ البدايات الأولى لنشأة علم النحو ، إذ سعى النحاة إلى ردّ الخارج على القاعدة إليها بضرب من التوجيه، من ذلك القصة التي وردت عن أبي عمرو بن

١ـ انظر: **الاقتراح في علم أصول النحو** ،مصدر سابق،ص ٧١ ،وانظر:**أصول النحو العربي**، مرجع سابق ، ص ١١٥-١١٦ .
٢ـ **أصول النحو عند ابن مالك :السماع ،القياس ،العلة النحوية ،الإجماع ،الاستصحاب**،قواعد الاستدلال ،مرجع سابق ،ص ٢٣٠ ، وانظر :أصول التفكير النحوي ،ص ٢٨٦ ،وانظر: السيد أحمد علي محمد، **تسليط العامل النحوي و أثره في الدرس النحوي** ،ط١ دارالثقافة العربية القاهرة ،١٩٩١م ،ص ٩٤ .
٣ـ ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين ،مرجع سابق ، ص ٢٤١.
٤ـ **نزهة الألباء في طبقات الأدباء** ، مصدر سابق ، ص ٣٥ .
٥ـ **الخصائص** ،ج٢،مصدر سابق ،ص ١٨٠ .
٦ـ المصدر نفسه ،ج٢ ،ص ٢٠٢ .
٧ـ**المقتصد في شرح الإيضاح**، مج١ ،مصدر سابق ، ص ٥٣٥ .
٨ـ المصدر نفسه ، مج ١ ،ص ٥٣٦ .

العلاء إذ " روى الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء، قال سمعت أعرابياً يقول:(فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها)، قال أبو عمرو بن العلاء: فقلت له: أتقول (جاءته كتابي)، فقال: أليس بصحيفة ؟ فحمله على المعنى وقد جاء ذلك كثيراً في كلامهم" [٤].

ووصف ابن جنّي الحمل على المعنى بقوله: " اعلم أنّ هذا الشّرْجَ غورٌ من العربية بعيد ، ومذهب نازح فسيح، قد ورد به القرآن، وفصيح الكلام منثوراً ومنظوماً "[٥] . كما وصفه بقوله : " باب الحمل على المعنى بحرٌ لايُنكَش، ولا يُفتَج، ولا يُؤْبَى ولا يُغرَّض ولا يُغضغض، وقد أرينا وجهه، ووكلنا الحال إلى قوة النظر وملاطفة التأوّل " [٦]. فهذا يؤكّد أهمية الحمل على المعنى في النحو العربي ودقته وسعة استعماله.

ويظهر التوجيه بالحمل على المعنى عند كثيرٍ من النحاة، من ذلك ما وجّه به عبد القاهر الجرجاني قول الفارسي: " ولا يستحسنون مررت برجلٍ خيرٌ منه أبوه،فترفع (الأب) بخير، وإن كان صفة، كما رفعوا بحسنٍ، وكريمٍ ... " [٧] فجاء توجيه عبد القاهر الجرجاني بقوله:" قال الشيخ أبو علي: ولا يستحسنون،ولم يقل: ولا يجوزون،وإنما جاز ذلك حملاً على المعنى " [٨].

كما وجّه وقوع الفعل الماضي في ظاهر الحال في الجزاء حملاً على المعنى، فقال: " وقد يأتي في الجزاء ما هو ماضٍ في ظاهر الحال حملاً على المعنى " [١] نحو قول الشاعر:[٢]

إذا ما انسببنا لم تلدني لئيمة ولم تَجِدي من أنْ تُقرِّ به بُدّا

فحمل الفعل المضارع (تلدني) على معنى الماضي .

و توجيه رفع المستثنى بـ (إلا) نحو قول الشاعر: [٣]

وبالصريمة منها منزلٌ خَلَقٌ عافٍ تَغيّر إلاّ النؤيُ والوَتِدُ

١ـ **المقتصد في شرح الإيضاح** ،مصدر سابق ، مج٢،ص ١٠٩٦ .
٢ ـ انظر:عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، **شرح شواهد المغني**،وقف على طبعه وعلق على حواشيه:أحمد ظافر كوجان،القسم الأول،د.ط،منشورات مكتبة الحياة،بيروت،لبنان،د.ت،ص٨٩.والبيت غير منسوب فيها،ونسبه المحقق إلى زائدة بن صعصعة الفقعسي .
٣ ـ الأخطل، **ديوانه** ،شرح راجي الأسمر،ط٣،دار الكتاب العربي، بيروت،لبنان، ١٩٩٤م، ص ٤٦ .
٤ ـ **توجيه اللمع شرح كتاب اللمع لأبي الفتح ابن جنّي** ،مصدر سابق ،ص٢١٦ .
٥ ـ **شرح المفصل** ،مج ١،ج٢ ،مصدر سابق ،ص ٣٧٨ ،وانظر: **ابن يعيش وشرح المفصل** ،مرجع سابق ،ص ٣٧٢ـ ٣٧٣ .
٦ ـ **ديوان الفرزدق** ،ج٢ ،مصدر سابق ،ص ٤٠٠ .
٧ـ انظر: **شرح المفصل** ،مج ٢،ج٥،مصدر سابق، ص ٥١٣ .

يوضحه ابن الخباز بقوله : " فإنما رفعه؛ لأنّه حمله على المعنى؛ لأنه لما استثناه من ضمير المنزل في (تغيّر) دلّ على أنّه لم يتغيَّر النؤي والوتد " [٤] .

وقد يلجأ بعض النحاة إلى افتراض بعض المسائل أو الأسئلة ثم يعمل على توجيهها لبيان فضل المعنى في هذا التوجيه، كما هي الحال عند ابن يعيش في قوله: " فإن قِيل: فأنتم قررتم أنّ العامل في الحال يكون العامل في ذي الحال، والحال هاهنا في قولك: (هذا زيدٌ منطلقاً)، من (زيد) ، والعامل فيه الابتداء من حيث هو خبر، والابتداء لا يعمل نصباً، فالجواب أنّ هذا كلام محمولٌ على معناه دون لفظه، والتقدير: أشير إليه أو انتبه له... فهو مفعول من جهة المعنى وصل الفعل إليه بحرف الجر " [٥] .

وكما وجّه قول الفرزدق: [٦]

تَعَشَّ فإنْ واثقتني لا تَخُونني نكُن مِثلَ مَنْ يا ذِئبُ يَصْطَحِبانِ

فقد ثنّى الشاعر صلة الاسم الموصول وهي (يصطحبان) حملاً على المعنى الذي أفاده الاسم الموصول وهو التثنية؛ ذلك لأن (مَنْ) قد يُراد بها الواحد كما يُراد بها الكثرة [٧]، نحو قوله تعالى: " وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ ..... ﴿٢٥﴾ [الأنعام] وقوله تعالى : " وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ..... ﴿٤٢﴾ [يونس] .

واشترط النحاة في الحمل على المعنى أن يكون بعد تمام الكلام ، وحصول الفائدة ، فقال أبو نصر الفارقي (ت٤٨٧هـ) [١] في توجيه قول عبيدالله بن قيس الرقيّات: [٢]

لن تراها ولو تأملت إلا ولها في مفارق الرأس طيبا

" إنّه نصب (طيبا) حملاً على المعنى بـ (تراها)، وهذا مما يضعُف في التأويل نصبه ؛ لأنه حمله على المعنى قبل تمام الكلام وما يُحمل على المعنى فبابه أن يأتي بعد التمام؛ لأنه حمل على التأويل، وذلك نحو قولك: (رأيت زيداً له مالٌ وحسباً). وهذا كلام قد تمّ عند قولك: (له مال)، ثم جئت بـ (حسب) فإن عطفته على (المال) رفعته، وإن حملته على الرؤية نصبته؛ لأن الرؤية مشتملة على

١- انظر: **إنباه الرواة على أنباه النحاة** ،ج١ ،ص ٣٣٢ .
٢- انظر: **المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية** ،مج١ ،مرجع سابق ،ص ١٤١ .
٣- أبو نصر الحسن بن أسد الفارقي ،**الإفصاح في شرح أبيات مُشكلة الإعراب** ،تحقيق :سعيد الأفغاني ،ط٣ ،مؤسسة الرسالة بيروت ،لبنان ، ١٩٨٠م ،ص ٨٩ ـ ٩٠ ،وانظر: المصدر نفسه ،ص ٣١٤ .
٤ ـ **تسليط العامل النحوي وأثره في الدرس النحوي**، مرجع سابق ، ص ١٠١ .

الكلام كله، كأنك قلت: (ورأيت له حسباً) لأن ما تقدّم يدل على هذا . فهذا حسن بالغ،وما كان مثله في الشعر والكلام فجائز أن يُحمل على المعنى لمجيئه بعد التمام،والذي يجيء محمولاً على المعنى ولم يتم الكلام، فهو- قبيح - وإنما يقع في ضرورة الشعر"[٣].

وتتجلى أهمية الحمل على المعنى فيما أدركه النحاة من إمكانية " إيجاد علاقة يمكن بها تسليط العامل المتعذر تسليطه على المعمول، من ذلك قولك: (استوى الماء والخشبة) فالواو تعينت أن تكون للمعية وليست للعطف؛ لأن الفعل (استوى) وهو بمعنى ارتفع، لايمكن تسليطه على الخشبة، فيقال: (استوى الماء بمعنى ارتفع)، ولا يُقال: (استوى الخشبة) فإذا حمل الفعل (استوى) على معنى (تساوى) أمكن تسليطه على الخشبة، فتكون الواو عاطفة والخشبة معطوفاً على الماء " [٤] .

وإذا اجتمع الحمل على اللفظ والحمل على المعنى في موضع واحد فإنّ الحمل على اللفظ هو المقدّم، ولايُصار إلى الحمل على المعنى إلا إن تعذر الحمل على اللفظ ، فيقول المبرد : " إنّ الشيء لايجوز أن يُحمل على المعنى إلا بعد استغناء اللفظ ..." [١]، ولأن " اللفظ هو المشاهد ، المنظور إليه، وأمّا المعنى فخفيّ راجع إلى مراد المتكلم، فكانت مراعاة اللفظ والبداءة بها أولى، وبأن اللفظ متقدم على المعنى؛ لأنك أول ما تسمع فتفهم معناه عقبه ،فاعتبر الأسبق، وبأنّه لو عُكس لحصل تراجع لأنك أوضحت المراد أولاً، ثمّ رجعت إلى غير المراد؛ لأن المعوَّل على المعنى فحصل الإبهام بعد التبيين " [٢] .

فالحمل على المعنى أصل عام يفسر النصوص والظواهر النحوية غير المتسقة وقواعد المطابقة في النحو العربي، ويرد ما خرج على هذه القواعد إليها، وهو يمثل البعد النظري لها في أذهان النحاة .

١- **المقتضب** ،ج٣ ، مصدر سابق ، ص ٢٨١ .
٢ - **الأشباه والنظائر في النحو** ،ج٢،مصدر سابق ،ص .١١٥
٣- **الخصائص** ،ج١ مصدر سابق ،ص .١٣٨
٤- **الأشباه والنظائر في النحو** ،ج٢،مصدر سابق ، ص ١٨٠ .

٤- الشذوذ :

إذا كان النحاة قد بنوا أحكامهم على كلام العرب الفصحاء، واشترطوا الكثرة في الكلام المسموع؛ لتكون هذه الأحكام مُسوّغة معللة فإنّهم اعتمدوا القياس في كثير من الأحكام؛ وذلك لتعميمها وجعلها أكثر سلامة وشمولية، غير أن الكلام المسموع لا ينضوي كله تحت هذه الأحكام والقواعد؛ لهذا فإنّ ما كان خارجاً عليها وصفوه بالشذوذ أحياناً .

وعرّف النحاة الشاذ بأنّه " ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره " [٣]، أو أنه "ما يكون بخلاف القياس من غير النظر إلى قلة وجوده وكثرته "[٤] غير أن هذا التعريف فيه نظر؛ لأن كثرة الظاهرة يعني أنها أصبحت مطردة مما يصحّ بناء القواعد عليها، وهو مخالف لما قبله؛ لأن السابق جعل الشاذ ما خرج على هذا الكثير .

وذهب طاهر حمودة إلى " أنّ موافقة القياس تعني عند النحاة موافقة الأصول العامة والأحكام التي قررها النحويون، وأنّ الشذوذ في القياس يعني مخالفة هذه الأصول والأحكام التي استنبطها النحويون عن طريق الاستقراء " [١] .

ويتفق الباحث مع هذا الرأي؛ ذلك أنَّ أصول النحو العامة ،و الأحكام التي قررها النحاة وارتضوها لصناعتهم مبنية على القياس الذي يعد الأصل الثاني من أصول النحو العربي الضابط لصناعته .

وإذا كان ذلك كذلك فإنّ " تحديد الشاذ عملية يُسيْطر بها النحاة على ظواهر الشذوذ ؛ لئلا تفسد قوانين التعميمات؛ ذلك أنّها تصنف المادة النحوية في صنفين: الأول هو صنف العام المطرد الكثير الملتئب، والثاني: صنف القليل المحصور وهو الشاذ، والفصل بينهما يُبقي الشاذ حيّاً لكنّه لايسمح له بالتوسع" [٢] .

١- طاهر سليمان حمودة،**القياس في الدرس اللغوي: بحث في المنهج** ، د. ط ، الدار الجامعية الإسكندرية ، ١٩٩٢م ، ص ٢٧٩ .
٢- **التفكير العلمي في النحو العربي:(الاستقراء،التحليل ،التفسير)** ، مرجع سابق ، ص ١٨٣- ١٨٤ .
٣- **شرح المفصل**،مج ١،ج٢ .ص ٢٧٤ .
٤- المصدر نفسه،مج١،ج٢،ص .٢٧٦
٥- انظر : **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب** ،ج١، مصدر سابق ،ص ٣١ .

ويظهر الحكم بالشاذ على بعض الظواهر النحوية الخارجة عن أقيسة النحاة وأصولهم العامة عند كثير منهم، فقد وجّه الزَّمَخشَري نداء ما فيه الألف واللام ما عدا لفظ الجلالة على أنّه شاذ لايُقاس عليه فقال : " لا يُنادى ما فيه الألف واللام إلا الله وحده؛ لأنهما لا تفارقانه،أمّا قول الشاعر:

مِنَ أجلك يا التي تيمتِ قلبي وأنتِ بخيلةٌ بالوصل عنّي

شبهه بيا الله، وهو شاذ" [٣] فعقّب ابن يعيش على هذا بقوله: " أمّا بيت الكتاب ... فشاذ قياساً واستعمالاً "[٤]. لأنّه خارج على أصولهم العامة التي أصّلوها وأقيستهم التي ارتضوها معياراً فاصلاً بين الخطأ والصواب.

ويظهر هذا المعيار فيما ورد من دخول الألف واللام التي بمعنى (الذي) على الفعل المضارع على أنّه شاذ قياساً، ومن هذا الشذوذ قول ذي الخرق الطهوي :- [٥]

يقول الخنا وأبغض العُجْم ناطقاً إلى ربِّنا صوت الحمار اليجدّعُ

وقد ذهب أبو البركات الأنباري - بإجماع البصريين - إلى أنّ إدخال الألف واللام على الفعل خطأ لشذوذه قياساً واستعمالاً [١] .

وإذا كان النحاة لم يقبلوا صياغة اسم التفضيل من الألوان ، فإنهم قد حكموا على ما جاء من ذلك في كلام العرب بأنّه شاذ لايقاس عليه . ومن المواطن التي ورد فيها اسم التفضيل من الألوان قول الشاعر:[٢]

ياليتنى مثلك في البياض أبيض من أخت بني إباض

وقد استدل ابن السراج على فساد هذا بقول المُبرِّد، فقال: " قال أبو العباس هذا معمول على فسادٍ وليس الشاذ والكلام المحفوظ بأدنى إسناد حُجّةٍ على الأصل المجمع عليه في كلام" [٣] .

١- انظر: **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين ،ج١**، مسألة ١٦، مصدر سابق ، ص ١٥٢ .

٢- انظر: **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب** ،ج٨ ، مصدر سابق ، ص٢٣٢ - ٢٣٣، ونُسب فيها لرؤبة بن العجاج ،وروايته :

لقد أتت في رمضان الماضي جاريةٌ في درعها الفضفاض
تُقطّع الحديث بالإيماض أبيض من أخت بني أباض

٣- **الأصول في النحو** ،ج١، مصدر سابق،ص ١٠٥، وانظر:**الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين:البصريين والكوفيين**،ج١، مسألة ١٦، مصدر سابق، ص١٤٨- ١٥٥ .

فالشذوذ قاعدة عامة تعتمد الوصف بالدرجة الأولى، تردّ ما خرج على قانون القياس إلى قاعدة أعمّ منها هي القاعدة النحوية التي بناها النحاة على الكثير المطّرد من كلام العرب الفصيح.

ثالثاً ـ في إطار الإعراب والبناء :

١ـ التمسك بالظاهر:

بنى النحاة أحكامهم النحوية الإعرابية على أساس الشكل الخارجي للكلام الظاهر؛ لأنّه قد يحدّ من كثرة التوجيهات المؤدية إلى الصعوبة أحياناً، أو إلى المماحكات العقلية حيناً آخر، ولأن الأخذ بظاهر الكلام يشدّ من أزرها ويجعلها أكثر قوة وفق خط أفقي مستقيم .

فأصّل ابن جنّي لهذا الضابط في (خصائصه) باباً بعنوان(الحمل على الظاهر وإن أمكن أن يكون المراد غيره) . أكد فيه ضرورة التمسك بالظاهر وعدم مجافاته ، فيقول: " فإذا شاهدت ظاهراً يكون مثله أصلاً أمضيت الحكم على ما شاهدته من حاله ، وإن أمكن أن تكون الحال في باطنه بخلافه " [١] .

وطبّق ذلك ابن يعيش على كلمتي (مذ،ومنذ)، فبعد أن عرض لآراء النحاة فيهما من الإفراد والتركيب ، بيّن أن الصواب فيهما الإفراد عملاً بالظاهر ،إذ لم تقم بيِّنة على خلاف ذلك ،فقال : "والصواب ما ذكرناه من أنها مفردة غير مركبة عملاً بالظاهر ، ونحن إذا شاهدنا ظاهراً يكون مثله أصلاً قضينا بالشاهد وإن احتمل غير ذلك ،إذا لم تقم بينة على خلافه " .[٢] وكذلك فعل عندما بحث مسألة (لن) أهي مفردة أم مركبة [٣].

كما وجّه عبدالقاهر الجرجاني منع صرف الاسم المؤنث على أنّه عمل بالظاهر وتمسك به ، فقال : " اعلم أن كل اسم ثلاثي ساكن الأوسط خُصّ بالمؤنث، فإنه لا يُصرف ويصرف ،أما منع الصرف كقوله:

لم تَتَلَفَّع بفضل مِئزرها دَعْدٌ ولم تُغْذَ دَعْدُ بالعُلَبِ

١ـ **الخصائص** ،ج١ ، مصدر سابق ،ص ٢٦٥ .
٢ـ **شرح المفصل** ،مج٣ ، ج٨ ، مصدر سابق ،ص ٥٣٤ .
٣ـ انظر: **شرح المفصل** ،مج٤،ج ٨،مصدر سابق،ص١٧،وانظر:**ابن يعيش وشرح المفصل**، مرجع سابق ، ص ٣٣٨ ـ ٣٣٩ .
٤ـ **المقتصد في شرح الإيضاح**، مج ٢،مصدر سابق ، ص ٩٩٤ .
٥ـ **الخصائص** ،ج١، مصدر سابق،ص ٢٦٥ .
٦ـ **ابن يعيش وشرح المفصل**، مرجع سابق، ص ٣٣٧ .

فعلى الظاهر، لأن فيه، التأنيث المعنوي والتعريف " [٤] . ولعلّه قصد بالتعريف العَلَميَّة، لأنه ليس شرطاً في كل اسم معرّف أن يكون علماً ممنوعاً من الصرف .

وإن كان ذلك كذلك فإنَّ دعوة عبدالقاهر الجرجاني إلى التمسك بالظاهر دعوة إلى التمسك بالمعيار العام الذي خطه النحاة للممنوع من الصرف، ما دام أن العلل التي يُمنع بها من الصرف قد وجدت في هذه الكلمة أو تلك، ولأنه ما دام " الظاهر معك فلا مَعْدِلَ عنه بك " [٥]، كما أنّ " الأصل في الحكم أن يقوم في أيّة مسألة من المسائل اعتماداًعلى ما يوحي به ظاهرها، إذا لم تكن إشارة في النص صريحة أو غير صريحة تقتضي صرف هذا النظر عن هذا الظاهر إلى غيره" [٦] .

كما وجّه أبو البركات الأنباري مذهب الكوفيين في عدِّ المصدر أصل الاشتقاق ، وأنّ المراد به المفعول لا الموضع، نحو قولهم: (مركب فاره) و(مشرب عذب)على اعتبار أن المراد هو (مركوب فاره، ومشروب عذب) معتمداً على معيار التمسك بالظاهر فقال: " هذا باطلٌ من وجهين أحدهما : أنّ الألفاظ إذا أمكن حملها على ظاهرها فلا يجوز العدول بها عنه ، والظاهر يوجب أنْ يكون المصدر للموضع لا للمفعول ؛ فوجب حمله عليه... " [١] .

ومنع النحاة الخروج عن المتناولات القريبة الظاهرة إلى المتناولات البعيدة من غير برهان ولا قرينة، ويظهر هذا في توجيه أبي البركات الأنباري مذهب الكسائي، القائل إنّ الاسم المخفوض بعد (حتى) يكون بـ (إلى) مضمرة أو مظهرة.على أنّه فاسد، لأن ذلك "خروج عن المتناولات القريبة من غير برهان ولا قرينة، وذلك لا يجوز، وإذا قلنا إنّه مجرور بحتى؛ لم يخرج عن قياس العربية والمتناولات القريبة ... "[٢] . والصواب ما ذهب إليه أبو البركات الأنباري؛ لأنَّ الأصل في عمل (حتى) الجر وهذا يعني أن حرف الجر لا يدخل على حرف الجرعليه مظهراً كان أو مضمراً .

ومما سبق يتضح أن فلسفة التمسك بالظاهر تقوم على ألاّ يخرج الكلام عن ظاهره إلا بعلة تُسوِّغ هذا الخروج، وتردّه إلى أصل عام من أصول النحاة المطّردة بحيث يصبح خروجاً مقبولاً متسقاً والقياس النحوي .

١- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين** ،ج ١، مسألة ٢٨،مصدر سابق، ص ٢٤٣ .
٢- المصدر نفسه ،ج ٢ ، مسألة ٨٣٠ ، ص ٦٠١ .

٢ـ التقديم والتأخير :

يلجأ النحاة إلى القول بالتقديم و التأخير في كثير من نصوص النحو العربي ومسائله؛ محاولة منهم ردّ هذا النص أو تلك المسألة إلى أصل قواعد الترتيب النظري الكائن في أذهانهم، والذي يجب أن يسير الكلام عليه، فهم يراعون في هذا الأصل ضرورة ترتيب عناصر الجملة أو أجزاء الكلام المكونة للنص النحوي، وإن لم يكن ثمَّ ترتيب فإنهم يقولون فيه بتقديم أو تأخير .

وأكّد ما يذهب إليه الباحثُ علي أبو المكارم بقوله: " التقديم والتأخير والفصل أهم الدعاوى يلجأ إليها النحاة لتأويل النصوص المخالفة لقواعد الترتيب، وهذه الدعاوى ترتكز على تصورٍ خاص للنصوص لا يتناول فيها خصائصها الموجودة بالفعل، وما تكشف عنه هذه الخصائص من نظم محددة في العلاقة بين الصيغ من حيث الرتبة والترتيب والتوالي جميعاً، وما تكشف عنه من اختلاف بينها وبين القواعد المنظمة لها في النحو، وإنما يبدأ من العكس، أي من القواعد وما تفرضه من النظام بين أجزاء التركيب " [١] .

وقد أثنى النحاة على التقديم والتأخير ، فأبانوا فضله ومكانته الفنية الجمالية ؛ ذلك بأنّه "بابٌ كثير الفوائد، جمُّ المحاسن واسع التصرّف بعيد الغاية، لا يزال يفترّ لك عن بديعةٍ، ويُفضي لك إلى لطيفةٍ ولا تزال ترى شِعراً يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أنْ راقك ولطف عندك، أنْ قُدِّم فيه شيء، وحوِّل اللفظ عن مكان إلى مكان " [٢].

ومما يؤكد ذلك قولة سيبويه المشهورة : " كأنّهم إنما يقدّمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنَى، وإن كانا جميعاً يُهمانهم ويعنيانهم" (٣) ، وإلى جانب ذلك فإن فيه حرصاً على القاعدة النحوية فلا تنخرم [٤] .

١ـ **أصول التفكير النحوي**، مرجع سابق ، ص ٢٨٥، وانظر:المؤلف نفسه، **التأويل في النحو العربي:أهدافه ووسائله**،مجلة كلية التربية، ع ٢، الجامعة الليبية ، ١٩٧١م ، ص ٤٣ ـ ٤٤ .

٢ـ أبو بكرعبدالقاهر بن عبدالرحمن بن محمد الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، تحقيق: محمود محمد شاكر ،ط ٣ ،مطبعة المدني ، القاهرة ،مطبعة المدني ، القاهرة ، مطبعة المدني ، جدّة ، ١٩٩٢ م ، ص ١٠٦ .

٣ ـ **الكتاب** ،ج١، مصدر سابق ،ص ٣٤ .

٤ـ انظر:الرضي الأستراباذي،**شرح الرضي على الكافية**،من عمل: يوسف حسن عمر، ط٢،ج١،منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ١٩٩٦م ،ص ١٢٣ .

٥ـ **المقتضب** ،ج٣و مصدر سابق ،ص ٩٥ـ٩٦ .

فاشترط النحاة في جواز التقديم والتأخير غير شرط كان من أهمها حصول الفائدة من الكلام، وقد أوضح المبرد ذلك في باب الأفعال المتعدية إلى مفعولين (ظن وأخواتها) بقوله: " وإنما يصلح التقديم والتأخير إذا كان الكلام موضِّحاً عن المعنى، نحو(ضرب زيداً عمرو)، لأنك تعلم بالإعراب الفاعل والمفعول" [٥] . ومناط حصول الفائدة هو تحقيق العلامة الإعرابية على آخر الكلمة حسب موقعها في نظم الكلام، وهو الضابط للتقديم والتأخير، فلولا العلامة الإعرابية لالتبس الفاعل بالمفعول غالباً .

كما يتحقق هذا الشرط عند ابن السرّاج بقوله: " التقديم إذا ألبس على السامع مع أنّه مقدّم ، وذلك نحو قولك: (ضرب موسى عيسى) إذا كان (عيسى) الفاعل لم يجز أن يقدّم موسى عليه لأنّه لا يبين فيه إعراب، وكذلك: (ضرب العصا الرحى) لا يجوز التقديم والتأخير، فإن قلت : (كسر الرحى العصا) وكانت (الرحى) هي الفاعل، وقد علم أنّ (العصا) لا تكسر (الرحى) جاز التقديم والتأخير " [١] ولعل منع التقديم في مثل هذه الجمل يعود إلى أنّها تعد من النسق الثابت الصلب الذي لا يتغيّر عن الصورة التي جاء عليها [٢] .

وجعل النحاة ضرورة تحقيق أصل الترتيب مطلباً رئيساً لتسويغ التقديم والتأخير، ولو كان ذلك على الجانب النظري، فأوضح ذلك ابن السرّاج بقوله: " أمّا تقديم المضمر على الظاهر الذي يجوز في اللفظ فهو أن يكون مقدماً في اللفظ مؤخراً في معناه ومرتبته، وذلك نحو (ضرب غلامه زيدٌ)، كان الأصل (ضربَ زيدٌ غلامه) فقدمت ونيتك التأخير، ومرتبة المفعول أن يكون بعد الفاعل ، فإذا قلت : (ضرب زيداً غلامُه) كان الأصل: (ضرب غُلام زيدٍ زيداً) . فلمّا قدمت (زيداً) المفعول فقلت: (ضرب زيداً)، قلت: (غلامُه)، وكان الأصل: (غلام زيدٍ) فاستغنيت عن إظهاره لتقدمه [٣] .
وإذا كانت مرتبة الخبر بعد المبتدأ فإنه لا يجوز تقديمه عليه إلا على نيّة التأخير [٤] و إلاّ عُدّ ذلك خرماً لقواعد الترتيب في النحو العربي وخروجاً عليها .

ووجوب تحقق أصل الترتيب بين العامل والمعول يوضحه عبد القاهر الجرجاني بقوله: "وإنما لم يجز أن يقع المعمول حيث لا يقع العامل ؛ لأجل أنّ المعمول تَبعٌ للعامل، فلا يكون له تصرف لا

---

١ ـ **الأصول في النحو** ،ج٢، مصدر سابق ،ص ٢٤٥ .
٢ـ انظر: **رؤى لسانية في نظرية النحو العربي**، مرجع سابق، ص ١١٠ـ ١١١ .
٣ ـ **الأصول في النحو** ،ج٢ ،مصدر سابق،ص٢٣٨،وانظر:**المقتصد في شرح الإيضاح**،مج ١،مصدر سابق،ص ٣٣١ ـ ٣٣٣.
٤ـ **المقتصد في شرح الإيضاح** ،مج ١،مصدر سابق، ص ٣٠٢ .
٥ـ المصدر نفسه ،مج١،ص ٣٠٤ .

يكون لعامله، وأجمل أحواله أن يقع في موقعه، فأمّا أن يفوته في التصرف والوقوع حيث لا يقع هو فلا ... إلا أنّ وجْهَها أنّه إذا كان تابعاً جاز أن يأخذ رتبته لالتباسه به ، وكونه من جملته " [٥] .

كما أوضح هذا الأصل أبو البركات الأنباري في توجيهه مذهب الكوفيين القائل إنّ المبتدأ والخبر يترافعان، من خلال قوله: " إنّ ما ذكرتموه يؤدي إلى مُحال؛ وذلك لأن العامل سبيله أنْ يُقدَّر قبل المعمول وإذا قلنا إنهما يترافعان وجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر، وذلك مُحال، وما يؤدي إلى المُحال مُحال " [١] وهذا التوجيه ممزوج بضرب من الاستدلال العقلي .

وقد عدّ النحاة التقديم والتأخير من باب التوسع في الكلام ، وهذا ما أوضح به ابن جنّي تقديم خبر المبتدأ عليه [٢]، كما أوضح به ابن الخبّاز جواز تقديم المستثنى على المستثنى منه، فقال: "ويجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه كما جاز تقديم المفعول على الفاعل ؛ لأن التقديم توسع في الكلام، وسبب لإقامة الأوزان والقوافي والأسجاع "[٣] . ولكنّ النحاة لا يجيزون التقديم والتأخير في كلّ باب من أبواب النحو العربي [٤] ؛ لخروجه على قواعدهم وأصولهم العامة أحياناً .

ففلسفة التقديم والتأخير تقوم على أنّ ثمّة أصلاً نظرياً يهدف إلى " تمكين القواعد النحوية المقننة للترتيب بتخريج ما يختلف معها تخريجاً ينفي عنها التناقض ويبعد عن نصوصها الاضطراب " [٥] ، ويسعى إلى تطبيق هذه القواعد وتحقيقها في الكلام المستعمل، وإن لم تكن ظاهرة في الاستعمال، مما يضمن سلامة أصول النحاة وسيرورتها، وصحة التركيب اللغوي .

٣- الإظهار والإضمار :

استعمل النحاة هذا الضابط في بعض أبواب النحو العربي كالإغراء والتحذير، والتنازع ، والحروف الناصبة للفعل المضارع وغيرها . فجعل النحاة منه ضابطاً معيارياً لقواعد التصرّف الإعرابي؛ سعياً إلى الحفاظ على سلامة التركيب، وأصول العمل النحوي .

١- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين:البصريين والكوفيين** ،ج١، مسألة ٥، مصدر سابق،ص٤٨ .
٢- انظر: **اللمع في العربية** ،مصدر سابق ،ص ٣٢ .
٣- **توجيه اللمع:شرح اللمع لأبي الفتح ابن جنّي** ، مصدر سابق ، ص .٢٢٠
٤- انظر:**الأصول في النحو**،ج٢،مصدر سابق،ص ٢٢٢-٢٢٣ ،وانظر:**الأشباه والنظائر في النحو**،ج١،مصدر سابق،ص٣٤٥-٢٤٧.
٥ - **أصول التفكير النحوي** ، مرجع سابق ،ص ٣٣٥ .
٦- **الكتاب** ،ج١، مصدر سابق ،ص ٢٩٦ ،وانظر: **الأصول في النحو** ،ج٢، مصدر سابق ،ص ٢٤٧ .

فجعل سيبويه الكلام حسب هذا الضابط ثلاثة أقسام ، فقال : " إنّ الفعل يجري في الأسماء على ثلاثة مجارٍ؛ فعل مُظهَر لا يحسن إضماره، وفعل مُضمَر مستعل إظهاره، وفعل مُضمَر متروك إظهاره " [٦] .

كما جعل نصب الاسم في الإغراء والتحذير بفعلٍ مضمر، فقال: " هذا باب ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفعل المستعمل إظهاره، إذا علمت أنّ الرجل مستغنٍ عن لفظك بالفعل،وذلك قولك: زيداً،وعمراً،ورأسه، وذلك أنّك رأيت رجلاً يضرب أو يشتم أو يقتل، فاكتفيت بما هو فيه من عمله أن تلفظ له بعمله، فقلت: زيداً ؛ أي أوقع عملك بزيدٍ ..." [١] . غير أنّ نصب الأسماء ههنا وإن كان بفعل مُضمَر إلا أنّ سياق الحال يُعدّ مُسوِّغاً له ومُغنياً عنه بما يقدمه من تفسير يعتمد على الحس والمشاهدة .

ويشترط النحاة في بعض الأحيان أن يكون الإضمار مُفسَّراً من قِبل الظاهر فيوضح ذلك سيبويه بقوله: " هذا باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضمراً؛ وذلك لأنهم بدأوا بالإضمار لأنهم شرطوا التفسير " [٢] .

و يُظهِر هذا الفارسي فيقول: " فأمّا قولهم: (هذا مُعطي زيدٍ أمس درهماً)، فدرهم نصب على إضمار فعل دلّ عليه معطٍ " [٣] ، ومثل ذلك قوله تعالى : " فَالِقُ ٱلۡإِصۡبَاحِ و جَاعِلُ[٤] ٱلَّيۡلَ سَكَنٗا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ حُسۡبَانٗاۚ ..... ﴿٩٦﴾ [الأنعام] .

ويراعي النحاة مشاكلة الإضمار للإظهار،وذلك نحو قوله تعالى:" إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ﴿١﴾

[الانشقاق] فالسماء مرفوعة بفعل مضمر تقديره(انشقت)،ونحو قول ربيع بن ضبع الفِزاري: [٥]

أصبحت لا أحملُ السلاح ولا أملك رأسَ البَعير إنْ نفرا
والذئبَ أخشاه إنْ مررتُ به وحدي وأخشى الرياح والمطرا

١- **الكتاب** ،ج ١، مصدر سابق ،ص ٢٥٣ .
٢- المصدر نفسه ،ج ٢، ص ١٧٥ .
٣ - **الإيضاح العضُدي** ، مصدر سابق ، ص ١٤٣ - ١٤٤ .
٤ - انظر:**معجم القراءات القرآنية**،ج٢،مرجع سابق،ص٢٩٨،وانظر:**معجم القراءات**،ج٢،مرجع سابق،ص٤٩٥.وهي قراءة:(ابن كثير،ونافع،وأبي عمرو،وأبي جعفر،ويعقوب في رواية رويس).
٥- انظر: **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**،ج٧،مصدر سابق،ص ٣٨٤ .
٦- **المقتصَد في شرح الإيضاح**،مج١،مصدر سابق،ص ٢٣٧ .

فوجّه ذلك عبدالقاهر الجرجاني بقوله: " التقدير: وأخشى الذئب أخشاه، فأضمر فعلاً ينصب الذئب ولم يرفعه؛ ليكون مشاكلاً لما قبله من الفعل، ونحو ذا أكثر من أنْ يُحصى " [٦].

كما جعل النحاة من أسس هذا الضابط في توجيهاتهم ألاّ يؤكد المظهر بالمضمر، وهذا ما اعتمده أبو البركات الأنباري في توجيه مذهب الكوفيين القائل إنّ العِماد (ضمير الفصل) يأخذ حكم ما قبله في الإعراب؛ لأنه توكيد له ، فقال: " أما قولهم إنّه توكيد لما قبله فَتَنزّل منزلة النفس في قولهم: (جاءني زيدٌ نفسه)، قلنا: هذا باطل؛ لأن المكنّى لا يكون تأكيداً للمظهر في شيء من كلامهم، والمصير إلى ما ليس له نظير في كلامهم لا يجوز أن يُصار إليه " [١] .

كذلك فإنّه لايجوز الإضمار قبل الذكر وفي ضوء ذلك يوجّه أبو البركات الأنباري مذهب الكوفيين في عامل الرفع في الاسم الواقع بعد الظرف، فقال بعد أن عرض المسألة: " والذي يدل على أنّ الفعل هاهنا في تقدير التأخير والاسم في تقدير التقديم مسألتان،إحداهما:أنّك تقول: (في داره زيدٌ) ولو كان كما زعمتم لأدّى ذلك إلى الإضمار قبل الذكر وذلك لا يجوز ..." [٢] .

وذهب الكوفيون إلى أنّ أولى الفعلين بالعمل في باب التنازع هو الفعل الأول : " والذي يؤيد أنّ إعمال الفعل الأول أولى من الثاني أنّك إذا أعملت الثاني أدّى إلى الإضمار قبل الذكر ، والإضمار قبل الذكر لا يجوز في كلامهم " [٣]. وأحسب أنّ هذا إضمار على شريطة التفسير؛ ذلك " لأنهم قد يستغنون ببعض الألفاظ عن بعض إذا كان في الملفوظ دلالة على المحذوف لعلم المخاطب " [٤] .

وقد يلجأ النحاة إلى الاعتماد على ضابط الإظهار والإضمار؛ لتسويغ التوجيه الإعرابي الذي يقولون به، وذلك نحو قول الفارسي: " مما يرتفع بالابتداء قولهم: (زيدٌ اضْرِبْه، وعمرو لاتكرمه) فزيد هاهنا يرتفع بالابتداء، والأحسن منه النصب، فأما (زيدٌ ضربته، وزيداً أضربُه) فالاختيار فيه الرفع، ويجوز فيه النصب على إضمار فعل يفسره هذا الظاهر " [٥] .

١- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**، ج ٢،مسألة ١٠٠، مصدر سابق، ص ٧٠٧ .
٢ - المصدر نفسه،ج١،مصدر سابق، مسألة ٦،ص ٥٤ .
٣- المصدر نفسه ،ج١، مسالة ١٣، ص ٨٧ .
٤- المصدر نفسه،ج١، مسألة ١٣،ص.٩٣
٥- **المقتصد في شرح الإيضاح**،مج ١،ص ٢٥١ -٢٥٢ .

أمّا توجيه نصب الفعل المضارع (تشرب) في قول العرب: (لا تأكل السمكَ وتشربَ اللبن) يوضّحه عبد القاهر الجرجاني بقوله: " اعلم أنّ قولك: لاتأكل السمكَ وتشربَ اللبنَ، النصب فيه بإضمار أنْ، والذي أوجب ذلك أنّهم لو أدخلوا ما بعد الواو في إعراب ما قبله لاشتمل النهي على كل واحد من الفعلين، وليس الغرض ذلك، وإنما المقصود النهي عن الجمع بينهما ، فلمّا لم يكن إدخال (تشرب) في إعراب تأكل وجب أن تُضمر (أنْ) وتنزّل قولك: (لا تأكل السمك) منزلة (لا يكن منك أكلٌ للسمك ليكون شربٌ) الذي هو في تقدير أنّ مصدراً معطوفاً على مثله، نحو:(لا يكن منك أكل للسمك وشرب للبن) فحصل بهذا الإضمار معنى النهي عن الجمع بينهما"[1] .

فثنائية الإظهار والإضمار ضابط مقنن لقواعد الإعراب، ومُفسِّر للوجوه الإعرابية المحتملة، يسعى إلى المحافظة على أصول الإعراب العامة التي وضعها النحاة بناءً على ما هو مستعمل في كلام العرب مما يؤدي إلى ضبط أصول العمل النحوي .

١ـ **المقتصد في شرح الإيضاح**، مج ٢،مصدر سابق، ص ١٠٧١ .

الفصل الثالث

أثر قواعد التوجيه في النحو العربي

المبحث الأول :

إنّ تناول أثر قواعد التوجيه النحوي بالدرس والبحث يعدّ من الأسس المهمة لتقويم ما يحتاج إليه الدرس النحوي من تقويم، فلا يمكن القول برفض هذه القواعد التي بنيت عليها الصناعة النحوية، لأنّ في ذلك نقضاً لعُرى هذه الصناعة وتشويه ما قد يبقى منها . كما أنّ الأخذ بهذه القواعد واعتمادها في النحو العربي دون مناقشة أو تحليل يعني تراجع علم النحو وأصول التفكير فيه وانحطاطه ، فقواعد التوجيه النحوي تمثل وجهين لعملة واحدة أحدهما إيجابي والآخر سلبي .

أولاً ـ الأثرالإيجابي :

١ـ فتح باب الاجتهاد النحوي :

يمثل الاجتهاد النحوي مرحلة مهمة من مراحل نضج النحو العربي وتقدمه كما يعد دليلا على تطوره ونمائه، إذ يعكس عظمة العلم وقدر العلماء ومنزلتهم ، وقد استطاع النحاة ـ ولاسيّما في القرنين الرابع والخامس الهجريين ـ بفضل ما أوتوه من بسطة في العلم وعمق في التفكير أن يصبحوا نحاة مجتهدين لا مقلدين .

وقد أوضح السيوطي المراد بالاجتهاد النحوي وشروطه فقال: " أمّا الاجتهاد في العربية فهو أن يحيط العالمُ بها بأمرين ؛ أحدهما : نصوص أئمة الفن من سيبويه إلى زماننا هذا ، لا يشذ عنه فيها إلا النزراليسير .

والثاني: أن يحفظ غالب شعرالعرب الذين يحتج بأشعارهم في العربية وليس المراد الحفظ عن ظهر قلب، بل يكون له اطلاع على غالب دواوينهم، بحيث تسهل مراجعته إذا أراد ذلك ، ويكون مع ذلك محيطاً بالقواعد التي بنى النحاة تصرفاتهم عليها ، وليس المراد بهذه القواعد المذكورة في واضحات كتب النحو، بل قواعد أخَر هي كالأصول لتلك القواعد ، وهذا شيء دُرس الآن ، فلا يعرفه إلا مُتبحّر في الفن .... ويكون مع ذلك حَسَنَ التصرّف ، جيد الإدراك ، له ملكة وقدرة على الاستنباط والتخريج والترجيح بما رسخ عنده من التبحّر وسَعَة النظر والإحاطة "[١] .

١- عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي ،**التحدث بنعمة الله** ،اعتنى به وراجعه: هيثم خليفة طُعَيمي ،ط١،المكتبة العصرية ،صيدا بيروت ،٢٠٠٣ م،ص ١٥٢ .

ويجب أن يكون خبيراً بصحة نسبة الأشعار إلى أصحابها؛ " لئلا يُدلَّس عليه شعرٌ مولد أو مصنوع، عالماً بأحوال الرواة ؛ ليعلم المقبول روايته من غيره، وبإجماع النحاة ، كيلا يُخرَق، وبالخلاف؛ كيلا يُحدِث قولاً زائداً خارقاً إذا قلنا بامتناع ذلك " [١] ذلك لأنّ مَنْ " كان بصيراً بمواضع الاختلاف كان جديراً بأن يتبين له الحق في كل نازلةٍ تعرض له " [٢] كما أنّ " معرفة مواضع الخلاف مساعدٌ هام للوصول إلى درجة الاجتهاد بالاطلاع على المناهج المُتَّبَعة في الاجتهاد والطريقة المعتادة لاستنباط الأحكام من مكانها ويفتح أمامه آفاقاً أخرى للتفكير والبحث العلمي المنهجي " [٣] في دراسته النحوالعربي بأصوله وفروعه .

كما يتوجب على المجتهد " أ ن يكون عارفاً بمقتضى اللفظ ومعناه ؛ لأنّه لو لم يكن كذلك لم يفهم منه شيئاً ، ولمّا كان اللفظ قد يفيد معناه لغة وعرفاً ... وجب أن يعرف اللغة والألفاظ العرفية ... و ... أن يعرف مِنْ حال المخاطب أنّه يعني باللفظ ما يقتضيه ظاهره إنْ تجرّد، أو مايقتضيه مع قرينة إن وجدت معه قرينة؛ لأنّه لولا ذلك لما حصل الوثوق بخطابه. لجواز أن يكون عنى به غير ظاهره مع أنّه لم يُبَيِّنه .... و..... أن يعرف مجرد اللفظ إن كان مجرداً وقرينته إن كان مع قرينة؛ لأنّا لو لم نعرف ذلك لجوّزنا في المجرد أن تكون معه قرينة تصرفه عن ظاهره " [٥] .

وهذا يعني أنه يتوجب على النحوي أن يكون على درايةٍ بقواعد التوجيه النحوي في النحوالعربي؛ لأنّها تُعينه على تحديد مقاصد العرب من كلامها، وأنّ بحثه في جزئيات النحو ومسائله وظواهره تتطلب منه الإحاطة التامة بهذه القواعد؛ إذ إنّ هذه الجزئيات تعود إليها بشكل أو بآخر، ولا تُفَسَّر إلا في ضوء نظرية النحوالعربي، التي تُعدّ قواعد التوجيه ركيزة أساسية فيها .

ويرتبط الاجتهاد النحوي بالجانب المتغير المتطور من النحو، وهذا ما جعل حسن الملخ يقول: إنّ النحوالعربي " متساوق في خطين: خط الثبات، ويمثله الوصف، وخط التغيّر، ويمثله التعليل " [٤] ؛ إذ إنّ هذا المتغيِّرمدارُ اجتهادٍ واختلاف في وجهات النظر ومناهج البحث بين النحاة .

٢- محمد بن الطيب الفاسي ،**فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح ،وفي أعلاه : الاقتراح في أصول النحو وجدله لعبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي** ، تحقيق وشرح : محمود يوسف فجّال ،ط٢،مج ٢، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث ،الإمارات ،دبي،٢٠٠٢م ،ص١١٦٢.

٣- نادية شريف العمري ،**الاجتهاد والتقليد في الإسلام** ،ط١،مؤسسة الرسالة ،بيروت ،لبنان ،٢٠٠٤م ، ص ٨٩ .

٤- المرجع نفسه ، ص ٩٠ .

٥-**المحصول في علم أصول الفقه** ، ج٦،مصدر سابق، ص ٢١- ٢٢ .

١- **نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين** ،مرجع سابق ،ص ٩٩ .

٢- أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي ،**الإيضاح في علل النحو** ،تحقيق:مازن المبارك ، د.ط ،مكتبة دار العروبة ،القاهرة ، ١٩٥٩م ،ص ٦٦ .

٣- **الكتاب** ،ج١،مصدر سابق ،ص ٣٢ .

٤- **الخصائص** ،ج١،مصدر سلبق ،ص ١٠٤ .

وكان النحاة قد أدركوا أبعاد هذه الثنائية منذ زمن الخليل بن أحمد الفراهيدي،إذ قال: " فإن سَنَحَ لغيري علة لما عللته من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلول فليأتِ بها " [٢]. أي أنّ ما يراه أحد النحاة وجهاً لأمر ما فقد لا يراه غيره وجهاً لهذا الأمر، فباب الاجتهاد في التوجيه النحوي مفتوح بما يتفق وطبيعة اللغة .

وقال سيبويه: " وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً " [٣] . مما جعل ابن جنّي يقول: " وهذا أصل يدعو إلى البحث عن علل ما استُكْرِهوا عليه؛ نعم، ويأخذ بيدك إلى ما وراء ذلك، فتستضيء به، وتستمدّ التنبّه على الأسباب المطلوبات منه " [٤]. مما جعله يعمل على وضع ضابط عام للاجتهاد النحوي موضحاً معالمه وقيوده، وذلك بقوله " للإنسان أنْ يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس، ما لم يلوِ بنصٍ أو ينتهك حُرمة شرع" [٥] .

وهذا يعني أنّ القياس هو الأصل الذي بُني عليه الاجتهاد النحوي عند جمهور النحاة؛ ولعل هذا هو السبب في عدم وجود الاجتهاد عند وجود النص العربي الفصيح الصريح المُطرد. فالاجتهاد بات مُقيَّداً بألاّ يخرج على القياس، وألاّ يُحمِّل النصوص ما لا تحتمل من توجيه .

كما يعتمد الاجتهاد النحوي على التفكير السوي السديد بالرجوع إلى الأصول المقررة لاستخراج الأحكام بها، فالتفكير طريق للتوصل إلى الحكم النحوي المبني على سماع أو قياس ، لتسويغ تطبيقه على ما لم يرد به سماع أو قياس، وقد أكدتْ نادية شريف العمري هذا بقولها: "ومدار الاجتهاد التفكير وتعقل المسألة وتحليلها، وإعادة ما ليس فيه دليل إلى ما فيه دليل؛ ولذلك فلا يُسند الاجتهاد إلا لمن كان معروفاً بحصافة رأيه واتزان تفكيره وسرعة بديهته واتقاد ذهنه وحضور فطنته " [١] .

ويبني النحاة اجتهاداتهم النحوية على القياس ، لتكون اجتهاداتٍ منضبطة مُقيَّدة متساوقة وقواعد التوجيه العامة في النحوالعربي، ويظهر هذا عند أبي الحسن الأخفش المتوفى سنة (٢١٥هـ) [٢] إذ اجتهد في حروف العلة من الأسماء الستة فذهب إلى " أنّها ليست بحروف إعراب ولكنّها دلائل

٥- المصدر نفسه ،ج١،ص ٢١٥ .

١- **الاجتهاد والتقليد في الإسلام** ،مرجع سابق ،ص ٢٣٢ .
٢- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**،ج١،مصدر سابق ، ص ٥٩٠ ،وقيل إنه توفي سنة (٢١٠هـ) انظر:المصدر نفسه ، ج١،ص ٥٩١ .
٣- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين :البصريين والكوفيين** ،ج١،مصدر سابق ،مسألة ٢،ص ١٧ .

الإعراب ، كالواو والألف، والياء ، في التثنية والجمع ؛ وليست بلام الفعل" [١]؛ وذلك " لأنّها لو كانت حروف إعراب كالدال من (زيد) والراء من (عمرو) لما كان فيها دلالة على الإعراب ، ألا ترى أنّك إذا قلت: (ذهب زيدٌ، وانطلق عمرو) لم يكن في نفس الدال والرّاء دلالة على الإعراب، فلمّا كان هاهنا هذه الأحرف تدلّ على الإعراب دلّ على أنّها دلائل الإعراب وليست بحروف إعراب " [٢] .

أمّا بناء الاجتهاد على قياس الأولى والاستدلال العقلي المنطقي فقد ظهر عند البصريين في منعهم نداء العلم المُعرَّف بأل التعريف مباشرة، وقد أوضحوا ذلك بقولهم: " إنّما قلنا إنّه لا يجوز ذلك؛لأن الألف واللام تفيد التعريف و(يا) تفيد التعريف، وتعريفان في كلمة لا يجتمعان؛ ولهذا لا يجوز الجمع بين تعريف النداء وتعريف العَلَميَّة في الاسم المنادى العلم نحو (يا زيد)، بل يُعرّى عن تعريف العلمية ويعرّف بالنداء، لئلا يجمع بين تعريف النداء وتعريف العَلَميَّة، وإذا لم يجُزالجمع بين تعريف النداء وتعريف العَلَميَّة فَلأن لا يجوز الجمع بين تعريف النداء وتعريف الألف واللام أولى، وذلك لأن تعريف النداء بعلامة لفظية، وتعريف العلميّة ليس بعلامة لفظية، وتعرّف الألف واللام بعلامة لفظية، كما أنّ تعريف النداء بعلامة لفظية، وإذا لم يجز الجمع بين تعريف النداء وتعريف العَلَميَّة وأحدهما بعلامة لفظية والآخر ليس بعلامة لفظية فلأن لا يجوز الجمع بين تعريف النداء وتعريف الألف واللام وكلاهما بعلامة لفظية كان ذلك من طريق الأولى " [٣] .

وإنّ اعتماد النحاة البصريين في اجتهاداتهم على مثل هذا النوع من القياس والتعليل فيه رياضة ذهنية تساعد على استنباط الأحكام النحوية الصائبة غالبا، ذلك لاعتماده على التفكير العلمي المُنَظَّم المُسلّم إلى نتائج متفقة والمقدمات .

وإنّ من القواعد المهمة في النحوالعربي وجوب حذف الخبر بعد لولا، نحو قول جرير:[٤]

٤- المصدر نفسه ،ج١، مسألة ٢،ص ٢١- ٢٢ .
٥- المصدر نفسه ،ج١، مسألة ٤٦،ص ٣٣٧- ٣٣٨ .

١- جرير ،**ديوانه** ،بشرح:محمد بن حبيب ،تحقيق: نعمان محمدأمين طه ،ط٣ ،مج ٢،دار المعارف ،القاهرة ،١٩٨٦م ،ص ٨٦٢ .
٢- انظر:**همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** ،مج ١،مصدر سابق ،ص ٣٩٣ .
٣- أبو الحسن علي بن عيسى الرماني ،**شرح الكتاب** ،مج٢،القسم الأول ،نسخة مصورة في مجمع اللغة العربية ،بالقاهرة ، نحو ١٨٣، ص١٣٩ ، نقلا عن:مازن المبارك ، **الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه** ،ط٣ ،دار الفكر،سورية ،دار الفكرالمعاصر،بيروت ،لبنان ،١٩٩٥م ،هامش ص ٣٠٥ .
٤- **الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه**،مرجع سابق ،ص ٣٠٥ .
٥ - انظر: أحمد بن حجر العسقلاني ،**الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة** ،تحقيق: محمد سيد جاد الحق ،ط٢،ج٢، دار الكتب الحديثة،القاهرة ،١٩٦٦م ،ص ٤١٥- ٤١٧ .

لولا الحياءُ لَعَادَني استِعبارُ ولزُرْتُ قبرَكِ والحبيبُ يُزارُ

أي لولا الحياءُ موجود،وهذا مذهب جمهور النحاة [٢]، لكنّ الرُّمَّاني اجتهد في الخبر المحذوف إذا كان غير كلمة موجود فقال: " الذي يجوز في الخبر يُحذَف لدلالة ما أبقي على ما ألقي حذف الخبر العام في لولا، ولا يجوز حذف الخاص؛ لأنّ الكلام يحتمله ولا يدل عليه ، وهو يدل على العام فلذلك جاز حذفه " [٣].

فعقب على ذلك مازن المبارك فقال: " والظاهر أن تخصيص وجوب حذف الخبر بعد لولا كوناً مطلقاً ، وعدم جوازحذفه إذا كان خاصاً إلا إذا دلّ عليه دليل ، مذهبٌ خاص بالرُّمَّاني؛ لأنه كان أسبق القائلين به " [٤]، فأكد ذلك ابن هشام الأنصاري المتوفى سنة (٧٦١هـ)[٥] والسيوطي، فقال الأول منهما: " قال أكثرهم يجب كون الخبر كوناً مطلقاً محذوفاً ، فإذا أريد الكونُ المقيد لم يجز أن تقول: (لولا زيد قائم) ولا أن تحذفه ، بل تجعل مصدره هو المبتدأ،فتقول (لولاقيام زيد لأتيتك)... وذهب الرُّمَّاني وابن الشجري والشلوبين وابن مالك إلى أنّه يكون كونا مطلقا كالوجود والحصول فيجب حذفه ، وكوناً مقيّداً كالقيام والقعود فيجب ذكره إن لم يُعلم ... ويجوز الأمران إن عُلِمَ " [٦].

فاجتهاد الرّماني هو الذي ساد في هذه المسألة،وهذا يعني أن قواعد التوجيه في النحو العربي تصلح للقياس عليها،إذ يمكن الاجتهاد في التغيير وفق أسس النحوالعربي وأصوله وضوابطه، فنقول مثلاً: (لولا السيارة معطلة لأتيتك)، فالخبر واجب الذكر؛ لأنه لم يتعلق بواجب الحذف، ولا دليل عليه .

كما أنّ من القواعد المهمّة في النحوالعربي أنّ المستثنى لا يتقدّم أوّل الكلام ، موجباً كان الكلام أومنفياً،لكنّ أبا إسحاق إبراهيم بن السرّي الزجّاج المتوفى سنة (٣١١ هـ)[١] والكوفيين اجتهدوا في تقديمه قياساً على الأولى، واستدلوا بقول الشاعر : [٢]

٦- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**،ج١،مصدر سابق،ص٢٧٣.

١- انظر: **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**،مصدر سابق ،ص ١٨٣ - ١٨٥ ،وانظر:**تحفةالأديب في نحاة مغني اللبيب** ،ج١ ،مصدر سابق،ص ٤٢١ - ٤٢٥ .

٢- انظر: **خزانةالأدب ولب لباب لسان العرب** ،ج٣،مصدر سابق ،ص٣١٤ ، ونسبه البغدادي إلى الأعشى لكنّ البيت غير موجود في ديوانه ،انظر:ميمون بن قيس الأعشى ،**ديوانه الكبير**، ط١، قدّم له وشرحه ووضع فهارسه: محمد أحمد قاسم، المكتب الإسلامي ،بيروت،لبنان، ١٩٩٤م،ص٢٧١- ٢٧٦ .

٣- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب** ،ج٣، مصدر سابق ،ص ٣١١ .

٤- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** ،مج٢ ،مصدر سابق ،ص ٢٦١ .

٥- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين :البصريين والكوفيين** ،ج١ ، مسألة ٢٧، مصدر سابق ،ص ٢٢٩ .

خلا اللهَ لا أرجو سِواك وإنّما أعُدُّ عِيَالي شعبَةً مِنْ عِيالكَا

وبقول العجّاج : [٣]

وبلدةٍ ليسَ بهَا طُوريٌّ ولا خلا الجنَّ بهَا إنْسِيٌّ

فعقَّب السيوطي على هذا فقال: " ورد في (خلا)، وهي فرع إلاّ ، فالأصل أولى بذلك " [٤].

وقد يأتي الاجتهاد النحوي مبنيّاً على إحدى القواعد النظرية المجردة أحياناً ، ويظهر هذا في اجتهاد البصريين في تقديم معمول اسم الفعل عليه، فذهبوا إلى أنّ ذلك ممتنع ، فقالوا : " الدليل على أنّه لا يجوز تقديم معمولاتها عليها أنّ هذه الألفاظ فرع على الفعل في العمل ؛ لأنّها إنّما عملت عمله لقيامها مقامه، فينبغي أنْ لاتتصرّف تصرّفه؛ فوجب أن لا يجوز تقديم معمولاتها عليها وصار هذا كما نقول في الحال إذا كان العامل فيها غير فعل؛ فإنّه لايجوز تقديمها عليه لعدم تصرّفه، فكذلك هاهنا؛ إذ لو قلنا إنّه يتصرّف عملها، ويجوز تقديم معمولاتها عليها لأدّى ذلك إلى التسوية بين الفرع والأصل،وذلك لايجوز،لأنّ الفروع تنحط عن درجات الأصول"[٥] .

يتبيّن لنا أنّ القاعدة التي اعتمدها البصريون أنّ الفروع تنحط عن درجات الأصول ، وهذا يدل على صلاحية هذه القواعد لاستيعاب المستجدّات على البيئة اللغوية ، وجعلها خاضعة لها دون خرم أو نقض لقوانين الصناعة النحوية .

وقد اجتهد أبوالقاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي المتوفى سنة (٣٤٠ هـ)[١] في باب كان وأخواتها ،إذ جعلها حروفاً خلافاً لجمهور النحاة [٢] ،فقال : " باب الحروف التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار، وهي كان، وأمسى، وأصبح، وصار، وأضحى، وظلّ،وبات، ودام، وليس،

١- انظر :**تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب** ،ج١،مصدر سابق ،ص ٤٢٦ ـ ٤٢٨ .
٢- انظر: **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** ،مج١،مصدر سابق ،ص ٤٠٨ ـ ٤٢٨ .
٣- أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي ،**الجمل في النحو** ،تحقيق وتقديم :علي توفيق الحمد،ط١،مؤسسة الرسالة ،بيروت ، لبنان، دار الأمل ،إربد ،الأردن ،١٩٨٤م ،ص ٤١ .
٤- المصدر نفسه ،ص ٤٢ .
٥- انظر: **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة** ،ج١،مصدر سابق ،ص ٤٠٥ .
٦- إبراهيم بن أحمد الغافقي ،**شرح الجمل** ،مخطوطة بالخزانة العامة بالرباط ،المغرب ،رقم ٢٢، ورقة ١٥،نقلاً عن:**الجمل في النحو**، مصدر سابق ،هامش ص ٤١ .
٧- **الجمل في النحو** ،مصدر سابق ،ص ٢١١ .
٨- انظر:**همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** ،مج٢،مصدر سابق،ص ٥٥٠ ـ ٥٦٦ .

ومازال، وما انفك، وما فتئ، وما برح، وما تصرّف منها ... " [٣] ثم قال: " ويجوز تقديم أخبار هذه الحروف عليها وتوسطها، لأنّها متصرفة " [٤] .

وأحسب أنّ اجتهاده قد دخله التناقض،وهذا ما نستشفه من قوله (وما تصرّف منها)، و(لأنّها متصرفة)؛ ذلك لأنّ التصرف من خصائص الأفعال لا الحروف، وإذا كان التصرف من خصائص الأفعال فهذا يعني أنّ (كان وأخواتها) أفعال فتبين نقض اجتهاده وفساده .

لكنّ أبا إسحاق إبراهيم بن أحمد الغافقي المتوفى سنة (٧١٠ هـ)[٥] وجه تسميته لها بالحروف فقال: " أطلق عليها الزجاجي حروفا وهي أفعال لأمرين؛ أحدهما: أنّه أراد بالحروف الكلم، والآخر: أن يكون أطلق عليها حروفا لضعفها، وكونها لا تنصب مصادرها ، فلا يقال: أصبح عبدالله شاخصا صباحاً... " [٦] . كما جعل الزجاجي جميع أسماء الشرط حروفاً فقال: "وحروف الجزاء (إنْ، ومهما، وحيثما، وإذما، وكيف، وكيفما، وأين، وأينما، وأيّ، وأيانّ، وما، ومن) فهذه الحروف تجزم الفعل المستقبل والجواب ... " [٧]. فيظهر أنّ الاجتهاد الذي أتى به ههنا لم يقل به أحدٌ من النحاة[٨] فيما أعلم .

ونتج عن عدّ الحمل على المعنى[١] أحد ضوابط التوجيه في النحوالعربي، أنْ تفاوتت قدرات النحاة على التوجيه؛ ذلك لتفاوت قدراتهم العقلية وتنوع مشاربهم الفكرية، واختلاف طرائق تفكيرهم في النحوالعربي ونظريته، ولا سيّما في المعاني المختلفة وظاهر اللفظ ، فكان التوجيه النحوي دليلاً على قدرات النحاة العقلية في الاستنباط والاجتهاد، بل شكلاً من أشكال الاجتهاد في النحوالعربي .

وإنّ الاجتهاد النحوي هوالذي يحفظ دوام النحو العربي قويا، ويمنحه القدرة على التفاعل مع التطورات في البيئة اللغوية بما لايعارض كلاماً فصيحاً، أو يصادم أصلاً نحوياً ثابتاً، ودونه يفقد النحوالعربي مرونته في مجال التطبيق ، وشموليته وانضباطه، ولعل هذا ما جعل حسن الملخ يقول: " ونحاة العربية باجتهاداتهم كانوا يرتقون بالنحوالعربي من مستوى الملاحظات إلى مستوى العلم المضبوط " [٢]؛ لأنّه يتوجب على عالم اللغة أو النحو أن يقدم تفسيراً للظواهر اللغوية يتناسب مع

١- انظر : مبحث الحمل على المعنى ، وانظر: **نظرية التعليل في النحوالعربي بين القدماء المحدثين** ،مرجع سابق ،ص ٣٩- ٤٠

٢- **نظرية التعليل في النحوالعربي بين القدماء والمحدثين** ،مرجع سابق ،ص ١٠٠ .

٣- انظر: داود عبده ،**أبحاث في اللغة العربية** ،د.ط ،مطبعة لبنان ،بيروت ،لبنان ،١٩٧٣م ،ص ٩- ٢٠ .

روح اللغة بعيداً عن الفلسفة ، لا مجرَّد الوصف لها، ولا يكتفي بالقول (هكذا قالت العرب)[١] إذْ التفسير العلمي يمثل أعلى مستويات البحث العلمي المضبوط .

٢ـ تأكيد المعيارية في النحوالعربي :

إنّ المعيارية أساس ترسيخ قواعد العلم المضبوط ، فهي دليل على سلامة هذا العلم وقوته، واحتكام علم النحوالعربي إلى المعيارية خير شاهد على قوة هذا العلم وانضباطه ، ذلك لأنّها تقوم على " تقرير ما يجب أن يكون، ومنع ما لا يجب أن يكون، وإجازة وجهين أوأكثر إن كان ممكناً، فأحكامها ثلاثة : الوجوب، والمنع، والجواز " [٢] .

وتحتل المعيارية حيزاً كبيراً في النحوالعربي،إذ إنّه معياري بكافة أصوله وفروعه، وأبوابه ومسائله،ولعل هذا يظهر واضحاً عند ابن يعيش الصنعاني المتوفى سنة (٦٨٠هـ)[٥]، فقد جعل أبواب كتابه(التهذيب الوسيط في النحو) مبنيّة على المعيارية وأحكامها الثلاثة؛ إذ قال في باب الأفعال المتعدية: " وأمّا أحكامها فهي في ثلاث مسائل: واجب وجائز وممتنع، ... فالواجب نصب المفعولين جميعاً مع تأخرهما بهذه الأفعال، وما اشتق منها من ماض ومستقبل وحال واسم فاعل، واسم مفعول واسم مصدر... والجائز أنْ يتقدم أحدهما على الفعل، فيجوز رفعهما ونصبهما جميعاً .... فإنْ تقدَّما جميعاً حَسُن الرفع وجاز النصب على ضعف ... والممتنع أنْ تنصب هذه الأفعال المفعولين جميعاً إذا وليهما أحد ستة أشياء، وهي:آلات الاستفهام، وإنّ وأنّ مشدّدتين ومخففتين، ولام الابتداء، و(ما) التي للنفي، و(إنْ) خفيفة بمعناها أيضاً ... " [٣] .

وقال في باب الإغراء: " وأمّا أحكام الإغراء فهي في واجب وجائز وممتنع فالواجب أن يُنصَبَ ما وقع بعد آلات الإغراء ...على أنّ ذلك المنصوب مفعول للفعل الذي نابت منابه تلك الآلات ... وأمّا الجائز فيجوز أن يُنْصَب الاسم على تقدير فعل الإغراء المحذوف من غير أنْ ينوب مناب ذلك الفعل شيء، وذلك في مثل قوله تعالى: "... نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقۡيَٰهَا ﴿١٣﴾ .[الشمس]

والمعنى: احذروا ناقة الله ... ويجوز أن تأتي بعد (إليك، وأمامك، ووراءك) بمنصوب وأن لا تأتي

٤ـ **نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين** ،مرجع سابق ،ص ١٨٦ .

٥ـ انظر: إبراهيم القاسم، **طبقات الزيدية الكبرى** ،**ويسمى: بلوغ المراد إلى معرفة الإسناد**، القسم الثالث، تحقيق:عبدالسلام عباس الوجيه ،ط١،مج١،مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية ،عمان ،الأردن ،٢٠٠١م ، ص ١٠٣٢- ١٠٣٣ .

١- محمد بن علي بن أحمد بن يعيش الصنعاني ،**التهذيب الوسيط في النحو** ،تحقيق:فخر صالح قدّاره ،دار الجيل ،بيروت ،لبنان ، ١٩٩١م ،ص ٤٦- ٤٧ .

بشيء ... والممتنع ضد الواجب، ويمتنع أن يتقدم الاسم المنصوب بمعنى الإغراء على العامل ... ويمتنع أن يُغرى بالغائب ... ويمتنع أنْ يُغرى بسائر الظروف ... مثل: عند، وبعد، وفوق، وتحت، وما شاكل ذلك؛ لأنّه لم يسمع عن العرب، ويمتنع أنْ يجمع بين الفعل المحذوف وبين ما عوِّض منه "[١].

كما قال: " وأمّا أحكام النعت فهي في واجب وجائز ، وممتنع "[٢] و " وأمّا أحكام التأكيد فهي في واجب وجائز وممتنع "[٣]، و " وأمّا أحكام البدل فهي في واجب وجائز وممتنع "[٤] و"وأمّا أحكام العطف فهي في واجب وجائز وممتنع "[٥]، و " أمّا حكم عمل المصدر- المفعول المطلق - فهو في واجب وجائز وممتنع "[٦].

وقد هاجم تمّام حسّان النحاة في احتكامهم إلى المعيارية معلقاً على قولهم : (يجب كذا) ، فقال: " ولستُ أظنُّ عبارة أوغل في باب المعيارية من قولك يجب كذا؛ لأنّ دلالتها أنّ من خالف الواجب فقد أخطأ، وقد كان خطؤه لعدم تمسكه بالمعيار الواجب، الذي قنَّنه واضع العلة الموجبة، ويبدو أنّ الذي اختار النحاة وصْفَه بالوجوب كان يمكن أن يُسمّى مُطرد الورود، وأنّ ما اختاروا أن يسمّوه جائزاً كان يمكن أن يوصف بأنّه أقل وروداً من سابقه، وبذلك يبقون في المنهج الوصفي دون خروج عنه إلى مضايق المعايير والأقيسة "[٧]. وهذا يعني أنّه كان يسعى إلى إقرار المنهج الوصفي ولزومه في دراسة العربية؛ صرفها ونحوها، ورفض المعيارية بكل أحكامها وصورها .

وتبرز القواعد المعيارية بشكل لافت للنظر في كتب الخلاف النحوي،وخاصة كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف) للأنباري، سواء أكان ذلك في توجيهات البصريين أم في توجيهاته لمذاهب الكوفيين، فيذهب البصريون مثلاً إلى أنّ الاسم بعد إنْ الشرطية مرفوع بفعل مقدَّر يفسره المذكور ، فقالوا: " إنّما قلنا إنّه يرتفع بتقدير فعل لأنّه لا يجوز أنْ يُفْصل بين حرف الجزم وبين الفعل باسم لم يعمل فيه ذلك الفعل، ولا يجوز أن يكون الفعل هاهنا عاملاً فيه؛لأنّه لا يجوز تقديم ما يرتفع بالفعل

٢- المصدر نفسه ،ص ٢٣٧ – ٢٣٩ .
٣- المصدر نفسه ،ص ١٤٥ .
٤- المصدر نفسه ،ص ١٥١ .
٥- المصدر نفسه ،ص ١٥٥ .
٦- المصدر نفسه ،ص ١٦٣.
٧- المصدر نفسه ،ص١٦٩،وانظر:المصدر نفسه ،ص ١٢٦، ١٣٦، ١٤٠، ١٧٤، ١٧٨، ١٨٣، ٢٣١، ٢٧٩، ٣٣٣، ٣٧٢، ٤١٣.
١- تمّام حسان،**اللغة بين المعيارية والوصفية** ،ط٤،عالم الكتب ،القاهرة ،٢٠٠١م ،ص ٥٤- ٥٥ .

عليه فلو لم يُقدَّر ما يرفعه لبقي الاسم مرفوعاً بلا رافع،وذلك لا يجوز، فدلَّ على أنّ الاسم يرتفع بتقدير فعل،وأنَّ الفعل المُظهَر الذي بعد الاسم يدل على ذلك المُقدّر " [1] .

يتضح لنا أنهم يعتمدون أكثر من معيار في تقوية مذهبهم وتأكيد صحته، لارتكازه على معايير قوية صحيحة منضبطة ، فهم يعتمدون وجوب تقدم الفعل على الفاعل، وأنّه لا يجوز رفع الاسم بلا رافع .

كما يُظْهرُ احتكامَهم إلى المعيارية في أحكامهم النحوية وتوجيهاتهم خلافُهم مع الكوفيين في العطف على اسم (إنّ) قبل تمام الخبر ، إذ ذهبوا ـ البصريون ـ إلى أنّه ممتنع مطلقا ، وقد أوضحوا ذلك بقولهم: " الدليل على أنّ ذلك لا يجوز أنّك إذا قلت (إنّك وزيدٌ قائمان) وجب أن يكون (زيد) مرفوعاً بالابتداء، ووجب أن يكون عاملاً في خبر (زيد) وتكون (إنّ)عاملة في خبر الكاف، وقد اجتمعا في لفظ واحد، فلو قلنا (إنّه يجوز فيه العطف قبل تمام الخبر) لأدّى ذلك إلى أن يعمل في اسم واحد عاملان، وذلك محال " [2] ؛ أي ممتنع . فالمعيار الذي اعتمده البصريون ههنا أنّه لا يعمل في اسم واحد عاملان، وهو إحدى قواعد التوجيه التي قررها النحاة في النحوالعربي .

ويلجأون إلى أحد المعايير المهمّة في النحو العربي في جواز (تقديم معمول الفعل المقصور عليه نفسه) فقالوا: " إنّما جوّزنا ذلك لأنّ (زيد) مرفوع بالفعل، والفعل متصرِّف؛ فجاز تقديم معموله عليه كقولهم: (عَمْراً ضرب زيدٌ) وكذلك سائر الأفعال المتصرفة " [3] .

فهم يستندون إلى أنّ كل فعل لا بد له من فاعل، والفاعل مرفوع به والفعل متقدم عليه، وإن كان متعدياً فإنّه يجوز تقديم المفعول به عليه، وهذه كلها ضوابط، معياريّة يُحتَكَم إليها في النحوالعربي .

أمّا لجوء الأنباري إلى المعيارية في توجيه أقوال النحاة ومذاهبهم فقد ظهر عنده في توجيه قول أبي الحسن الأخفش من أنّ الاسم بعد (إنْ) الشرطية مرفوع بالابتداء ، فقال : " وأمّا ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش من أنه يرتفع بالابتداء ففاسد؛ وذلك لأنّ حرف الشرط يقتضي الفعل ويختص به دون غيره ، ولهذا كان عاملاً فيه، وإذا كان مقتضياً للفعل ولا له بدّ منه بطل تقدير الابتداء؛ لأنَّ الابتداء إنّما يرتفع به الاسم في موضع لا يجب فيه تقدير الفعل؛ لأنّ حقيقة الابتداء هو التعرّي من

٢- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين:البصريين والكوفيين** ،ج٢، مسألة ٨٥ ، مصدر سابق ،ص٦١٦ .
٣- المصدر نفسه ،ج١،مسألة ٢٣،ص ١٨٧ .
١- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين:البصريين والكوفيين** ،ج١،مسألة ٢١، مصدر سابق، ص ١٧٤.

العوامل اللفظية المُظهَرة أوالمُقدَّرة، وإذا وجب تقدير الفعل استحال وجود الابتداء الذي يرفع الاسم " [١] .

فهو يلجأ إلى مبدأ الاقتضاء، والاقتضاء ضابط معياريّ مهمٌّ مُعوَّل عليه في أبواب النحوالعربي كلها ، فلا يكاد بابٌ نحويّ أن ينفكَّ منه، وهو مُعتمَد قواعد العمل النحوي .

كما وجه مذهب الكوفيين؛ إذ منعوا تقديم معمول الفعل عليه نفسه في نحو قولهم، (ما طعامك آكلٌ إلا زيدٌ)، مُؤكّداً ضرورة التزام المعيارية في مثل هذا فقال: " وأمّا قولهم : (إنّه اكتفى بالفعل من أحد)، قلنا لا نُسلِّم أنّ الفعل اكتفى به من الاسم؛ لأن الفعل لا بدّ له من فاعل ... " [٢]. فالمعيار الذي جعله الفيصل في المسألة هو أنّ كل فعل لا بد له من فاعل، وهو مما احتج به البصريون على جواز ذلك ،وهذا معمول به عند النحاة قاطبة .

ولعلّ من أقوى الأدلة تأكيداً لحرص النحاة على تحقيق المعيارية في دراستهم النحو العربي، ما كان قد قرره ابن جِنّي من أنّ " ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب " [٣]، إذ تُعدّ هذه القاعدة من آصل المعايير في النحوالعربي. فنحن لم نسمع من العرب كل فاعل أو نائب فاعل ، وإنّما سمعنا بعضا منها ، وإن كنّا قد علمنا مُسبقاً أنّ الفاعل: اسم أو ما في تأويله أُسنِد إليه فعل مُقدَّم عليه ، فإنّنا عند سماعنا لجملة (فرح الطفل) سنقول: إن الطفل فاعل ؛ لأنّه قد تحققت فيه معايير الفاعلية ، فهو اسم، وأسنِد إليه فعل، ومقدم عليه، وإن كنا قد علمنا أنّ الفاعل مرفوع فإنّنا سنحكم على (الطفل) بأنّه مرفوع؛ لأنّه فاعل، أو لأنّ " كل ما اشتمل على علم الفاعلية فهو مرفوع " [٤] .

ولهذا يعدّ الصوغ القياسي **Analogic Creation** [٣] الذي نلجأ إليه في كثيرمن كلامنا؛ لننتج كلاماً صحيحاً شكلاً من أشكال تطبيق المعيارية في النحوالعربي خاصة، وفي اللغة بشكل عام، وإنّه يكون صحيحاً مقبولاً ما دام متفقا وأصول القياس والقاعدة النحوية المُطردة، ومثل هذا الصوغ القياسي فإنّه يمزج بين مراعاة سلامة الاستعمال ، وبين محاولة تقديم تفسير علمي له، وبه

٢- المصدر نفسه ،ج٢،مسألة ٨٥ ص ٦٢٠
٣- المصدر نفسه ،ج١،مسألة ٢١،ص ١٧٥ .
١- **الخصائص** ،ج ١،مصدر سابق ،ص ٣٥٦ .
٢- **شرح الحدود في النحو** ، ص ٥٢ .
٣ – انظر:**اللغة بين المعيارية والوصفية** ، مرجع سابق ،ص ٣٩ ،وانظر:حسام أحمد قاسم :**الأسس المنهجية للنحو العربي :دراسة في كتب إعراب القرآن** ،د.ط ، دار النصر ،د.مكان ،٢٠٠٥م ،ص ٢٤– ٢٩، ٤١ ،وانظر:صلاح حسنين ،**علم اللغة الوصفي والتاريخي**، د.ط ،مكتبة الآداب ،القاهرة ، ٢٠٠٧م ، ص ٢١٩ ـ ٢٢٥ .
٤- **نظرية التعليل في النحوالعربي بين القدماء والمحدثين** ، مرجع سابق ،ص ١٨٨ .
٥ ـ المرجع نفسه ، ص ١٨٧ .

يغدوالإنسان مُبدعا للغة مُنتجاً لعدد لا نهائي من نماذج المعيار؛ إذ يصبح غير مُقلدٍ للآخرين في كلامهم، " ففرقٌ ما بين تعليل رفع (زيد) في جملة (حضر زيد) بأنّه فاعل، أو بأنّ العرب تكلمت هكذا، أنّ الأول يجعل المتكلم مبدعاً للغة أي منتجاً لعدد غير محدد من صور المعيار في حين يجعل من الثاني مُقلِدا للمسموع " [٤] مما يعني أنّ الصوغ القياسي يؤكد صحة القواعد المُطردة التي جردها النحاة، ويؤكّد صحة الاستعمال، كما أنّه وسيلة لتطبيق هذه القواعد بالنسبة للمتكلم .

وقد يعدّ المعيار غير مقبولٍ حسب مقياس معين من جهة التفسير ، أمّا ما يولده من مفردات وتراكيب فهو موافق للاستعمال ، وهذا ما أكّده حسن الملخ بقوله : " البحث في المعيار ذاته هل هو صحيح أم غير صحيح يستلزم النظر فيما بُني عليه المعيار، وهو أمر آخر، مع التسليم بأنّ المعيار قد لا يكون صحيحاً وفق مقياس ما من حيث التفسير، أمّا ما ينتجه من ألفاظ وجمل فهو موافق لكلام العرب " [٥] ولعل خير ما يمثل ذلك العلم المنادى إذ يجب أنْ يُبنى على ما يرفع به عند البصريين فنقول: (يا زيدُ)، كما يجب أن يُبنى على الضم عند الكوفيين فنقول: (يا زيدُ)[١]، " فالمعيار في الحالتين أنتج التركيب نفسه، والعلة اللازمة للمعيار في الحالتين أنّ كلمة (زيد) وقعت منادى " [٢]، لكنّ تفسير مجيئه مرة مبنياً على ما يُرفع به، ومرة على الضم هو ما يختلف في الحالتين .

وإنّ اطّراد المعايير قد يؤدي أحيانا إلى لبس في الكلام، فمثلاً: الأصل في المبتدأ أن يتقدم على الخبر،ولكن عندما يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على لفظ يشتمل عليه الخبر، وأردنا تطبيق هذا الأصل فإنّه سيحدث لبسٌ في الكلام مع تناقض في المعايير، لأنّ الضمير سيعود على شيء متأخر عنه رتبة ولفظاً، وهذا لا يجوز، فيجب عندها تجنب اللبس بتقديم الخبر لفظاً،ليعودعليه الضمير المتصل بالمبتدأ؛ لأنّه لا يعود إلاعلى مُتقدِّم، وقد أكّد ابن مالك ضرورة اجتناب اللّبس في مثل هذه الحالة ببيتٍ من ألفيته فقال : [٣]

وإنْ بشكلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجتَنَبْ وما لِبَاعَ قَدْ يُرى لِنَحْو حَبْ

ويتطلب اطرادُ المعيارية التأويلَ أحياناً، فإذا كان الأصل في الحال أنْ تكون مُشتقة فهذا يعني أنّها إذا جاءت جامدة وجب تأويلها بمشتق، كأن نقول: (قرأت الكتاب باباً باباً)،أي (قرأته مرتباً) . وكذلك إذا كان الأصل في الحال أن تكون نكرة فإنّه يعني وجوب تأويلها بنكرة إذا جاءت معرفة

١- انظر: **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين** ،ج١، مسألة ٤٥، مصدر سابق ،ص٣٢٣ – ٣٣٥ .
٢- **نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين** ،مرجع سابق ،ص ١٨٧ .
٣- **ألفية ابن مالك في النحو والصرف** ، مصدر سابق ،ص٢٣ .

طرداً للمعيار ، نحو قولنا : (أرسلها العراك) أي (أرسلها مُعتركةً)، وإذا كان الأصل في الفاعل أن يكون اسماً صريحاً فإنّه يُؤول باسم صريح إذا جاء مصدراً مؤولاً نحو قولنا: (أعجبني أن تفتَّحتْ الأزهار) أي (أعجبني تفتُّحُ الأزهار) .

كما يتطلب اطراد المعيارية إلى التقديرات أحياناً، فإذا كان المعيار عدم جواز الفصل بين (إنْ) الشرطية والفعل باسم لم يعمل فيه ذلك الفعل، نحو قولنا: (إنْ علي أكرمني أشكره)، فإنّه يجب تقدير فعل قبل (علي) يفسره المذكور بعده طرداً للمعيار،والفعل المضارع ينتصب بعد (حتى)، نحو قولنا: (يدرس محمدٌ حتى ينجحَ) إلا أنّه يجب تقدير (أنْ) الناصبة قبل الفعل،ذلك لأن الأصل في (حتى) أنها حرف جر، وحروف الجر مختصة بالأسماء، وعند تقدير (أنْ) يمكن تأويل المصدر المؤول باسم صريح،واختصاص الأدوات وجه هذا التقدير .

ويظهر ذلك في خلاف النحاة في (نعم،وبئس) أهما اسمان أم فعلان ، فذهب البصريون إلى أنّهما فعلان مستدلين بدخول علامة الفعل عليهما ، وذهب الكوفيون إلى أنّهما اسمان زاعمين جواز دخول حروف الجر والنداء عليهما [١] .

فعقَّب تمّام حسّان على هذا الخلاف فقال: " إنّ منطق القياس مختلف بين هؤلاء وأولئك، ومعنى هذا أيضاً أنّ نتائج هذا القياس لا ينبغي أن تكون محل ثقةٍ تامّة " [٢] . وقوله هذا فيه نظر؛ لأنّه يتبين عند تمحيص قياس البصريين وتدقيقه أنّه قد جاء مبنياً على أسس صحيحةٍ ، فهم بحثوا في علامات الأفعال وإمكانية دخولها على (نعم، وبئس)، فتحقق لهم الأمر في الكثير من الشواهد؛ أي أنّها ظاهرة مطردة مما دفعهم إلى القول بفعلية (نعم، وبئس)، وهذا يعني أن بحثهم كان منطلقاً من المعيارية بالدرجة الأولى، فجاءت النتائج متفقة وهذه المنطلقات، ذلك أنّ خصائص الأفعال تشكّل معايير يجب مراعاتها والاحتكام إليها .

فالمعيارية تتخذ موقفا ثابتاً صارماً من اللغة، وإنّ البحث في فلسفتها ـ المعيارية ـ وما تنضوي عليه بحث نظري تفسيري يتجاوز واقع الاستعمال اللغوي، وقد أوضح ذلك عبد السلام المسدِّي بقوله: " إنّ علم النحو لمّا كان في جوهره معيارياً يُؤكّد في ذاته قانون (ما يجب) فإنّه يتضمن في منعطفاته بالاستتباع الحتمي إقراراً بأنّه تقنين مغاير لـِ (ما هو كائن) بالفعل، أو لما هو صائرٌ

١- انظر: **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين :البصريين والكوفيين** ،ج١، مسألة١٤، مصدر سابق،ص ٩٧- ١٢٦.
٢- **اللغة بين المعيارية والوصفية** ،مرجع سابق ، ص ٤٩ .

بالقوة " [١]، ولعلّ ذلك مردّه إلى أنّ " معيارية النحوالعربي تستند في جملتها إلى ركائز علمية تقوم في الدرجة الأولى على وعي المستويات اللغوية، والمعايير التي تُميّز جيد الكلام من رديئه " [٢]، أي أنّها تستند إلى الصواب والخطأ، فما وافقها كان صواباً، وما خالفها عُدّ خطأ .

وإن تأكيد المعيارية في النحو العربي تأكيدٌ لسلامة المنهج الذي سار عليه النحاة وأوضحوا معالمه لكلّ من جاء بعدهم من دارسي النحوالعربي ومتعلميه، فهي مبنية على قانون الصواب والخطأ، ومحاولة تجريد لما هو كائن من قبل ومن بعد؛ ليُفسَّر في ضوئه ما يستعمل في البيئة اللغوية .

ثانياً: الأثرالسلبي

ـ فتح باب الخلاف النحوي

قواعد التوجيه النحوي سبب من أسباب ظاهرة الخلاف في النحوالعربي؛ لارتباطها بطرائق التفكير وأصوله وضوابطه والعامل النحوي وفلسفته، أي أنّها مرتبطة بالجانب النظري من النحوالعربي، هذا الجانب الذي يبدو غامضاً في أحيان كثيرة، فجاء الخلاف نتيجة طبيعية لذلك إذ إنّ " النحاة اختلفوا مدارس كما اختلفوا أفراداً وجدّ كلُّ فريق في الدفاع عن رأيه والتدليل على وجهة نظره ، واعتُبرت التوجيهات النحوية ضرباً من النشاط الذهني الذي افتنّ فيه أيَّما افتنان"[٣] في توجيه وتعليل ما ورد عن العرب ، لغموض حكمته عليهم، وإنّ الاختلاف في طرائق التفكير سيؤدي إلى اختلاف النتائج ضرورة، مما يترتب عليه اختلاف الأحكام وتفاوتها قوةً وضعفاً .

وقد ذهب جودة مبروك محمد إلى عدّ غموض الجوانب النظرية تَحُول دون أفهام النحاة وسبباً من أسباب الخلاف النحوي، وذلك بأن تكون المسألة أو موضوع البحث " من الموضوعات التي تحتمل أوجهاً كثيرة، وخاصة فيما له علاقة بالعلوم النظرية التي يكثر فيها التأويلات... وكل هذه خلافات ناشئة بين النحاة بسبب غموض الموضوع " [٤] في جوانبه النظرية كما هي الحال في رافع الفعل المضارع، أو رافع المبتدأ على سبيل المثال، وهذا يعني أنّ غموض الموضوع يكون في تفسيره لا في ذاته . وثمة سبب آخر أحسب أنّه لا يقل أهمية عما ذكره، وهو التعصب للمذهب الذي ينتمي إليه كل نحوي من النحاة .

٣- عبدالسلام المسدّي،**التفكير اللساني في الحضارة العربية** ،د.ط ، الدار العربية للكتاب ،ليبيا ، تونس ،١٩٨١م ، ص ٩٣ .
٤- محمد خير الحلواني،**المفصّل في تاريخ النحو العربي:قبل سيبويه**، ط١،ج١،مؤسسة الرسالة ،بيروت،لبنان ،١٩٧٩م،ص٢٢٠.
١- إبراهيم بيومي مدكور، **منطق أرسطو والنحو العربي** ،مجلة مجمع اللغة العربية ،القاهرة ،ج٧ ،١٩٥٣م ،ص ٣٤٥ .
٢- جودة مبروك محمد، **الدرس النحوي عند ابن الأنباري** ،د.ط ،مكتبة الآداب ،القاهرة ،٢٠٠٢م ،ص ٧٤ .

ولم يكن خلاف النحاة فيما تم تجريده من كلام العرب الفصيح، أي أنّ خلافهم ليس في القواعد المجردة المُطّردة المستنبطة من استقراء الكلام الفصيح، وإنما جاء في تفسير هذه القواعد، وفي الأبعاد النظرية الغامضة على أفهامهم، فحاولوا التماس وجهٍ يتفق ومناهج تفكيرهم، وهذا ما أكده نهاد الموسى بقوله: إنّ الخلاف " كان في معظمه خلافاً على العلل ، علل القواعد لا على القواعد في ذاتها " [١] وتعكس لنا خلافاتُ النحاة وما وصلنا عنهم من مسائل خلافية خلافَهم في مجال تطبيق قواعد التوجيه في النحوالعربي المبني على الخلاف في البعد النظري لها، وتتجلى مظاهر خلافاتهم العائدة إلى قواعد التوجيه في :

١ـ تطبيق أصل العمل النحوي :

ظهر خلاف النحاة في تطبيقهم لأصل العمل النحوي في مواضع كثيرة من النحوالعربي ، فمن ذلك أننا نجدهم على الرغم من أنّهم اتفقوا على رفع خبر (إنّ) إلاّ أنّهم اختلفوا في عامل الرفع، فقال ابن الخبّاز: " واختلف النحويون في رفع خبر إنّ، فذهب البصريون إلى أنّه مرتفع بها وحجتهم من وجهين، أحدهما: أنّ (إنّ) تقتضي الاسمين فتعمل فيهما، والثاني: أنّ رافع الخبر عند البصريين قبل دخول إنّ قد زال بدخولها. وذهب الكوفيون إلى أنّه مرفوع باسم إنّ ... " [٢] .

يتبين لنا أنّ حُجّة البصريين هي مبدأ الاقتضاء، إذ إنّه قد يُعدّ أصل العمل النحوي، وهذا ما أكده أبو علي الشلوبين المتوفى سنة (٦٤٥هـ) [٣] بقوله: " المقتضي هو الذي ينبغي أن يُجْعَل العامل، وكذا هو أبدا " [٤] فإذا كانت (إنّ) تقتضي اسما وخبراً فيجب أن تكون عاملة فيهما .

وهذا يعني أنّه " لا بدّ أن يكون بين المقتضي والمقتضَى تأثير وانفعال، يتمتع بأولهما الأقوى أو المُتقدِّم، ويستجيب لثانيهما الأضعف أوالمُتأخِّر "[٥].

وقد أشار إلى ذلك ابن يعيش بقوله: " ألا ترى أنّ الضرب والقتل يقتضيان مضروباً ومقتولاً؟ .... وكل واحد من أفعال الحواس يقتضي مفعولاً، مما تقتضيه تلك الحاسة، فالبصر يقتضي مُبصراً، والشم يقتضي مشموماً، والسمع يقتضي مسموعاً، فكل واحد من أفعال هذه الحواس يتعدّى إلى مفعول، مما تقتضيه تلك الحاسّة " [٦] .

٣- نهاد الموسى ،**رأي في رسم منهاج النحو** ،مجلة التربية ،قطر،ع ١٤، ١٩٧٦م ،ص ١٥ .

١- **توجيه اللمع شرح اللمع لأبي الفتح ابن جني** ،مصدر سابق ،ص ١٤٨.

٢- انظر:محمد بن أحمدعثمان الذهبي ،**سير أعلام النبلاء**،تحقيق:بشار عواد معروف ،ومحيي هلال السرحان، ط١١،ج٢٣،مؤسسة الرسالة ،بيروت ،لبنان ،١٩٩٦م ،ص ٢٠٧ – ٢٠٨ .

٣- أبو علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي الشلوبين ،**شرح المقدمة الجزولية الكبير** ، دراسة وتحقيق: تركي بن سهو بن نزال نزال العتيبي ،ط٢،ج٢ ،مؤسسة الرسالة ،بيروت ،لبنان ،١٩٩٤م ،ص ٤٨٣ .

٤- فخرالدين قباوة ،**مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء** ،ط١،دار الفكر،دمشق ،٢٠٠٣م ،ص ١٢٢ .

٥- **شرح المفصل** ،مج٣،ج٧ ،مصدر سابق ،ص ٣٠٩ – ٣١٠ .

وكان من نتيجة الاقتضاء أن جعل الكوفيون المبتدأ عاملاً في الخبر والخبر عاملاً في المبتدأ [١]، في حين جعل البصريون المبتدأ عاملاً في الخبر[٢]، و(إنّ) عاملة في خبرها[٣] و (ما) الحجازية عاملة في اسمها وخبرها [٤]، تشبيها لها بليس .

وقد علق فخرالدين قباوة على الاقتضاء والمقتضي فقال: " فالمقتضي للإعراب هنا ليس عاملاً له، وإنّما هوتحقيق ...الوظائف النحوية في المعمول، وهذه الوظائف أو المعاني تستدعي علامات تدلّ عليها، أمّا العامل فهو الكلمات التي تتشبث بالاسم أو ما يشبهه وتحدث فيه تلك الوظائف ولهذا كان المقتضي يتطلب وجود الإعراب ولا يوجده؛ فإذا فقَدَ الاسم وظيفته النحوية بانطلاقه من التركيب مثلاً، كان غفلاً لا يحمل دلالة إعرابية، وكذلك شأنه إذا انتظمه تركيب وهو يحمل مانعاً من التلوّن الإعرابي " [٥] أي أنّ المقتضي للإعراب هو المعنى الوظيفي للمفردات داخل السياقات الواردة فيها، فإذا انسلخت هذه المفردات من سياقاتها فإنّها لم تعد مقتضية إلى مُقتضى (معمول) .

وقال في موضع آخر: " فالمقتضي .... هو حالات وظيفية للمعمول في العبارة، أي: صفات تلابسه فتستدعي الإعراب عن ذاتها بعلامات دالة، وهذه العلامات ليس من الضروري أن تكون محددة ، بحيث تلازم كلَّ موقع معين صورةٌ مخصوصة متميزة ، بل يجوز أن تبقى عامة مطلقة " [٦] ، لكنّ جعل هذه الحركات عامة يعني جواز مجيء الفاعل منصوباً أو مجروراً ، والمفعول به مرفوعا أو مجروراً ، وهذا لا يستقيم وقواعد الإعراب التي جرّدها النحاة وقد يكون في ذلك حُجّة للقول بإلغاء العامل النحوي .

وجعل البصريون من الاختصاص بعدِّه شكلاً من أشكال الاقتضاء وجه نصب الفعل المضارع بعد لام التعليل، وهم بهذا يخالفون الكوفيين؛ إذ قال الكوفيون: " إنّ لام (كي) هي الناصبة للفعل من غير تقدير (أن) نحو (جئتك لتكرمني) "[٧]، وذلك " لأنّها قامت مقام كي، ولهذا تشتمل على معنى (كي)، وكما أنّ (كي) تنصب الفعل فكذلك ما قام مقامه " [٨]. وذهب البصريون إلى " أن الناصب

٦- انظر: **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين:البصريين والكوفيين** ،ج١، مسألة ٥ ، مصدر سابق ،ص ٤٤- ٥١ .
٧- انظر: المصدر نفسه ،ج١،مسألة ٥ ،ص ٤٤- ٥١ .
٨- انظر: المصدر نفسه ،ج١،مسألة ٢٢،ص ١٧٦ - ١٨٥ .
٩- انظر: المصدر نفسه، ج١،مسألة ١٩،ص ١٦٥ – ١٧٢ .
١- **مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء**،مرجع سابق ،ص١٢٤ .
٢- المرجع نفسه ،ص ١٢٥ .
٣- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين:البصريين والكوفيين** ،ج٢، مسألة ٧٩ ، مصدر سابق ،ص ٥٧٥ .
٤- المصدر نفسه ،ج٢،مسألة ٧٩ ،ص ٥٧٥ .
٥- المصدر نفسه ،ج٢،مسألة ٧٩ ،ص ٥٧٥ .

للفعل (أنْ) مقدرة بعدها، والتقدير: جئتك لأنْ تكرمني " [١] . وتوجيه ذلك عندهم أنّ " اللام من عوامل الأسماء،وعوامل الأسماء لا يجوز أن تكون عوامل الأفعال ، فوجب أنْ يكون الفعل منصوبا بتقدير (أن) ، وإنّما وجب تقدير (أنْ) دون غيره،لأنّ (أنْ) يكون مع الفعل بمنزلة المصدر الذي يحسنْ أن يدخل عليه حرف الجر، وهي أم الباب فكان تقديرها أولى من غيرها " [٢] .

وكذلك ذهب البصريون إلى اختصاص حتى بالجرّ، سواء أدخلت على اسم نحو قوله تعالى : " سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ ۝ [القدر] أم على فعل نحو قولنا: (أطعْ الله حتى يدخلك الجنّة)، وأنّ الفعل المضارع بعدها منصوب بـ (أن) المُقدَّرة؛ وذلك لأنّ "(حتى) من عوامل الأسماء، وإذا كانت من عوامل الأسماء فلا يجوز أن تُجعل من عوامل الأفعال ؛ لأنّ عوامل الأسماء لا تكون عوامل الأفعال ، كما أنّ عوامل الأفعال لا تكون عوامل الأسماء، وإذا ثبت أنّه لا يجوز أنْ تكون عوامل الأسماء عوامل الأفعال فوجب أن يكون الفعل منصوبا بتقدير (أنْ) ، وإنّما وجب تقديرها دون غيرها لأنّها مع الفعل بمنزلة المصدر الذي يدخل عليه حرف الجرِّ وهي أم الحروف الناصبة للفعل ؛ فلهذا كان تقديرها أولى من غيرها " [٣] .

كما لم يرتضوا أن تكون (واوالمعية)[٤]،أو (الفاءالسببيّة)[٥]، أو(لام الجحود)[٦] نواصب الفعل المضارع الواقع بعدها؛ لأنّها غير مختصة بالأفعال، وإنّما هي عِوض من(أنْ) الناصبة للفعل المضارع،فقدروا (أنْ) بعد هذه الحروف ليتحقق اختصاص (أنْ) بنصب الفعل المضارع .

١- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين:البصريين والكوفيين** ،ج٢، مسألة ٧٩، مصدر سابق ، ص٥٧٦ .
٢- المصدر نفسه ،ج٢،مسألة ٨٣ ، ص ٥٩٨ . وانظر :أبا سعيد السيرافي ،**شرح كتاب سيبويه** ،تحقيق:شعبان صلاح ،وعبدالرحمن محمدعصر ،مراجعة:حسين نصار ،د.ط ،ج٩ ،مطبعة دار الكتب والوثائق القومية ،القاهرة ،٢٠٠٦م ،ص ١٩٨– ١٩٩ .
٣- انظر: **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين:البصريين والكوفيين** ،ج٢، مسألة ٧٥، مصدر سابق ،ص ٥٥٥ – ٥٥٧ .
٤ ـ انظر:المصدر نفسه ،ج٢، مسألة ٧٦ ،ص ٥٥٧ – ٥٥٩ .
٥ ـ انظر:المصدر نفسه ،ج٢،مسألة ٨٢ ،ص ٥٩٣ – ٥٩٧

وقد أدى خلاف النحاة في تطبيقهم لأصل العمل النحوي إلى اختلاف في تقدير المحذوف غالباً، فمن ذلك أننا نجد الكوفيين أنفسهم قد اختلفوا في إعراب الاسم الواقع بعد (مذ) و(منذ) ، فذهب جمهورهم إلى أنّ الاسم بعدهما يرتفع بتقدير فعل محذوف، لكنّ الفرّاء ذهب إلى أنّه مرتفع بتقدير مبتدأ محذوف في حين ذهب البصريون إلى أنّهما مبتدآن والاسم المرفوع بعدهما خبر عنهما [١].
فيظهر أنّ مذهب الكوفيين متفق والقاعدة المطردة العامة؛ الأصل في العمل للأفعال .

وإن اختلف جمهور البصريين مع جمهورالكوفيين في عامل النصب في الظرف الواقع خبراً في نحو: (زيدٌ أمامك، أوأمامك زيد) إلاّ أنهم اتفقوا مع بعضهم على تقدير فعل محذوف؛ إذ الأصل في العمل للأفعال فيغدوالتقدير (زيدٌ حلّ أو استقر أمامك، أو حلّ أو استقر أمامك زيدٌ).

لكنّ بعض البصريين قدَّر اسم فاعل، نحو: (زيدٌ مُستقِر أمامك)[٢]،وهذا فيه نظر؛لأنّ " اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل ،وإن كان هو الأصل في غير العمل ، فلمّا وجب هاهنا تقدير عامل كان تقدير ما هو الأصل في العمل ـ وهو الفعل ـ أولى من تقدير ما هو الفرع فيه وهو اسم الفاعل " [٣]. وهذا ما ذهب إليه الأنبا ري .

فالنحاة: بصريون وكوفيون استمسكوا بأصل العمل في النحوالعربي منهجاً في تفسير الظواهراللغوية والمتغيرات الإعرابية، لكنّ الخلاف يبقى قائماً في تحديد العوامل واختصاصها وتقديرها وتطبيقها في أحايين كثيرة .

٢ـ تطبيق أصل الإعراب والبناء :

الأصل في الأفعال البناء لكنّ النحاة اختلفوا في عدّ فعل الأمر مبنياً أم معرباً، فذهب الكوفيون إلى أنّه " معرب مجزوم "[٤] ظناً منهم أنّ " الأصل في الأمر للمواجه في نحو(افعل) أن يكون باللام نحو (لِتَفعَل) كالأمر للغائب، إلاّ أنّه لمّا كثر استعمال الأمر للمواجه في كلامهم وجرى على ألسنتهم أكثر من الغائب استثقلوا مجئ اللام فيه مع كثرة الاستعمال فحذفوها مع حرف المضارعة طلباً للتخفيف ... ومنهم من تمسّك أن قال: الدليل على أنه معرب مجزوم أنّا أجمعنا على أنّ فعل النهي معرب مجزوم نحو(لا تفعل) فكذلك فعل الأمر نحو (افعل) لأنّ الأمر ضد النهي، وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره، فكما أنّ فعل النهي معرب مجزوم فكذلك فعل

١- انظر:**الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**،ج١،مسألة ٥٦ ، مصدر سابق ،ص ٣٨٢ – ٣٩٣ .
٢- انظر: المصدر نفسه ج١، مسألة ٢٩،ص ٢٤٥- ٢٤٧ .
٣- المصدر نفسه ،ج١،مسألة ٢٩،ص ٢٤٦ .
٤- المصدر نفسه ،ج٢،مسألة ٧٢ ،ص ٥٢٤ .

الأمر، ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أنّه معرب مجزوم بلام مقدرةٍ أنّك تقول في المعتل (اغزُ، وارم، واخشَ) فتحذف الواو والياء، والألف، كما تقول: (لم يغز ولم يرم، ولم يخشَ) بحذف حرف العلة، فدلّ على أنّه مجزوم بلام مقدرة " [1] أما البصريون فذهبوا إلى أنّه " مبني على السكون " [2]. إذ إنّ " الأصل في الأفعال أن تكون مبنية، والأصل في البناء أن يكون على وإنّما أعْربَ ما أعرب من الأفعال أو بُني منها على فتحة لمشابهةٍ ما بالأسماء، ولا مشابهة بوجهٍ ما بين فعل الأمر والأسماء، فكان باقياً على أصله في البناء " [3].

يتضح لنا أنّ منشأ خلافهم اعتمادُ كلٍّ فريق منهم على قاعدة توجيه مغايرة للقاعدة التي اعتمدها الفريق الآخر في بناء الحكم ، فالكوفيون بنوا حكمهم وتوجيههم على أساس أنّ كثرة الاستعمال تُجيز الحذف، أمّا البصريون فقد بنوه على قواعد الأصل والرجوع إليه ، نحو الأصل في الأفعال البناء، وإنّ هذه القواعد تجريد لما كَثُر وشاع واطرد في الكلام الفصيح ، وما يخرج عليها يُوجَّه ويُفَسَّر ليعود إلى حَيِّزها وضبطها .

وإلى جانب ما وجّه به الأنباري أدلة الكوفيين فإنّ ما احتجوا به فيه نظر أيضاً، إذ إنّ قولهم: (إنّ فعل الأمر معرب مجزوم) يعني أنه قد تغلّب الإعراب على البناء في الأفعال ، فأصبح الفعل الماضي هو المبني فقط، وصار الفعل المضارع وفعل الأمر معربين، وهذا يقود إلى نتيجة مفادها أن الأصل في الأفعال الإعراب لا البناء، لأنه أصبح لدينا قسمان معربان من الأفعال وقسم واحد مبني، والاثنان يتغلبان على الواحد كثرة وقوة، ومثل هذا القول سينقض أصلاً نحوياً جرده النحاة مِنْ استقرائهم لكلام العرب الفصيح ،سينقض قاعدة التوجيه: الأصل في الأفعال البناء .

وإنّ من ذهب إلى أنّ فعل النهي مجزوم نحو (لا تفعل) فلذلك يجب أن يكون فعل الأمر نحو(افعل) حملاً للشيء على ضده، ففيه نظر، ذلك أنّ الفعل المضارع قبل دخول حرف النهي عليه لم يكن يحمل أيَّ دلالةٍ على النهي، وإنّما تحقق معنى النهي بدخول حرف النهي (لا)، " إذ الحروف هي الموضوعة لإفادة المعاني " [4] لا الصيغ المجردة للأفعال، أمّا فعل الأمر فقد أفاد معنى الأمر بصيغته الدالة على الطلب، لا بدخول حرفٍ عليه .

١- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين** ،ج٢، مسالة ٧٥،مصدر سابق،ص ٥٢٨ .
٢- المصدر نفسه،ج٢ ،مسألة ٧٥،ص٥٢٤ .
٣- المصدر نفسه،ج٢،مسألة ٧٥ ،ص ٥٣٤ .
٤- **شرح المفصّل** ،مج٣ ،ج٧، مصدر سابق ،ص ٣٠٤ .

أما قولهم: إنّ الفعل المضارع مجزوم بلام محذوفة ففيه نظرٌ أيضاً؛ لأن " عوامل الأفعال ضعيفة فلا يجوز حذفها وإعمالها كما لم يجز في (لم) و (لن) ونظائرهما، وذلك لأن عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء، لأنّ الأفعال محمولة على الأسماء في الإعراب فكانت الأسماء أمكن، وعوامل الأصل أقوى من عوامل الفرع " [١] .

وإذا كان الأصل في الأفعال البناء[٢]، فإنّه يجب توجيه وتفسير ما خرج على هذا الأصل وإن أجمع النحاة على خروجه، فمن ذلك أنّنا نجد النحاة أجمعوا على أن الفعل المضارع معربٌ لكنّهم اختلفوا في توجيه إعرابه، فذهب الكوفيون إلى أنّه أعرب ، لدخول المعاني المختلفة والأوقات الطويلة فيه، أما البصريون فذهبوا إلى أنّه أُعرب لمشابهته للاسم من عِدّة أوجه [٣]. فالأصل النحوي العام المُطّرد لاخلاف عليه بين النحاة، وإنّما الخلاف يكون في توجيه ما خرج عليه ، فيجهد كل نحوي ذهنه وتفكيره في توجيه المسألة واختيار قاعدة التوجيه الأنسب حسب ظنّه، وإنّ في هذا دليلاً على أنّ ميدان قواعد التوجيه ميدان حرّ لتفكير النحاة، فما يراه أحدهم صحيحاً قد يراه الآخرغير ذلك، وغالباً ما كان يلتقي جمهور النحاة عند هذه القواعد في توجيهاتهم ؛ لِتَقَيُّدِ منهج تفكيرهم بقانون الصناعة النحوية .

وإذا كان الأصل في الأسماء الإعراب[٤]، فإنّ ما خرج عليه يسعى النحاة إلى إيجاد توجيه وتفسير له يجعله يدور في فلك الأصل المُطّرد ، فمن ذلك أننا نجد البصريين أجمعوا على أنّ (الآن) مبني لكنهم اختلفوا في توجيه بنائه فقال المُبرِّد " إنّما بُني (الآن) لأنّه وقع في أول أحواله بالألف واللام وسبيل ما يدخل عليه الألف واللام أن يكون منكوراً أولا ثم يُعرَّف بهما، فلما خالف سائر أخواته من الأسماء وخرج إلى غير بابه بُني " [٥]. وقال الزجاج: " بُنيت لتضمنها معنى حرف الإشارة؛ لأنّ المعنى في قولك: فلان يصلي الآن، أي في هذا الوقت " [٦]. وقال أبوسعيد الحسن بن عبدالله السيرافي المتوفى سنة (٣٦٨ هـ) [٧] : " إنّما بُني لأنّه لمّا لزم موضعاً واحداً

١- **شرح المفصّل** ، مج ٣ ،ج٧،مصدر سابق ،ص٣٠٧ .
٢- انظر **:الجمل في النحو** ،مصدر سابق ،ص ٢٦٠ .
٣- انظر**:الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين:البصريين والكوفيين** ،ج٢، مسألة ٧٣، مصدر سابق ،ص ٤٥٩ – ٥٥٠ ، والوجوه التي ذكرها الأنباري هي :١- أنّ الفعل المضارع يكون شائعا فيختص كما أن الاسم يكون شائعا فيختص ،٢- أنه تدخل عليه لام الابتداءتقول (إنّ زيداً) ليقوم كما نقول : (إن زيداً لقائمٌ) ألا ترى أنّه لا يجوز أن تدخل هذه اللام على الفعل الماضي ولاعلى فعل الأمر ،ألاترى أنك لا تقول: (إنّ زيداً لأضرب عمراً) وما أشبه ذلك ، لعدم المشابهة بينهما وبين الاسم ،٣- أنه يجري على اسم الفاعل في حركته وسكونه ،ألا ترى أن قولك :(يضرب) على وزن (ضارب) في حركته وسكونه ،فلما أشبه هذا الفعل الاسم من هذه الأوجه وجب أن يكون معرباً كما أن الاسم معرب .
٤- انظر**: الجمل في النحو** ،مصدر سابق ،ص ٢٦٠ .
٥- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين:البصريين الكوفيين** ،ج٢، مسألة ٧١،ص ٥٢٣ ، مصدر سابق ،وانظر**:اللباب في علل البناءوالإعراب** ،ج٢،مصدر سابق ،ص ٨٩ .
٦- **اللباب في علل البناء والإعراب** ،ج٢،مصدرسابق ،ص ٨٩ .
١- انظر:محمد بن إسحاق النديم ، **الفهرست** ،اعتنى بها وعلق عليها :إبراهيم رمضان ، ط١،دار المعرفة ،بيروت ،لبنان ،١٩٩٤م ،

أشبه الحرف؛ لأنّ الحروف تلزم مواضعها التي وضعت فيها في أوليتها ، والحروف مبنية، فكذلك ما أشبهها " [1] وقال الفارسي: " إنّما بُني لأنّه حذف منه الألف واللام وضُمِّن الاسم معناهما وزيدت فيه ألف ولام أخريان "[2] .

يتضح أنّ المُبرِّد اعتمد أصل الوضع في توجيه بناء (الآن) ، والزجاج اعتمد تضمنه لمعنى حرف الإشارة، في حين اعتمد السيرافي أصل المشابهة للحرف لا لاسم الإشارة في توجيهه ، أما الفارسي فقد اعتمد الحذف والتضمين معاً فيما ذكره من توجيه، وهذا يشير إلى أنّهم متفقون على بناء (الآن)، ولكنّ الخلاف كان في اختيار قاعدة التوجيه المناسبة، لتوجيه هذا البناء وتفسيره، فاختار كل نحوي القاعدة التي تتساوق ومنهج تفكيره في التوجيه النحوي، بما لايخرج عن الإطار العام للصناعة النحوية، وهذا الاختلاف في اختيار القواعد يؤكد أنّ قواعد التوجيه أذكت روح الخلاف في النحوالعربي .

وقد اختلف النحاة في اسم لا النافية للجنس، أمعرب هو أم مبني، في نحو قولك (لا رجل في الدار)، فذهب الكوفيون إلى أنّه معرب منصوب على أساس أنّ التقدير (لا أجد رجلا في الدار)، فحُذِف الفعل تخفيفاً، وبقى الاسم على أصله منصوباً، لأنّ أصله النصب في البنية العميقة للجملة، أما البصريون فقالوا ببنائه، إذ أصل الجملة (لا مِن رجلٍ في الدار)، فلما حُذِفت (من) تضمّن الاسم معناها فبني، وبني على الفتح، لأنّها أخف الحركات [3] .

فإنّ الخلاف ههنا قد جاء مبنياً على أساس الخلاف في البنية العميقة لجملة (لا رجل في الدار) وما شابهها، وهذا يعني أنّ الاختلاف في الأفكار المجردة الكامنة في أذهان النحاة تنعكس صوره ومظاهره في الواقع اللغوي عند البحث والتطبيق والمناقشة .

فالنحاة: بصريون وكوفيون، متفقون على أصل الإعراب والبناء في الكلام، أي أنّ الأصل النحوي العام المُطّرد لاخلاف عليه فيما بينهم، وإنّما الخلاف يكون في تفسير وتوجيه ما يخرج على هذا الأصل، وفي تحديد البنية العميقة للكلام، وإنّ تنوع قواعد التوجيه المختارة في بحث المسألة نفسها مما قد يؤدي إلى خلاف وتنوع في التوجيه غالباً .

ص٨٧ ،وانظر: **إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين** ،ص ٩٣ – ٩٤ .
٢- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين:البصريين والكوفيين** ،ج٢، مسألة ٧١، مصدر سابق ، ص ٥٢٣ .
٣- المصدر نفسه ،ج٢،مسألة ٧١،ص ٥٢٣ ،وانظر:**اللباب في علل البناء والإعراب** ،ج٢،مصدر سابق ،ص ٨٩
٤- انظر:**الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين:البصريين والكوفيين** ،ج١، مسألة ٥٣ ، مصدر سابق ،ص ٣٦٦ – ٣٧٠ .

٣ـ تطبيق أصل الوضع :

اختلف النحاة في أصل وضع كثير من المفردات، إذ إنّنا نجد البصريين يتمسكون بهذا الأصل في مسألة (كم)، فقد ذهبوا إلى أنّها مفردة خلافاً للكوفيين، ذلك لأنّ " الأصل هو الإفراد، وإنّما التركيب فرع، ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل؛ لعدوله عن الأصل، واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتبرة " [١] .

كما اختلف النحاة في أصل وضع (لن) . فذهب جمهورهم إلى أنّها حرف مفرد بسيط وليس مركباً، ولا إبدال فيه، إذ المفرد البسيط أصل المركب ، وذهب الخليل بن أحمد الفراهيدي والكسائي إلى أنّ أصلها (لا،أنْ)، وهي مركبة منهما ، ثم حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال كما حُذفت في قولهم: وَيلُمِّه، والأصل ويلُ أمِّه ، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين: ألف (لا) ونون (أنْ) فصارت (لن) [٢] .

فعقب سيبويه على ما ذهب إليه الخليل بن أحمد الفراهيدي بأنّه لو كان صحيحاً لما قال : (أمّا زيداً فلن أضرب) كما لا يجوز أنْ تقول: (أمّا زيداً فلا أنْ أضرب)، لأنّ في ذلك تقديم ما في الصلة على الموصول؛ لأنّ ما في صلة (أن) لا يعمل فيما قبله، وليس يمتنع أحد من نصب (زيداً) وتقديمه على (لن) [٣] .

وقال السيرافي: " والمختار قولُ غير الخليل، والحُجّة فيه سوى ما ذكره سيبويه، أنّا إذا قلنا: لن أضرب زيداً ، كان كلاماً كاملا تاماً لا يحتاج إلى إضمار شيء، وإذا قلنا: لا أنْ أضرب زيداً، لم يتم الكلام ؛ لأنّ أنْ وما بعده من الفعل والمفعول بمنزلة اسم واحد، والاسم الواحد إذا وقع بعد (لا) احتاج معه إلى خبر، فليس لفظ لن وفقاً للفظ لا أنْ، ولا معناها وفقاً لمعناها ، فما الذي أوجب أنّها هي ؟ " [٤] .

وقد توسّل البصريون بأصل الوضع فيما إذا كان يجيء الحرف بمعنى حروف أخَر، إذ "ذهب الكوفيون إلى أنّ (أو) تكون بمعنى الواو ، وبمعنى بل "[٥] محتجين بورود ذلك في القرآن الكريم

١ـ **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين:البصريين والكوفيين** ،ج١، مسألة ٤٠، مصدر سابق ،ص ٣٠٠ .
٢ـ انظر:**همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** ،مج٢،مصدر سابق ،ص ٣٦٥ .
٣ـ انظر:**الكتاب** ،ج٣ ،مصدر سابق ،ص ٥ ، وانظر:**المقتضب**،ج٢،مصدر سابق ،ص ٨، وانظر:**الأصول في النحو** ،ج٢،مصدر سابق ،ج٢،ص ١٤٧،وانظر:**شرح كتاب سيبويه** ،ج٩ ،مصدر سابق ،ص ١٦٩،وانظر:علاء الدين الإربلي ،**جواهر الأدب في معرفة كلام العرب** ،شرح وتحقيق:حامد أحمد نيل ، د .ط ، مطبعة النهضة المصرية ،القاهرة ،١٩٨٤م ،ص ٣٢١ـ ٣٢٣ .
١ـ **شرح كتاب سيبويه** ،ج٩ ،مصدر سابق ،ص ١٧٣ .
٢ـ **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين:البصريين والكوفيين** ،ج٢، مسألة ٦٧، مصدر سابق ،ص ٤٧٨ .

وفي كلام العرب ، أمّا البصريون فذهبوا إلى " أنّها لا تكون بمعنى الواو، ولا بمعنى بل.... فاحتجوا بأنْ قالوا: الأصل في (أو) أنْ تكون لأحد الشيئين على الإبهام، بخلاف الواو وبل ؛ لأنّ الواو معناها الجمع بين الشيئين، وبل معناها الإضراب، وكلاهما مخالف لمعنى (أو)، والأصل في كل حرفٍ أنْ لا يدلّ إلاعلى ما وضع له، ولا يدلّ على معنى حرف أخر، فنحن تمسكنا بالأصل، ومن تمسّك بالأصل استغنى عن إقامة الدليل، ومن عدل عن الأصل بقي مرتهناً بإقامة الدليل، ولا دليل لهم يدل على صحة ما ادَّعوه " [١] .

وكذلك استعصموا بأصل الوضع عند خلافهم مع الكوفيين فيما إذا كانت (إنْ) الشرطية تقع بمعنى (إذْ)، فذهب الكوفيون إلى أنّها تقع بمعنى (إذْ) لمجيء ذلك في كتاب الله العزيز، وفي كلام العرب، في حين قال البصريون بعدم وقوع ذلك؛ لأنّ الأصل في كلّ حرفٍ أنْ يكون دالاً على ما وضع له أصلاً، ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل، ومن عَدَل عن الأصل بقي مرتهناً إلى إقامة الدليل، ولا دليل للكوفيين على ما ذهبوا إليه [٢] .

ولم يرضَ البصريون أنْ تأتي أسماء الإشارة بمعنى الأسماء الموصولة تمسّكا منهم بأصل وضعها، وقد أوضحوا ذلك بقولهم: " إنّما قلنا ذلك ؛ لأنّ الأصل في (هذا) وما أشبهه من أسماء الإشارة أن يكون دالاً على الإشارة، و(الذي) وسائر الأسماء الموصولة ليست في معناها، فينبغي أنْ لا يُحمل عليها، وهذا تمسكٌ بالأصل واستصحاب الحال،وهو من جملة الأدلة المذكورة، ومن أدّعى وراء ذلك بقي مُرتَهناً بإقامة الدليل " [٣] .

كما خالف البصريون الكوفيين في أصل (منذ)، فذهب البصريون إلى أنّها مفردة ؛ إذ الإفراد هو الأصل، وذهب الكوفيون إلى أنّها مُركَّبة، ثم اختلفوا فيما تتركب منه، وقد أوضح ذلك ابن يعيش بقوله: " وذهب الفرّاء إلى أنّ (منذ) مركبة من (مِنْ) و(ذو) فحذفوا الواو تخفيفاً، وما بعدها من صلة الذال، وقال غيره: هي مركبة من (مِنْ) و (إذْ) فحذفت الهمزة تخفيفاً، وغُيِّرَت بضم أولها وحُرِّكَت الذال لسكونها وسكون النون قبلها وضُمّت إتباعاً لضمّة الميم وهذه دعاوى لا دليل عليها ، والأصل عدم التركيب " [٤] .

٣- المصدر نفسه ،ج٢، مسألة ٦٧ ،ص ٤٨٧ – ٤٨١ .
٤- انظر:المصدر نفسه ،ج٢،مسألة ٨٨ ،ص ٦٣٢ – ٦٣٥
٥- المصدر نفسه ،ج٢،مسألة ١٠٣،ص ٧١٩ .
١- **شرح المفصّل** ،مج٢،ج٤ ،مصدر سابق ،ص ٢٦٤،وانظر:**الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين:البصريين والكوفيين** ،ج١، المسألة ٥٦ ، مصدرسابق ،ص ٣٨٢ – ٣٩٣ ،وانظر:**اللباب في علل البناء والإعراب** ،ج١،مصدر سابق ،ص ٣٦٩ – ٣٧٠ .

فأصل الوضع " فكرة مجرّدة تُعتَبر ثابتاً من ثوابت التحليل اللغوي ، تُرَدُّ إليه أنواع الكلمات المختلفة وتستأنس به شواردها وأوابدها، حتى إذا ما خضعت هذه الأوابد لذلك الأصل المُطّرد سَهُل على النحاة أن يبنوا قواعدهم على هذه الأصول دون أنْ يمنحوا الأوابد إلا تفسيراً هنا وتأويلاً هناك "[1]، لكنّ الأخذ بأصل الوضع أثناء عمليات التفسير والتوجيه والتحليل اللغوي يبقى متفاوتاً نسبياً بين النحاة ، فما يراه أحدهم أصلا لكذا قد لا يراه غيره أصلاً له .

المبحث الثاني :

أولاً : قواعد التوجيه وتبويب النحوالعربي

حرص النحاة على أنْ تكون أبواب النحوالعربي مُنظَّمة مُرتَّبة مُنسّقة يحكمها نسقٌ عام في غالب الأمر، إذ إنّهم كثيراً ما اعتمدوا أصولاً نحويّة عامة تمثل قواعد توجيه، وإن لم يصرّحوا بأنّهم قد اعتمدوا القاعدة هذه أو تلك؛ لأنّه بات واضحاً للباحث الحصيف المدقق في المؤلفات النحوية، فنجدهم ـ مثلاً ـ يبدأون مؤلفاتهم بباب المرفوعات ثم المنصوبات ثمّ المجرورات، وهكذا . أوأنّهم يبدأون باب الأفعال بالفعل المتعدي إلى مفعولٍ ثم إلى مفعولين ...إلخ، وفي ذلك إشارةٌ إلى محاولة ربط الباب السابق بالباب اللاحق ؛ وذلك لأنّهم في بحثهم النحوي وتأليفهم ينطلقون من فلسفة نحوية خاصة هي" أنّ النحو دراسة العلاقات بين أبوابه "[2] لابين كلماته؛ إذ تتحول هذه الكلمات بتحليلها إعرابياً إلى أبوابٍ مرتبطة ببعضها حسب قواعد النحوالعامة، كما تتحول تلك الأبواب بتحليلها قواعدياً إلى قواعد توجيه يأخذ بعضها بحجز بعض لتشكل لنا الهيكل العام لبناء النظرية النحويّة .

وقد ساعدتْ عواملُ عِدة على توجه النحاة بالتأليف النحوي جهة التنظيم والترتيب والتنسيق، ولعل من أهمها طبيعة التطور الحضاري الذي أصاب البلاد العربية، ولاسيما حاضرتا العلم والعلماء؛ مدينتا البصرة والكوفة، وهذا ما أوضحه كريم حسين الخالدي إذ قال: " وما دامتْ مسألة التبويب ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقدرة العقل على التنظيم والتنسيق فلا شكّ في أنّ التطور الحضاري

٢- **الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي ،عند العرب (النحو ،فقه اللغة ،البلاغة)** ،مرجع سابق ،ص ١٢١ .
٣- تمّام حسّان ،**مناهج البحث في اللغة** ،د.ط ،دار الثقافة ،الدار البيضاء،المغرب،١٩٧٩م،ص ٢٢٦.

في المجتمع عامّة وفي أوساط المثقفين [والنحويين] خاصة هو أهم العوامل المُحفِّزة للارتقاء به إلى أكمل وجهٍ يُمكّن الباحث من عرض مادته بأيسر السُّبل وأقربها إلى تناول الدارسين " [1] .

وكان لتمازج الثقافات واختلاط العرب بغيرهم من العجم ونشوء الفلسفة والمنطق دورٌ بارزٌ في جانب التأليف النحوي ، وقد أوضح عبدالعزيز عبده أثر هذا التمازج ـ بعد أن وصفه لنا ـ على التأليف النحوي قائلاً : " هذا هو الجو العقلي والدراسي الذي نبتت فيه القواعد النحوية كما نبت غيرها من فروع الثقافة ، وهوهمُّ الرجال الذين اعملوا فيها عقولهم ، جو مشبع بالتفكير الفلسفي، والمنطقي، ورجال لهم أو لفريق كبير منهم ثقافات أخرى واطلاع على ذخائر علميّة لم تكن معهودة للعرب، والذي يُنتظر بعد كل هذا أن يتجه التفكير في علم النحو والتأليف فيه اتجاها أساسه الأسباب والنتائج والعلل ومعلوماتها والتقسيم والتبويب والشروط والقيود وغير ذلك مما صيغت به أساليب التفكير والبحث " [2] .

وإلى جانب هذين العاملين فإنّ النحاة اطلعوا على تجارب من سبقهم ، واشتغلوا بها دراسة وتوجيها ونقدا ، فبات الاهتمام بإضافة شيء جديد أمراً وشيكاً ومحتوماً ، وإن لم تكن الإضافة في المادة النحوية نفسها فقد كانت في الجانب التنظيمي والتنسيقي للموضوعات النحوية حسب أسس منهجية واضحة ، وقواعد ثابتة .

وقد تعددت مناهج النحاة ومدارسهم في تبويب المادّة النحوية، التي اعتُمِد فيها على قواعد التوجيه بشكل واضح، ذلك أنّنا نجدهم اعتمدوا العامل وقواعده، أوالإعراب وقواعده، أو القلّة والكثرة، أوالقوة والضعف أوالأصالة والفرعية وغيرها.

وإنّ من أهم مدارس تبويب الموضوعات النحوية وفق رؤى منهجية وأبعاد نظرية مدرسة العامل التي تبحث في الجانب النظري من النحوالعربي، وتسعى للكشف عن المُؤثّر وتدلل عليه بالأثر، وكان لها مع ترتيب المادّة النحوية مسلكان :

أ ـ العامل بنوعيه: اللفظي والمعنوي .

ب ـ الأثر(الحكم الإعرابي): من رفع ونصب وجرٍّ وجزم [3] .

١- كريم حسين ناصح الخالدي ،**مناهج التأليف النحوي** ،ط١،دار صفاء،عمّان ،الأردن ،٢٠٠٧م ،ص١٣٧،وما بين معقوفتين إضافة من الباحث يقتضيها السياق .

٢- أبو عبدالله عبدالعزيزعبده ،**المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل**،ط١،القسم الثاني،الجماهيرية الليبيّة،١٩٨٢م،ص٧٢٢ .

١- انظر: مرلين عدنان الغنميين ،**أساليب ترتيب أبواب النحو العربي** ،رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة آل البيت ،المفرق ، الأردن ،٢٠٠٤م،ص ٢٣ .

ويتجلى العامل النحوي مسلكاً في التبويب في كتاب سيبويه ؛ أولِّ مؤلف نحوي وصل إلينا ، فقد اعتمد مؤلّفه العامل النحوي أساساً لتبويب كتابه ، ويستشفّ هذا من قوله: " هذا باب مجاري أواخرالكلم من العربية ، وهي تجري على ثمانية مجارٍ على النصب والجرّ والرفع والجزم والفتح والضم والكسر والوقف ... وإنّما ذكرت لك ثمانية مجارٍ لأفرق بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحدِث فيه العامل ـ وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه ـ وبين ما يُبنَى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عاملٍ منها ضربٌ من اللفظ في الحرف ، وذلك الحرف حرف الإعراب " [1] .

وقد أكّد هذا شوقي ضيف بقوله: " وتتداخل نظرية العوامل في كل أبواب الكتاب وفصوله النحوية، بل لا نغلو إذا قلنا إنّها دائما الأساس الذي يبني عليه حديثه في مباحث النحو، وهي تلقانا منذ السطور الأولى في الكتاب ... " [2] .

وكما أكّد علي النجدي ناصف أنّ العامل النحوي هو مدار التبويب عند سيبويه ، وهذا ما أوضحه بقوله: " ... هذا تأويل الفكرة التي كان سيبويه يرعاها ويصدرعنها في تنويع مباحث النحو وترتيب أبوابه كما تمثلت لي بالنظر والمراجعة في الكتاب مدارها العامل أولاً وأخيراً : نظر في الجملة حين تكلم عن المسند والمسند إليه فإذا هي فعلية واسمية فتكلم عن الفعل المذكور وما حمل عليه في العمل، وعنى بذلك المرفوع في حاله الماثلة من الفاعل ونائبه واسم كان وأخواتها، والمرفوع في أصله من منصوبات (ظنَّ وأخواتها)، ثم تكلم عن الفعل المحذوف والفعل المذكور وأنواع ما ينصبان من المفعولين وعن استعمالات المصدر وما حمل عليه أخذاً على عادته من التتبع والاستقراء، ثمّ تكلم عن عامل الجرِّ، وطبَّق إعماله على التوابع ، وصار من هنا إلى النوع الآخر من الجملة وهوالجملة الاسميّة فتكلم عن الابتداء ونواسخه واستطرد إلى الأدوات التي تجري على شبه منها في العمل " [3] .

وعند تدقيق النظر في(الكتاب) نجد أنّ فيه " ملامح رؤية لغوية ترتسم من خلالها صورة النحو مفهوماً ومادةً وعلائق منطقية بين مواده وإنْ لم تكن واضحة أحياناً ، وأهم ما يميز هذه الرؤية

٢- **الكتاب** ،ج١،مصدر سابق ،ص ١٣.
٣- **المدارس النحوية**،مرجع سابق ،ص٦٤، وانظر: أحمد سليمان ياقوت ،**ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم** ،د.ط ، دار المعرفة الجامعيّة ،القاهرة ،٢٠٠٣م ،ص ٦٨ .
١- **سيبويه إمام النّحاة** ،مرجع سابق ،ص ١٧٨- ١٧٩ .

اعتمادها نظرية العامل في ترتيب أبواب النحو " [1] ويتضح هذا من قول سيبويه على سبيل المثال: هذا " باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول ، والمفعول الذي لم يتعد إليه فِعل فاعل ولا يتعدى فعله إلى مفعول آخر، وما يعمل من أسماء الفاعلين والمفعولين عمل الفعل الذي يتعدّى إلى مفعول ، وما يعمل من المصادر ذلك العمل ، وما يجري من الصفات التي لم تبلغ أن تكون في القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين التي تجري مجرى الفعل المتعدي إلى مفعولٍ مجراها، وما أجري مُجرى الفعل وليس بفعل ولم يقوَ قوَّته، وما جرى من الأسماء التي ليست بأسماء الفاعلين التي ذكرتُ لك ولا الصفات التي هي من لفظ أحداث الأسماء وتكون لأحداثها أمثلة لما مضى ولما لم يمض، وهي التي لم تبلغ أنْ تكون في القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين التي تريد بها ما تريد بالفعل المتعدي إلى مفعول مجراها ، وليست لها قوة أسماء الفاعلين التي ذكرتُ لك ولاهذه الصفات، كما أنّه لا يقوى قوة الفعل ما جرى مجراها وليس بفعل " [2] .

وقد عقَّبتْ مرلين الغُنميين على هذا بقولها: " ففي تنسيق هذه المباحث كان سيبويه ينظر إلى الفعل المذكور في الكلام إن كان البناء عليه والإسناد حاصلاً به، وهو لا يكفّ عن طلب المسند إليه مهما يكن نوعه وكائنا ما يكون الأسلوب الذي يدور عليه حتى الاشتغال، أما المفعول فمن الفعل لازم ومُلغى، ومنه متعدٍ يطلب واحداً أو أكثر، وإن كان الكلام عن الفعل المبني للفاعل يعقد الباب للمفعول رعاية لحاله قبل تحويل الإسناد إليه، وتفرقة بينه وبين الفعل الأصيل. وألحق كان وأخواتها بالأفعال؛ ذلك أنّها ترفع وتنصب كما يرفع وينصب ما تعدّى من الأفعال واختصَّتْ (أنّ) مرفوعها ومنصوبها بشيء واحد، فأجري الكلام عليها مع عموم الأفعال،ولمّا كان العامل في البدل هو العامل في المبدل منه، والمعنى معه على تكرار العامل جاء به مع الفعل،لكنّه اقتصر في الحديث هنا على قدر صلة المعنى " [3] .

وهذا ما يتأكد لنا من خلال قوله : " هذا باب الفعل يُستعمَل في الاسم ثم يُبدَل مكان ذلك الاسم اسمٌ آخر ، فيعمل فيه كما عمل في الأوّل " [4] .

وأكّد فاضل السامرائي اعتماد النحاة العامل أساساً في تبويب النحو العربي منذ مراحله الأولى، ولاسيما في (الكتاب) وهذا ما أوضحه بقوله: " من المعلوم أنّ النحو قام على أساس نظرية (العامل) وهذه النظرية هي التي وجهته منذ عهوده الأولى، فالناظر في كتاب سيبويه ـ أقدم كتاب

٢- **أساليب ترتيب أبواب النحو العربي** ،مرجع سابق،ص ٢٧ .
٣- **الكتاب** ،ج١،مصدر سابق ،ص ٣٣،وانظر:المصدر نفسه ،ج١،ص ٣٣ -٥٣ .
١- **أساليب ترتيب أبواب النحو العربي** ،مرجع سابق ،ص ٢٨ .
٢- **الكتاب** ،ج١،مصدر سابق ،ص ١٥٠ .

نحوي وصل إلينا ـ يلمس بوضوح أثر هذه النظرية فيه، ثم أخذت هذه النظرية توجهه أكثر فأكثر كلما تقدّم الزمن حتى أصبح العامل في النحو كأنّه عِلة حقيقية تؤثر وتوجد وتمنع " [1] .

وإنّنا نجد كذلك خلف الأحمر المتوفى في حدود سنة (٢٠٠هـ) [2] قد اتّخذ من العامل مسلكاً في تبويب الموضوعات النحوية غالباً في كتابه (مقدمة في النحو)، ويتضح هذا عنده في بعض أبواب الكتاب نحو " باب الحروف التي ترفع كلّ اسم أتى بعدها " [3]، والمقصود بهذه الحروف هو جميع العوامل التي ترفع ما بعدها سواءٌ أكانت أفعالاً أم اسماءً أم حروفاً .

وكذلك نحو " باب الحروف التي تنصب كل شيء أتى بعدها، وهي: رأيتُ، وظننتُ،وخلتُ، وحسبتُ، ووجدتُ، وأبصرتُ، وسمعتُ، ولقيتُ، وكلمتُ، وأكلتُ، وشربتُ، وأخذتُ ، وأعطيت، وضربت، وركبت، ولبثت، وعلمت، وما اشتُقّ منها مثل: أرى، وأظنّ وإخالُ، وأحسبُ، وأجدُ، وأبصرُ " [4] .

ويتفق الباحث مع كريم حسين الخالدي فيما عَقب به على هذين البابين إذ قال: " ويلاحظ هنا أنّه اقتصر على الأفعال المتعدية في حين كانت عوامل الرفع عنده تشمل الأفعال والأسماء والحروف، كما يلاحظ عدم الدقة في التعبير نحو(التي تنصب كل شيء) إذ إنّ كلمة (الشيء) ليست مصطلحا نحوياً وإنّما هي كلمة تدلُّ على أمور كثيرة جداً، ومنها الفعل والحرف والاسم"[5]؛ ذلك أنّه لم يكن يتعامل بالمنهج نفسه في كلّ باب، فتارة يعمم العوامل بجميع صورها، وأخرى يخصها بالفعل دون غيره، فضلاً عن استخدام لفظة (شيء) الدالة على عموم دون تخصيص أوتقييد .

ويظهر العامل النحوي وقواعده أساسا في تبويب الموضوعات النحوية وترتيبها ضمن نسق واحد عند الزجاجي في بعض أبواب كتابه (الجمل في النحو)، ففي باب أقسام الأفعال المتعدية على سبيل المثال نجده يذكر الأفعال التي تتعدى إلى مفعول واحد، والتي تتعدى إلى مفعولين ومفعولات

٣- فاضل صالح السامرائي ،**الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري** ،ط١،دار عمار،عمان،الأردن،٢٠٠٥م،ص ٦٥ .
٤- انظر: إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين،ص١١٣ .
٥- أبو مُحْرز خلف بن حيان الأحمر ،**مقدّة في النحو** ،تحقيق :عزالدين التنوخي ط١ ،وزارة الثقافة والإرشاد القومي ،مطبوعات مديريةإحياء التراث القديم،دمشق،١٩٦١م ،ص ٣٦ .
٦- المصدر نفسه ،ص ٤١- ٤٢ .

١- **مناهج التأليف النحوي** ،مرجع سابق ،ص ١٧٥ .

ظنّ وأخواتها، وما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، وما يتعدى بحرف جرٍ وبغير حرف جر[١]؛ ذلك أنّ جميع هذه الموضوعات يجمعها عامل واحد،وهو الفعل المتعدي في جميع أحواله[٢].

أمّا التنظيم والتنسيق بين موضوعات الكتاب بشكل عام فنجده مُضطرباً لا يخضع لأساس واضح، فهو يذكر أقسام الكلام، والإعراب، والأفعال ثم يأتي إلى ذكر الفاعل والمفعول ثم التوابع ليعود بعدها للحديث عن أقسام الأفعال، وبعد ذلك يذكرالمبتدأ فالاشتغال ثم حروف الجر، ويذكر بعدها نائب الفاعل فاسم الفاعل، وإضافة المصدر إلى ما بعده، وباب الإضافة، والتنازع، فالنداء، فالحروف التي تنصب الأفعال المستقبلية، فأفعال المقاربة، فالاستثناء، فأحكام الهمزة، فالأفعال المهموزة ثم حروف الرفع .

وعند طاهر بن أحمد بن بابشاذ المتوفى سنة(٤٦٩هـ) [٣] يبرز دور العامل في الترتيب داخل الباب الواحد غالباً، ففي باب الأسماء يبدأ بالأسماء الظاهرة، ثم بالأسماء المضمرة، ذلك أنّ " المضمرات مبنيات، فجعل المُعرَب قبل المبني خضوعاً لتأثير نظرية العامل" [٤] .

وقد أفرد المؤلّف فصلاً خاصاً للعامل، وهوالفصل الثامن،[٥] أدار الحديث فيه عن العوامل بنوعيها : لفظية ومعنوية، ويكاد هذا الفصل يكون من أكبر فصول الكتاب بعد فصل الاسم؛ لأنّه " أدخل فيه أكثر أبواب النحو لأنّ الظواهر الإعرابية لا تحدث إلا بعامل " [٦] ولعل هذا دليلٌ على اتّباع المؤلّف نظرية العامل وقواعده في منهجية كتابه وبناء أبوابه .

ولم يكن العامل النحوي وقواعده وحده سبباً أوأساسا منفرداً للتبويب والتنظيم بخلاف ما ذهب إليه إبراهيم مصطفى[٧]، ذلك أنّه اعتُمِدتْ أُسسٌ أُخَر للتبويب، كما أنّه لم يكن الاعتماد على هذا الأساس منعزلاً عن أثره (الحكم الإعرابي)، إذ نجد أنّ اعتماد العامل كان يسير جنباً إلى جنب مع الحكم الإعرابي في بعض الأحيان، ويظهر في كتاب سيبويه نفسه، إلا أنّ الموضوعات التي يجمعها حكمٌ إعرابي لم تكن مبوبة بشكل منظم مُنَسَّق واضح كما هي الحال عند المتأخرين من النحاة، الذين عُرف عنهم جمعُهم للمرفوعات والمنصوبات والمجرورات كلّ في باب مستقل.

٢- انظر:**الجمل في النحو** ،مصدر سابق ،ص ٢٧- ٣١ .
٣- انظر:**أساليب ترتيب أبواب النحو العربي** ،مرجع سابق ،ص ٣١ .
٤- انظر:**إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين** ،مصدر سابق ،ص ١٥١ ـ ١٥٢.
٥- **أساليب ترتيب أبواب النحو العربي** ،مرجع سابق ،ص ٣٣ .
١- انظر:طاهر بن أحمد بن بابشاذ، **شرح المقدّمة المُحْسِبَة** ،تحقيق:خالد عبدالكريم ،ط١،ج٢،المكتبة العصرية ،الكويت ،١٩٧٧م ،ص ٣٤٤ – ٤٠٦ .
٢- **أساليب ترتيب أبواب النحو العربي** ،مرجع سابق ،ص ٣٤ .
٣- انظر:إبراهيم مصطفى ،**إحياء النحو** ،د.ط ،دار الآفاق العربية ،القاهرة ،٢٠٠٣م ،ص ٤.

أمّا بروز الحكم الإعرابي أصلاً واضحاً وأساساً ثابتاً في التبويب والتنظيم فقد بدأ عند ابن السرّاج في كتابه (الأصول في النحو)، إذ نجده قد جعل المرفوعات من الأسماء في باب، والمنصوبات في باب آخر يليها، ثم المجرورات ، وهو بهذا المنهج قد حصر الموضوعات المتشابهة في باب مستقل ولم يتركها مبعثرة كما هي الحال عند سيبويه في (الكتاب) ، وفي هذا الصدد تقول مرلين الغُنميين " حاول ابن السرّاج جمع أصول العربية وتبويبها بضمّ الأشباه إلى أشباهها ، والنظائر إلى نظائرها ،وحصر المجموعات المتماثلة في باب واحد ، فحصر جميع المرفوعات في باب، والمنصوبات في باب والمجرورات في باب " [1]، مما يعني أنّ ابن السرّاج استطاع تحقيق وضوح نسبي لمفهوم الباب النحوي المبني على قواعد نحوية عامة وأسس ثابتة .

وقد عدّ كريم حسين الخالدي ابن السرّاج أول من اعتمد الحكم الإعرابي قاعدةً في تبويب الموضوعات النحوية[2]. ولاغرابة في مثل هذا الحكم إذ إنّ ابن السرّاج يمثل بكتابه (الأصول في النحو) بداية مرحلة جديدة في النحوالعربي، مرحلة النضج والاكتمال والازدهار.

ونجد أنّ الفارسي سار على المنهج نفسه في اعتماد الحكم الإعرابي أساساً لتنظيم الموضوعات النحوية وتبويبها في كتابة (الإيضاح العَضُدي)،إذ قدّم المرفوعات من الأسماء ثم المنصوبات،ثم المجرورات،وكذلك فعل بالأفعال مرفوعة ومنصوبة ومجزومة [3] كلُّ ذلك انطلاقاً من العامل وأثره في المفردات داخل التركيب اللغوي .

وهذا ما أكّده عبدالفتاح شلبي بقوله: " وأنت إذا نظرت إلى أبواب كتاب الإيضاح رأيتها تصدر عن فكرة أثر العامل ... هذا هو الملاك العام الذي صدرعنه الشيخ أبو علي في ترتيب الإيضاح . نظر إلى أثرالعوامل من حيث الرفع والنصب والجر في الأسماء أولاً ، ثم من حيث الرفع والنصب والجزم في الأفعال ثانياً، وبين هذين يذكرالتوابع " [4] .

وقد ترك الفارسي أثراً واضحاً في تلميذه ابن جِنّي من حيث الترتيب والتنظيم ولاسيما في كتابه (اللمع في العربية)؛ إذ جاء " أكثر تنظيما وتنسيقا " [5]، فنجده يبدأ بباب المُعرَب والمبني تقديماً للأبواب التي تليه، ثم يذكر باب الأسماء المرفوعة ؛ليتحدث فيه عن المبتدأ والخبر، والفاعل ونائبه، وكان وأخواتها، وإنّ وأخواتها و(لا) النافية للجنس، ثم يأتي الحديث عن باب الأسماء المنصوبة؛

٤- **أساليب ترتيب أبواب النحو العربي** ،مرجع سابق،ص٥٠ ،وانظر،**الأصول في النحو**،ج١،مصدر سابق،(مقدمة التحقيق):ص٢٢ .
٥- انظر:**مناهج التأليف النحوي** ،مرجع سابق ،ص ١٤٤،ص ١٥٣– ١٥٤ .
١- انظر:**الإيضاح العضُدي** ،مصدر سابق ،ص ٢٧- ٣٤،ص ٤٥- ٥٦، ٣٠٨- ٣١٩ .
٢- **أبو علي الفارسي:حياته ومكانته بين أئمة العربية ،وآثاره في القراءات والنحو** ،مرجع سابق ،ص ٥١٨ - ٥١٩ .
٣- **الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري** ،مرجع سابق ،ص ٤٠ .

ليذكر فيه المفاعيل بأنواعها، ثم يذكر باب الأسماء المجرورة متحدثاً فيه عن حروف الجرّ وعملها، والإضافة وبعدها تأتي توابع الأسماء رفعاً ونصباً وجراً، ليتبعها الحديث عن المعرفة والنكرة، ثم الأفعال وإعرابها وبنائها ... وهكذا ليختم الكتاب بأبواب الصرف.

فالملاحظ أنّ الفارسي وتليمذه ينطلقان من أثر العامل النحوي في تبويب الموضوعات النحوية، فيتَّبعان ضابط قوة الحركات الإعرابية، إذ يقدمان الرفع على النصب، والنصب على الجر؛ ذلك أنّ الرفع أقوى من النصب والنصب أقوى من الجرِّ، ثمّ إنّ المرفوع يكون عمدة في الكلام، والمنصوب فضلة والعمدة مُقدّمَة على الفضلة، وهذا منهج علمي منطقي مضبوط، ثم إننا نجدهما قد جعلا توابع الأسماء؛ مرفوعة ومنصوبة ومجرورة في باب واحد بدلاً من أنْ يتوزع هذا الباب على الأبواب السابقة، و" هذا هو المنطق الكلي الذي يحكم ترتيب مسائل النحو على أبواب مختلفة " [١] .

وإنّ كلاً منهما قدّم المبتدأ على الفاعل ونائبه في باب المرفوعات ، مما يشير إلى أنّ المبتدأ هوالأصل عندهما، " فهو واقع في صدر الكلام ومُتقدِّم في الرتبة على غيره لفظاً أوتقديراً ، والرفع في الفاعل إنّما كان لأمن اللبس بينه وبين المفعول " [٢] كما قدما المفعول المطلق على سائر المفاعيل، مما يعني أنّه أصل لها عندهما؛ ذلك أنّه ياتي حراً غير مُقيَّدٍ بحرف جر كسائر المفاعيل .

وبهذا يكون دور قواعد التوجيه أكثر بروزاً وتجلياً في أبواب مُؤلّفي الفارسي وابن جنّي ، وقد سبقهما ابن السرّاج، إذ جَعَلتْ الموضوعات النحوية أكثر تنظيماً وتنسيقاً ضمن باب واحد، كما جَعَلتْ البابَ النحوي أكثر استقراراً عما كان عليه عند النحاة السابقين .

وإلى جانب هاتين القاعدتين: العامل والحكم الإعرابي ضابطتين لتبويب الموضوعات النحوية نجد ثنائية الكثرة والقلة مسلكاً آخر وقاعدة متبعة في التبويب عند النحاة، فقد تضبط ترتيب الأبواب بعضها ببعض،وأحياناً تضبط موضعات الباب الواحد، فمن ذلك مانجده عند أبي بكرأحمد بن الحسن بن شُقَيْر المتوفى سنة (٣١٧ هـ)[٣] ، إذ جعل الموضوعات النحوية في قسيمن: تناول في الأول وجوه الإعراب مبتدئاً بالمنصوبات فالمرفوعات فالمجرورات فالمجزومات ،أمّا القسم الثاني فقد تناول فيه جمل الأدوات وللوهلة الأولى فإنّنا نلمح أنّه اعتمد الحكم الإعرابي في تبويب

١- **أساليب ترتيب أبواب النحو العربي** ،مرجع سابق ،ص ٢١ .
٢- **أساليب ترتيب أبواب النحو العربي** ،مرجع سابق ،ص ٢١.
٣- انظر: **إنباه الرواة على أنباه النحاة** ،ج١،مصدر سابق ، ص٦٩- ٧٠ ،وانظر:**بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة** ، ج١،مصدر سابق ،ص ٣٠٢ .

الموضوعات النحوية، ولاسيما في القسم الأول،ولكن عند تدقيق النظر نجد أنّه قدم المنصوبات على المرفوعات مع أنّ حقها التأخير عنها؛ لأنّها فضلة، والمرفوعات عمدة الكلام، والعمدة قبل الفضلة، إلا أنّه ـ أي تقديم المنصوبات على المرفوعات ـ كان كذلك؛ لأنّ المنصوبات " أكثر الإعراب طرقاً ووجوهاً " [1] .

مما يعني أنّه لم يلجأ إلى الحكم الإعرابي بالدرجة الأولى ليبني على أساسه أبواب كتابه، بل جعل ثنائية الكثرة والقلة ضابطاً لتبويب الموضوعات النحوية، وضابطاً يوجه تقديم المنصوبات على المرفوعات، والكثرة والقلة إحدى قواعد التوجيه التي تُناط بها كثير من التوجيهات والأحكام في النحوالعربي .

وهذا يجعلنا نتفق مع مرلين الغنميين بأنّ " ترتيب الأحكام له مسلك آخر ، وتعليل آخر وفق التصور النظري العام للنحو العربي ، فترتيب ابن شقير كان مبنياً على الكثرة وتقديم الفضلة على العمدة " [2]، فابن شقير بهذا الترتيب " يمد يد العون إلى الدارس الراغب في تذليل العقبات العقلية في سبيل هذا العلم، فهو لا يتناول العمدة قبل الفضلة، لأنّ الفضلة قد تختلط في ذهن المبتدئ بالعمدة، فكان الرأي عنده أن يجلوغوامض المنصوبات قبل النظر في جلي المرفوعات والمجرورات والمجزومات " [3] .

وتتجلى قواعد التوجيه بالاعتماد على هذه الثنائية ضابطاً لترتيب المسائل النحوية داخل الباب الواحد في غالب الأمر عند ابن بابشاذ ، [4] إذ قسّم فصل الاسم عشرة أقسام معتمداً كثرة دخول الحركات الإعرابية على كل قسم،أو كثرة عدد الحركات في كل قسم منها ، ثم يبدأ بعد ذلك بالأقوى فالأقوى .

وإذا كان ابن بابشاذ قد اعتمد الكثرة والقلة ضابطاً لترتيب المسائل النحوية داخل الباب الواحد فإننا نجده يعتمد ضابطاً آخر ليحكم به تبويب الموضوعات النحوية بشكل عام داخل كتابه كاملاً، فبعد أن قسم كتابه عشرة فصول؛ فصل الاسم والفعل، والحرف، والرفع ، والنصب ، والجر،والعامل، والتابع، والخط على التوالي،أوضح لنا منهجه الذي سار عليه في ترتيبه لهذه

٤- أبو بكر أحمد بن الحسن بن شقير ،**المُحلّى:وجوه النصب** ،تحقيق:فائز فارس ،ط١، مؤسسة الرسالة ، بيروت ،لبنان ،دار الأمل ، إربد ،الأردن ،١٩٨٧م ،ص ١ .

١- **أساليب ترتيب أبواب النحو العربي** ،مرجع سابق ،ص ١٩ .

٢- المرجع نفسه ،ص ٥٢ .

٣- انظر: **شرح المقدمة المُحسِبَة** ،ج١، مصدر سابق ،ص ٩٩ – ١٣٧.

الفصول كما نشاهدها،وذلك بقوله: لقد بُدئ بالاسم وقُدِّم على الفعل والحرف؛ " لأنّه أقواها وأمكنها بدليل أنّه يخبر به ويخبر عنه، من نحو: الله ربُّنا ، ربنا الله ، والحرف عكسه لأنّه لا يخبر به ولا يُخبر عنه فَأخِّر لذلك؛ والفعل يخبر به ولا يخبر عنه فَوسِّط، ولأنّ كل شيء محمول على الاسم " [١] كما وجه تقديم الرفع على النصب بقوله: " قُدِّم الرفع على النصب لأنّه من حركات العمد التي هي للفاعل وشبهه وللمبتدأ وشبهه " [٢]، والعمدة أقوى من الفضلة ، والأقوى يتقدّم على الأضعف، مما يعني أنّه يستمسك بثنائية القوة والضعف ضابطاً في تبويب الموضوعات النحوية، وتقديم بعضها على بعض في كتابه .

وإذا كان ذلك كذلك فإنّ الباحث لا يتفق مع ما ذهبتْ إليه مرلين الغُنميين من أنّه قد اعتمد ثنائية الكثرة والقلّة ضابطاً في ترتيبه لفصول كتابه وتبويبه للموضوعات النحوية فيه [٣]، كما لا يتفق مع ما ذهب كريم حسين الخالدي من أنّه قد اتخذ من البناء والإعراب قاعدة ومسلكاً لتبويب الموضوعات النحوية .

وكان أبو الحسن علي بن فضّال المجاشعي المتوفى سنة(٤٧٩هـ)[٤] قد جعل من ثنائية القوة والضعف قاعدة توجيه بنى على أساسها أبواب كتابه (شرح عيون الإعراب)[٥] كما وجه أبوعبدالله الحسن بن موسى الدينوري الشهير بالجليس النحوي المتوفى في حدود سنة (٣٤٠هـ) [٦] تقديم الاسم على الفعل والفعل على الحرف بالاعتماد على القاعدة نفسها ، وهذا ما أوضحه بقوله: " العلة في ترتيبهم هذه الثلاثة ـ أي الاسم والفعل والحرف ـ على الرتبة المذكورة من تقديم الاسم وتأخير الحرف، وتوسّط الفعل هي أنّ الاسم يخبر به ويخبرعنه، فتقدَّم لقوته والحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه فتأخر لضعفه، والفعل يخبر به ولا يخبر عنه فوقع بينهما " [٧] .[٧]

وبما أنّ الاسم يخبر به ويخبر عنه فهذا يعني أنّه حُرُّ الحركة في بنية ثنائية الإسناد فتارة يقع مسنداً ، وأخرى يقع مسنداً إليه لتتحقق به فائدة الإسناد، وهذا ما لا يكون في الفعل ولا في الحرف، مما جعل النحاة يقدِّمون الاسم على الفعل، والفعل على الحرف .

٤- المصدر نفسه ،ج١،مصدر سابق ،ص٩٢ .
١- **شرح المقدمة المُحسِبَة** ،ج ١،مصدر سابق ،ص ٩٣.
٢- انظر:**أساليب ترتيب أبواب النحو العربي** ، مرجع سابق ،ص ٤٣ .
٣- انظر: **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنّحاة** ،ج٢،مصدر سابق ،ص ١٨٣ ،وانظر:**إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين** ، مصدرسابق ،ص ٢٢٤ ـ ٢٢٥ .
٤- انظر: أبا الحسن علي بن فضّال المجاشعي ،**شرح عيون الإعراب** ،حققه وعلق عليه:عبدالفتاح سليم ،ط١،مكتبة الآداب ،القاهرة ، ٢٠٠٧م ،ص٤١
٥- انظر:**إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين** ، مصدر سابق ،ص ١٠٤ .
٦- أبو عبدالله الحسين بن موسى بن هبة الله الدينوري ،الشهير بـ (الجليس النحوي)،**ثمار الصناعة في علم العربية** ،تحقيق:حنّا جميل حداد، ط١،وزارة الثقافة ،عمان ،الأردن ،١٩٩٤م ،ص ٣٥ .

وقد وجّه ابن الخبّاز تقديم باب (كان وأخواتها) على باب (إنّ وأخواتها) بقوله: " إنّما قدّم باب كان، لأنّها أفعال، وهي أقوى من إنّ وأخواتها في العمل؛ لأنّ تلك حروف " [١] .

وهذا يعني أنّ الفعل أقوى من الحرف رتبة وعملاً، فالفعل يخبر به، ويخبر عنه، والحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه، فكان تقديم الفعل لقوته رتبة وعملاً، وتأخيرالحرف لضعفه رتبةً وعملاً، وهذا يشير إلى أنّ قاعدة القوة والضعف كانت حاضرة عند ابن الخبّاز في توجيهاته للمسائل النحوية داخل الباب، وللموضوعات النحوية بشكل عام .

وعلى الرغم من أنّ ابن شقير اعتمد الكثرة والقلة قاعدة في توجيه تقديم المنصوبات على المرفوعات إلا أنّه يعتمد الأصالة والفرعية قاعدة أخرى في التبويب والتنظيم لمسائل الباب الواحد، ويتضح هذا عنده في (باب المنصوبات)[٢]، إذ قَدَّم المفعول به على سائر المفاعيل؛ "لأنّه أصل المفعولات عنده، وغيره محمول عليه ومشبّه به " [٣] .

وفي باب وجوه الرفع [٤] يُقدِّم الفاعل ونائبه على المبتدأ وخبره، ذلك أنّ الفاعل " أصل المرفوعات عنده،والرفع فيه للفرق بين المعاني فهو يزيل اللبس بينه وبين المفعول به،وإنّما جاءالإعراب ليميّز بين المعاني، ثمّ إنّ عامله لفظي ،وعامل المبتدأ معنوي، واللفظي أقوى من المعنوي بدليل أنّه يزيل حكم المعنوي" [٥]، وكذلك فعل في وجوه الخفض [٦]؛ إذ قدّم المخفوض بحرف على ما كان مخفوضاً بالإضافة أوالتبعيّة؛ لأنّ ما هو مخفوض بحرف أصل وغيره فرع ومحمول عليه .

وإلى جانب اعتماد المجاشعي القوة والضعف في كتابه السابق فإنّنا نجده يلجأ إلى قاعدة الأصالة والفرعية في ترتيبه لمسائل الباب الواحد في كتابه (المقدمة في النحو) ، فمن ذلك مثلاً أنّه عندما تحدَّث عن أحكام الاسم [٧] قدّم الرفع على النصب ، والنصب على الجر، ذلك أنّ الرفع يمثل الحكم الإعرابي للعمدة ، والنصب يمثل الحكم الإعرابي للفضلة ، والعمدة أصل والفضلة فرع

٧- **توجيه اللمع شرح كتاب اللمع لأبي الفتح ابن جِنّي** ،مصدر سابق ،ص ١٣٤ .
١- انظر:**المُحلى:وجوه النصب** ،مصدر سابق ،ص ٢ – ٩٠ .
٢- **أساليب ترتيب أبواب النحو العربي** ،مرجع سابق ،ص ٥٢ .
٣- انظر: **المُحلى:وجوه النصب** ،مصدر سابق ،ص ٩١ – ١٤٥ .
٤- **أساليب ترتيب أبواب النحو العربي** ، مرجع سابق ،ص٥٢ .
٥- انظر: **المُحلى:وجوه النصب** ،مصدر سابق ،ص ١٤٦– ١٦٥ .
٦- انظر:أبا الحسن علي بن فضال المجاشعي ،**المقدمة في النحو** ،تحقيق:حسن شاذلي فرهود،د.ط ،المطبعة العربية الحديثة ،القاهرة، ١٩٨٠م، ص ٢٣ .

عليها ، والمنصوبات أصل والمجرورات فرع عليها ، فكان تقديم حركة ما هو أصل على حركة ما هو فرع من باب الأولى ، ثم إنّ الرفع أقوى من النصب ، فَقُدِّم الأقوى على الأضعف .

وعند شرحه الفعل [١] فإنّه يُقدِّم الفعل المتصرِّف على غير المتصرِّف ؛ إذْ الأصل في الأفعال التصرف، وعدم التصرف فرع فيها . كما يجعل الحديث عن البناءعلى السكون مُقدَّماً على الحديث عن البناءعلى الحركة سواءٌ أكان ذلك في الأفعال أم في الحروف، ذلك أنّ أصل البناء السكون .

أمّا في الفصل الثاني الذي تحدث فيه عن الأسماء المرفوعة [٢] فقد قدّم الحديث عن المبتدأ وخبره ،وجاء الحديث عن الفاعل ونائبه وما هو مشبه به بعده ، مما يعني أنّ المبتدأ أصل المرفوعات عنده ، وغيره محمول عليه وتابع له .

وفي فصل الأسماء المنصوبة [٣] جعل الحديث عن المفاعيل مُقدّماً على بقية المنصوبات ؛ لأنّها أصل المنصوبات. وفي قسم المفاعيل قدَّم المفعول المطلق على سائر المفاعيل،وهذا يشير إلى أنّه أصلٌ وبقية المفاعيل فروع عليه؛لأنّ المفعول المطلق غير مُقيَّدٍ بحرف جر كما هي الحال في المفاعيل الأخرى،وغيرالمُقيَّد أصلٌ لما هو مُقيَّد وأعلى منه رتبة ،فحقه التقديم .

أمّا تقديم الأسماء على الأفعال والأفعال على الحروف فقد وجهه أبو البركات الأنباري توجيهاً مختلفاً عمن سبقه، وهذا ما أوضحه بقوله: " إنّما قُدِّم الاسم على الفعل لأنّه الأصل، ويستغني بنفسه عن الفعل، نحو قولك: زيدٌ قائمٌ، وأخِّر الفعل عن الاسم لأنّه فرع عليه ولا يستغني عنه، فلما كان الاسم هو الأصل ويستغني عن الفعل، والفعل فرع عليه ومُفتقِر إليه، كان الاسم مُقدَّماً عليه. وإنّما قُدِّم الفعل على الحرف لأنّ الفعل يفيدُ مع اسم واحد، نحو: قام زيدٌ، وأخِّر الحرف عن الفعل لأنّه لا يفيد مع اسم واحد ، فإنّك لو قلت: بزيد، أو لزيدٍ، من غير أن تُعلّق الحرف بشيء لم يكن مفيداً ، فلمّا كان الفعل يفيد مع اسم واحد ، والحرف لا يفيد مع اسم واحد كان الفعل مُقدَّماً عليه " [٤] .

يتضح أنّ قاعدة الأصالة والفرعية هي المعتمدة في توجيه أبي البركات الأنباري لتقديم الاسم على الفعل؛ وإنْ كانت قاعدة الاستغناء معاضدةً لها ، فما كان أصلاً ومستغنياً بنفسه من حقّه أن يتقدم على ما كان فرعاً ومفتقراً إلى غيره . كما لجأ إلى مبدأ الفائدة في توجيه تقديم الفعل على

١- انظر:علي بن فضّال،**المُجاشعي،المقدمة في النحو**، مصدر سابق ،ص ٢٥ .
٢- انظر: علي بن فضّال المجاشعي ، **المقدّمة في النحو** ،مصدر سابق ، ،ص ٢٨– ٣٢ .
٣- انظر: المصدر نفسه ،ص ٣٣ - ٤٠ .
٤- **أسرار العربية** ،مصدر سابق ،ص ٣٩ .

الحرف، والفائدة لا تتمّ إلا بكلام تام، والكلام التام لا يتكون من حرف واسم فقط ، بل يتكون من اسم وفعل تام مقدم عليه، ومن هذا تتكون الجملة الفعلية، أوأن يتكون من اسم مُخبَر عنه واسم مُخبَر به، ومن هذا تتشكل الجملة الاسمية، وهذا يعني أنّ الفائدة تتحقق بتحقق ثنائية الإسناد؛ المسند والمسند إليه، وإنّ تَحقُّقَ الفائدة في الكلام يُمثل تصوراً نظرياً لقواعد التوجيه في النحوالعربي ومداراً لها لا تخرج عنه .

ويوجّه ابن الخبّاز تقديم جمع المذكر على جمع المؤنث في (باب جمع التأنيث) بقوله: "وإنّما أخِّر ذكره لأنّ المذكر هو الأصل والمؤنث فرع عليه، وافتقر إلى زيادتين؛ لأنّ الغرض الدلالة على الجمع ، والتأنيث وهما فرعان " [١] .

فواضح أنّه لجأ إلى قاعدة الأصاله والفرعية، إذ التذكر قبل التأنيث والإفراد قبل الجمع . وكذلك فعل في باب المنصوبات [٢]، إذ وجّه تقديم المفاعيل على المشبّه بالمفعول بالأصالة والفرعية، فالمفعول أصل وما هو مشبّه به فرع عليه، ومن حق الأصل أنْ يتقدم عند التبويب والترتيب، والتأخُّر من حق الفرع .

ثانياً ـ قواعد التوجيه وإلغاء العامل النحوي :

اجتهد النحاة وأصحاب المعجمات في تعريفهم العامل النحوي ، فمن ذلك ما جاء عند ابن منظور إذ قال: " والعامل في العربية ما عمل عملاً ما ، فرفع أو نصب أو جر كالفعل والناصب والجازم وكالأسماء التي من شأنها أن تعمل أيضاً وكأسماء الفعل ، وقد عمل الشيء في الشيء: أحدث فيه نوعاً من الإعراب " [٣]، وعرّفه علي الجرجاني : بأنّه " ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب " [٤]، وأوضح التهانوي مفهوم العامل بقوله: " العامل: هو عند النحاة ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب... فإنّ العامل بسببه يحدث المعنى المُقتضي لكون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب " [٥] .

١- **توجيه اللمع شرح كتاب اللمع لأبي الفتح ابن جِنّي** ، مصدر سابق ،ص ٩٦ .
٢- انظر :المصدر نفسه ،ص ٢٠١ .
٣- **لسان العرب ،مصدر سابق** ،مج ١١،مادة (عمل) . يضاف بعد أو جرّ عبارة (أو جزم) لتشمل جميع أنواع العمل .
٤- **التعريفات** ، مصدر سابق ،ص ١٨٩ .
٥- **كشاف اصطلاحات الفنون** ،مج ٣ ،مصدر سابق ،ص ٣٢٨ .

وقد عرّفه الجليس النحوي بقوله: " العامل ما أثّر في غيره شيئاً من رفع أو نصب أوجر أو جزم " [١]. وكذلك قال الأزهري: " المراد بالعامل ما به يحدث المعنى المحوج للإعراب "[٢]. كما عرّفه أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر المعروف بابن الحاجب المتوفى سنة (٦٤٦هـ)[٣] بقوله: " العامل ما به يتقوَّم المعنى المقتضي " [٤].

فالملاحظ أنّ جميع هذه التعريفات تشير إلى تأثير العامل في آخر الكلمة داخل التركيب اللغوي بنمط خاص من أنماط الإعراب، وأنّ العامل لا يقتصر على إبراز حركة إعرابية على الحرف الأخير، بل إنّ هذه الحركة تُكسِبُ الكلمة بعداً معنوياً، فالضمة دلالة على الفاعلية والفتحة دلالة المفعولية والكسرة دلالة الإضافة، " وهذه المعاني تحتاج إلى ضبط خاص حسبما تعارف عليه أهل هذه اللغة " [٥].

ولهذا فإنّ الباحث يتفق مع ما ذهب إليه عبدالوكيل الرعيض من أنّ المراد بالعامل النحوي "إنّما هو بيان الارتباط المعنوي بين الكلمات في التراكيب، وما ينشأ عن هذا الارتباط من تأثير في اللفظ يشير إلى المعنى المطلوب ويدل عليه، ومن هنا يبدو لنا أنّ أثر العامل في المعمول ليس لفظياً فقط بل يشمل المعنى أيضاً، فالأشياء التي يتعلق بها العامل لا تُعبِّر عن مُسمّياتها تعبيراً مجرداً بل تُعبِّر عنها بقيد اتصافها بما يدل عليه ذلك العامل سواء على جهة الوقوع منه أوعليه أو إضافته له، ولكلٍّ من هذه الحالات نمط إعرابي خاص، فتأثير العامل في المعمول تاثير مزدوج في اللفظ وفي المعنى " [٦].

وتقوم فلسفة العامل عند النحاة على أساس أنّ لكلّ حادثٍ مُحدِثاً، ولكلّ موجودٍ مُوجِداً ، ولكلّ سببٍ مُسبِّباً، ولكل مخلوقٍ خالقاً، وليس ثمة مخلوق له خالقان، أو مخلوق لا خالق له ، وبالتالي فليس ثمة حركة إعرابية لها عاملان ، أو لاعامل لها ، وقد أوضح هذه الفلسفة للعامل النحوي عباس حسن بقوله: " فقد استقرّ في رأي النحاة أنّ الحركات الإعرابية وما يتصل بها إنّما هي أثر لمؤثر أوجدها، ولا يتصور العقل وجودها بغيره، متأثرين في هذا بما تقرر في العقائد الدينية، ومجادلات(علم الكلام) من أنّ لكل حادث مُحدثاً، ولكل موجود مُوجِداً، ولا يصح في الذهن مخلوق بغير خالق، ولا مصنوع بغير صانع، وكما لا يصح أن يكون للأثر الواحد مؤثران يوجدانه معاً في

١- **ثمار الصناعة في علم العربية** ،مصدر سابق ،ص ٧٦ .
٢- **خالد بن عبدالله الأزهري، شرح التصريح على التوضيح** ،ج١،د.ط، دار إحياء الكتب العربية.مصدر سابق ،ص ٦٠ .
٣- انظر: **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان** ،تحقيق:إحسان عباس ، مج ٣،ص ٢٤٨– ٢٥٠،وانظر:بغية الوعاة في **طبقات اللغويين** والنحاة ،ج٢،مصدر سابق،ص١٣٤– ١٣٥ .
٤- **شرح الرضي على الكافية**، ج ١، ص ٧٢ .
٥- عبدالوكيل عبدالكريم الرعيض ،**ظاهرة الإعراب في العربية** ،ط١،منشورات جمعية الدعوة الإسلامية العالمية ،دار اقرأ ،طرابلس ١٩٩٠م ،ص ٣٢٠ .
٦- المرجع نفسه،ص ٣٢٣ ـ٣٢٤ .

وقت واحد، لا يكون للمعمول الواحد عاملان، قاعدة مطردة، وحكم عقلي لا استثناء فيه، وما دام الأمر كذلك فرفع آخر الكلمة حيناً، أو نصبها، أو جرّها أو جزمها أو انتقالها من الرفع إلى النصب أو غيره كلُّ أولئك حوادث لابدّ لها من مُحدِث، ولا يوجد واحد منها بغير موجد فرد، إذ يستحيل التعدد، وأنْ يستقلَّ المخلوق بخلق نفسه، كما يستحيل أنْ يقوم المعدوم بإيجاد نفسه، ومنحها الحياة، وهو فاقدها فُقداناً أصيلاً. وإذاً ما الذي أوجد الرفع والنصب وغيرهما في الكلمات ؟ لابدّ من مُوجِدٍ فردٍ قياساً على ما مضى " [1]، وقد أسمى النحاة هذا المؤثر عاملاً على اعتبار أنّه أصغر وحدة مؤثرة في الكلمة [2] .

ونلاحظ أنّ فلسفة العامل تنطلق من الفلسفة الكلية للكون،ومن فكر الشرع الإسلامي، لا من الفكر الفلسفي الدخيل، فالله تعالى خالق هذا الكون،ولولا خلقه له لما كان الكون موجوداً ، ولو كان الخالق أكثر من إله لما كان الكون على هذه الصورة المرئية لنا ، ولكان فيه اختلاف كبير ، وتنازع على المخلوقين بين الآلهة .

وليس القول بالعامل نتيجة للتأثر بعلوم الفلسفة وعلم الكلام والمنطق أو مناهج أصحاب هذه العلوم؛ ذلك أنّنا إذا اتفقنا على أنّ فلسفة العامل منشقة من الفلسفة الكلية للكون ومنبعثة من الفكر الإسلامي من أنّ لكل مخلوق خالقاً، ولكل حادُثٍ مُحدِثاً، نقول بأنّ هذا منهج عام يسير عليه أصحاب جميع هذه العلوم، والمنهج شكل مجرد أو بوتقة نَصُبُّ فيها ما نشاء من العلوم لنشتق قواعدها حسب هذا المنهج، ونضبطها من خلال هذه القواعد المُجرَّدة المصوغة صوغاً منطقياً حسب هذا الشكل المجرد، أي حسب هذا المنهج .

والفضل يعود إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي وتلميذه سيبويه وأساتذتهما من قبلُ في إرساء أسس نظرية العامل النحوي ، وقد ظهر جهدهم واضحاً في كتاب سيبويه من خلال تبويب الموضوعات النحوية وترتيبها ، ومن خلال مناقشة أصول النحو وفروعه ومسائله وتوجيهها ، مما دفع أحمد سليمان ياقوت إلى أنْ يقول : " غرس سيبويه وأستاذه ... شجرة العامل غرساً لغوياً أصيلاً ، ثم نمت هذه الشجرة وتفرَّعت من بعدهما ، ثم تشابكت فروعها تشابكاً فلسفياً ومنطقياً أبعدها عن الواقع اللغوي، وكونها معياراً وتقنيناً للقواعد النحوية كما أرادها الخليل وسيبويه،وانقلبت إلى كائن حيّ يؤثر ويتأثر " [3]. ومما دفع بشير راشد الزعبي أيضاً إلى القول: "

١- عباس حسن ،**اللغة والنحو بين القديم والحديث** ،د.ط، دار المعارف ،مصر ،القاهرة ،١٩٦٦م ،ص ١٨٦ – ١٨٧ .
٢- انظر:**نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين** ،مرجع سابق،ص ٢٣٨.

١- **ظاهرة الإعراب في النحو العربي ،وتطبيقها في القرآن الكريم** ،مرجع سابق ،ص ٧٢ .
٢- **أصول الاجتهاد في المذهب الكوفي** ، مرجع سابق ،ص ٥٢ .

ظهرت نظرية العامل في النحو قبل نهاية القرن الثاني الهجري على يد الخليل بن أحمد ـ وإنْ سبقه أساتذته بالحديث عنها ـ فقد توسَّع فيها، ونظمها حتى اكتملت ونضجت، فأصبح علم النحو لا يصح إلا بها ؛ لأنّ الحركات الإعرابية ، لا تتغير إلا بواسطة عامل ما، فأصبح العامل وسيلة مهمة لتعليل الظواهر النحوية " [٢]، ووسيلة مهمة في تعليم النحوالعربي، وخاصة الإعراب،الذي أخذ الدارسون يشكون منه،ولربّما كانت الشكوة منه لعدم ربطه بالعامل ، أو لعدم فهم العامل أو تفهيمهم إيّاه .

ومهما يكن واضع أسس نظرية العامل فإنّ المهمَّ فهمُ العامل النحوي وقواعده فهما صحيحاً دقيقاً مضبوطاً بالاحتكام إلى واقع اللغة وتصورات النحاة المجرّدة التي قد يعجز عن إدراك كنهها كثير من الدارسين، للارتقاء بالنحوالعربي وضبط قواعده وتيسير تطبيقها تطبيقاً صحيحاً مُقنّناً، وهذا ما أكّده ريمون طحّان ودِنيز بيطار بقولهما: " وتقوم نظرية العامل المجرّدة من زيفها على أسس سليمة، غايتها ضبط قواعد اللغة وتيسير استعمالها، ونحمّلُ العاملَ مسؤولية القيام بالعمل وإحداث تغيرات حركية ... " [٣] ، وزيادة على هذا فإنّ العامل " هوعمود النحو كُلّه" [٤] .

فصارالعامل النحوي يمثل القاعدة النحوية، فهو" العِلة الأولى، والعِلة الأولى هي القاعدة "[٥]، ولهذا فإنّنا أصبحنا نجد أنّ أكثر علل النحاة أو قواعدهم مصنوعة وفق فكرة العامل، وذلك نحو نصب الفعل المضارع، فنقول: إنّ (أنْ) تنصب الفعل المضارع بعدها ظاهرة أو مضمرة، أو إنّ الفعل المضارع منصوب؛لأنّه مسبوق بحرف النصب (أنْ)، كما نقول إنّ الفاعل مرفوع لأنّه سُبِقَ بفعل مبني للمعلوم، أو إنّ (إنّ وأخواتها) تعمل النصب في الاسم بعدها ، فهذه كُلُّها من قواعد النحوالعربي، وتعكس لنا فكرة العامل النحوي ضرورة .

وقد جرّد النحاة بعد استقرائهم لكلام العرب الفصيح مجموعة من قواعد العمل النحوي التي تمثل التصور النظري لنظرية العامل؛ ليحتكموا إليها في مناقشاتهم وتوجيهاتهم النحوية، وليضبطوا بها التصور النظري لعلم النحوالعربي، فمن هذه القواعد: (الفعل لابدّ له من فاعل)، و(لا يدخل العامل على العامل)، و(العامل في الشيء ما دام موجوداً لا يجوز أن يدخل عليه عاملٌ غيره)، و(لا يجتمع عاملان على معمول واحد)، و(العامل سبيله أنْ يقوم قبل المعمول)، و(عوامل الأفعال

٣- ريمون طحان ،ودنيز بيطار طحان ،**فنون التقعيد وعلوم الألسنية** ،ط١،دار الكتاب اللبناني ،مكتبة المدرسة ،بيروت ،لبنان، ١٩٨٣م،ص ٢٦٦ .

٤- أحمد إبراهيم سيِّد أحمد ،**أنواع العامل الإعرابي** ،ط١،مطبعة الشباب الحر،القاهرة ،١٩٨٤م ،ص ٣ .

٥- **الأسس المنهجيَّة للنحو العربي:دراسة في كتب إعراب القرآن الكريم**، مرجع سابق، ص٨٤ .

لا تعمل في الأسماء وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال)، و(الأصل في الأسماء ألا تعمل)، و(الأصل في الظرف ألا يعمل)، و(الأصل في العمل للأفعال)، و(الأصل في الفعل ألا يعمل في الفعل) وغيرها. وتمثل هذه القواعد قواعد توجيه في النحوالعربي يلجأ النحاة إليها في توجيهاتهم لمسائل النحو وأحكامه وقضاياه، فهي الضابط في معظم المناقشات النحوية .

والنحاة جميعهم متفقون على هذه القواعد وغيرها من قواعد العمل النحوي؛ ذلك لأنّهم متفقون على فكرة العامل وفلسفته من أساسها، ولهذا يقول أحمد إبراهيم سيد: " فالعامل الإعرابي له مكانته في علم النحو، ولا ينكرها إلا كلّ من ينطح الصخر فلم يهن الصخر وأوهى قرنه الوعل؛ ذلك أنّ حديث العامل يملأ كتب العلماء الأجلاء الذين قدّموا بسخاءٍ لتقعيد أصول علم النحو، والمتقدمون من البصريين والكوفيين يتفقون على حقيقة العامل وإنْ اختلفوا في بعض الفروع ، فهذا لا ينفي الموضوع من أساسه كما فعل هؤلاء المنكرون " [1] .

وعلى الرغم من أنّ النحاة اتفقوا على أساس فكرة العامل وقواعده إلا أنّنا نجد منهم من أخذ بالطعن على نظرية العامل وقواعدها ، وكان ابن مضاء القرطبي المتوفى سنة (٥٩٢هـ) [2] أول من هاجم نظرية العامل وحمل عليها ، وذلك في كتابه (الردّ على النحاة) حسب ما أجمع عليه النحاة والدارسون، وقد اتضحت هذه الهجمة من الصفحات الأولى في كتابه، حيث بين هدفه من الكتاب، وهذا ما أوضحه بقوله : " قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه وأنبّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك ادعاؤهم أنّ النصب والخفض، والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأنّ الرفع منها يكون بعامل لفظي و بعامل معنوي وعبّروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا (ضرب زيدٌ عَمْراً) أنّ الرفع الذي في زيد والنصب الذي في عمرو، إنّما أحدثه ضرب... فظاهر هذا أنّ العامل أحدث الإعراب، وذلك بيِّن الفساد ... وأمّا العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل، لا ألفاظها ولا معانيها، لأنّها لا تعمل بإرادة ولا بطبع " [3] ، ثمّ إنّ العوامل أدّت حسب رأيه إلى " تغيير كلام العرب وحطّه عن رتبة البلاغة إلى هُجْنَة العيِّ، وادِّعاء النقصان فيما هو كامل، وتحريف المعاني عن المقصود بها " [4] .

١- **أنواع العامل الإعرابي** ،مرجع سابق ،ص ٨ - ٩ .
٢- انظر: **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة** ،ج١،مصدر سابق ،ص ٣٢٣ ،وانظر: **روضات الجنّات في أحوال العلماء والسادات** ،ج١،مصدرسابق ،ص ٣١٢ – ٣١٤ .
١- ابن مضاء القرطبي،**الردّ على النحاة** ،تحقيق:شوقي ضيف ،ط٣ ،دار المعارف ،القاهرة ،١٩٨٨م ،ص ٧٦– ٧٨ .
٢- المصدر نفسه ،ص ٧٨ .

وإنّ سبب ثورة ابن مضاء على العامل مذهبه الظاهري، وطبيعة العصر الذي عاش فيه ، إذ " كان عصر ثورة على المشرق وأوضاعه، في الفقه وفروعه وقد كانت دولة الموحِّدين ـ منذ أوّل الأمر ـ تدعو إلى هذه الثورة، حتى إذا كان يعقوب[١] رأيناه يأمر بحرق كتب المذاهب الأربعة، يريد أن يردّ فقه المشرق على المشرق، وقد تبعه ابن مضاء القرطبي قاضي القضاة في دولته ، فألّف(كتاب الرّد على النحاة) يريد أن يرد به نحوالمشرق على المشرق ، أو بعبارة أدق يريد أن يرد بعض أصول هذا النحو، وأن يُخلصه من كثرة الفروع وكثرة التأويل ، مُستنداً في ذلك بسنة أميره يعقوب، إذ كان يُعجَب مثله ـ على ما يظهر ـ بمذهب الظاهرية ، فذهب يحاول تطبيقه على النحو، وقد بدأ فرفض نظرية العامل، التي جعلت النحاة يكثرون من التقدير، وهو تقدير يؤدي إلى عدم التمسك بحرفية آي الذّكر الحكيم، تلك الحرفية التي يعتدُّ بها أصحاب مذهب الظاهر، وأيضاً فإنّه اقترض منهم ما يذهبون إليه من نفي العلل والقياس في الفقه، ونادى بتعميم ذلك في النحو... " [٢] .

وقد عدّ معاذ السرطاوي سبب إلغاء ابن مضاء للعامل أنه درس النحو دراسة وصفية، وهذا ما أوضحه بقوله: " لقد قام ابن مضاء بدراسة النحو دراسة وصفية بحتة تقوم على احترام النص اللغوي، والوقوف أمامه وعدم تجاوزه أو تحميله من التأويلات ما لا يحتمل " [٣] .

وهذا يتفق مع ما ذهب إليه أنيس فريحة إذ قال: " وعندي أنَّ مؤسس المدرسة الوصفية يجب أنْ يكون عربياً، هوابن مضاء القرطبي، فإنّه حاول أن يقضي على فكرة العامل والعلة في كتابه الصغير الحجم الكبير الفائدة (الردّ على النحاة) " [٤] .

ومن المستغرب أننا نجد من الباحثين في العصر الحديث من يزعم أنّ ابن مضاء كان مسبوقاً بالقول بإلغاء نظرية العامل، وينسب هذا القول إلى الفرَّاء إمام المذهب الكوفي ، إذ ذهب أحمد مكي الأنصاري إلى أنَّه أوّل من قال بإلغاء نظرية العامل ، وأنّ ابن مضاء القرطبي كان عالة عليه في مذهبه الجديد، معتمداً على أنّ الفرَّاء دعا إلى إلغاء بعض التقديرات، أو بعض العوامل المقدّرة، وهذا يتضح من قوله: " ... ومن هنا يتبين لنا أنّ الفرَّاء سبق ابن مضاء إلى إلغاء نظرية العامل

٣- هو :يعقوب بن يوسف بن عبدالمؤمن توفى سنة (٥٩٥هـ) ، أحد ملوك الموحدين ،وقد أظهر أبهة ملكهم،انظر: أحمد بن محمد المقّري ،**نفح الطيب عن غصن الأندلس الرّطيب ،وذكر وزيرها لسان الدين الخطيب** ،حققه ووضع فهارسه:يوسف الشيخ محمد البقاعي ،ط١، ج٦ ،دار الفكر ،بيروت ،لبنان ،١٩٨٦م ،ص ١٦١- ١٦٤ .

٤- **الرد على النحاة** ،(المدخل) ،مصدر سابق ،ص ١٧– ١٨،وانظر:**المدارس النحوية** ،مرجع سابق ،ص ٣٠٤ – ٣٠٦

٥- معاذ السرطاوي ،**ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية** ،ط١،دار مجدلاوي ،عمان ،الأردن ،١٩٨٨م ،ص ٩٨ .

٦- أنيس فريحة ،**نظريات في اللغة** ،ط١، دار الكتاب اللبناني ،بيروت ،لبنان ،١٩٧٣م ،ص ١١٦ .

بعدّة قرون " [١]، كما قال في موضع آخر " ... ولهذا يكون أبو زكريا الفرّاء هو السّابق إلى القول بإلغاء نظرية العامل " [٢] .

وقد أكّد ذلك معاذ السرطاوي بقوله: " كان أحمد مكي الأنصاري من أشدّ المنتقدين لابن مضاء ومنهجه في اللغة والنحو، فقد اعتبر ابن مضاء مُجرَّد مُعلِن لمنهج الفرَّاء، بل وذهب إلى أبعد من ذلك عندما أشار إلى أنّ ابن مضاء قد سرق آراء الفرَّاء، ووضعها بشكل نظرية وأعلنها باسمه دون أن يذكر فضل الفرّاء في ذلك " [٣] .

وإنّ ما ذهب إليه أحمد مكي الأنصاري فيه نظر من عِدّة وجوه ؛ أمّا الوجه الأول: فهو انحيازه إلى الفرَّاء وشخصيته النحوية ،ومنهجه في النحو، وهذا لا يستقيم ومنهجية البحث العلمي؛إذ الأصل في الباحث أن يكون منصفاً مدققاً موضوعياً .

والوجه الثاني: عدم استناد ما زعمه إلى دليل علمي مستنبط من مؤلفات الفرّاء، فالفراء لم يصرّح بإلغاء العامل النحوي لا من قريب ولا من بعيد ، ثم إنّه لم تظهر في مناقشاته النحوية وتوجيهاته أية إشارة إلى مهاجمة نظرية العامل . أمّا إلغاؤه لبعض التقديرات نحو: تقدير محذوف يتعلق به الجار والمجرور في نحو قولهم: (زيدٌ في الدّار)،أو يتعلق به الظرف في نحو قولهم: (زيدٌ عندك) فأقول: إنّ التقديرات ليست هي نظرية العامل ، وإنْ كان يُعْتَمَد عليها ـ التقديرات ـ في كثير من التوجيهات الإعرابية،ورفضه لبعض التقديرات لا يعني رفضه للعامل،بل هو يدعو إلى التعامل مع التراكيب اللغوية على ظاهرها مهما أمكن الأمر، ومحاولة توجيه هذه التراكيب اللغوية حسب ظاهرها، والتمسك بالظاهر أحد ضوابط التوجيه المعتمدة عند النحاة ، كما مرّ بنا من قبلُ ، بل إنّهم يدعون إلى التمسك بالظاهر ما لم تكن ضرورة بالغة إلى تركه ،ثم إنّ رفض بعض التقديرات يعني عدم قبوله للمُقَدَّر في هذا الموضع أو ذاك،وليس رفضاً لفلسفة التقدير .

أمّا الوجه الثالث: فقد تَبَيَّن لنا من خلال البحث أنّ كتاب (معاني القرآن للفرّاء) يمثل مسرحاً للتوجيهات النحوية، ولتطبيق قواعد التوجيه،ولاسيّما التوجيه الإعرابي، فهو " كتابٌ في النحو التطبيقي " [٤] ، وإنّ التوجيه الإعرابي يعتمد اعتماداً كلياً على العامل النحوي، فلا إعراب دون

١- **أبو زكريا الفرّاء ومذهبه في النّحو واللغة** ،مرجع سابق ،ص ٤٢٥ .
٢- المرجع نفسه ،ص ٤٢٧ .
٣- **ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية** ،مرجع سابق ،ص ١٤٤ .
١- ابن سعدان الكوفي ،**مختصر النحو** ،دراسة وتحقيق :حسين أحمد بو عبّاس ،حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ،الحولية ٢٦، مجلس النشر العلمي ،جامعة الكويت ،١٤٢٦هـ ، ٢٠٠٥م ،(قسم الدراسة)،ص ١٣ .

وجودٍ للعامل؛ ذلك " أنّ هناك علاقة قوية بين العامل والإعراب، فالعامل هو المُقوِّم والموجد للمعاني الوظيفية للكلمات، والمتكلّم حيث يريد التعبير عن تلك الوظائف يختار لها الحركة المناسبة في عرف اللغة " [١] ، وإذا كان الفرّاء قد جعل من كتابه أنموذجاً للتوجيه الإعرابي وقواعده،فكيف له أنْ يدعوإلى إلغاء نظرية العامل النحوي على حدٍّ قول من زعم ذلك وهي تعدّ تفسيراً لظاهرة التصرُّف الإعرابي [٢] .

وقد تسرّبت دعوة إلغاء العامل التي نادى بها ابن مضاء إلى أذهان وأقلام كثيرٍ من الباحثين ودارسي النحو في العصرالحديث، فكان من بينهم إبراهيم مصطفى [٣]، ومهدي المخزومي[٤]، وأنيس فريحة[٥]، وتمّام حسّان[٦]، وفؤاد حنّا ترزي [٧]، وعبدالمجيد عابدين[٨]، وعبدالرحمن أيّوب أيّوب [٩]، ومعاذ السرطاوي [١٠]، وشوقي ضيف [١١] .

ومهما يكن من أمر، فإنّ القول بإلغاء نظرية العامل النحوي وقواعدها يعني إلغاء تبويب الموضوعات النحوية، إذ إنّ كثيراً من الأبواب النحوية مبنية على أساس فكرة العامل وقواعده ، وهذا يترتب عليه إسقاط للمنهج الذي سار عليه النحاة في مؤلفاتهم قديماً وحديثاً، وإذا أسقِط المنهج وألغي فإنّ كلَّ ما بُني عليه سينهار، وإنّ المؤلفات أوالأبواب النحوية المرتبة حسب هذا المنهج لن يبقى لها أيّة قيمة في الدرس النحوي .

ثمّ إنه كيف يمكن لنا القول بإلغاء العامل النحوي، مع أنّ جميع قواعد العمل النحوي تمثل التصور النظري لنظرية العامل، فضلاً عن أنّها تحتل حيّزاً كبيراً من قواعد التوجيه النحوي ، ونظرية العامل تمثل جزءاً كبيراً من نظرية النحو العربي، وهذا يعني أنّ إلغاء نظرية العامل سيدفع إلى إلغاء نظرية النحو العربي، وبالتالي إلغاء علم النحوالعربي وهدم قواعده الكلية من أساسها .

٢- **ظاهرة الإعراب في العربية** ،مرجع سابق ،ص ٣٢٥ ،وانظر:المرجع نفسه:ص ٣٧٥ – ٣٧٦

٣- انظر: علي أبو المكارم ،**الظواهر اللغوية في التراث النحوي (الظواهر التركيبية)** ،د.ط ، القاهرة الحديثة للطباعة ، القاهرة ١٩٦٨م ، ص ٨٦ ـ ١٠٠ .

٤- انظر: **إحياء النحو**، مرجع سابق، ص ٣٤- ٤٢ .

٥- انظر:مهدي المخزومي ،**في النحو العربي:قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث** ،ط٣،القاهرة ،١٩٨٥، ص٢٢٨ ـ ٢٣٤ .

٦- انظر:أنيس فريحة ،**نحو عربية ميسرة** ، د. ط ،دار الثقافة ،بيروت ،لبنان ،١٩٥٥م ،ص ٢٣- ٢٥،وانظر: نظريات في اللغة، مرجع سابق ،ص ١٤٣– ١٤٧ .

٧- انظر: تمّام حسان ،**اللغة العربية :معناها ومبناها** ،د.ط ،دار الثقافة ،الدار البيضاء،المغرب ،٢٠٠١م ،ص ١٨٩، وانظر:**اللغة بين المعيارية والوصفية** ،مرجع سابق ص ٥٧ ،وانظر: **مناهج البحث في اللغة** ،مرجع سابق، ص ٢٤٠– ٢٤١ .

٨- انظر:فؤاد حنّا ترزي ، **في أصول اللغة والنحو** ، د.ط ،مطبعة دار الكتب ، بيروت ،لبنان ،١٩٦٩م ،ص ١٣١ ـ ١٣٨ .

٩- انظر:عبدالمجيد عابدين ،**المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية** ،د.ط ،دار الطباعة الحديثة،د.مكان ، ١٩٥١م،ص ١١١ – ١٢١ .

١٠- انظر: عبدالرحمن أيوب ، **دراسات نقدية في النحو العربي** ،د.ط ،مؤسسة الصباح ،الكويت ،١٩٥٧م ،ص ٢٩ – ٣٣

١١- انظر: **ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية** ،مرجع سابق ،ص ١٠٥– ١٠٦.

١٢- انظر: **الرد على النحاة** ،(المدخل) ،مصدر سابق ،ص ٤٦ – ٥٦ .

المبحث الثالث :

أولاً ـ قواعد التوجيه وظاهرة الإعراب :

يُعدّ الإعراب السبب الرئيس الذي دعا النحاة إلى البحث عن العامل وصوغ نظريته ووضع قواعد له، فالعامل مُفسِّرٌ مقبول لظاهرة الإعراب في كلام العرب، وقد تناول النحاة كلام العرب من زاوية شكله الخارجي دون النظر إلى معانيه في غالب الأمر، فلم يكن همهم ضبط هذه المعاني أو تحديدها،ولا يكون منهم اهتمام بالمعنى إلا في حالة تشابه أشكال الكلام الخارجية في بعض المواضع، وهذا ما أكّده جميل علوش، إذ ذهب إلى " أنّ الظاهرة الشكلية ـ اللفظية ـ هي الركن الأساسي الذي قام عليه البناء النحوي " [١] .

وقد أنكر على كلٍّ من يَعُدّ النحو معنى فقط ويرفض التعامل مع الظاهرة الشكلية فيه،وهذا ما أكّده بقوله: " لقد انبثق النحو من ملاحظة أشكال الكلام ولم ينبثق من ملاحظة معانيه وإن استُعِين بتلك المعاني للتفريق بين ظاهرة شكلية وأخرى وبين موقع للكلام وموقع " [٢]؛ذلك أنّ الاعتماد الكلي على المعنى في الدراسة النحوية يؤدي إلى الاضطرابات وإسقاط كثير من القواعد العامة للإعراب في النحوالعربي، هذه القواعد التي تم تجريدها على أساس الشكل الخارجي للألفاظ داخل التراكيب. ويؤكّد هذا جميل علوش بقوله: " لا شك أنّ للصناعة النحوية قوانين وأصولاً خاصة بها، وهي قائمة في أساسها على علاقات لفظية مُعيّنة، وعلى الرغم من أنّ النحوي لابدّ أن ينظر إلى المعنى في وضع قواعده وأصوله،فإنّ اعتماده على المعنى كان مُحدَّدَاً، وبقدرٍ معين، وبشكل لا يسيء إلى الصناعة النحوية ، ولا يخرج عن قواعدها.... وسرّ الإشكال في هذه القضية، الاعتمادُ الكامل على المعنى والانطلاق من قيود الصناعةالنحوية. فالمبالغة في الجري وراء المعنى، وتحكيم هذا المعنى في صياغة القواعد النحوية، كان لا بدّ أن يجرَّ إلى الخلل والفوضى والخروج عن روح الصناعة النحوية التي تعتمد على اللفظ " [٣] .

وعلى أساس هذه النظرة للألفاظ وشكلها الخارجي وما يطرأ عليها من تغييرات فقد عرّف النحاة الإعراب تعريفات عِدّة، فقال الزجاجي: " الإعرابُ: الحركاتُ المبيِّنة عن معاني اللغة "[٤] وعرّفه الفارسي بقوله: " الإعراب أنْ تختلف أواخر الكلم لاختلاف العامل "[٥]. وكذلك عرّفه

١- جميل علوش ، **من جدل النحو والإعراب** ،ط١،دار الكرمل ،عمان ،الأردن ،٢٠٠٢م ،ص ٢٠ .
٢- المرجع نفسه ،ص ٢١ .
١- جميل علوش ،**الإعراب والبناء :دراسة في نظرية النحو العربي** ،ط١، المؤسسة الجامعية للدراسات ،د.مكان،١٩٩٧م ،ص ٩١.
٢- **الإيضاح في عللل النحو**،مصدر سابق ،ص ٩١ ،وانظر:المصدر نفسه ،ص ٦٩ .
٣- **الإيضاح العضدي** ،مصدر سابق ،ص ١١ .
٤- **أسرار العربية** ،مصدر سابق ،ص ٤١ .

أبوالبركات الأنباري إذ قال: " أمّا الإعراب فحدُّه اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل لفظاً أو تقديراً " [١] ،وقد جاء عند الأزهري بأنّ الإعراب " لغة: البيان، واصطلاحاً : تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً " [٢]، وقد جاء في حاشية الصَبَّان بأنّ الإعراب هو " ما جيء به لبيان مقتضى العامل " [٣].

إنّ الملاحظ من خلال هذه التعريفات أنّ الإعراب مرتبط بالعامل ارتباطاً وثيقاً، ومتأثراً به، وتظهر صورة أثره على أواخر الكلم حسب ما سبقها من عوامل، فعامل الرفع يتطلب ظهور الضمة أو ما ينوب عنها،وعامل النصب يتطلب ظهور الفتحة أو ما ينوب عنها،وعامل الجر يتطلب ظهور الكسرة أو ما ينوب عنها، وعامل الجزم يتطلب ظهور السكون أو ما ينوب عنه،وكلُّ حركةٍ من هذه الحركات تشير إلى معنى وظيفي داخل التركيب، مما جعل الباحث يتفق مع جميل علوش بما عقب به على هذه التعريفات للإعراب [٤] .

ولهذا فإنّنا نجد جميل علوش، قد أوضح مفهوم الإعراب بقوله: " هو النظر في أواخر الألفاظ ووضع الحركة المناسبة عليها، وإن كان هذا النظر لا يتمّ دون تحديد العلاقة بين هذه الأواخر وما يُؤثر فيها من عوامل الكلام " [٥] .

ويُعد الإعراب من أهم ما اختصت به العربية وارتقت به على غيرها من اللغات وازّيَّنَت، فبه يتضح المعنى المراد، ويُفرَّق بين المعاني المتشابهة أو المتداخلة ،وتُميَّز الألفاظ بعضها من بعض. فقال أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري المتوفى في حدود سنة (٢٧٠هـ)[٦]: وللعرب " الإعراب الذي جعله الله وشياً لكلامها، وحِلْيَة لنظامها، وفارقاً في بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين والمعنيين المختلفين كالفاعل والمفعول لا يُفرَّق بينهما ،إذا تساوت حالاهما في إمكان الفعل أنْ يكون لكل واحد منهما إلا بالإعراب، ولو أنّ قائلاً قال: هذا قاتلٌ أخي (بالتنوين)، وقال

٥- **شرح التصريح على التوضيح** ،ج١،مصدر سابق ،ص ٥٩ .
٦- أبو العرفان محمد بن علي الصبّان ،**حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك** ،ج١،د.ط ،دار إحياء الكتب العربية القاهرة ،د.ت ،ص ٤٧ .
٧- انظر: **الإعراب والبناء:دراسة في نظرية النحو العربي** ،مرجع سابق ،ص ٨١ .
٨ ـ المرجع نفسه،ص ١٤١ .

١- انظر:**إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين** ،مصدر سابق ،ص ١٧٢ ـ ١٧٣ ،وانظر: **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**،ج٢، مصدر سابق، ص٦٣ـ ٦٤.
٢- أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ،**تأويل مُشكِل القرآن** ،شرحه ونشره :أحمد صقر ،ط٣ ،دار الكتب العلمية ،بيروت لبنان ، ١٩٨١ م ،ص١٤.
٣- **الجمل في النحو** ،مصدر سابق ،ص ٢٦٠ .

آخر هذا قاتلُ أخي (بالإضافة) لدلّ التنوين على أنّه لم يقتله، ودلّ حذف التنوين على أنّه قد قتله " [١] .

وقال الزجاجي موضحاً أهمية الإعراب ودوره في الكلام: " أصل الإعراب للأسماء، وأصل البناء للأفعال والحروف، لأنّ الإعراب إنّما يدخل في الكلام ليُفرِّق بين الفاعل والمفعول، والمالك والمملوك،والمضاف والمضاف إليه، وسائر ذلك مما يعتور الأسماء من المعاني ،وليس شيء من ذلك في الأفعال ولا في الحروف " [٢].

وكما يُعدّ الإعراب من العلوم الجليلة التي خُصتْ بها العرب، فقد قال أحمد بن فارس " ومن العلوم الجليلة التي خُصتْ بها العرب الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ،وبه يُعرَف الخبر الذي هو أصل الكلام ، ولولاه ما مُيِّزَ فاعل من مفعول، ولا مضاف من منعوت، ولا تعجّب من استفهام، ولا صدر من مصدر ولا نعت من تأكيد " [٣] إذ به "تميَّزالمعاني ويُوقف على أغراض المتكلمين،وذلك أنّ قائلاً لو قال: (ما أحسنْ زيدْ) غيرَ مُعْرب، أو(ضرب عمرْ زيدْ) غيرَ مُعرب لم يوقف على مراده، فإذا قال: (ما أحسنَ زيداً) أو ما (ما أحسنُ زيدٍ) أو(ماأحسنَ زيدٌ) أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراده، وللعرب في ذلك ما ليس لغيرها: فَهُمْ يُفرِّقون بالحركات وغيرها بين المعاني " [٤] .

وهذا يعني أنّ الجملة ذات الألفاظ غير المُعرَبة تحتمل معاني كثيرة في غالب الأمر، فجملة (ما أحسن زيد) قد يكون المراد منها التعجب أو الاستفهام أو النفي، والذي يفرق بين ذلك كله ويُبيِّن المعنى المقصود،هو الإعراب ، وهذا يذكرنا بما ورد عن أبي الأسود ظالم بن عمرو الدؤلي المتوفى سنة (٦٩هـ) [٥] من قصته مع ابنته عندما قالت له: (ما أشدُّ الحرِّ) ! فظنّها مُستفهمةً وهي تتعجب، وذلك بسبب ما سمعه من إعرابها للجملة بهذا الشكل . وإنّ قوله ـ أي ابن فارس ـ (يفرقون بالحركات وغيرها) يعني أنّ الإعراب ليس القرينة الوحيدة التي تساعد على تحديد المعنى المراد في جميع الظروف، لأنّ هناك قرائن أخَر قد تساعد على ذلك عند عجز قرينة الإعراب،وأحياناً تكون مساندة لقرينة الإعراب على توضيح المعنى، وذلك نحو قرينة السياق،

٤ـ أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ،**الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها** ،حققه وضبط نصوصه وقدم له:عمر فاروق الطبّاع ،ط١،مكتبة المعارف ،بيروت ،لبنان ،١٩٩٣م ،ص ٧٥ .

٥ـ **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها** ،مصدر سابق ،ص ١٩٦ـ ١٩٧ .

١ـ انظر:**طبقات النحويين واللغويين** ،مصدر سابق ،ص ٢١ـ ٢٦ .

فالسياق يؤدي دوراً مهما في تحديد المعنى، وخاصة عندما يكون في الكلام محذوفات لا يمكن تحديدها إلا بالرجوع إلى السياق .

واهتمام النحاة بالإعراب يعني أنّهم نظروا إليه على أنّه ضربٌ " من حصر قوانين ائتلاف الكلم التي تنتج كلاماً مقبولاً في لسانهم، وهذا يعني أنّ مهمة الإعراب هي حصر القوانين المُيسِّرة لائتلاف ثوابت المضمون " [١] .

وقد ذهب كثير من الباحثين في العصر الحديث إلى أنّ أهمية الإعراب لا تخرج عما جاء به القدامى من تحديده للمعاني وتوضيحها،وأنّه الوسيلة لفهم المراد من الكلام على اختلاف أساليبه[٢]، وزاد على ذلك رمضان عبدالتواب بأنّه يساعد على حريّة بناء الجملة، ويمنح عناصرها حرية التنقل داخلها مع الحفاظ على مواقعها تقديراً، وأنّ فقدان الإعراب يوجب الالتزام بطريقة ثابتة في بناء الجملة في العربية، وهذا ما أوضحه بقوله: " نرى أنّ الإعراب كان من الأمور التي تساعد على حرية بناء الجملة العربية، وأنّ الجملة العربية لهذا السبب؛ كانت تقال بأوجهٍ عدة... فلما فُقِد الإعراب كان الواجب أن يلزم بناء الجملة نظاماً واحداً، وهو ما حدث في اللهجات العربية الحديثة، فإنّ جملة (ضرب محمد عليّاً) مثلاً ،أصبحت في اللهجات العربية الحديثة (محمد ضرب علي) بتقديم الفاعل والتثنية بالفعل، ثم الإتيان بالمفعول به " [٣] .

غير أنّ التنغيم أحياناً يُساعد على توضيح المعنى المراد من الكلام بحسب ما يريده المتكلم، فجملة (محمد طالب نشيط) قد يُراد منها الإخبار أو التعجب أو الاستفهام وفق ما يحدثه المتكلم من تنغيم أثناء نطقه بها، مما يعني أنّه ليس بالإعراب وحده يتمّ تحديد المعنى المراد .

وللإعراب دور بارز في التوجيهات النحوية، إذ إنّه على أساس الحركات الإعرابية يتم تصنيف الموضوعات النحوية، وتبويبها حسب أسس منهجية سليمة منطلقة من التصور النظري الذي تمثل قواعد الإعراب العامة أحد جوانبه المهمة، مما يعني أنّ " مدار الأحكام النحوية تعيين الحركات، كأن نقول حكم الفاعل الرفع، وحكم المفعول النصب، وحكم المضاف إليه الخفض، وعلى هذا الأساس نُسِّقَتْ أبواب الأحكام النحوية: فباب للمبني والمعرب، وباب لإعراب الفعل المضارع، وباب للمنصرف وغير المنصرف من الأسماء، وباب للأسماء المرفوعة وباب ثان للأسماء

٢- **أساليب ترتيب أبواب النحو العربي** ،مرجع سابق ،ص ٤٧ .

٣- انظر: **المعنى والإعراب ونظرية العامل** ،مرجع سابق ،ص ٥٣٠ ،ص ٧٣١ ،وانظر: **فنون التقعيد وعلوم الألسنية** ،مرجع سابق،ص٢٧٥- ٢٧٦،وانظر:**الإعراب والبناء:دراسة في نظرية النحو العربي** ،مرجع سابق ،ص ١٥ .

٤- رمضان عبدالتواب ،**فصول في فقه العربية** ،ط٢،مكتبة الخانجي ،القاهرة ،١٩٨٠م ،ص ٣٩٥ .

المنصوبة، وثالث للأسماء المجرورة ... " [1]، ثم " إنّ مراعاة، حركة الإعراب هومنطلق أحكام النحاة ومقرراتهم،لأنّ هذا هو موضوع الدراسة النحوية الصحيحة " [2] .

وهذا يؤكّد اعتماد النحاة في دراستهم النحو العربي على الجانب الشكلي للألفاظ ، إذ يتمّ على أساسه تجريد القواعد والقوانين والأحكام وطردها على جميع أفراد الظاهرة اللغوية .

ويرتبط توجيه اللفظة أوالعبارة توجيها إعرابياً صحيحاً بضرورة تحديد الحركة الإعرابية لها داخل التركيب اللغوي ، ويرتبط وجود نمط معين من الحركات الإعرابية بالعامل الذي يُفسِّر وجودها، مما يعني أنّه لا يمكن أن يكون ثمة توجيه نحوي لأيِّ لفظة داخل نص أو تركيب لغوي ما لم تكن ثمة مرتكزات لعملية التوجيه، ومن أهمها العامل، والحركة الإعرابية،فضلاً عن علاقة الكلمة أوالتركيب بما حوله من علائق لغوية أو نحوية، ولهذا يقول جميل علوش: " فإنّ الحالة الإعرابية تُعْقَل بالموقع والمعنى مضافاً إليهما الحركة الإعرابية " [3] وإنّ تحديدَ العوامل كشفٌ عن علل الإعراب وقواعده التي بنى عليها النحاة تصورهم النظري لعلم النحو، هذا التصور الذي يتم في ضوئه التوجيه النحوي . وقد أوضح إبراهيم بيومي مدكور هذا فقال: "والبحث عن العوامل بيانٌ وتوضيح لعلل الإعراب، وقد عُرِفَت علل الإعراب أو علل النحو قبل أنْ تُعرَف نظرية العامل في ثوبها الكامل " [4] .

وقد ذهب جلُّ النحاة إلى أنّ الحركات جيء بها في العربية للدلالة على المعاني المختزلة في الألفاظ،ولا يوجد ما يُبرز هذه المعاني ويدل عليها سوى حركات الإعراب، وهذا ما أوضحه الزجاجي إذ قال: " ... إنّ الأسماء لمّا كانت تعتورها المعاني، فتكون فاعلة ومفعولة، ومضافاً إليها ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة، جُعِلتْ حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني، فقالوا: ضربَ زيدٌ عمراً، فدلوا برفع زيد على أنّ الفعل له، وبنصب عمرو على أنّ الفعل واقع به، وقالوا ضُربَ زيدٌ، فدلوا بتغيُّر أول الفعل ورفع زيد على أنّ الفعل ما لم يُسمّ فاعله وأنّ المفعول قد ناب منابه، وقالوا: هذا غلام زيد، فدلّوا بخفض زيد على إضافة الغلام إليه،وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ، ليتّسعوا في كلامهم، ويقدِّموا الفاعل إنْ أرادوا ذلك أوالمفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالة على المعاني. هذا قول جميع النحاة إلا قطرباً " [5] .

١- **فنون التقعيد وعلوم الألسنية** ،مرجع سابق ،ص ٢٦٠ .
٢- المرجع نفسه ،ص ٢٧٢ .
٣- **الإعراب والبناء:دراسة في نظرية النحو العربي** ،مرجع سابق ،ص ١٣٨– ١٣٩.
٤- **منطق أرسطو والنحو العربي** ،مرجع سابق ،ص ٣٤٤ .
١- **الإيضاح في علل النحو** ،مصدر سابق ،ص ٦٩– ٧٠ .

أمّا أبو علي محمد بن المستنير المعروف بقُطْرُب المتوفى سنة (٢٠٦هـ)[١] فإنّه أخذ على النحاة ما اعتلوا به وذهبوا إليه، وهذا ما يتضح من خلال قوله: " لم يُعرَب الكلام للدلالة على المعاني والفرق بين بعضها وبعض، لأنّا نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة المعاني،وأسماء مختلفة الإعراب مُتفقة المعاني، فمما اتّفق إعرابه واختلف معناه ،قولك : إنّ زيداً أخوك،ولعلّ زيداً أخوك،وكأنّ زيداً أخوك، اتّفق إعرابه، واختلف معناه ، ومما اختلف إعرابه واتّفق معناه قولك: ما زيدٌ قائماً ، ما زيدٌ قائمٌ ، اختلف إعرابه واتّفق معناه ... فلو كان الإعراب إنّما دخل الكلام للفرق بين المعاني، لوجب أن يكون لكل معنى إعراب يدل عليه لا يزول بزواله ... وإنّما أعربت العرب كلامها لأنّ الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف ، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج فلمّا وصلوا وأمكنهم التحريك،جعلوا التحريك مُعاقِباً للإسكان؛ ليعتدل الكلام، ألا تراهم بنوا كلامهم على مُتحرك وساكن، ومتحركين وساكن، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشوالكلمة ولا في حشو بيت، ولا بين أربعة أحرف متحركة؛ لأنّهم في اجتماع الساكنين يبطئون، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون وتذهب المهلة في كلامهم،فجعلوا الحركة عقب الإسكان "[٢].

ويتضح من كلام قطرب أنّه لم يدعُ إلى إلغاء الإعراب من اللغة العربية كما فهم بعض الدارسين، فهو متفق مع النحاة على وجود الإعراب وضرورته،ولكنّه اختلف معهم في التعليل لمجيء الإعراب في العربية، فكان مذهبه أنّه جيء به لوصل الكلمات داخل النص الواحد أو داخل التركيب اللغوي بعضها ببعض بصورة مُعتدِلة دون إسراع أوإبطاء بالنطق بها .

أمّا ما ذهب إليه من أنّ هناك كلاماً متفقاً إعرابه مختلفاً معناه،أو مختلفاً إعرابه متفقاً معناه، ففيه نظر؛ ذلك أنّ الاتفاق في الإعراب ناتج عن توحُّيد الأدوات الداخلة على الجملة في العمل؛ فـ (إنّ وأخواتها) تعمل عملاً واحداً؛ تنصب اسمها وترفع خبرها ،وهذا يعني أنّه مهما تعددت الجمل الداخلة عليها هذه الأدوات أوغيرها مما يعمل عملاً واحداً فسيبقى الإعراب فيها متفقاً غير مختلف، أمّا اختلاف المعنى فأمر حتميّ؛ لأنّ كلّ أداة تدلّ على معنى غير المعنى الذي تدلّ عليه الأداة الأخرى .

٢- انظر: **إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين** ،مصدر سابق، ص ٣٣٨ .
٣- **الإيضاح في علل النحو** ،مصدر سابق ،ص ٧٠ – ٧١ .

والقول فيما اتفق معناه واختلف إعرابه نحو قولهم (ما زيدٌ قائماً) و(ما زيدٌ قائمٌ):إنّ (ما) في كلتا الجملتين تحمل الدلالة على النفي بلا خلاف، لكنّ الأولى عملت عمل (ليس) فرفعت اسمها ونصبت خبرها، والثانية أبطِلَ عملها، فغدت حرف نفي لا محل له من الإعراب . وهذا يعني أنّ قطرباً كان يركز تارةً على معاني الأدوات ويغفل عملها، ويلقي الضوء تارةً أخرى على عمل هذه الأدوات مُغفِلاً معناها .

وقد رد النحاة على قطرب قوله ؛ لأنّ دلالة الإعراب على الفاعلية والمفعولية والمضاف إليه مما أجمعوا عليه فبات أمراً مُستقِراً مُطرداً في الكلام، وهذا ما أوضحه الزجاجي عنهم بقوله: " لو كان كما زعم لجاز خفض الفاعل، مرة ورفعه أخرى ونصبه، وجاز نصب المضاف إليه، لأنّ القصد في هذا إنّما هو الحركة تُعاقِب سُكوناً يعتدل به الكلام ،وأيّ حركةٍ أتى بها المتكلم أجزأته، فهو مُخيَّر في ذلك، وفي هذا فسادٌ للكلام، وخروج عن أوضاع العرب وحكمة نظام كلامهم " [١] .

وقد تابع ابنُ مضاء بدعوته إلى إلغاء أثر العامل، والقول بأنّ المتكلم هو العامل قطرباً ،وذلك عندما رفض دلالة حركات الإعراب على معنى الفاعلية والمفعولية والإضافة، ولكنّ أحمد سليمان ياقوت عقب على هذا بقوله: " ونحن لا ننكر أنّ الرفع والنصب والجر من عمل المتكلم، ولكنه محكوم في عمله هذا بالقواعد النحوية، وليس حرّاً في أن ينصب أو يجُرَّ أو يرفعَ كيفما يريد، بل إنّ هذه الحركات تجلبها العوامل المختلفة تبعاً لاختلاف المعاني،وهذه العوامل ليست طبيعية، بمعنى أنّ المُتكلم يستطيع إغفالها، ولكنّه حين ذاك يكون قد خالف القواعد النحوية "[٢] .

وفي العصر الحديث نجد هذه الدعوة قد ازدادت سوءاً ومغالاةً، بل غدت دعوة إلى إلغاء حركات الإعراب وإسقاطها، فهي لا تُعين على الفَهم والإفهام وإنّما عملت على صعوبة القراءة والفهم،فكان من المناصرين لها في هذا العصر، قاسم أمين [٣]، الذي يرى ضرورة تسكين أواخر الألفاظ مهما كانت العوامل المؤثرة فيها؛ ذلك أنّ هذه الحركات الإعرابية جعلت القراءة من أصعب فنون اللغة العربية،وكفانا أحمد خاكي مؤونة الرّد عليه ومناقشة رأيه [٤] .

١- **الإيضاح في علل النحو** ،مصدر سابق ،ص ٧١ .
١- **ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم** ،مرجع سابق ،ص ٧٥ .
٢- انظر : قاسم أمين ،**كلمات** ،د. ط ،مطبعة الجريدة، مصر،القاهرة ، ١٩٠٨م ،ص ١٢– ١٣ .
٣- انظر : أحمد خاكي ،**قاسم أمين** ،د.ط ،دار إحياء الكتب العربية ،القاهرة ،١٩٤٤م، ص ١٤٣- ١٤٧ .

وإلى ذلك ذهب أنيس فريحة [1]، فهو يرى أنّ الإعراب عقبة في سبيل التفكير، وأنّه ليس به وحده يحصل الفهم والإفهام، وأنّه قرينة من عدة قرائن تساعد على الفهم،بل هو وسمة عار في العربية، ودليلٌ على التخلف والرجعية والبداوة .

ويُعد إبراهيم أنيس ممن هاجم الحركات الإعرابية ودعا إلى إسقاطها من العربية[2]، إذ يراها صفة من صفات وصل الكلام ببعضه، لأنّ الأصل في كل الكلمات أنْ تنتهي بالسكون، وأنّ المتكلم لا يحرك أواخر الكلمات إلا لضرورة صوتية يستدعيها الوصل، كما ذهب إلى أنّ " فقدان الكلمة لحركات إعرابها لا يفقدها شيئاً من معالمها، ولا يؤثر في فهمنا لمعناها، فكم من كلمات نقف عليها بما يُسمّى السكون، ومع ذلك ندرك بسهولة المراد منها، ولا يلتبس علينا الأمر في التعرُّف على مركزها في الجملة " [3]. ولكن إذا طُلب من إبراهيم أنيس أن يحدد لنا فيما إذا كانت جملة (ما أحسن زيد) استفهاماً أم تعجباً أم نفياً ، فهل يستطيع ذلك دون أنْ تظهر الحركات الإعرابية على مفرداتها، ودون رجوعه إلى قواعد الإعراب التي جرّدها النحاة من استقراء كلام العرب ؟!! .

ووقف إبراهيم مصطفى موقفاً وسطاً من حركات الإعراب [4] ، إذ يرى أنّه لا يوجد في العربية إلا حركتان؛ الضمّة، وهي علم الإسناد، ودليلٌ على أنّ الكلمة المرفوعة يُراد أن يُسنَدَ إليها ويُتَحدَث عنها. والثانية: الكسرة، وهي علم الإضافة، وتشير إلى ارتباط الكلمة بما قبلها بأداة أو بغير أداة، وهما من صنع المتكلّم، أما الفتحة فلا قيمة لها، فهي بمثابة السكون .

ولكنّ قوله إنّ الحركات من صنع المتكلم فيه نظر؛ " لأنّ العامل لا يناقض المعنى، بل يتماشى معه، ولأنّنا لا ننكر أنّ الحركات من صنع المتكلم ولكنّه محكوم... بقواعد النحو عند نطقه بهذه الحركات، وليس حراً في أن ينصب أو يرفع، أو يجرّ كيفما شاء " [5] .

وعند تدقيق النظر في مؤلفات اللغويين والنحاة القدامى يتضح لنا أنّهم متفقون على أنّ الإعراب من أهم ما يميز اللغة العربية على غيرها من اللغات، وهذا ما أكّده صبحي الصالح بقوله: " لم يرتبْ أحدٌ من اللغويين القدامى في أنّ الإعراب من خصائص العربية، بل من أشد هذه الخصائص

٤- انظر: **نحو عربية ميسَّرة** ،مرجع سابق، ص ١٢٣– ١٢٧، ص١٨٤، وانظر: **نظريات في اللغة**، مرجع سابق،ص ١٤٧- ١٥٧.
٥- انظر: إبراهيم أنيس، **من أسرار اللغة** ،ط٥ ،مكتبة الأنجلو المصرية ،القاهرة، ١٩٧٥م،ص ٢٢٠،وانظر:المرجع نفسه،ص ٢٣٧ .
٦- المرجع نفسه ،ص ٢٤١ .
١- انظر : **إحياء النحو** ،مرجع سابق ،ص ٤٨ – ٥٣ .
٢- **ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم** ،مرجع سابق ،ص ٧٧ .

وضوحاً، وأنّ مراعاته في الكلام هي الفارق الوحيد بين المعاني المتكافئة " [1]، وقد عدَّ جميل علوش إسقاط الإعراب مؤامرة على تراث العرب وثقافتهم وضرباً من تجريد اللغة من أبرز خصائصها وأهمّها، وسلخاً لها عن هويتها [2]؛ لأنّ الهدف الرئيس من علم الإعراب هو خدمة النص القرآني والمحافظة عليه من اللحن؛ لأنّه دستور هذه الأمة، ويعكس عمق ثقافتها وبُعد حضارتها .

وإنّ المعنى يعتمد بشكل رئيس على الحركات الإعرابية وعلى موقع الكلمة داخل التركيب غالباً،فتغيُّرالحركة يصاحبه تغيُّر في المعنى الذي تدل عليه الألفاظ، وهذا كله مرتبط بالعامل النحوي،ولهذا قال عبدالوكيل الرعيض: كان " التفسير الدلالي الذي يقوم على (نظرية العامل) أهمَّ تفسير لظاهرة الإعراب،وذلك بالربط بين تغيُّر أواخر الكلمات وتغيُّر معانيها بتغيُّر وضعها في التراكيب، حيث إنّ نظم الكلمة في الجملة له أثره في أنْ تكون على حال معينةٍ من الرفع والنصب والجرِّ والجزم، ومن ثمّ كان لموقع الكلمة في الجملة أو اقترانها بنوع من الأدوات علامة على أنّها قد اكتسبت أثراً إعرابياً خاصاً " [3] ،ولكنّ المعاني التي تشير إليها الحركات الإعرابية ليستْ ذات مضمون حدسي تطابق دائماً علاقة اجتماعية ملموسة تدركها ذاتٌ معلومة في مقام محدد الإحداثيات، ولاهي وظائف نحويّة تناسب عددها، وإنّما هي معاني تركيبية [4] .

وقد عمل النحاة على صوغ قواعد الإعراب وأصوله بعد استقراء كلام العرب الفصيح؛ شعره ونثره، وطردها على جميع الكلام العربي، ذلك لأنّها جاءت تجريداً لما كان شائعاً في البيئة اللغوية عند العرب، فاعتمدوا عليها في توجيه ما جاء مخالفاً لكلام العرب أو خارجاً عنه، فباتت دستوراً مُتَّبعاً في نظم الكلام، وغدت تشغل حيِّزاً من التصور النظري لعلم النحوالعربي بأصوله وفروعه، ممّا يعني أنّه لا يمكن الخروج عنها أو تجاوزها بأي شكلٍ من الأشكال، وإن حدث خروج عنها فإنّه يُردُّ إلى حيِّزها بضرب من التوجيه التعليلي التفسيري أو التوجيه الإعرابي التحليلي .

وإننا نجد المؤلفات النحوية مليئة بقواعد الإعراب العامة ، والتي تُعدُّ من ضمن قواعد التوجيه، وذلك نحو قولهم:(الإعراب دخل الكلام في الأصل لمعنى)، و(الأسماء إذا قامت مقام الحروف وجب أن تُبْنى)، و(الأصل في الأفعال البناء)، و(الأصل في البناء السكون)، و(الأصل في الإعراب أنْ يكون للأسماء)، و(المفرد من المبنيات إذا أضيف أعرب)، و(الصفات منتصبات الأنفس)، و(لا يكون الحرف مع مثله أومع الفعل كلاماً)، و(الحركات تُستَثقَل على حرف العلة إذا تحرَّك ما قبله)

٣- صبحي الصالح ،**دراسات في فقه اللغة** ،ط١١،دار العلم للملايين ،بيروت ،لبنان ،١٩٨٦م ،ص١١٧ .
٤- انظر : **الإعراب والبناء:دراسة في نظرية النحو العربي** ،مرجع سابق ،ص ٥٧ .
٥- **ظاهرة الإعراب في العربية** ،مرجع سابق ،ص ٣١٩ .
١- انظر : **أساليب ترتيب أبواب النحو العربي** ،مرجع سابق ،ص ١٢٨ .

وغيرها من قواعد الإعراب العامة التي تُؤطّر وتنظّر لظاهرة الإعراب في العربية، بل إنّ جميع الظواهر الإعرابية المنضبطة بقانون الصناعة النحوية، والخارجة عنه يتم تفسيرها وتوجيهها نحوياً، وردّها إلى أساليب العربية بالاعتماد على هذه القواعد .

وهذا يعني أنّ قواعد التوجيه الإعرابية تعكس بعدين رئيسين لظاهرة الإعراب في اللغة العربية،الأول: بُعدٌ تفسيري تعليلي لجميع أجزاء الظاهرة الإعرابية ، والثاني: بُعدٌ نظري يمثل فلسفة الظاهرة وتصورها المجرد في علم النحوالعربي . وإذا كانت ظاهرة الإعراب تمتاز بهذين البعدين فكيف يمكن القول بإلغاء الإعراب، وإسقاط حركاته من اللغة العربية ؟!! .

فحقيقة الأمر أنّ هذا لا يستقيم أمام البحث العلمي؛ لأنّ إلغاء حركات الإعراب، وإسقاطها من درج الكلام يعني زوال الظاهرة وتلاشيها بكاملها وإذا زالت ظاهرة الإعراب فإنّ كل ما جُرِّد لها من قواعد وأصول لتصبح نظرية قوية ناضجة لها قواعدها وضوابطها سيزول تباعاً، وبالتالي فإنّنا نكون قد هدمنا نصف النظرية النحوية ، بل هدمنا النظرية بكاملها؛ لأنّ هدم الإعراب يترتب عليه هدم ما أحدثه في الكلام، وبالتالي تزامن هدم نظرية الإعراب مع هدم نظرية العامل،اللتان تمثلان النظرية النحوية في بعض جوانبها، وهدمهما يفضي إلى هدم النظريّة النحويّة بأصولها وضوابطها، وبالتالي إلغاء علم النحو بأصوله وفروعه وضوابطه، ومن هنا كانت نافذةُ الطعن في القرآن الكريم وأساليبه مفتوحة للطاعنين المنكرين لجوهر اللغة العربية وفلسفتها .

ثانياً ـ قواعد التوجيه وتعليم النحو :

إنّ تعليم النحو العربي يجب أن يكون بتعليم قواعده العامة وفهمها فهماً صحيحاً؛ ذلك أنّه إذا فهم المتعلم هذه القواعد استطاع أنْ يفهم حقيقة هذا العلم وفلسفته، واستطاع أنّ يتمثلها في كتاباته وكلامه شريطة أنْ يُرافِقَ هذا الفهم ممارسةٌ مستمرة للغة؛ إذْ إنّ من أهداف تعليم النحو ضبط الكلام حسب قواعد الصناعة النحوية .

ولكنّ السؤال الذي يطرح ههنا هو: كيف يمكن لنا الإفادة من قواعد التوجيه في تعليم النحو العربي ؟. أقول إنّ من أهم قواعد التوجيه في النحو العربي التي يمكن أنْ نجعل منها مدخلاً لتعلم النحو العربي تلك القاعدة التي ابتدأ ابن مالك ألفيته؛ إذ قال :

كلامنا لفظٌ مُفيدٌ كاستقم واسمٌ وفعلٌ ثم حرفٌ الكلم

وقد أشرنا من قبل إلى أنّ هذه القاعدة مدخلٌ لمتعلمي العربية إلى عالم النحوالعربي، إذ إنّ جميع العلاقات النحوية داخل التركيب اللغوي بشكل عام مبنية عليها، ولا تفسَّر إلا في ضوئها .

وهذا يعني أن أولى الخطوات التي يجب على معلم النحو أن يقوم بها تجاه طلبته هي توضيح القسمة الثلاثية للكلام وأنّه لا يوجد غير هذه الثلاثة . وإذا تحقق له هذا الأمر فإنه يتناول بعد ذلك كلَّ قسم بشكل مستقل بالدرس والتوضيح وبيان أهم خصائصه وأهم أقسامه وأنواعه .

فعندها يصبح المتعلم على دراية بأقسام الكلام ويستطيع أن يميِّز كلَّ قسم منها عن الآخر ، وإذا استطاع المتعلم تحديد نوع الكلمة فإنه ستكون لديه قابلية ربط المفردات ببعضها أو محاولة البحث عن علاقة كلِّ مفردة بأخرى داخل التركيب .

وإذا كان ذلك كذلك فإنه يمكن توظيف قواعد العمل بأبسط صورها أوعلى شكل قواعد كلية مبسطة كأن يُقال للمتعلم: (كل اسم مرفوع مسبوق بفعل فهو فاعل أو نائب فاعل)، و(كل فاعل مرفوع)، و(كل فعل مضارع مسبوق بـ أنْ، لن، كي، إذن، فهو فعل مضارع منصوب)، و (كل فعل مضارع مسبوق بـ لم ، لما ، لام الأمر، لا الناهية، فهو فعل مضارع مجزوم)،و (كل اسم موفوع ابتدأ به الكلام فهو مبتدأ)، و(كل اسم سُبق بحرف جر فهواسم مجرور)،.... وهكذا .

ومن الأفضل أن يتم تمثيل هذه القواعد على أشكال معادلات أو قوالب؛ لتساعد المتعلم على محاكاتها والإتيان بنماذج جديدة غير محدودة، وذلك على النحو الآتي :

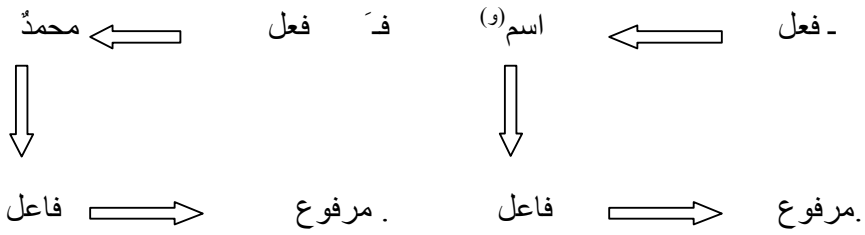

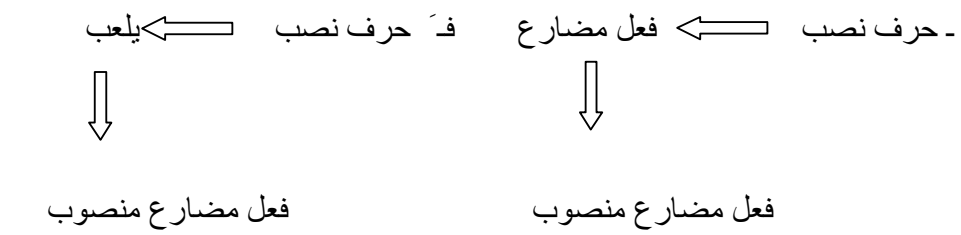
- حرف نصب
فعل مضارع
فعل مضارع منصوب
فـَ حرف نصب
يلعب
فعل مضارع منصوب

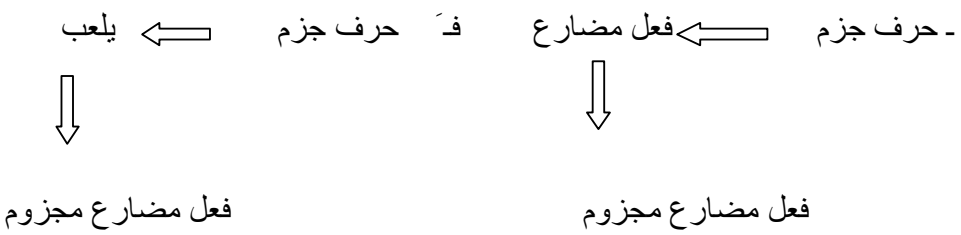
- حرف جزم
فعل مضارع
فعل مضارع مجزوم
فـَ حرف جزم
يلعب
فعل مضارع مجزوم

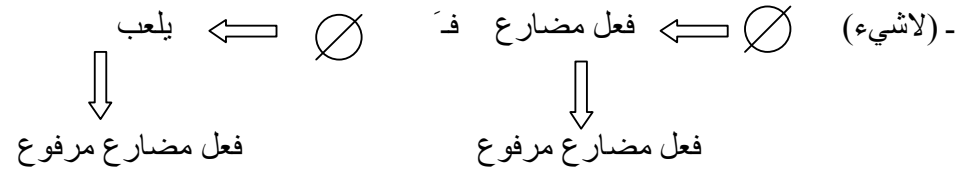
- (لاشيء)
فعل مضارع
فعل مضارع مرفوع
فـَ
يلعب
فعل مضارع مرفوع

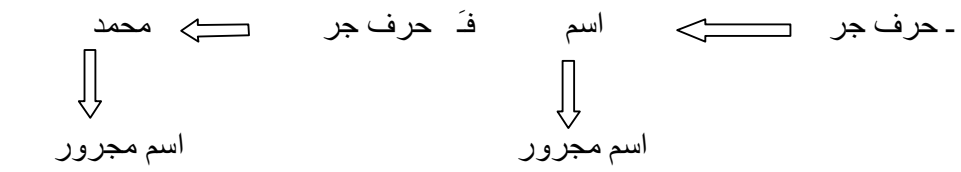
- حرف جر
اسم
اسم مجرور
فـَ حرف جر
محمد
اسم مجرور

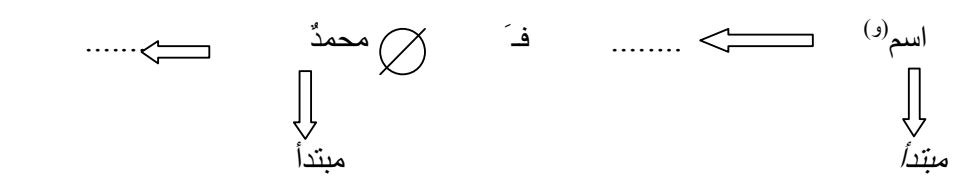
اسم(و)
مبتدأ
.....
فـَ
محمدٌ
مبتدأ
.....

وإن فهم مثل هذه القواعد وقوالبها يساعد على عملية الصوغ القياسي إذ يسعى المتعلم إلى أنْ يأتي بنماذج مشابهه لما تعلمه؛ أي أنّ في ذهنه أنموذجاً مثالياً يحاكم في ضوئه كل مثال جديد يشبهه من حيث الشكل أو العناصر .

وبهذا يكون المتعلم قد ربط بين العامل والمعمول دون أن يشعر بصعوبة النحو كما يظن، فمتى شاهد تركيباً لغوياً يتكون من { فعل + اسم + حرف جر + اسم } على التوالي فسيحدد نوع الفعل أولاً ثم يحكم على الاسم الذي بعده بأنه فاعل، ومرفوع، وعلى الحرف بأنه حرف جر، والاسم الذي بعده اسم مجرور .

ولربما سأل المتعلم عن سبب قولنا فاعل مرفوع، أو اسم مجرور أو فعل مضارع منصوب وغيرها، وبمثل هذا السؤال يكون المتعلم قد دخل بداية طريق علم النحو، لأنه سؤال يدور حول (اللماذية) أي (لماذا)؛ إذ إن هذا السؤال بداية التفكير في العلم، وبداية الإدراك لحقيقته ومضمونه .

فمتى استطاع المتعلم أن يحدد نوع الكلمة ويربطها بما قبلها فإنه سيطلق عليها الحكم الإعرابي الصحيح، ويزداد قوة في إصدار الأحكام بالممارسة على نماذج وأمثلة مختلفة، ليحصل على النتيجة نفسها .وإنّ ثمرة هذا العمل التغلب على الإعراب الذي طالما اشتكى منه المتعلمون ونعتوا العربية بالصعوبة والتعقيد بسببه .

الـــخاتـــمـة

أدرك النحاة قديماً وحديثاً أهمية قواعد التوجيه في الدرس النحوي وأنها تعكس تصوراً نظرياً للنحو العربي، لهذا فقد كانوا يصدرون عن هذا التصور في بحثهم النحوي، وقد عُنيت هذه الدراسة بأبعاد ثلاثة لهذه القواعد، وهي: التطور، والماهية، والأثر،وتوصلت إلى النتائج الآتية :

١- بدأت قواعد التوجيه في النحو العربي بداية طبيعية مراعية طبيعة الاستعمال اللغوي،ومستمدة من البيئة اللغوية بعض التوجيهات، وذلك إلى جانب الاهتمام بطرد القاعدة النحوية وتحكيمها في كلام العرب على نحو ما كان عند عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي وتلاميذه، وقد استمرت هذه الصورة إلى أنْ وصل إلينا أول مؤلف نحوي(الكتاب) لِـ (سيبويه) ليمثل لنا إشارات واصفة لقواعد التوجيه في البحث النحوي دون تقنيين أو تقعيد .

٢- مثلت كتب معاني القرآن الكريم وتفسيره والقراءات وإعراب الأبيات الشعرية المُشكِلة ميداناً واسعاً لقواعد التوجيه؛ ولاسيّما قواعد التوجيه الإعرابي التحليلي بنوعيه: التوجيه الإعرابي المقيد، والتوجيه الإعرابي الحر، ذلك لأنّ هذه الكتب تُعد خير أنموذج لكتب النحو التطبيقي، مما يعني أنّ اعتماد المعنى والإضمار في التوجيه النحوي كان ملمحاً بارزاً فيه؛ إذ إنّ التوجيه الإعرابي غالباً ما يكون مقيداً بالمعنى أو بغيره من القرائن؛ ليكون توجيهاً مُسوَّغاً مقبولاً.

٣- سارت قواعد التوجيه نحو النضج والاستقرار بظهور كتاب (الأصول في النحو) لابن السرَّاج؛ إذ أصبحنا نجد قاعدة التوجيه تحكم عدة أبواب نحوية، أو تحكم ظاهرة نحوية بأكملها، وينضوي تحتها مسائلها لتُعالج وتناقش بطريقة منهجية منظمة، متأثرة بذلك بطرائق المنطقيين في الحصر والترتيب والضبط .

٤- غدت قواعد التوجيه أكثر نضجاً واستقراراً في مؤلفات ابن جِنِّي، ولاسيما (الخصائص) ، إذ أصبحت القاعدة تمثل عنواناً لباب نحوي يضم مسائله وقواعدها، أو قاعدة لباب يحوي عدّة أبواب نحوية ومسائلها في داخله، مما يعكس شمولية قواعد التوجيه، و وحدة التصور النظري لها في أذهان النحاة، وقد بلغت هذه القواعد أوْجَها من القوة والاستقرار في هذه المرحلة، وإنّ كل من جاء بعد ذلك يعدّ عالة على ابن جِنِّي في التنظير لها وتأصيلها، وفي رسمه المنهج الواضح لضوابط

التوجيه النحوي، وللاجتهاد النحوي إذ استطاع أنْ يعيد له أهميته وقوته بعد أنْ كان الخليل بن أحمد الفراهيدي قد دعا إليه .

٥- دارت قواعد التوجيه بين فلك المبنى ومواقع المعنى عند عبدالقاهر الجرجاني إذ تناول هذه القواعد في بحثه النحوي انطلاقاً من المنظومة اللغوية بشكل عام، إذ اتّجه التوجيه بذلك نحو التركيب كوحدة متكاملة بعد أنْ كان يُعنى بالجزئيات ومفردات المسائل، وقد استطاع عبدالقاهر الجرجاني بذلك أنْ يحقق ضرورة توافق معيارين في الدرس النحوي عامة، والتوجيه النحوي خاصة ، وهما: معيار الصواب السياقي والصواب النحوي .

٦- إنّ علاقة التوجيه النحو ي بالتوجيه الفقهي علاقة تفاعلية لا تأثرية، فلكل علم علماؤه المفكرون المنظرون له المثقفون بثقافة عصرهم، وقد كانت صورة التفاعل أكثر وضوحاً في جانب الاستدلال العقلي المعتمد على القياس؛ نحو: الاستدلال ببيان العلة، والاستدلال بالسبر والتقسيم، والاستدلال بالعكس، والاستدلال بالأولى، والاستدلال بالأصول المجردة .

٧- تعددت المصطلحات المستعملة للدلالة على مفهوم التوجيه النحوي تعدّداً يعكس عدم استقرار مصطلح التوجيه في الدرس النحوي ولاسيّما ضمن فترة الدراسة، غير أنّه يشير إلى أصالة هذا المنهج في الدرس النحوي، فكان النحاة يعبِّرون عنه بطرائق تعكس تصوره النظري في أذهانهم .

٨ ـ تُعدّ قواعد التوجيه فرعاً مكملاً لأصول النحو العربي، فهما نظيران متلازمان في الدرس النحوي:قديماً وحديثاً، فلا يوجد أحدهما إلا بوجود الآخر، ولكلٍ حظٌ و نصيبٌ من صاحبه؛ ذلك أنّ قواعد التوجيه تعتمد على الأدلة الإجمالية(السماع،القياس....إلخ) وتتخذ منها مُسوِّغاً داعماً لعملية التوجيه وصحته، فتغدو بهذا أصول النحو العربي أدلته الإجمالية وقواعده التوجيهية (الكلية)، مما يعني أنّ هذه الدراسة لبنة مكمِّلة في بناء النظرية النظرية النحوية .

٩- إنّ اعتماد قواعد التوجيه في الدرس النحوي يوضح التفسير العلمي النظري المنظم لمنظومة العلاقات النحوية الذي يدأب النحاة: قديماً وحديثاً للوصول إليه وصوغه صوغاً جامعاً مانعاً، حفاظاً على قوانين الصناعة النحوية، وضبطاً لكلام العرب: مبنى ومعنى واستعمالاً، كما يوضح لنا حرص النحاة في الحفاظ على سلامة منهجهم في عملية التقعيد النحوي .

١٠ـ إنّ توظيف قواعد التوجيه في الدرس النحوي عامل رئيس في تنشيط دورة الاجتهاد النحوي، والدراية بهذه القواعد وحسن توظيفها شرط أساس لوصول النحوي إلى مرتبة الاجتهاد والتخلي عن التقليد و الاتّباع، و به ـ الاجتهاد ـ يرتقي النحاة بنحوهم إلى مرتبة العلم المضبوط، وكما يُعدّ هذا التوظيف تأكيداً للمعيارية في النحو العربي التي تقدّم تفسيراً علمياً لما هو كائن بالفعل أو بالقوة، لتحافظ على هذا العلم مضبوطاً بقوانين .

١١ـ إنّ قواعد التوجيه منشأ اختلاف في وجهات النظر والاجتهاد بين النحاة، ذلك أنّها تعتمد على أصول التفكير النحوي وعمقه ودقته، والاختلاف غالباً ما يكون في اختيار القواعد الضابطة لعملية التوجيه، وليس على القواعد نفسها، إذ إنّ ميدان اختيارها واسع تختلف فلسفته من نحوي لآخر لاختلاف مشاربهم العلمية والفكرية .

١٢ـ اتخذ النحاة من قواعد التوجيه المتمثلة في قواعد العمل والإعراب والكثرة والقلة والقوة والضعف وغيرها منهجاً في تبويب الموضوعات النحوية، لتقدم لها تفسيراً علمياً نظرياً ضابطاً قد يساعد في إعادة تبويب بعض الموضوعات أو إعادة ترتيب لبعض الأبواب النحوية؛ ليغدو المؤلّف النحوي مبنياً بناءً علمياً مضبوطاً .

١٣ـ فساد الرأي القائل بإلغاء نظرية العامل وظاهرة الإعراب من النحو العربي في ضوء الاعتماد على هذه القواعد في النحو العربي بكل مجالاته من تأليف وتوجيه ومناقشة وبحث؛ ذلك أنّ قواعد العمل النحوي وقواعد الإعراب تُعد من صُلب قواعد التوجيه، وهذه كلها مجتمعة تمثل نظرية النحو العربي، والقول بإلغائها يعني تقويض بنيان النظرية النحوية ورفض التفسيرات التي تقدّمها للظواهر النحوية .

ثبَت المصادر والمراجع

أولاً ـ المصادر :

القرآن الكريم

١ـ إبراهيم القاسم(ت١١٥٢هـ)، **طبقات الزيدية الكبرى، ويسمى: بلوغ المراد إلى معرفة الإسناد**،تحقيق:عبدالسلام عباس الوجيه،ط١،مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية،عمان،الأردن ٢٠٠١م .

٢ـ الأحمد نكَري،عبدالنبي بن عبدالرسول،**جامع العلوم في اصطلاحات الفنون:الملقّب بدستور العلماء**، ط ٢،مؤسسة الأعلمي للمطبوعات،بيروت،لبنان ،١٩٧٥م .

٣ـ الأخطل، **ديوانه**، شرح: راجي الأسمر، ط٣، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٩٩٤م. ٤ـ الأدنه وي، أحمد بن محمد(من علماء القرن الحادي عشر)،**طبقات المفسرين**،تحقيق:سليمان ابن صالح الخزي،ط١، مطبعة العلوم والحكم، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية ، ١٩٩٧م.

٥ ـ الإربلي، علاءالدين(ت٧٤١هـ)،**جواهر الأدب في معرفة كلام العرب** ،شرح وتحقيق : حامد أحمد نيل،د.ط، مطبعة النهضة المصرية ،القاهرة ،١٩٨٤م .

٦ـ الأزهري،خالد بن عبدالله (ت٩٠٥هـ)،**شرح التصريح على التوضيح**،د.ط ،دار إحياء الكتب العربية ،القاهرة، د. ت.

٧ـ الإسنوي، أبو محمد عبدالرحيم بن الحسن (ت٧٧٢هـ)، **الكوكب الدُّرّي فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية**،تحقيق: محمد حسن عواد، ط١،دار عمار،الأردن، ٢٠٠٥م.

٨ ـ الأعشى ميمون بن قيس، **ديوانه الكبير**، ط١،قدّم له وشرحه ووضع فهارسه:محمد أحمد قاسم، المكتب الإسلامي ،بيروت،لبنان،١٩٩٤م .

٩ ـ الأقيشر الأسَدي(ت٨٠هـ)، **ديوانه**، صنعة:محمد علي دقّة،ط١،دار صادر،بيروت،لبنان، ١٩٩٧م.

١٠ـ امرؤ القيس،ابن حجر الكندي(ت٥٤٠هـ)،**ديوانه**،شرحه وضبط نصوصه وقدَّم له:عمر فاروق الطبَّاع، د.ط، دار القلم ،بيروت، لبنان، د.ت .

١١ـ الأندلسي،أبو حيان (ت٧٤٥هـ)،**تفسير البحر المحيط**، دراسة وتحقيق: عادل أحمد عبدالموجد وعلي محمد معوض،و زكريا عبدالمجيد النوتي،وأحمد النجولي الجمل، قرظه:عبدالحي الفرماوي ،ط ١،دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٣م .

١٢ـ ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد،(ت٤٦٩هـ)،**شرح المقدِّمة المُحْسِبَة**،تحقيق:خالد عبدالكريم، ط١،المكتبة العصرية، الكويت، ١٩٧٧م .

١٣ـ الباخرزي،أبو الحسن بن علي بن الطيب(ت٤٦٧هـ)، **دمية القصر وعُصْرَة أهل العصر**، تحقيق:سامي مكي العاني،ط٢،دار العروبة، الكويت، ١٩٨٥م .
١٤ـ أبوالبركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد(ت٥٧٧هـ)، **الإغراب في جَدَل الإعراب**،تحقيق: سعيد الأفغاني، ط٢، دار الفكر، بيروت، ١٩٧١م .
ـ **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين:البصريين والكوفيين،ومعه كتاب: الانتصاف من الإنصاف**،تحقيق:محمد محي الدين عبدالحميد،د.ط، دار إحياء التراث العربي،د.ت .
ـ **أسرار العربية**، تحقيق :فخر صالح قدّارة ،ط١،دار الجيل ،بيروت،لبنان ،١٩٩٥م .
ـ **لمع الأدلة في أصول النحو**، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط٢، بيروت، لبنان،١٩٧١م .
ـ **نُزهة الألباء في طبقات الأدباء**، تحقيق: إبراهيم السامرائي، ط ٣،مكتبة المنار الزرقاء، الأردن،١٩٨٥م .
١٥ـ البغدادي،عبدالقادر بن عمر(ت١٠٩٣هـ)، **خزانة الأدب ولبُّ لباب لسان العرب** ،ط٣، تحقيق وشرح:عبدالسّلام محمد هارون، مكتبة الخانجي،القاهرة، ١٩٨٩م .
١٦ـ ابن تغري بردي، أبو المحاسن يوسف الأتاكي(ت٨٧٤هـ)، **النجوم الزاهرة في ملوك مصروالقاهرة**،قدّم له وعلق عليه:محمد حسين شمس الدين،ط١،دار الكتب العلمية،بيروت، لبنان،١٩٩٢م .
١٧ـ التهانوي، محمد علي بن علي بن محمد(ت١١٩١هـ)، **كشاف اصطلاحات الفنون**، وضع حواشيه:أحمد حسن بسج، ط ١،دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٨م .
١٨ـ الثعالبي،أبو منصور عبدالملك(ت٤٢٩هـ)، **يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر**، شرح وتحقيق: مفيد محمد قميحة، ط٢،ج٢،دار الكتب العلمية،بيروت،لبنان،١٩٨٣م .
١٩ـ الجرجاني،أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد(ت٤٧١هـ)، **دلائل الإعجاز**، تحقيق: محمود محمد شاكر،ط ٣،مطبعة المدني،القاهرة، مطبعةالمدني، جدّة، ١٩٩٢م .
ـ **المقتصد في شرح الإيضاح**،تحقيق: كاظم بحر المرجان،د.ط، دار الرشيد الجمهورية العراقية، ١٩٨٢م .
٢٠ـ الجرجاني،علي بن محمد بن علي(ت٨١٦هـ)،**التعريفات**،حققه وقدّم له ووضع فهارسه:إبراهيم الأبياري، ط ٢، دار الكتاب العربي ،بيروت ،لبنان ، ١٩٩٢م .
٢١ـ جرير،ابن عطية،(ت١١٦هـ)،**ديوانه** ،بشرح:محمد بن حبيب ،تحقيق: نعمان محمد أمين طه، ط٣،دار المعارف ،القاهرة ،١٩٨٦م .
٢٢ـ الجليس النحوي، أبو عبدالله الحسين بن موسى بن هبةالله الدينوري(ت نحو ٣٤٠هـ)،**ثمار الصناعة في علم العربية**، تحقيق:حنّا جميل حداد،ط١،وزارة الثقافة،عمان،الأردن،١٩٩٤م

٢٣ـ ابن جِنِّي،أبو الفتح عثمان(ت٣٩٢هـ)، **الخاطريات**،تحقيق:علي ذو الفقار شاكر،ط١،دار الغرب الإسلامي، بيروت،لبنان ،١٩٨٨م .
ـ **الخصائص** ،ط٤، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد،تحقيق: محمد علي النجار،١٩٩٠م.
ـ **الخصائص**،تحقيق:عبدالحميد هنداوي ،ط١،دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،٢٠٠١م .
ـ **سر صناعة الإعراب**، تحقيق: مصطفي السقا،ومحمد الزفزاف، وإبراهيم مصطفى،وعبدالله أمين،ط ١، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٩٥٤م .
ـ **علل التثنية**،تحقيق:صبيح التميمي،ورمضان عبد التواب،د.ط،مكتبة الثقافة الدينية،القاهرة ١٩٩٢ م .
ـ **اللمع في العربية**، تحقيق: سميح أبو مُغْلي،د. ط،دار مجدلاوي،عمان ،الأردن ،١٩٨٨م.
ـ **المنصف (شرح لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني)**، تحقيق وتعليق: محمد عبدالقادر أحمد عطا ،ط١، دار الكتب العلمية ،بيروت ،لبنان ،١٩٩٩م .
٢٤ـ ابن الجوزي،أبو الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد(ت٥٩٧هـ)، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**،دراسة وتحقيق: محمد عبدالقادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا،راجعه: نعيم زرزور،ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،١٩٩٢م.
٢٥ـ ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر(ت٦٤٦هـ)، **الأمالي النحوية:أمالي القرآن الكريم**، تحقيق: هادي حسن حمودي، ط ١،مكتبة النهضة العربية،عالم الكتب،بيروت، ١٩٨٥ م .
ـ **الإيضاح في شرح المفصل**،تحقيق: موسى بناي العليلي،د.ط،مطبعة العاني،بغداد ،د.ت .
٢٦ـ ابن حجر العسقلاني،أبو الفضل أحمد بن علي(ت٨٥٢هـ)،**الدررالكامنة في أعيان المائة الثامنة**، تحقيق: محمد سيد جادالحق ،ط٢،دار الكتب الحديثة،القاهرة ،١٩٦٦م .
٢٧ـ الحموي،أحمد بن محمد الحنفي(ت١٠٩٨هـ)،**غمز البصائر شرح كتاب الأشباه والنظائر لزين العابدين بن إبراهم بن نجيم المصري**،ط١،دار الكتب العلمية،بيروت، لبنان،١٩٨٥م.
٢٨ـ ابن الخبَّاز،أحمد بن الحسين(ت٦٣٧هـ)، **توجيه اللمع: شرح كتاب اللمع لأبي الفتح ابن جِنِّي**، تحقيق:فايز زكي محمد دياب، ط١،دار السلام،القاهرة، ٢٠٠٢م .
٢٩ـ الخطيب البغدادي،أبو بكر أحمد بن علي(ت٤٦٣هـ) ،**تاريخ بغداد أو مدينة السلام**، دراسة وتحقيق:مصطفى عبدالقادر عطا ،ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت ،لبنان ،١٩٩٧م .
٣٠ـ خلف الأحمر أبو مُحْرِز بن حيان(ت نحو٢٠٠هـ)، **مقدِّمة في النحو**، تحقيق: عزالدين التنوخي، ط١،وزارة الثقافة والإرشاد القومي ،مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم،دمشق، ١٩٦١م.

٣١- ابن خَلكان، أبو العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر(ت٦٨١هـ)، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**،تحقيق:إحسان عباس،د.ط، دار صادر، بيروت، لبنان ،١٩٧٨م .

٣٢- الخوانساري، محمد باقر الموسوي(ت١٣١٣هـ)،**روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات**،ط١،الدار الإسلامية ،بيروت ،لبنان،١٩٩١م .

٣٣- **ديوان الهذليين**، ط٢ ،دار الكتب المصرية،القاهرة ،١٩٩٥م .

٣٤- الذهبي محمد بن أحمد عثمان(ت٧٤٨هـ) ،**سير أعلام النبلاء** ، ط١١،تحقيق: بشار عواد معروف،ومحيي هلال السرحان،مؤسسة الرسالة ،بيروت ،لبنان ،١٩٩٦م .

٣٥- الرازي ،محمد بن عمر بن الحسين(ت٦٠٦هـ)،**المحصول في علم أصول الفقه**،دراسة وتحقيق: طه جابر فياض العلواني، ط٢، مؤسسة الرسالة،بيروت،لبنان،١٩٩٢م.

٣٦- الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد بن المفضّل(ت٤٢٥هـ)،**مفردات ألفاظ القرآن الكريم**، تحقيق:صفوان عدنان داوودي،ط١،دار القلم،دمشق،الدار الشامية، بيروت، لبنان، ١٩٩٢م.

٣٧- ابن أبي الربيع ،عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله الأشبيلي(ت٦٨٨هـ)،**البسيط في شرح جمل الزجاجي**،تحقيق: عيّاد بن عُبيد الثبيتي،ط١،دار الغرب الإسلامي، بيروت،لبنان، ١٩٨٦م .

٣٨- الرضي الأستراباذي،الحسن بن محمد(ت٦٨٦هـ) ، **شرح الرضي على الكافية**، من عمل: يوسف حسن عمر،ط ٢،منشورات جامعة قاريونس، بنغازي،١٩٩٦م.

٣٩- الزُّبيْديّ، أبو بكر محمد بن الحسن(ت٣٧٩هـ)، **طبقات النحويين واللغويين**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ،ط٢،دار المعارف،القاهرة، ١٩٨٤م .

٤٠- الزَّبيدي، محمد مرتضى(ت١٢٠٥هـ)،**تاج العروس**، د.ط، دار ليبيا ،بنغازي،١٩٦٦م .

٤١- الزجاجي،أبوالقاسم عبدالرحمن بن إسحاق(ت٣٤٠هـ)،**الإيضاح في علل النحو**، تحقيق:مازن المبارك،د.ط ،مكتبة دار العروبة ،القاهرة ، ١٩٥٩م .

- **الجمل في النحو**،تحقيق وتقديم:علي توفيق الحمد،ط١،مؤسسة الرسالة،بيروت،لبنان،دار الأمل إربد،الأردن، ١٩٨٤م .

- **مجالس العلماء**،تحقيق:عبدالسلام محمد هارون،ط٢،مكتبة الخانجي،القاهرة،دار الرفاعي، الرياض،١٩٨٣م .

٤٢- الزَّرْكَشي، محمد بن بهادر بن عبدالله (ت٧٩٤هـ) ،**البحر المحيط في أصول الفقه** ، حرّره:عبدالستار أبوغدّة،راجعه:عبدالقادر عبدالله العاني،ط١،وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية،الكويت، ١٩٨٨م.

٤٣ـ الزَّمخشري، محمود بن عمر بن أحمد جار الله (ت٥٣٨هـ)، **أساس البلاغة**، تحقيق : محمد باسل عيون السُّود،ط١،دار الكتب العلمية، بيروت،لبنان، ١٩٩٨م .

ـ **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل** ،تحقيق: مصطفى حسين أحمد،ط ٣،دار الكتاب العربي،بيروت،لبنان،١٩٨٧م .

٤٤ـ ابن زنجلة،أبو زرعة عبدالرحمن بن محمد (ت نحو٤٠٣هـ)،**حجة القراءات**،تحقيق:سعيد الأفغاني،ط٢،مؤسسة الرسالة، بيروت،لبنان،١٩٧٩م.

٤٥ـ الزوزني،أبو عبدالله الحسين بن أحمد، **شرح المعلقات السبع**،د.ط،مكتبة المعارف،بيروت، لبنان ،١٩٩٤م .

٤٦ـ السبكي،علي بن عبدالكافي السبكي(ت٧٥٦هـ)وعبدالوهاب بن علي(ت٧٧١هـ)،**الإبهاج في شرح المنهاج:شرح على منهاج الوصول إلى علم الأصول للقاضي البيضاوي المتوفى سنة(٦٨٥هـ)**،دراسة وتحقيق: أحمد جمال الزمزمي ونورالدين عبدالجبار صغيري،ط١،دار البحوث للدراسات الإسلامية،وإحياء التراث ،دبي ٢٠٠٤م .

٤٧ـ السبكي،عبدالوهاب بن علي،**الأشباه والنظائر**،تحقيق:عادل أحمد عبدالموجود، وعلي محمد عوض ،ط١،دار الكتب العلمية، بيروت ،لبنان ،١٩٩١م .

٤٨ـ ابن السرَّاج،أبو بكر محمد بن سهل(ت٣١٦هـ)،**الأصول في النحو**، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، ط٤،مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٩٩٩م.

٤٩ـ ابن سعدان الكوفي، أبو جعفر محمد(ت٢٣١هـ) ،**مختصر النّحو**،دراسة وتحقيق:حسين أحمد بوعبّاس،حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية،الحولية٢٦،مجلس النشر العلمي،جامعة الكويت، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م .

٥٠ـ سيبويه،أبو بشر عمرو بن عثمان بن قَنْبَر(ت١٨٠هـ)،**الكتاب**،تحقيق:عبدالسلام محمد هارون، ط١،دار الجيل ، بيروت ، د.ت .

٥١ـ ابن سيده،أبو الحسن علي بن إسماعيل(ت٤٥٨هـ)،**العدد في اللغة**،تحقيق:عبد الله ابن الحسين الناصير، وعدنان بن محمد الظاهر،ط ١،عمان ،١٩٩٣م .

٥٢ـ السيرافي،أبو سعيد الحسن بن عبدالله(ت٣٦٨هـ)،**شرح كتاب سيبويه**،تحقيق:شعبان صلاح،وعبدالرحمن محمد عصر، وعلي سيد علي،مراجعة:حسين نصار،د.ط، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية ،القاهرة ،٢٠٠٦م .

٥٣ـ السيوطي،عبدالرحمن بن أبي بكر(ت٩١١هـ)،**الأشباه والنظائر في النحو**،تحقيق:عبدالعال سالم مكرم،ط١،مؤسسة الرسالة، بيروت،لبنان،١٩٨٥م.

ـ **الاقتراح في علم أصول النحو**، تحقيق: محمد حسن محمد إسماعيل الشافعي، ط ١،دار

الكتب العلمية ،بيروت ،لبنان ،١٩٩٨م .
- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**،تحقيق:محمد أبو الفضل إبراهيم،ط٢،دار الفكر، مصر، ١٩٧٩م .
- **التحدث بنعمة الله** ،اعتنى به وراجعه: هيثم خليفة طُعَيمي ،ط١،المكتبة العصرية،صيدا، بيروت، ٢٠٠٣ م .
- **تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب**، دراسة وتحقيق: حسن الملخ، وسهى نعجة،ط١،عالم الكتب الحديث ، إربد الأردن ، ٢٠٠٥ م .
- **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي** ،تحقيق :أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي،ط٣،دار الكلم الطيب،بيروت،لبنان،١٩٩٧م .
- **شرح شواهد المغني** ،وقف على حواشيه: أحمد ظافر كوجان،د.ط،منشورات مكتبة الحياة، بيروت، لبنان ،د.ت .
- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**،تحقيق:عبدالحميد هنداوي، د.ط ،المكتبة التوفيقية القاهرة، د.ت ،

٥٤- الشريف الكوفي،أبو البركات عمر بن إبراهيم(ت٥٣٩هـ)،**البيان في شرح اللمع لابن جِنِّي**، دارسة وتحقيق :علاء الدين حمويّة،ط١،دار عمار،عمان،الأردن ،٢٠٠٢م .

٥٥- ابن شقير أبو بكر أحمد بن الحسن(ت٣١٧هـ)،**المُحلّى:وجوه النصب**،تحقيق:فائز فارس، ط١، مؤسسة الرسالة ، بيروت ،لبنان ،دار الأمل ،إربد ،الأردن ،١٩٨٧م .

٥٦- الشلوبين، أبوعلي عمر بن محمد بن عمر الأزدي(ت٦٤٥هـ)، **شرح المقدمة الجزولية الكبير**،دراسة وتحقيق: تركي بن سهو بن نزال العتيبي،ط٢،مؤسسة الرسالة،بيروت،لبنان، ١٩٩٤م.

٥٧- الشيباني،أبوعمرو(ت نحو ٢١٠هـ)،**كتاب الجيم** ، ترتيب وتحقيق: عادل عبد الجبّار الشاطي،ط١،مكتبة لبنان، ناشرون، بيروت، لبنان،٢٠٠٣ م .

٥٨- الشيرازي، أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف(ت٤٧٦هـ)،**شرح اللمع**، حققه وقدم له ووضع فهارسه: عبد المجيد تركي ،ط١،دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٩٨٨م .
- **اللمع في أصول الفقه**، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٨٥م .

٥٩- الصبّان أبو العرفان محمد بن علي(ت١٢٠٦هـ)، **حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك** ،د.ط ،دار إحياء الكتب العربية، القاهرة ،د. ت.

٦٠- ابن أبي طالب،أبو محمد مكي القيسي(ت٤٣٧هـ)،**الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**،تحقيق:محيي الدين رمضان، ط٥،مؤسسة الرسالة،بيروت،لبنان،١٩٩٧م .

٦١ـ ابن الطيب الفاسي، محمد(ت١١٧٠هـ) ،**فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، وفي أعلاه : الاقتراح في أصول النحو وجدله لعبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي**، تحقيق وشرح: محمود يوسف فجّال،ط٢، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات، دبي،٢٠٠٢م .

٦٢ـ ابن عبّاد،الصاحب إسماعيل(ت٣٨٥هـ)، **المحيط في اللغة**، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، ط١،عالم الكتب، بيروت ،لبنان،١٩٩٤م

٦٣ـ ابن عقيل،عبدالله(ت٧٦٩هـ)،**شرح ابن عقيل**،تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد،ط٢، المكتبةالعصرية ،صيدا ، بيروت ،٢٠٠٠م .

٦٤ـ العُكْبَري ،أبو البقاء عبدالله بن الحسين(ت٦١٦هـ)، **التبيان في إعراب القرآن**،تحقيق: محمد علي البجاوي،د.ط،مطبعة عيسى البابي الحلبي،القاهرة،١٩٧٦م .

ـ **شرح إيضاح أبي علي الفارسي** ،دراسة وتحقيق:يحيى مير علم،جامعة دمشق،١٩٩٢م.

ـ **اللباب في علل البناء والإعراب** ،تحقيق:غازي مختار طليمات، وعبدالإله نبهان، ط١، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر،دمشق، سورية ،٢٠٠١ م .

ـ **مسائل خلافية في النحو**،تحقيق:عبدالفتاح سليم،ط٢،مكتبة الآداب،القاهرة ،٢٠٠٤م .

٦٥ـ علقمة الفحل، **ديوانه**، بشرح أبي الحجاج يوسف بن سليمان عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري،تحقيق:لطفي الصقال، ودريّة الخطيب،راجعه: فخر الدين قباوة،ط١،دار الكتاب العربي،١٩٦٩م .

٦٦ـ ابن العماد، أبو الفلاح عبدالحي بن أحمد الحنبلي(ت١٠٨٩هـ) ،**شذرات الذهب في أخبار من ذهب**،أشرف على تحقيقه وخرّج أحاديثه: عبدالقادر الأرناؤوط، حققه وعلق عليه: محمود الأرناؤوط، ط١،دار ابن كثير،بيروت، لبنان، ١٩٩٢م .

٦٧ـ الغزالي،أبو حامد محمد بن محمد بن محمد(ت٥٠٥هـ)،**المنخول من تعليقات الأصول**، حققه وخرّج نصه وعلّق عليه: محمد حسن هيتو، د.ط ،دمشق، ١٩٧٠م.

٦٨ـ ابن فارس، أبو الحسين أحمد (ت٣٩٥هـ)، **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها**،حققه وضبط نصوصه وقدم له:عمر فاروق الطبّاع ،ط١،مكتبة المعارف ،بيروت ،لبنان ،١٩٩٣م .

ـ **مقاييس اللغة** ،تحقيق:عبد السلام محمد هارون، ط ١،دار الجيل، بيروت،١٩٩١م .

٦٩ـ الفارسي،أبوعلي الحسن بن أحمد(ت٣٧٧هـ)،**الإيضاح العَضُدي**، حققه وقدّم له: حسن شاذلي فرهود،ط١،دار التأليف،مصر،١٩٦٩.

ـ **الحُجَّة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر ابن**

مجاهد،وضع حواشيه وعلق عليه:كامل مصطفى هنداوي،ط١،دار الكتب العلمية،بيروت، لبنان ،٢٠٠١م .

- **شرح الأبيات المُشكِلَة الإعراب المسمى (إيضاح الشعر)** ،تحقيق حسن هنداوي ،ط١، دار القلم ،دمشق ،دار العلوم والثقافة ،بيروت ،لبنان،١٩٨٧م .
- **المسائل المشكلة:المعروفة بالبغداديات**، دراسة وتحقيق: صلاح الدين عبد الله السَنكَاوي، د.ط، مطبعة العاني، الجمهورية العراقية، بغداد، ١٩٨٣م.
- **المسائل العسكريات**،تحقيق:إسماعيل أحمد عمايرة،مراجعة: نهاد الموسى،د.ط،منشوارات الجامعة الأردنية، ١٩٨١ م.

٧٠- الفارقي، أبو نصر الحسن بن أسد(ت٤٧٨هـ)،**الإفصاح في شرح أبيات مُشكلَة الإعراب** ، تحقيق:سعيد الأفغاني،ط٣،مؤسسة الرسالة،بيروت،لبنان،١٩٨٠م .

٧١- الفاكهي،عبدالله بن أحمد، **شرح الحدود في النحو**،تحقيق: المتولي رمضان الدّميري،ط٢، مكتبة وهبة، القاهرة ،١٩٩٣م.

٧٢- الفرَّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت٢٠٧هـ)، **معاني القرآن**، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، د. ط، دار السرور، د. مكان،١٩٥٥م .

٧٣- الفرزدق،همام بن غالب(ت١١٤هـ)، **ديوانه**،قدّم له وشرحه: مجيد طراد،ط١،دار الكتاب العربي، بيروت،لبنان،١٩٩٢م .

٧٤- الفيومي، أحمد بن محمد بن علي(ت٧٧٠هـ)،**المصباح المنير**، د.ط، مكتبة لبنان،بيروت، لبنان،١٩٨٧م.

٧٥- ابن قتيبة أبو محمد عبدالله بن مسلم الدينوري(ت٢٧٦هـ)،**تأويل مُشكِل القرآن**،شرحه ونشره:السيد أحمد صقر ،ط٣، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،١٩٨١م .

٧٦- القرطبي،أبو عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري(ت٦٧١هـ)،**الجامع لأحكام القرآن**، تحقيق: هشام سمير البخاري ،د.ط ، دار عالم الكتب،الرياض ،السعودية ، ٢٠٠٣م .

٧٧- القفطي،أبو الحسن بن علي بن يوسف(ت٦٢٤هـ)، **إنباه الرُّواة على أنباه النحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة،مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان ،١٩٨٦م .

٧٨- القيسي،أبوعلي الحسن بن عبدالله(من علماء القرن السادس الهجري)،**إيضاح شواهد الإيضاح**،دراسة وتحقيق:محمد بن حمود الدَعَجاني،ط١،دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان،١٩٩٧م.

٧٩- الكتبي، محمد بن شاكر(ت٧٦٤هـ)،**فوات الوَفيات والذيل عليها**، تحقيق:إحسان عباس،

د.ط، دار صادر، بيروت، لبنان، ١٩٧٤م.
٨٠ـ كُثيِّر عزة ،**ديوانه**،قدّم له وشرحه:مجيد طراد، ط١،دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٩٩٣م.
٨١ـ الكفوي، أبوالبقاء أيوب بن موسى الحسيني(ت١٠٩٤هـ) ،**الكليات :معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**،وضع فهارسه:عدنان درويش،محمد المصري،ط٢،مؤسسة الرسالة،بيروت لبنان ، ١٩٩٣م.
٨٢ـ ابن كمال باشا،أحمد بن سلمان،(ت٩٤٠هـ)،**أسرار النحو**، تحقيق: أحمد حسن حامد،ط٢، دار الفكر، عمان، الأردن، ٢٠٠٢م .
٨٣ـ الكيشي، محمد بن أحمد بن عبدالله القرشي(ت٦٩٥هـ)،**الإرشاد إلى علم الإعراب**،تحقيق ودراسة:عبدالله علي الحسيني ومحسن سالم العميري،ط١، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي،المملكة العربية السعودية ،١٩٨٩م .
٨٤ـ ابن مالك،أبو عبدالله محمد بن عبدالله(ت٦٧٢هـ)،**ألفية ابن مالك في النحو والصرف**، ط٣،دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٧م .
٨٥ـ المثقب العبدي(نحو٣٥ ق.هـ)،**ديوان شعره**،عني بتحقيقه وشرحه والتعليق عليه: حسن كامل الصيرفي،د.ط، معهد المخطوطات العربية ،١٩٧١م .
٨٦ ـ المجاشعي أبو الحسن علي بن فضّال(ت٤٧٩هـ) ،**شرح عيون الإعراب** ،حققه وعلق عليه: عبدالفتاح سليم ،ط١،مكتبة الآداب ،القاهرة ، ٢٠٠٧م .
ـ **المقدمة في النحو** ،تحقيق:حسن شاذلي فرهود،د.ط ،المطبعة العربية الحديثة ،القاهرة ، ١٩٨٠م .
٨٧ـ المَرْزُباني، أبو عُبيدالله محمد بن عمران(ت٣٨٤هـ) ، **الموشح في مآخذ العُلماء على الشعراء**، وقف على طبعه واستخرج فهارسه :مُحِبُّ الدين الخطيب، ط ٢،المطبعة السلفية ومكتبتها،القاهرة ،١٣٨٥هـ .
٨٨ـ مسلم،أبو الحسين بن الحجاج بن مسلم القشيري،**صحيح مسلم** ،تحقيق وتصحيح: محمد فؤاد عبدالباقي،دار إحيا الكتب العربية،القاهرة،١٣٧٤هـ .
٨٩ـ ابن مضاء القرطبي(ت٥٩٢هـ)،**الردّ على النحاة**،تحقيق:شوقي ضيف،ط٣،دار المعارف، القاهرة،١٩٨٨م .
٩٠ـ المِقَّري،أحمد بن محمد(ت١٠٤١هـ)، **نفح الطيب عن غصن الأندلس الرّطيب، وذكر وزيرها لسان الدين الخطيب**،حققه ووضع فهارسه: يوسف الشيخ محمد البقاعي،ط١،دار الفكر،بيروت، لبنان ،١٩٨٦م .

٩١ـ المناوي، محمد عبدالرؤوف(ت١٠٣١هـ)،**التوقيف على مهمات التعاريف**، تحقيق:محمد رضوان الدّاية،ط١،دار الفكر،دمشق،سورية ،١٩٩٠م .

٩٢ـ ابن منظور،أبو الفضل محمد بن مكرم الأفريقي المصري(ت٧١١هـ)، **لسان العرب**،حققه وعلق عليه ووضع حواشيه:عامر أحمد حيدر،راجعه:عبد المنعم خليل إبراهيم،ط١،دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،٢٠٠٣م .

٩٣ـ ابن نجيم،زين الدين بن إبراهيم، الأشباه والنظائر(ت٩٧٠هـ)، تحقيق وتقديم: محمد مطيع الحافظ، ط١، دار الفكر ،دمشق ، ١٩٨٣م .

٩٤ـ النديم، محمد بن إسحاق(ت٣٨٠هـ)، **الفهرست**، اعتنى بها وعلق عليها: إبراهيم رمضان،ط١،دار المعرفة ،بيروت، لبنان ،١٩٩٤م .

٩٥ـ نُصيب بن رباح(ت١٠٨هـ)، **شِعْره**، جمع وتقديم: داوود سلوم، د.ط، مطبعة الإرشاد،بغداد،١٩٦٧م.

٩٦ـ ابن هشام،أبو محمد عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله الأنصاري(ت٧٦١هـ)، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**،تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد،ط٥، دار إحياء التراث العربي، بيروت،لبنان، ١٩٦٦م .

ـ **مُغني اللبيب عن كتب الأعاريب**،حققه وفصله وضبط غرائبه:محمد محي الدين عبدالحميد، د.ط، مطبعة المدني،القاهرة، د.ت .

٩٧ـ ابن الوكيل، محمد بن عمر بن مكي(ت٧١٦هـ)، **الأشباه والنظائر**،تحقيق:أحمد بن محمد العنقري، ط١، مكتبة الرشد،الرياض ،١٩٩٣م .

٩٨ـ ياقوت الحموي،ابن عبدالله الرومي(ت٦٢٦هـ)،**معجم الأدباء:(إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)**، تحقيق: إحسان عباس، ط ١،دار الغرب الإسلامي، بيروت ،لبنان ،١٩٩٣م .

٩٩ـ ابن يعيش الصنعاني،محمد بن علي بن أحمد(ت٦٨٠هـ)،**التهذيب الوسيط في النحو** ، تحقيق: فخر صالح قدّاره، دار الجيل،بيروت،لبنان،١٩٩١م.

١٠٠ـ ابن يعيش، موفق الدين بن علي(٦٤٣هـ) ،**شرح المفصّل**، حققه وشرح شواهده: أحمد السيد أحمد،راجعه ووضع فهارسه:إسماعيل عبدالجواد عبدالغني،د.ط،المكتبة التوفيقية، القاهرة،د.ت.

١٠١ـ اليماني،عبدالباقي بن عبدالمجيد(ت٧٤٣هـ)، **إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، تحقيق:**عبدالمجيد دياب،ط١،مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية،١٩٨٦م.

ثانياً ـ المراجع العربية:

١ـ إبراهيم أنيس، **من أسرار اللغة** ،ط٥ ،مكتبة الأنجلو المصرية ،القاهرة ، ١٩٧٥م .

٢ـ إبراهيم عبدالله رفيدة ،**النحو وكتب التفسير**، ط٣، الدار الجماهيرية ،الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، ١٩٩٠م.

٣ـ إبراهيم عبود السامرائي،**المفيد في المدارس النحوية** ،ط١، دار المسيرة، عمان ،الأردن ، ٢٠٠٧ م .

٤ـ إبراهيم مصطفى ،**إحياء النحو** ،د.ط ،دار الآفاق العربية ،القاهرة ،٢٠٠٣م .

٥ـ إبراهيم مصطفى، وأحمد حسن الزيات، وحامد عبدالقادر، ومحمد علي النجار،**المعجم الوسيط** ،د.ط، دار الدعوة، إستانبول، تركية، د ت .

٦ـ أحمد إبراهيم سيِّد أحمد ،**أنواع العامل الإعرابي** ،ط١،مطبعة الشباب الحر،القاهرة ،١٩٨٤م.

٧ـ أحمد جميل شامي، **النحو العربي: قضاياه ومراحل تطوره**، د.ط مؤسسة عز الدين، دار الحضارة ، بيروت ، لبنان ،١٩٩٧م.

٨ـ أحمد حسن حامد، **التضمين في العربية:بحث في البلاغة والنحو**، ط ١،دار الشروق،عمان، الأردن، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، ٢٠٠١م .

٩ـ أحمد خاكي، **قاسم أمين**، د.ط، دار إحياء الكتب العربية ،القاهرة ،١٩٤٤م .

١٠ـ أحمد خان،**معجم المطبوعات العربية في شبه القارة الهندية الباكستانية منذ دخول المطبعة إليها حتى عام ١٩٨٠م** ، د.ط ،مكتبة الملك فهد الوطنية ،الرياض ،٢٠٠٠م . ١١ـ أحمد رضا ، **متن اللغة**، د. ط ، مكتبة دار الحياة ، بيروت ،١٩٦٠م.

١٢ـ أحمد سليمان ياقوت،**دراسات نحوية في خصائص ابن جني**، د. ط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٠م.

ـ **ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم**،د.ط،دار المعرفة الجامعية، القاهرة ،٢٠٠٣م .

١٣ـ أحمد مكي الأنصاري، **أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة**، د.ط، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ،القاهرة ،١٩٦٤م.

١٤ـ إميل بديع يعقوب،**المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية**،ط١،دار الكتب العلمية،بيروت، لبنان، ١٩٩٦م .

١٥ـ أنيس فريحة ،**نحو عربية ميسرة** ، د. ط ،دار الثقافة ،بيروت ،لبنان ،١٩٥٥م .

ـ **نظريات في اللغة** ،ط١، دار الكتاب اللبناني ،بيروت ،لبنان ،١٩٧٣م .

١٦ـ تمّام حسّان ،**الأصول: دراسة إبستيمولوجيّة للفكر اللغوي عند العرب (النحو ،فقه اللغة، البلاغة)** ،د.ط ،عالم الكتب، القاهرة ،٢٠٠٠م.

ـ **اللغة بين المعيارية والوصفية** ،ط٤،عالم الكتب ،القاهرة ،٢٠٠١م .

ـ **اللغة العربية :معناها ومبناها** ،د، ط ،دار الثقافة ،الدار البيضاء،المغرب ،٢٠٠١م

ـ **مناهج البحث في اللغة** ،د.ط ،دار الثقافة ،الدار البيضاء،المغرب،١٩٧٩م.

١٧ـ جعفر نايف عبابنة، **مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي**، ط١، دار الفكر العربي، عمان،الأردن،١٩٨٤م .

١٨ـ جميل علوش، **الإعراب والبناء: دراسة في نظرية النحو العربي**، ط١،المؤسسة الجامعية للدراسات ،د.مكان ،١٩٩٧م .

ـ **من جدل النحو والإعراب**، ط١، دار الكرمل، عمان، الأردن، ٢٠٠٢م .

١٩ـ جودة مبروك محمد، **الدرس النحوي عند ابن الأنباري**، د.ط، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٢ م .

٢٠ـ حسام أحمد قاسم،**الأسس المنهجية للنحو العربي: دراسة في كتب إعراب القرآن الكريم**، د.ط،دار النصر ،د.مكان ،٢٠٠٥م

٢١ـ حسن خميس الملخ، **التفكير العلمي في النحو العربي: الاستقراء،التحليل، التفسير**،ط ١، دار الشروق ،عمان ،الأردن ،٢٠٠٢م .

ـ **رؤى لسانية في نظرية النحو العربي** ،ط ١ ،دار الشروق ،عمان ، الأردن ، ٢٠٠٧م .

ـ **نظرية الأصل والفرع في النحو العربي** ،ط١، دار الشروق،عمان ،الأردن ، ٢٠٠١م .

ـ **نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين**،ط١،دار الشروق،عمان،الأردن، ٢٠٠٠م .

٢٢ـ حسن عون، **تطور الدرس النحوي**، د.ط معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة ، ١٩٧٠م .

٢٣ـ خالد سعد شعبان، **أصول النحو عند ابن مالك: السماع، القياس،العلة النحوية، الإجماع الاستصحاب، قواعد الاستدلال**، تقديم:أحمد محمد كشك،ط١،مكتبة الآداب،القاهرة،٢٠٠٦م.

٢٤ـ خير الدين الزركلي، **الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين**، ط١٠، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ١٩٩٢ م .

٢٥ـ داود عبده، **أبحاث في اللغة العربية**، د.ط، مطبعة لبنان، بيروت، لبنان،١٩٧٣م .

٢٦ـ رجاء وحيد دويدري، **البحث العلمي: أساسياته النظرية وممارسته العملية**، ط١، دار الفكر المعاصر ،بيروت،لبنان،دار الفكر،دمشق،سورية، ٢٠٠٠م.
٢٧ـ رمضان عبدالتواب، **فصول في فقه العربية**، ط٢، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ١٩٨٠م .
٢٨ـ ريمون طحان، ودنيز بيطار طحان،**فنون التقعيد وعلوم الألسنية**،ط١،دار الكتاب اللبناني، مكتبة المدرسة ،بيروت ،لبنان،١٩٨٣م .
٢٩ـ سعيد الأفغاني، **في أصول النحو العربي**، د.ط،المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان،١٩٨٧م.
٣٠ـ سعيد جاسم الزبيدي ،**القياس في النحو العربي: نشأته وتطوره**،ط١، دار الشروق، عمان، الأردن ،١٩٩٧م .
٣١ـ السيِّد أحمد عبدالغفار، **التصور اللغوي عند الأصوليين** ،ط١، دار عكاظ ،جدة،١٩٨١م .
٣٢ـ السيد أحمد علي محمد ، **تسليط العامل النحوي و أثره في الدرس النحوي** ،ط ١،دار الثقافة العربية القاهرة ،١٩٩١م.
٣٣ـ شوقي ضيف، **المدارس النحوية**، ط ٨، دار المعارف، القاهرة ،١٩٩٩م .
٣٤ـ صاحب أبو جناح، **دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها**، ط١، دار الفكر،عمان، الأردن ، ١٩٩٨م.
٣٥ـ صبحي الصالح ،**دراسات في فقه اللغة**،ط١١،دار العلم للملايين،بيروت ،لبنان، ١٩٨٦م .
٣٦ـ صلاح حسنين ،**علم اللغة الوصفي والتاريخي**، د.ط ،مكتبة الآداب ،القاهرة ، ٢٠٠٧م .
٣٧ـ صلاح رُوّاي، **النحوالعربي: نشأته، تطوره، مدارسه، رجاله** ،د.ط ،دار غريب ،القاهرة، ٢٠٠٣م.
٣٨ـ طاهر سليمان حمودة ،**القياس في الدرس اللغوي: بحث في المنهج**،د. ط،الدار الجامعية الإسكندرية ، ١٩٩٢م .
٣٩ـ طلال علامة، **تطور النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة** ، ط١ ،دار الفكر اللبناني،بيروت ،لبنان ،١٩٩٣م .
٤٠ـ عباس حسن، **اللغة والنحو بين القديم والحديث**،د.ط،دار المعارف،مصر،القاهرة،١٩٦٦م.
٤١ـ عبدالرحمن أيوب،**دراسات نقدية في النحو العربي**،د.ط،مؤسسة الصباح،الكويت،١٩٥٧م.
٤٢ـ عبدالسلام المسدّي،**التفكير اللساني في الحضارة العربية**، د.ط،الدار العربية للكتاب،ليبيا، تونس ،١٩٨١م.
٤٣ـ عبدالعال سالم مكرم،وأحمد مختار عمر، معجم القراءات القرآنية، ط٢،مطبوعات جامعة، الكويت ،١٩٨٨م .
٤٤ـ عبدالعزيز عبده أبو عبدالله ،**المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل** ،ط١،القسم

الثاني،الجماهيرية الليبيّة، ١٩٨٢م.
٤٥ـ عبدالغفار حامد محمد هلال ،**عبقري اللغويين: أبو الفتح عثمان بن جِنّي**، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة ، ٢٠٠٦م .
٤٦ـ عبدالفتاح إسماعيل شلبي، **أبو علي الفارسي: حياته ومكانته بين أئمة العربية، وآثاره في القراءات والنحو**،ط١ ،مكتبة نهضة مصر، القاهرة، ١٩٥٨م .
٤٧ـ عبدالفتاح حسن علي البجّة،**ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين**، ط ١،دار الفكر،عمان، الأردن، ١٩٩٨م .
٤٨ـ عبدالقادر عبدالرحمن السعدي، **أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام من آيات القرآن التشريعية**،ط١، مطبعة الخلود، بغداد، ١٩٨٦م .
٤٩ـ عبداللطيف الخطيب، **معجم القراءات**، ط١، دار سعدالدين، دمشق ،القاهرة ، ٢٠٠٢م .
٥٠ـ عبداللطيف محمد الخطيب، **ابن يعيش وشرح المفصّل** ،ط١، جامعة الكويت، ١٩٩٩م .
٥١ـ عبدالمجيد عابدين ،**المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية**،د.ط، دار الطباعة الحديثة، د.مكان، ١٩٥١م .
٥٢ـ عبدالوكيل عبدالكريم الرعيض، **ظاهرة الإعراب في العربية**،ط١، منشورات جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، دار اقرأ، طرابلس، ١٩٩٠م .
٥٣ـ عفاف حسانين ، **في أدلة النحو**، ط١، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ١٩٩٦م .
٥٤ـ علي بن عبدالعزيز العميريني، **الاستدلال عند الأصوليين: معناه وحقيقته، الاحتجاج به، أنواعه**، ط١، مكتبة التوبة، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٠م.
٥٥ـ علي أبو المكارم، **أصول التفكير النحوي**، د. ط، منشورات الجامعة الليبية، كلية التربية ، ١٩٧٣ م.
ـ **الظواهر اللغوية في التراث النحوي (الظواهر التركيبية)**،د.ط،القاهرة الحديثة للطباعة، القاهرة، ١٩٦٨م
٥٦ـ علي النجدي ناصف، **سيبويه إمام النحاة** ، د. ط، مطبعة نهضة مصر بالفجّالة، مطبعة لجنة البيان العربي، ١٩٥٣م .
٥٧ـ فؤاد حنّا ترزي، **في أصول اللغة والنحو**، د.ط ،مطبعة دار الكتب،بيروت،لبنان،١٩٦٩م .
٥٨ـ فاضل صالح السامرائي ،**الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري** ،ط١،دار عمار، عمان، الأردن، ٢٠٠٥م .
٥٩ـ فخرالدين قباوة،**التحليل النحوي: أصوله وأدلته**، ط١، مكتبة لبنان ناشرون،٢٠٠٢م .
ـ **مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء** ،ط١،دار الفكر،دمشق ،٢٠٠٣م .

ـ **المورد النحوي الكبير :نماذج من التحليل النحوي في الإعراب والأدوات والصرف ،** ط٤، دار طلاس، دمشق ،١٩٨٧م. (أعيدت الطبعة سنة ١٩٩١م) .

٦٠ـ قاسم أمين ،**كلمات،** د. ط ، مطبعة الجريدة ، مصر، القاهرة، ١٩٠٨م .

٦١ـ كاظم إبراهيم كاظم، **النحو الكوفي: مباحث في معاني القرآن،** ط١،عالم الكتب ،بيروت، لبنان، ١٩٩٨م.

٦٢ـ كريم حسين ناصح الخالدي،**مناهج التأليف النحوي**،ط١،دار صفاء،عمان،الأردن،٢٠٠٧م.

٦٣ـ كمال محمد بشر، **علم اللغة الاجتماعي (مدخل)**، د.ط، دار غريب، القاهرة، ١٩٩٥م .

٦٤ـ مازن المبارك، **الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه،** ط٣،دار الفكر، سورية، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ١٩٩٥م .

٦٥ـ مجدي إبراهيم يوسف، **الجهود اللغوية لابن السراج: دراسة تحليلية** ، د. ط، دار الكتاب، المصري ،القاهرة ،دار الكتاب اللبناني،بيروت،لبنان ،٢٠٠٠م.

٦٦ـ مجمع اللغة العربية (القاهرة)، **المعجم الكبير**، د.ط ،مطبعة دار الكتب، ١٩٧٠م .

٦٧ـ محمد خير الحلواني، **أصول النحو العربي**، ط ٢، الناشر الأطلسي، ١٩٨٣م .

ـ **المفصّل في تاريخ النحو العربي:قبل سيبويه**،ط١،مؤسسة الرسالة، بيروت،لبنان، ١٩٧٩م.

٦٨ـ محمد علي الصابوني، **روائع البيان: تفسير آيات الأحكام من القرآن**، ط٣، دار القلم ، دمشق، الدار الشامية ،بيروت ، لبنان ،١٩٩٧م .

٦٩ـ محمد عمارة ،**المنهاج العقلي في دراسات العربية**، د.ط ،دار نهضة مصر، القاهرة، ١٩٩٨ م .

٧٠ـ محمد كاظم البكاء،**منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي**، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق، بغداد، ١٩٨٩م .

٧١ـ محمد المختار ولد أباه، **تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب**،مراجعة:محمد توفيق أبو علي،ونعيم علوية،ط١،دار التقريب بين المذاهب الإسلامية،بيروت، لبنان، ٢٠٠١م .

٧٢ـ محمد مندور، **النقد المنهجي عند العرب و(منهج البحث في الأدب واللغة مترجم عن الأستاذين: لانسون، وما ييه)**، د. ط ، نهضة مصر،القاهرة، ١٩٩٦م .

٧٣ـ محمود حسن الجاسم، **القاعدة النحوية: تحليل ونقد**، ط١، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٧م .

٧٤ـ محمود حسني محمود، **المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي**،ط١،مؤسسة الرسالة، بيروت ،لبنان، ودار عمّار،عمان ،الأردن ،١٩٨٦م .

٧٥ـ معاذ السرطاوي، **ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية**، ط١، دار مجدلاوي، عمان، الأردن، ١٩٨٨م .

٧٦ـ مُنى إلياس، **القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي**، ط ١، دار الفكر، دمشق ، ١٩٨٥م .
٧٧ـ مهدي المخزومي، **في النحو العربي: قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث**،ط٣، القاهرة ، ١٩٨٥م .
٧٨ـ نادية شريف العمري،**الاجتهاد والتقليد في الإسلام** ،ط١،مؤسسة الرسالة،بيروت،لبنان، ٢٠٠٤م.
٧٩ـ وهبة الزحيلي، **أصول الفقه الإسلامي**، ط٢، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٤م.

ثالثاً ـ المراجع المترجمة :

١ـ تيرينس موور،وكريستين كارلنغ،**فهم اللغة:نحو علم لغة لما بعد مرحلة جومسكي**،ترجمة: حامد حسين الحجاج،مراجعة: سلمان داود الواسطي،ط١،دار الشؤون الثقافية العامة،العراق، بغداد، ١٩٩٨ م .
٢ـ كارل بروكلمان، **تاريخ الأدب العربي** ،ترجمة: محمود فهمي حجازي، وحسن محمود إسماعيل ،القسم السادس (ج١٠ ـ ج ١١) ،د.ط ،الهيئة المصرية العامة للكتاب،١٩٩٥م .

رابعاً ـ الدوريات :

١ـ إبراهيم بيومي مدكور، **منطق أرسطو والنحو العربي** ،مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ج٧،١٩٥٣م .
٢ـ حسن خميس الملخ،**نظرية الاحتمالات الإعرابية في النحو العربي: إعراب القرآن الكريم أنموذجاً،تفسير البحر المحيط منطلقاً**،المنارة (العلوم الإنسانية)،مج٨،ع٢،حزيران،جامعة آل البيت،الأردن،٢٠٠٢م.
٣ـ عبدالحميد مصطفى السيد، **منهج التحليل النحوي عند أبي حيان في تفسير البحر المحيط** ، المنارة ،اللغة العربية والشريعة،مج١٠،ع٣ ،تشرين أول،جامعة آل البيت،الأردن،٢٠٠٤م .
٤ـ علي أبو المكارم، **التأويل في النحو العربي:أهدافه ووسائله**، مجلة كلية التربية،ع٢،الجامعة الليبية، ١٩٧٤م .
٥ـ محمد أسعد طلس ،**أبو الفتح بن جنّي وأثره في اللغة العربية:عصره،مكانته العلمية،آثاره** مجلة المجمع العلمي العربي،دمشق،مج٢٤،ج١٩٤٩،١م. ومج٣٠،ج٤، ١٩٥٥م. ومج٣١ ، ج٣، ١٩٥٦م.

٦ـ نهاد الموسى، **رأي في رسم منهاج النحو**، مجلة التربية،ع ١٤، قطر، ١٩٧٦م .

خامساً ـ الرسائل الجامعية :

١ـ بشير راشد عبدالمهدي الزعبي ،**أصول الاجتهاد النحوي في المذهب الكوفي** ، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة آل البت ،المفرق،الأردن ،٢٠٠٠م.

٢ـ حسن عبدالكريم شحود، **نظرية العامل وتطبيقها عند ابن جني**، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة تشرين ،الجمهورية العربية السورية ،١٩٩٧م.

٣ـ مرلين عدنان الغنميين، **أساليب ترتيب أبواب النحو العربي**، رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة آل البيت ،المفرق،الأردن، ٢٠٠٤م .

Abstract

This study attempts to show the development which affected the instructional rules in the Arabic grammar up to the end of the Fifth Century of Hijrah .As well as to illustrate their philosophy , their importance, their parts ,and Their criteria after they became stable to grammarians . And it is to study the effect which they caused in the field of study.

The study starts with discussing the ways of grammarians during this period through adeep study of the most important grammar stages in the field of depending upon instructional rules and studying; them descriptively and analyhcally .As well as illustrating what differences and similarihes between grammarians in the field of funchoning these rules to their grmmar research .

The study managed to decide four main parts of the grammar instructional rules which grammar instructional used in their discussions.The parts are the following . :

1- the evidential instructional rules .
2- the instrichonal rules in the field of abstract theorihca origins .
3- the instrjchonal rules in the field of meaning .
4- the instrichonal rules in the field of stractur.

Under each part there is a group of criteria that are taken into considerahon in grammar instruchiok. .

The differences in points of view in the field of these rules and depending on them to deal with grammar issues have a great effect on the grammar research .The positive effect is represented in permitting the grammar –self view and in supporting the use of criteria whereas , the negative effect is represented in the field of grammar controvetial vews As well as the effect is reflected in the grammar theory represented in the idea of having the factor theory , and the issue of parsing which can,t be cancelled to the end that rule of these rules in teaching the Arabic grammar .

تَمَّتْ الدِّراسَةُ بِحَمْدِ اللهِ